صامد الاقتصادي

السنة العاشرة، العدد ٧٣، تموز - آب - أيلول ١٩٨٨

محور خاص
القطاع المالي والمصرفي
في ظل الاحتلال الإسرائيلي

القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال

التطورات المصرفية في الأرض المحتلة

القمع المالي والمصرفي الإسرائيلي في الضفة والقطاع

المؤسسات المالية الفلسطينية ودور البنوك الإسرائيلية

تمويل الفعاليات الصناعية في الأراضي المحتلة

الملف: عمال صامد في وداع الشهيد القائد "أبو جهاد"



فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن مؤسسة "صامد"
جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين



المراسلات :

مؤسسة "صامد" : ٨٣ شارع يوغرطة - متيال فيل - تونس
صامد الاقتصادي : ص.ب ١٨٥ - ٩١٠ عمان - الأردن
صامد الاقتصادي : ص.ب ٥٠٢٤/١٥ بيروت - لبنان

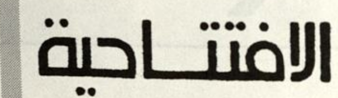
التوزيع :

دار الكرمل للنشر والتوزيع - ص.ب ١٧٠٦٧ عمان - الأردن

المحتويات

السنة العاشرة، العدد ٧٣، تموز- آب، أيلول ١٩٨٨





الافتتاحية

شكّل الـوعي الوطني بأهمية العامل الاقتصادي في الانتفاضة، محوراً أساسياً لتفكير وعمل القيادة الموحدة للانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والتي ادركت أن ثمة وعياً نقيضاً لهذا الجانب يصدر عن الطرف الآخر، معززاً بقدرة سلطات الاحتلال على استنفار كل طاقاتها في القمع والحصار والتجويع.. واستيلاد القوانين والانظمة والتشريعات والأوامر العسكرية الاحتلالية التي تستهدف اختراق هذا الـوعي الـوطني وزعزعة الفعل الجماهيري الـذي يترجمه بحس شعبي عارم تجلى بابسط صوره وأغناها تعبيراً بنبذ النزعة الاستهلاكية وتقليصها الى الحدود الدنيا، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الاسرائيلية.

ومثلما شكلت الانتفاضة انفجاراً لتراكمات نضالية، فان وعي العامل الاقتصادي في الانتفاضة لم يكن نبتاً مفاجئاً، وانما جاء نتيجة لتراكم الوعي المتنامي ببؤس النمط الاقتصادي الـذي حاولت سلطات الاحتلال فرضه في الأراضي الفلسطينية المحتلة طوال السنوات الماضية منذ الاحتلال عام ١٩٦٧.

فالعامل الاقتصادي ظل ويظل حاضراً في الصراع، ووعيه يظل جزءاً أساسياً من وعي الصراع.

★★★

لقد عبّرت بيانات الانتفاضة، في مجمل ما عبرت عنه، عن ذلك الوعي الاقتصادي. وترجمت قيادة الانتفاضة هذا الوعي بمجموعة من القرارات والتوجهات الاقتصادية التي تضمن استمرارية الانتفاضة وتصعيدها اعتماداً على الامكانيات الذاتية، وذلك للوصول الى أقصى درجة يمكن تحقيقها من الاكتفاء الذاتي، والتصدي لاجراءات القمع والتقييد الاقتصادي التي تلجأ اليها سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

وفي سياق هذا الـوعي، دعت بيانات الانتفاضة الجماهير الى ممارسة مجموعة من



الفاعليات الاقتصادية التي تكاد تشكل برنامجاً اقتصادياً يومياً يساهم في تحقيق أهداف الصمود الاقتصادي الـوطني طويل الأمد، ويعمل في الوقت نفسه على اضعاف وخلخلة بنية النظام الاقتصادي الاسرائيلي وتدمير مقوماته في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن أبرز هذه التوجهات:

- توقف العاملين عن العمل في المشاريع الاسرائيلية.
- مواصلة الاضراب التجاري العام والشامل حتى تحقيق أهداف الانتفاضة.
- الدعوة الى الامتناع عن دفع الضرائب لسلطات الاحتلال الاسرائيلي.
- تشكيل لجان للتجار والمهنيين وكافة الفعاليات الاقتصادية، اضافة الى اللجان الشعبية في القرى واحياء المدن والمخيمات.
- تحديد ساعات معينة، يسمح فيها يومياً بفتح المحلات التجارية، مما يساهم في عدم شل المصالح الاقتصادية ولا يقفز عن حاجات المواطنين للتزود بالمؤن الضرورية.
- الدعوة الى مراقبة السوق والتقيد بالأسعار، ومحاربة الاحتكار والاستغلال.
- دعوة المهندسين الزراعيين وذوي الخبرة الزراعية الى تقديم الدعم والتوجيه والارشاد للفلاحين والعمال والمزارعين المضربين.
- مواصلة استصلاح الاراضي من أجل سد احتياجات المناطق المحاصرة.
- مقاطعة البضائع الاسرائيلية، والاستعاضة عنها بالبضائع الوطنية البديلة.
- دعوة الجماهير الى تقليص الاستهلاك قدر الامكان.
- تحديد أيام للعمل الوطني يشارك فيها الجميع بكامل انتاجيتهم ويخصص ريعها لصالح متضرري الانتفاضة، وللعمال الذين قدموا استقالاتهم مستجيبين لنداءات الانتفاضة.
- مطالبة ملاك العقارات بتخفيف العبء عن المستأجرين وعدم استيفاء اجور عقاراتهم.
- التعهد بأن تتكفل اللجان الشعبية والنقابات العمالية والمهنية والمؤسسات والأطر

الوطنية باصلاح كافة الاضرار التي تلحق بالمحلات التجارية نتيجة للقمع الاسرائيلي.

★★★

ان الحديث عن الاهتزازات التي أحدثتها الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي، لا يدخل في باب التمنيات، حيث أن الوقائع تشير الى هذه الحقيقة.

فرغم أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي تحجم عن الافصاح عن حجم وارقام وبنود التكلفة الاقتصادية للانتفاضة، ولا تشير كثيراً الى الانعكاسات السلبية لتواصلها وتناميها على الاقتصاد الاسرائيلي، إلا أن المؤشرات المتواترة تكشف عن مقدار الخلخلة التي أحدثتها الانتفاضة في بنية الاقتصاد الاسرائيلي.

وبادراكنا أن سوق الاراضي الفلسطينية المحتلة، تستوعب ربع الصادرات الاسرائيلية (اذا ما استثنينا صادراتها من السلاح)، وأنها تحتل المرتبة الثانية كسوق لتصريف المنتجات الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة الامريكية، وتوازي في ثقلها مجموع الصادرات الاسرائيلية الى ايطاليا وفرنسا والمانيا الاتحادية مجتمعة، فإننا نستطيع تقدير حجم الخسارة الفادحة للاقتصاد الاسرائيلي والناجمة عن فقدان أو تراجع هذا السوق.

بعض المؤشرات المتوافرة حول الآثار الاقتصادية التي أحدثتها الانتفاضة في الكيان الصهيوني، كانت قد تسربت من خلال العديد من التقارير والرسائل الصحفية الاجنبية التي استطاعت النفاذ في الشهور الثلاثة الاولى للانتفاضة، وقبل أن تتمكن سلطات الاحتلال من فرض رقابتها وتشديد حصارها على مصادر الانباء والمعلومات المتعلقة بالانتفاضة.. واغلاق المناطق المحتلة في وجه الصحفيين ومراسلي وكالات الانباء العالمية.

لكننا، رغم ذلك، نستطيع ايراد عدد من المؤشرات التي أجمع عليها غير مصدر:

● الانخفاض الملحوظ لمبيعات البضائع الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والذي يشكل مصدر قلق متزايد، سواء للمؤسسات الانتاجية الاسرائيلية أو للمسؤولين



الاسرائيليين أنفسهم، وخاصة اذا ما علمنا أن الضفة الغربية وقطاع غزة، كانتا قد استوردتا في العام الماضي بضائع اسرائيلية تجاوزت قيمتها الـ ٩٠٠ مليار دولار.

● التراجع الذي شهدته بورصة تل ابيب خلال شهري كانون الثاني وشباط ١٩٨٨، والذي وصل الى نسبة ٢٣,٠٥٪. وهو مؤشر يعتبر شديد الحساسية وعميق الدلالات تجاه أية تغيرات تحدث في الاقتصاد الاسرائيلي.

● في قطاع السياحة، فان الافاق ـ حسب تعبير بعض المراقبين والمسؤولين الاسرائيليين ـ تبدو شديدة القتامة. فقد تراوحت نسبة الحجوزات الفندقية التي الغيت في شهرين نيسان وأيار الماضيين ما بين ٣٠ ـ ٤٠٪ للسياح القادمين من اوروبا واميركا الشمالية. كما عبّر ابراهام شارير وزير السياحة الاسرائيلي عن قلقه من الأثر السلبي الذي تتركه «الاحداث» على قرار السياح الغربيين بالقدوم الى الاراضي المقدسة، نتيجة لاهتزاز «صورة اسرائيل» أمام الرأي العام الغربي.

● كما أدى تدهور صورة اسرائيل وسمعتها السياسية والاقتصادية الى اقدام عدد من الهيئات الاقتصادية الدولية الى الغاء توقيع العديد من بروتوكولات التعاون الاقتصادي مع اسرائيل. فقد حذّر وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي جاد يعقوبي من الضغوط التي تواجهها اسرائيل من الدول الاوروبية، والداعية الى تقليص تعاونها الاقتصادي مع اسرائيل.

وكان البرلمان الاوروبي والسوق الاوروبية المشتركة قد أقرا في جلسة عقدت في ستراسبورغ بتاريخ ٩/٣/٨٨ الغاء جميع الاتفاقيات الاقتصادية والزراعية بين السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل في ضوء السياسة القمعية التي تنتهجها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة.

كما اتخذت مجموعة المبادرة الاقتصادية التي تعمل لصالح اسرائيل في اميركا قراراً

بارجاء توقيع بروتوكولات عدد من الاتفاقيات التجارية مع اسرائيل. ومثل هذا القرار ـ حسب تعبير وزير الزراعة الاسرائيلي اريبه تحمكين ـ سيكلف اسرائيل هذا العام سبعة ملايين دولار.

اضافة الى ذلك، فقد قامت العديد من الدول والمؤسسات الاقتصادية العالمية بابلاغ اسرائيل أنها قد ألغت اتفاقياتها معها بشأن اقامة التظاهرات الاقتصادية الاسرائيلية التي كان من المزمع عقدها في بلدانها وتحت رعايتها.

● وعلى صعيد حركة المواصلات الداخلية، فقد اعلن متحدث بلسان شركة «ايجد» للباصات الاسرائيلية في أوائل نيسان الماضي، بأن عدد باصات الشركة التي تضررت نتيجة للانتفاضة قد تجاوز الـ ٢٠٠ باص، وأن خسائر الشركة المترتبة على ذلك تصل بالتقدير الى مليون دولار. ذلك بالاضافة الى الخسائر الناجمة عن اتلاف عدد كبير آخر من السيارات والحافلات التابعة لشركات اسرائيلية اخرى تعمل في هذا المجال.

● وفي مجال المال والمصارف، عبرت الجهات الاسرائيلية المعنية عن مخاوفها لتزايد عدد الشيكات بدون مؤونة لدى المصارف الاسرائيلية في المدة الاخيرة، بسبب احجام وعدم قدرة التجار في الضفة والقطاع عن الايفاء بالتزاماتهم. وقد تراوحت قيمة هذه الشيكات خلال الشهور الثلاثة الاولى للانتفاضة ما بين ٤٠ ـ ٤٦ مليون دولار.

● وفي قطاع البناء، أصاب الشلل معظم الورش الاسرائيلية، والتي تعتمد في عملها بالدرجة الاولى على الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة. وقد عبّرت الاوساط الاسرائيلية عن خشيتها من انهيار بعض الشركات الكبرى في هذا المجال.. ومنها شركة «سوليل بونيه» التابعة للهستدروت، والتي تمثل أرقى اشكال الاستغلال للأيدي العاملة الفلسطينية في حقل البناء والتعمير.

● ونتيجة للاستجابة الجماهيرية لقرار التوقف عن دفع الضرائب لسلطات الاحتلال الاسرائيلي، فقد بلغت خسارة خزينة الدولة الاسرائيلية خلال الشهور الثلاثة الاولى

للانتفاضة ٥٣ مليون دولار. وعليه، فان علينا أن نتوقع مقدار حجم هذه الخسارة الذي يتصاعد مع تصاعد الانتفاضة.

● وعن الهبوط الملحوظ للطاقة الانتاجية في العديد من الصناعات الاسرائيلية، فقد أعاد المسؤولون الاسرائيليون في هذا القطاع، السبب في تراجع الانتاج في هذا المجال، الى التزام الجماهير الفلسطينية بقرار تقليص الاستهلاك ومقاطعة الصناعات الاسرائيلية، واقروا بأن هذا الهبوط كان نتيجة «للأحداث» في الضفة والقطاع.

● وقد عانت الزراعة الاسرائيلية من نتائج الوضع الجديد الذي خلقته الانتفاضة، فالاضراب الذي شمل الاراضي المحتلة كان سبباً لتأخر قطف الحمضيات، مما حدا بوزير العمل الاسرائيلي موشي كتساف الى أن يصرّح بأن اسرائيل قد تضطر الى استيراد أيد عاملة أجنبية عند الحاجة اليها!

● أما وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي آريل شارون فقد صرح بأن تجارة النسيج والاغذية ومواد البناء كانت هي الأكثر تضرراً نتيجة للانتفاضة وتضاؤل الطلبات الفلسطينية عليها.

● واضافة الى كل ذلك، فقد تسببت الاضرابات في ارتفاع نسبة التغيب عن العمل، والتي وصلت الى ٤٠٪ ـ حسب تقديرات شارون نفسه ـ مما أدى الى خفض وتيرة العمل والانتاج في العديد من المؤسسات الاسرائيلية.

● نتيجة لذلك كله، اعتبر وزير الاقتصاد الاسرائيلي جاد يعقوبي، أن الثمن الاقتصادي الذي دفعته اسرائيل (وقبل أن تنتهي الشهور الثلاثة الاولى «للأحداث») قد تجاوز نصف المليار دولار.

ويشير «إيان بلاك»، في الـ«غارديان» البريطانية، الى انه ليس من الواضح فيما اذا كانت «التكاليف الخفيفة!» للانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي قد وردت في تقديرات جاد

يعقوبي، مثل وقت التدريب الضائع لدى الجيش، أو استدعاء المزيد من جنود الاحتياط للخدمة في الضفة الغربية وغزة!

ولا شك أن الاعباء الاقتصادية الاسرائيلية المترتبة على عمليات القمع العسكري للانتفاضة تبقى سراً من اسرار «الدولة»، الصهيونية غير أن حجم الحشد العسكري يظل يفصح عن فداحة التكلفة التي تدفعها سلطات الاحتلال يومياً من أجل مواجهة الانتفاضة، والتي قدرها بعض الاقتصاديين بمبلغ يتجاوز المليون دولار في كل يوم.

والصراع ما يزال محتدماً بين وزارة المال ووزارة الاقتصاد من جهة، ووزارة الدفاع من جهة اخرى، حيث تطالب الأخيرة بزيادة في ميزانيتها لمواجهة المتطلبات الجديدة المترتبة عليها، والتي تفرضها عملية قمع «الاحداث» في الاراضي المحتلة!!

★★★

إن الحديث عن الثمن ـ الاقتصادي ـ الباهظ الذي تدفعه اسرائيل جراء تصاعد الانتفاضة الشعبية وامتدادها الزمني وشموليتها لكافة الفئات والطبقات والقطاعات، يجب أن لا تنسينا حجم التضحيات التي يقدمها شعبنا، والتي تبدأ بالدم ولا تنتهي عند لقمة العيش.

فبالاضافة الى اسلحة القمع التقليدية التي تستخدمها سلطات الاحتلال في محاولة لاخماد جذوة الانتفاضة، من الرصاص الحيّ، والمطاطي، وقنابل الغاز، وراجمات الحجارة، والعصي، والهراوات، والمعتقلات الجماعية، وحصار المدن والقرى وعزلها، ونسف البيوت.. وغيرها. فان سلطات الاحتلال قد لجأت وما زالت تلجأ في الوقت نفسه الى تصعيد حربها الاقتصادية ضد شعبنا الفلسطيني في الوطن المحتل.

فوزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين، لم يجد إلا أن يطلق بنفسه نفير الحرب الاقتصادية على شعب الانتفاضة!

فهو يصرِّح بالقول: «ان استخدام اسرائيل المتواصل للضغط الاقتصادي على



الفلسطينيين.. من قيود قاسية حول ادخال الأموال من الخارج والتشدد في جمع الضرائب.. هو عنصر هام في الصراع، قد يثبت في النهاية انه أنجع من الضرب واطلاق النار»!

وبالفعل، فقد شرعت سلطات الاحتلال في انتهاجها لسياسة حرب التجويع من خلال منعها وصول الأغذية والمواد الضرورية الى المدن والقرى والمخيمات، وأخذت تعمل على اغلاق المحلات التجارية في الأوقات التي حددتها الانتفاضة لفتحها، وداهمت الأسواق والباعة المتجولين. كما أصدرت عدداً من الأوامر العسكرية التي تهدف من ورائها الى الحد من دخول الأموال والمساعدات المرسلة من الخارج وذلك لخلق أزمة في السيولة النقدية ومفاقمة المعاناة الاقتصادية لشعبنا في الوطن المحتل. اضافة الى تشديدها القيود على عملية تسويق المنتجات الفلسطينية الى الخارج وربطها بتسديد الضرائب.

وقد ترافقت هذه الاجراءات مع تدني الدخول للمواطنين الفلسطينيين تحت الاحتلال، جراء قرار توقف العمال الفلسطينيين وامتناعهم عن العمل في المشاريع الاسرائيلية، وبسبب سلسلة الاضرابات المتوالية وتعطل العديد من المشاريع الانتاجية عن العمل، وتقلص الحركة التجارية، وصعوبات التسويق الى الخارج.

ورغم وعي الانتفاضة لابعاد الحرب التجويعية الاسرائيلية على شعبنا، وتشكيلها اللجان الشعبية المحلية التي تعمل بجهد يومي منظم للالتفاف على الاجراءات الاقتصادية لسلطات الاحتلال واحباط مشروعها التجويعي، الا أن هذا الوعي وذلك الجهد يظلان بحاجة الى سند اقتصادي عربي يدعم اقتصاديات الانتفاضة.

ان الحديث عن بؤس الدعم الاقتصادي العربي الرسمي للانتفاضة، مسألة لا تبعث الا الشعور بالحزن والأسى العميقين. ولذلك، فاننا نتوجه الى شعوبنا العربية لتشكيل لجانها الشعبية الداعمة للانتفاضة، سياسياً واقتصادياً واعلامياً وثقافياً.

★★★

فلنعمل سوياً، على المستوى الاقتصادي لدعم الانتفاضة، تحت شعار: بناء اقتصاد مقاوم طويل الأمد لانتفاضة طويلة الأمد..

فوزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، يقول: «ان نتيجة الصراع تعتمد على أي من الجانبين يتعب أولاً!».

رهانه في ذلك على ما تمتلكه سلطته من أدوات القمع وسياسات التجويع والضغط الاقتصادي..

ورهاننا الوحيد، شعب أمسك بالحجر وزمام المبادرة.. واسقط من حياته كل المفردات المرادفة لمعاني التعب.. وسيستمر في انتفاضته.. وثورته.. حتى الوصول الى اقصى حدود الحلم..

احمد ابو علاء

القطاع المالي الفلسطيني في ظلّ الإحتلال الإسرائيلي

الاداء الاقتصادي الاجمالي ـ الجوانب البارزة للمسائل الرئيسية

الف ـ الاتجاهات في الناتج

لقد احدث الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة منذ ١٩٦٧ تغييرات جذرية في بنية اقتصادها. وفيما يتصل بالزراعة، سارت السياسة الاسرائيلية وفقا لعدد من المحاور تضمنت مصادرة الاراضي، وزيادة اخضاع الزراعة الفلسطينية لمتطلبات السوق الاسرائيلية والتحكم في موارد المياه. وفي مجال الصناعة، تحولت الصناعات الصغيرة بشكل متزايد الى صناعات تبعية تلبي احتياجات الصناعات الاسرائيلية من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن. وقد ادى اغلاق جميع المصارف والمؤسسات المالية التي كانت موجودة قبل الاحتلال وسياسات المصارف الاسرائيلية المتصلة بالقروض والودائع الى حرمان اقتصاد الاراضي المحتلة من الية محلية موثوقة للوساطة المالية. ولقد حولت السياسة التجارية الاسرائيلية الاراضي المحتلة تدريجيا الى اكبر مستورد للمنتوجات الاسرائيلية، مما كان له تأثير سلبي متنام على ميزانها التجاري. وقد واكب هذه التطورات اضطرار نسبة مئوية سريعة الازدياد من القوة العاملة الفلسطينية الى البحث عن العمل في اسرائيل و/ او مغادرة الاراضي المحتلة بحثا عن فرص العمل في اماكن اخرى.

ومنذ ١٩٦٨ وبعد فترة ارتفاع نسبي لمستويات النمو، هبط اسهام الناتج المحلي بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي هبوطا مطردا خلال ١٩٧٨-١٩٨٤، مما يعكس نمطا من التغير الهيكلي ادى الى هبوط سريع في الحصة النسبية للقطاع التقليدي [1]. بيد ان التغير الهيكلي لم يحدث زيادة في طاقة القطاعات الحديثة المنتجة للسلع الاساسية على توطيد قاعدة اكثر ثباتا لنمو وتنمية الاقتصاد بشكل متواصل. فقد اصاب الركود حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي خلال فترة سبع سنوات. ويعكس التدهور المتدرج للاقتصاد، بين جملة امور، عدم وجود سياسة اقتصادية سليمة ومتماسكة للاراضي المحتلة.

★ دراسة من اعداد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ـ مجلس التجارة والتنمية (الاونكتاد)

فقد خنقت الجهود المحلية الرامية الى تعزيز الانشطة الاقتصادية والاسهام في التنمية لاسباب امنية وسياسية واقتصادية [٢].

وفي ١٩٨٤ تم توليد اكثر من ثلث الناتج القومي خارج الاراضي المحتلة، ومعظمه بوصفه دخل عوامل الانتاج من اجور عمال الاراضي المحتلة في اسرائيل وبقية العالم، وجزئيا كتحويلات من مختلف المصادر الخاصة والرسمية. وكان الناتج الصافي لذلك زيادة كبيرة في الدخل والاستهلاك الخاص اضافة الى التحويلات (مثل الضرائب ومدفوعات الضمان الاجتماعي وغيرها) الى اسرائيل. ومنذ ١٩٧٨، فاق الاستهلاك الخاص الناتج المحلي الاجمالي مما كان له تأثير سيء على الاسعار والميزان التجاري [٣] ولقد منع عدم توفر المؤسسات التمويلية المناسبة وفرص الاستثمار حشد وتخصيص الدخل المتبقي في مجالات انتاجية.

باء ـ المدخرات والاستثمار:

ازداد اجمالي الدخل الخاص المتاح من جميع المصادر بمعدل اعلى من ارتفاع الناتج القومي الاجمالي. ويبدو ان هذا الاتجاه الصاعد لم ينعكس بشكل متساو في مستوى المدخرات الشخصية. فقد بلغت المدخرات الخاصة حوالي خمس الدخل الاجمالي المتاح خلال قسم كبير من الفترة [٤].

فزيادة اتجاهات الاستهلاك، وتدهور الميزان التجاري، وعدم توفر مؤسسات التمويل المحلية، وحالات الشذوذ في بنية اسعار الفائدة، وزيادة ضغط التضخم بالاضافة الى تكرار انخفاض قيمة العملة الاسرائيلية ـ كل هذا مسؤول جزئيا عن هذا الاتجاه. ولقد تأثر مستوى اجمالي المدخرات، الى حد كبير، بتأثير القوى الخارجية القوي والتغييرات الهيكلية في اقتصاد الاراضي المحتلة. واهم من ذلك، يمكن عزوه الى مبادرة القطاع الخاص ومجهوده في مجال الادخارات في ظروف شديدة الصعوبة.

يكاد القطاع الحكومي، برغم العائدات التي يجنيها من خلال الضرائب، يكون غير موجود في الاراضي المحتلة كمصدر محتمل للادخارات. وقطاع الشركات هو ايضا مصدر غير هام للتمويل بالنظر لحالة معظم المؤسسات التجارية غير المتطورة. ولقد كان القطاع المنزلي، الى حد كبير، هو مصدر الادخارات الذي اعتمد عليه اقتصاد الاراضي المحتلة خلال فترة العشرين سنة من الاحتلال.

وقد لعب القطاع الخاص دورا لايقل اهمية في الاستثمارات رغم مختلف العوائق الناجمة عن الاحتلال، ولاسيما عدم وجود نظام مالي كاف. بيد ان اجمالي الاستثمارات الخاصة تخلف عن الادخارات الخاصة منذ اواخر السبعينات، عاكسا بذلك ضعف الوساطة المالية وارتفاع درجة عدم التيقن السياسي والاقتصادي [٥] وكان الاستثمار الخاص، في معظمه، في مجال البناء والتشييد. وقد امتص الانفاق على البنية السكنية اكثر من اربعة اخماس الاستثمار الخاص. وكان هذا يرمي بالدرجة الاولى الى تلبية الحاجة المتزايدة للسكن ولتوفير وقاية من التضخم، ولاثبات الوجود في الارض. وعلاوة على ذلك فقد أدت حالات التثبيط والعوائق في وجه الاستثمار في المشاريع المنتجة في الزراعة والصناعة الى حمل المستثمرين المحتملين على الانتقال الى تعاملات المضاربة التي تتضمن الاموال المنقولة وغير المنقولة

وسلسلة من الانشطة التجارية الاخرى.

جيم ـ الاسعار وتأثير التضخم:

لقد جعلت الروابط الاقتصادية الوثيقة بشكل متزايد مع اسرائيل الاراضي المحتلة شديدة التأثر بحركات الاسعار وارتفاع معدلات التضخم في اسرائيل [٦]. ولقد نشأ ضغط التضخم في الاراضي المحتلة بالدرجة الاولى عن زيادات اسعار السلع المستوردة من اسرائيل، التي شكلت حوالي (٩٠) في المائة من جميع السلع المستوردة ومن خلال تداول العملة الاسرائيلية التي تعمل بوصفها عملة قانونية في الاراضي المحتلة. ويعود ايضا الى هبوط طاقة الاقتصاد المحلي وعدم قدرته على تلبية ارتفاع مستوى الطلب المتولد من خلال زيادة دخل عوامل الانتاج، والتحويلات والنقول الاخرى من الخارج. وكان تأثير التضخم على حياة المواطنين العاديين والمؤسسات المدنية والشركات التجارية في الاراضي المحتلة طاغيا، ولا سيما منذ ١٩٧٤ ومنذ تخفيض العملة الاسرائيلية في تلك السنة. وكانت اهم نتيجة مرئية لهذه الظاهرة الهبوط الحاد وغير المنتظم في كثير من الاحيان في قيمة العملة الاسرائيلية، وخصوصا اذا قيست بالدينار الاردني. وهو العملة القانونية الثانية في الضفة الغربية [٧].

لقد جعل تدهور قيمة صرف العملة الاسرائيلية التخطيط الاقتصادي والنشاط التجاري في الاراضي المحتلة صعبا ومحفوفا بالمخاطر الى درجة غير اعتيادية. وكان الهدف الشاغل لجميع رجال الاعمال المحافظة على القيمة الحقيقية لمبيعاتهم وسلعهم المخزونة. وكان احد التدابير الفورية التي اتخذوها لهذا الغرض هو تقليص تسهيلاتهم الائتمانية للزبائن الى الصفر تقريبا، او تحويل القيمة غير المدفوعة للسلع الى دنانير اردنية بسعر الصرف السائد ـ وهو تدبير كثيرا ما تبين انه عادل بالنسبة للمشتري. واخضع ارتفاع مستوى الاسعار السريع، خلال الفترة ١٩٧٥ـ١٩٨٤ الزبائن لصعوبات قاسية. وأدى من جانب العرض ايضا الى زيادة هامش المخاطرة بالنسبة للبائعين واخرج في خاتمة المطاف بعضهم من العمل.

وأدى الفارق الواضح والمتزايد في مؤشرات اسعار المستهلك بين الاراضي المحتلة واسرائيل الى هبوط في قيمة مبيعات الناتج للمشترين الاسرائيليين من الاسواق المحلية في الاراضي المحتلة. وفي غضون ذلك ازداد عدد القاطنين في الاراضي المحتلة الذين يشترون الان بعض بضائعهم الاستهلاكية والمعمرة من المدن الاسرائيلية المجاورة، حيث الاسعار غير مرتفعة الى هذا الحد. وكان هذا الاثر المزدوج على الطلب في الاسواق المحلية عاملا هاما في تسريع الركود الحالي في النشاط الاقتصادي في الاراضي المحتلة.

وأدى ارتفاع معدل التضخم بشكل تدريجي الى هبوط واضح في الدخل الحقيقي المتاح لمعظم فئات الدخل واقترن بفجوة متسعة بين الدخل النقدي للاسر وتكلفة محافظتها على مستويات معيشتها عند المستويات السائدة خلال منتصف السبعينات. وكان تأثير هذه الحالة صعبا بشكل خاص على القدرة الشرائية للعمال الذين تدفع اجورهم بالعملة الاسرائيلية. وأثر ارتفاع معدلات التضخم ايضا على المركز الاقتصادي لفئات الدخل المتوسط والمنخفض وأدى الى هبوط حاد في مستوى معيشة فئة الدخل المتميز

مهنيا. وكان مستوى معيشة معظم فئات الدخل سيهبط الى مستويات منخفضة جدا لولا الدور الفعال الذي لعبته التحويلات المكتسبة في الخارج.

دال ـ التطورات في بعض المجالات الرئيسية:

تبقى الزراعة بمثابة العمود الفقري لاقتصاد الاراضي المحتلة رغم انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي. وقد تميز القطاع، في الفترة الاولى التي امتدت اكثر من عقد، بارتفاع معدلات النمووذلك يعود، الى حد كبير، الى ارتفاع واضح في انتاجية بعض المنتجات ذات الاسعار المرتفعة وليس بسبب ارتفاع مقابل في الناتج الكلي[٨]. على ان الناتج الزراعي استمر في الهبوط المطرد منذ اوائل الثمانينات.

حتى الثمانينات عملت التدابير، مثل تحسين استخدام الادوات، وادخال معدات جديدة، بما في ذلك الري بالتنقيط، والاسمدة، والبذور المحسنة والمدخلات الاخرى التي تحتاج الى مقادير صغيرة نسبيا من رأس المال، على زيادة ناتج مدخلات العمل والارض. وتم تمويل معظم هذه التدابير الرسمية، التي تضم التجار ومقرضي الاموال ووكلاء العمولة. وكان مجموع حجم القروض الحكومية الاسرائيلية، التي استمرت حتى ١٩٧٠ فقط، غير ذي بال.

ولقد فرضت زيادة القيود على توفر التمويل الخاص والعام، اضافة الى تغير الناتج، وانماط المحاصيل والاسواق، فضلا عن ازدياد الاعتماد على السياسات التجارية والقيود الادارية الاسرائيلية المفروضة على استخدام الماء والارض، عوائق شديدة على المنتجين الزراعيين، وخلافا لذلك، وكجزء من تدابير توطين عدد متزايد من الاسرائيليين في الاراضي المحتلة، توفر خطة للانشطة الزراعية لهؤلاء المستوطنين مساحات كبيرة للزراعة والمراعي[٩]. والكثير من هذه المساحات هي في الاراضي الخصبة لغور الاردن والضفة الغربية. وطبق نمط مماثل في قطاع غزة[١٠].

ونتيجة ذلك تناقصت المساحة المزروعة الاجمالية في الاراضي المحتلة حيث لم تتوفر تدابير جديدة للسكان لتعويض خسائرهم من خلال برامج استصلاح الارض والري. وقد هبطت الارض المزروعة من حوالي ٣٦ في المائة من المساحة الاجمالية للارض في الضفة الغربية في ١٩٦٦ الى ٢٨ في المائة في ١٩٨٤، وفي قطاع غزة من ٥٥ في المائة من المساحة الاجمالية في ١٩٦٦ الى حوالي ٢٨ في المائة في ١٩٨٥[١١]. ولا يمكن المبالغة في التعبير عن التأثير السلبي لهذه العوامل على الانتاج الزراعي والعمالة والدخل. فيظهر الناتج الزراعي والدخل في الضفة الغربية هبوطا مطردا خلال ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، مع ان الهبوط في مستوى العمالة في الزراعة كان اقل حدة خلال الفترة[١٢].

لقد اصيب القطاع الصناعي بالركود خلال قسم كبير من فترة الاحتلال. ففي السنوات الاولى للاحتلال، كانت السلطات قد وجهت اهتمامها الى تطوير الصناعة، مع ان الدعم كان محدودا. وفي السنوات التالية، اصبح هذا التركيز منصبا على تطبيق انظمة صناعية روتينية[١٣]. وهكذا فقد كان القطاع الصناعي يعمل في ظروف متزايدة الصعوبة، محروما من المبادىء التوجيهية للمساعدة في تحديد

انسب الاستراتيجيات والتدابير لضمان نموه. وبوجه عام، فقد اضطر القطاع الى العمل ضمن حدود تفرضها ثلاث قوى متنافسة تعمل في الوقت نفسه، وهي الاسواق المحلية والاسرائيلية والاردنية.

واستطاعت الصناعة، على الصعيد المحلي، ان تبيع اكثر من ضعفي المنتجات التي تبيعها لاسرائيل. بيد ان القطاع يتعرض الى هجوم متزايد من جراء المنافسة من الصناعات الاسرائيلية التي تتمتع بدعم حكومي سخي. وعلاوة على ذلك فان الناتج الاسرائيلي لايخضع للرسوم الجمركية في الاراضي المحتلة. وقد ادى فرض ضريبة القيمة المضافة ايضا الى تقليص الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها الصناعة الفلسطينية قبل ١٩٧٦. وتواجه الصناعة المحلية ايضا منافسة من المصانع الاسرائيلية التي بنيت بالقرب من المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة[١٤]. ومقابل موقف «عدم التنمية» للحكومة الاسرائيلية ازاء الصناعة الفلسطينية، فثمة خطة صناعية تتمم سياسة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية ترمي الى جذب الصناعة واليد العاملة الاسرائيلية الى هذه «المنطقة الخلفية». ويتضمن ذلك انشاء مناطق صناعية، تنطوي على استثمارات اسرائيلية عامة وخاصة واسعة النطاق، ومختلف التسهيلات الضريبية والائتمانية الميسرة[١٥]. وخلافا لذلك، تستهدف السياسة المتبعة ازاء الصناعة الفلسطينية تشتيتها خارج المراكز الحضرية وانشاء مناطق ورشات عمل في القرى. وفي حين سيسمح بانشاء صناعات فلسطينية ضمن المناطق الصناعية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة فانها لن تتمكن من الحصول على الحوافز الاسرائيلية[١٦].

وفيما يتصل بالسوق الاسرائيلية ثمة تغلغل ادنى للسلع الصناعية من الاراضي المحتلة، باستثناء بعض منتجات الجلود والنسيج، والمنتجات الخشبية، ومواد البناء وبعض الاغذية المجهزة. وقد تحقق الكثير من هذا من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن بين المنتجين المحليين الاسرائيليين والفلسطينيين. وقد استهوى التعاقد من الباطن المنتجين الاسرائيليين بسبب توفر اليد العاملة، الرخيصة وانخفاض النفقات العامة في الاراضي المحتلة. فهذه العوامل تخفض تكلفة قطاع الصناعة التحويلية الاسرائيلية وتزيد من قدرة السلع الاساسية المعنية على المنافسة، ولا سيما وان الصانعين الاسرائيليين لايدفعون رسوما جمركية على واردات السلع من الاراضي المحتلة التي يتم انتاجها من خلال التعاقد من الباطن. ومع ان التعاقد من الباطن في الاراضي المحتلة قد يؤدي الى شيء من التخصص في الفرع الصناعي المعني، فانه لا يعكس الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الفلسطيني.

اما بالنسبة للسوق الاردنية، فان التوسع الكبير في الصادرات الصناعية محدود لسببين: سياسات تعزيز الصناعات المحلية المماثلة. وللمحافظة على المقاطعة العربية للمنتجات التي لم يتم استيراد معداتها وموادها الخام من الاردن و/ او بواسطته. وقد بدأت السلطات الاردنية والعربية مؤخرا في تخفيف بعض القيود على دخول البضائع الصناعية من الاراضي المحتلة. بيد انه قد لا يسمح الركود الاقتصادي في بلدان الخليج التي كانت مزدهرة بزيادة سرعة استيعاب البضائع الصناعية من الاراضي المحتلة.

ورغم ازدياد الحاجة للاعداد المتزايدة من المساكن ولتحسين مستوياتها، يبقى قطاع السكن واحدا من اكثر المجالات اهمالا في اقتصاد الاراضي المحتلة. فحوالي نصف سكان الاراضي المحتلة يعيشون في ظروف يعيش فيها ٧ اشخاص او اكثر في كل مسكن [١٧]. ويعيش اكثر من ثلث السكان في وحدات مؤلفة من غرفة واحدة ويعيش حوالي النصف في مساكن مؤلفة من غرفتين، بحيث تصبح الكثافة المتوسطة للسكن هي ثلاثة اشخاص في الغرفة بالنسبة للاراضي المحتلة في مجموعها[١٨].

ولم يواكب عرض المساكن خلال السنوات ازدياد السكان. ومعظم الوحدات السكنية الجديدة شيدت من قبل القطاع الخاص، والذي كان مدفوعا بشكل خاص بارتفاع طلب السكان المتزايدين على المساكن، والزيادات في الدخل، وعدم توفر فرص الاستثمار البديلة والتصميم على تأكيد الحقوق في الارض في وجه التهديدات المتواصلة بالمصادرة وتنفيذ مخططات شق الطرق وخطط انشاء المستوطنات الاسرائيلية[١٩].

لم يجر تشييد للابنية السكنية للفلسطينيين من قبل القطاع العام في الضفة الغربية منذ ١٩٦٨ وفي قطاع غزة منذ ١٩٧٨، باستثناء بعض مشاريع السكن لاعادة توطين اللاجئين في قطاع غزة [٢٠]. ولقد أدت الممارسات التقييدية التي تمارسها السلطات، ولا سيما من حيث العوائق الادارية في اصدار تراخيص البناء، الى خنق الجهود الخاصة المحلية وحالت فعليا دون حصول عدد محتمل كبير من الاسر على سكن لائق[٢١].

من جهة اخرى استمر انشاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة دون توقف منذ ١٩٦٧ انتهاكا للقانون الدولي [٢٢]. وقد واكب ذلك سياسات حيازة الارض التي تمارسها اسرائيل مما ضمن احتياطي يكاد يكون غير محدود للارض بالنسبة للمستوطنات الاسرائيلية [٢٣]. ويوجد في الوقت الراهن ما يزيد عن ١٥٠ مستوطنة اسرائيلية غير عسكرية تتلقى اعانات كبيرة في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزة. ويتجاوز مجموع سكان هذه المستوطنات ٥٢٠٠٠ مستوطن، وهو رقم يساوي الرقم المسقط البالغ ٥٢٥٠٠ اسرائيلي المخطط توطينهم في الاراضي المحتلة بحلول ١٩٨٥ [٢٤]. وفي ١٩٧٩ سمحت الحكومة ايضا للمواطنين الاسرائيليين العاديين بشراء الاراضي الفلسطينية، وبعد ثلاث سنوات حصل اصحاب مشاريع تعمير الارض على الموافقة على تشييد مستوطنات خاصة. وبنهاية ١٩٨٥، كانت لجنة التخطيط العليا قد نظرت في ١٩١ خطة للمناطق المعمورة اليهودية [٢٥].

ازداد تركيز المستوطنات الاسرائيلية في المناطق الحضرية قرب ما يسمى «الخط الأخضر» (اي

حدود اسرائيل ما قبل ١٩٦٧)، وهو اتجاه ظهر في اول الامر في ١٩٨١. وقد زود المستوطنون الاسرائيليون الراغبون في الانتقال الى هذه المناطق بمجموعة من الحوافز وشروط الائتمان الميسرة. وتحصل الشركات والمشاريع الراغبة في تغيير مقرها عبر «الخط الاخضر» على معاملة تفضيلية مماثلة [٢٦]. ومنعت معظم القرى والمدن الفلسطينية من زراعة الارض قرب هذه المستوطنات او التشييد عليها. وفي الواقع، فان العديد من الطرقات والهياكل الاساسية الاخرى التي تربط بين هذه المستوطنات تمر عبر قطع الارض هذه [٢٧] وتربطها بالمدن الاسرائيلية الواقعة وراء «الخط الاخضر».

تبذل الجهود حاليا لمد المستوطنات الاسرائيلية الى المناطق النائية، في حين يستمر العمل في توسيع المستوطنات الراهنة. وترمي الاستراتيجية الى تحقيق «التوزيع الاقصى لعدد كبير من السكان الاسرائيليين في مناطق ذات اهمية استيطانية كبيرة» [٢٨]. وتكفي الهياكل الاساسية للمستوطنات الراهنة لضعف عدد المستوطنين اولثلاثة اضعافهم. وعلاوة على بناء ما يزيد عن ٢٨٠٠ منزل في المستوطنات الراهنة في السنوات الاخيرة [٢٩] بدأ العمل ايضا في ١٩٨٦ في ١٣ مستوطنة اسرائيلية جديدة مخططة في الضفة الغربية وقطاع غزة [٣٠].

وكجزء من الحوافز المالية الاجمالية وغيرها الرامية الى اغراء الاسرائيليين بالاستيطان في الاراضي المحتلة، استثمرت حكومة اسرائيل مبلغا يصل الى حوالي ملياري دولار في المستوطنات في الضفة الغربية بين ١٩٦٨ ونهاية ١٩٨٥. وهذا لا يتضمن الاستثمار في المنشآت العسكرية. وفي السنوات الاخيرة بلغ مستوى الانفاق الرأسمالي السنوي ٢٠٠-٢٥٠ مليون دولار. وهذا علاوة على الانفاق الذي تقوم به المنظمة الصهيونية العالمية على المستوطنات. وفي ١٩٨٥ بلغ انفاق المنظمة الصهيونية العالمية على المستوطنين لكل وحدة (اسرة) ١٦٥٠٠٠ دولار في غور الاردن وحوالي ٨٠٠٠٠ دولار في المناطق المرتفعة [٣١].

وبالمقارنة بلغ اجمالي تكوين رأس المال العام (بما في ذلك البلديات) لمنفعة الفلسطينيين في الضفة الغربية ٣٠٠ مليون دولار خلال فترة ١٧ سنة اي ١٩٦٨-١٩٨٤، او متوسطا قدره ١٧,٦ مليون دولار فقط في السنة. وعلى اساس نصيب الفرد، بلغت نفقات الاستثمار العامة في ١٩٨٣ على المستوطنات في الضفة الغربية ٨٠٠٠ دولار لكل مستوطن اسرائيلي مقابل تكوين رأسمال عام قدره ٥٢ دولارا لكل من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية [٣٢].

القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال

الف ـ الاموال والمصارف

كان يوجد ثمانية مصارف تجارية تعمل في الضفة الغربية وثلاثة في قطاع غزة قبل حزيران / يونيه ١٩٦٧. وكان اجمالي عدد الفروع قد وصل في ذلك الحين الى ٢٦ في الضفة الغربية و ٤ في قطاع غزة. وكانت المصارف، ولا سيما تلك الموجودة في الضفة الغربية، تقدم خدمات ذات مستوى عال نسبيا وتلعب دورا هاما في تطوير قطاعات مثل التجارة والسياحة والصناعات الصغيرة وبعض اشكال المشاريع الزراعية. وفي ١٩٦٧ قدر مجموع موجودات هذه الفروع في الضفة الغربية وحدها باكثر من ١٥ مليون دينار اردني، مما يشكل ما يزيد عن خمس مجموع موجودات النظام المصرفي التجاري الاردني، حيث بلغت الودائع حوالي ١٤ مليون دينار اردني والائتمان حوالي ١٠ ملايين دينار اردني[٣٣].

١ـ سياسة الحكومة العسكرية الاسرائيلية:

بعد احتلال الاراضي، اغلقت جميع المصارف المحلية وفروعها وكذلك المؤسسات المالية الاخرى[٣٤] وجمدت حساباتها ونقلت وثائقها وحولت اموالها النقدية الى البنك المركزي الاسرائيلي كحسابات ودائع باسماء المصارف. وعين «مدققو المصارف» وأوكلت اليهم سلطة اصدار تراخيص مصرفية، وفحص وتجميد الحسابات، وتحديد المستويات القصوى المسموح بها لاسعار الفائدة وطرق تراكم الاموال، وتقرير الحد الادنى لنسبة السيولة والقيام بعدد من المهام الاخرى[٣٥] وسمح للمصارف الاسرائيلية بفتح فروع لها في الاراضي المحتلة.

اما بالنسبة لواسطة التبادل. فقد اعلن ان العملة الاسرائيلية عملة قانونية في الاراضي المحتلة. وبعد ذلك سمح ايضا بمواصلة استخدام الدينار الاردني كعملة قانونية ومتداولة في الضفة الغربية. بيد ان الجنيه المصري اعتبر غير قانوني وسحب تدريجيا من التداول، وبذلك بقيت الليرة الاسرائيلية هي العملة القانونية الوحيدة في قطاع غزة[٣٦] ومع ذلك فقد بقي كل من الدينار الاردني والجنيه المصري في التداول بشكل غير رسمي في قطاع غزة[٣٧] وجذبت سرعة تدهور قيمة العملة الاسرائيلية ايضا محوزات بدولارات الولايات المتحدة في الاراضي المحتلة وذلك بشكل رئيسي كوحدة حساب ووسيلة لحفظ القيمة[٣٨] وبنتيجة ذلك لايوجد نظام محدد للعملة خاص بالاراضي المحتلة نفسها، كما كان عليه الحال خلال فترة الانتداب وحتى ١٩٦٧[٣٩] وسمح بجميع المعاملات في العملات الاجنبية والذهب والسندات مع تجار مرخص لهم في العمل كأفراد و/ او مؤسسات (اي مصارف)[٤٠].

وفي بداية ١٩٨٣، كان قد صدر ما يزيد عن ١٢٢ امرا عسكريا تحكم الانشطة المصرفية والنقدية في

الاراضي المحتلة. وهذه الاحكام وغيرها من الاحكام ذات الصلة اما الغت او عدلت القوانين والانظمة الاردنية والمصرية النافذة في الاراضي المحتلة حتى حزيران/يونيه ١٩٦٧. ومن جهة اخرى اخضعت القدس الشرقية اخضاعا تاما للتشريع المالي الاسرائيلي بعد ضمها.

٢ـ المصارف الاسرائيلية

وبعد الاحتلال بفترة وجيزة سمح لفروع المصارف الاسرائيلية بان تفتح ابوابها وتعمل في الاراضي المحتلة. وحسب بنك اسرائيل، كان ٣٠ فرعا للمصارف الاسرائيلية تعمل في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزة بنهاية ١٩٨٤[٤١]. واذا اضيفت الفروع الموجودة في القدس الشرقية يرتفع العدد الى ٣٦. بيد ان المعلومات المتوفرة تشير الى ان ٢٢ فرعا فقط من المصارف الاسرائيلية في الاراضي المحتلة كانت تخدم المدن الفلسطينية، في ايار/ مايو ١٩٨٦. وكان هناك ١٤ فرعا قائمة في مستوطنات اسرائيلية رئيسية وتخدم المستوطنين الاسرائيليين بشكل رئيسي.

وتحصل فروع المصارف الاسرائيلية في الاراضي المحتلة على مواردها من الاموال المودعة من حكومة اسرائيل والجمهور في الاراضي المحتلة. وهي لا تقوم عمليا بالوساطة المالية في الاراضي المحتلة. ورغم زيادة الودائع، فان مجموع الائتمان المقدم من هذه الفروع الى الجمهور هبط من مستوى ١,٢٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للاراضي المحتلة في ١٩٧٧ الى ٠,٤٨ في المائة في ١٩٨١. وارتفع الى ١,١ في المائة في ١٩٨٤. وفي ١٩٨٤ بلغ الائتمان المقدم للجمهور ٨ في المائة فقط من اجمالي الموجودات و ١٠,٧ في المائة من الودائع. وهبطت النسب المئوية باطراد في ١٩٧٧ من مستوياتها البالغة ١٨,١ و ٢٣,٨ في المائة على التوالي[٤٢].

يمكن لسكان الاراضي المحتلة ان يفتحوا حسابات ودائع بالعملات الاسرائيلية على السواء. وفي ١٩٨٤ مثل اجمالي الودائع ٧٤,٥ في المائة من جميع الالتزامات. وفي حين ان اجمالي الودائع يظهر زيادة متوسطة سنوية تراكمية قدرها ٥ في المائة بالاسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٨٤، فانها لا تزال منخفضة من حيث الناتج القومي الاجمالي و/ او الدخل الخاص المتاح الاجمالي[٤٣]. وفي ١٩٨٤ بلغ اجمالي الودائع ٧,٥ في المائة فقط من الناتج القومي الاجمالي مقابل ٢٩ في المائة في ١٩٦٦(٤٤)

يدل الهبوط السريع والمستوى المنخفض الحالي للودائع بالعملات الاسرائيلية على الانخفاض المستمر والكبير لقيمة العملة الاسرائيلية ازاء العملات المستقرة نسبيا، ولا سيما الدينار الاردني. ورغم الرسوم المفروضة على الودائع بالدينار وحالة عدم التيقن السياسي العميقة المحيطة بمستقبل الاراضي المحتلة فقد لجأ عدد من السكان الى هذه المصارف من اجل المحافظة على فوائضهم من الدنانير. وكان ما يزيد عن ٨٠ في المائة من اجمالي الودائع المصرفية للجمهور في ١٩٨٤ بالعملات الاجنبية بما في ذلك

الدنانير، مقابل ١٢ في المائة في ١٩٧٧. وعلاوة على حيازة الدنانير الاردنية، يتم حساب وسداد مختلف انواع المعاملات التجارية ومدفوعات الرواتب والالتزامات الاخرى بالدنانير [٤٥]

ويكاد ينتهي الائتمان المقدم الى الجمهور من الودائع الحكومية المخصصة، فقد انخفض نصيبه في الائتمان الاجمالي من ٤٣,٤ في المائة في ١٩٧٧ الى ١,٨ في المائة فقط في ١٩٨٤. ومن جهة اخرى، بقيت الارصدة في فروع المصارف في اسرائيل على مستواها العالي بالنسبة لاجمالي الودائع والموجودات. وفي ١٩٨٤، بلغت هذه الارصدة اكثر من ٨٠ في المائة من الودائع و ٦٠ في المائة من الموجودات. وتتبع فروع المصارف بشكل عام الممارسة المصرفية التقليدية للسلامة والسيولة وتقدم قروضا قصيرة الاجل تصل حتى سنة واحدة لاغراض تجارية وجزئيا كرأسمال متداول للزراعة والصناعة. لذلك يمكن الاستنتاج بان هذه الفروع توجه الاموال الى خارج الاراضي المحتلة لتستثمر في اسرائل نفسها. ولا توجد مؤسسات مالية متخصصة مهيأة لتلبية الاحتياجات المالية المتوسطة و/ او الطويلة الاجل في الزراعة والصناعة والاسكان. ولقد كانت ندرة الاسهم ورأس المال المتداول عاملا محددا ولا سيما في الزراعة والصناعة. ولم تعد قروض الزراعة والصناعة التي قدمتها المصارف الاسرائيلية حتى السبعينات، متوفرة للمنتجين الفلسطينيين.

ويتضمن احد الاشكال العامة للائتمان تقديم السلفيات. وللبنوك، بمقتضى هذا الترتيب، الذي لا يشمل استخدام الاموال المخصصة الحكومية. ان تمارس حرية التصرف دون اضطرارها للتشاور مع السلطات العسكرية. وكان سعر الفائدة المتقاضى على السلفيات يتراوح بين ٣٩ و ٥٠ في المائة سنويا في اوائل ١٩٨٦. وتصدر فروع المصارف الاسرائيلية ايضا كتب اعتماد للمستوردين الفلسطينيين. وبينما ان حجم الواردات الى الاراضي المحتلة من بقية العالم، غير اسرائيل، هو صغير بشكل واضح، فان دور المصارف الاسرائيلية في تسهيل التجارة الدولية بالنيابة عن رجال الاعمال الفلسطينيين هو بالمقابل هامشي. ان فتح كتب الاعتماد تعيقه القيود الناجمة عن الانظمة الحكومية بشأن التراخيص والمتطلبات الاخرى اكثر مما تعيقه القيود التي تفرضها المصارف نفسها.

وتصدر المصارف الاسرائيلية عددا من اشكال الضمانات بالنيابة عن رجال الاعمال الفلسطينيين ولمصلحة اطراف ثالثة. وتقدم المصارف الاسرائيلية ايضا خدمات اخرى يمكن ان تسهل المعاملات التجارية، دون ان يؤثر ذلك بالضرورة على دورها كوسيطة بين المودعين والمقترضين. فهي تعمل بوصفها قنوات للمدفوعات بين دافعي الضرائب والحكومة. وتلجأ الحكومة ايضا الى هذه الفروع لدفع الرواتب والمعاشات التقاعدية للغالبية العظمى من مستخدميها في الاراضي المحتلة والفلسطينيين العاملين في اسرائيل.

وبوجه الاجمال لم تنجح فروع المصارف الاسرائيلية في اعادة مستوى العمليات المصرفية التي كانت سائدة قبل ١٩٦٧ من حيث النطاق والحجم على السواء. ولم تستطع، بشكل خاص، ان تلعب الدور التقليدي والاساسي للوساطة بين المودعين والمقترضين وهو الامر الاساسي لحشد الموارد المالية المحلية وتوجيهها الى فرص استثمارية في الاراضي المحتلة. ويبقى دورها كمصدر للائتمان للمقترضين الفلسطينيين غير ذي بال. وعدا بعض الخدمات المصرفية العامة التي توفرها، فان دورها في تعزيز نمو الاقتصاد وتنميته في الاراضي المحتلة بقي، حقا، في الحد الادنى.

٣ـ المؤسسات والممارسات المالية العربية:

في ١٩٦٧ قررت السلطات الاردنية الاحتفاظ، في الضفة الغربية، بوجود مادي لجميع فروع المصارف التجارية القائمة في عمان. ولم يكن الغرض من ذلك حماية مركزها القانوني فحسب بل ايضا تسهيل بعض الاتصالات في فترة ما بعد الاحتلال بين سكان الاراضي المحتلة والضفة الشرقية فيما يتصل بسحب الودائع، والمحافظة على الروابط التجارية والتقليدية الاخرى. وسمحت السلطات الاردنية ايضا لبعض المؤسسات الاردنية التجارية والمؤسسات المتخصصة بالائتمان (اي، البنك العربي، بنك الاسكان، وبنك التنمية الصناعية، بنك تنمية المدن والقرى) بتقديم خدماتها لسكان الضفة الغربية بالقدر الممكن.

ومنذ ١٩٦٧ قام فرع البنك العربي في نابلس، الضفة الغربية، ببعض انواع الخدمات المصرفية مثل فتح حسابات جديدة في الفروع الاخرى للبنك العربي في عمان. ويقال انه ما فتىء يجري تدفقا ثابتا للودائع من الاراضي المحتلة الى المصارف التجارية في عمان على نطاق يتراوح بين حوالي ٦,٣ ملايين دولار شهريا، تم جزء كبير منه من خلال البنك العربي باستثناء الحالات التي تكون فيها الشركات المعنية موجودة خارج الاراضي المحتلة. فان المصارف التجارية تطلب ضمانات كافية يمكن تحصيلها في الاردن (مثلا رهن عقارات موجودة في الاردن أو تواقيع من كفيلين الى ثلاثة كفلاء موثوقين). ولا تستطيع إلا قلة من سكان الضفة الغربية وغزة تدبير الضمانة اللازمة. ويقوم البنك العربي، في عمان، بتقدم قروض طويلة الأجل الى البلديات في الضفة الغربية منذ ١٩٧١ [٤٦].

ويقدم مصرف تنمية المدن والقرى قروضا طويلة الاجل لمجالس البلديات لاتمام مشاريعها الائتمانية منذ ١٩٦٧ وتضمن الحكومة قروضه ذات الفائدة المنخفضة وقدرها ٥,٥ في المائة، باعتباره مصرفا حكوميا [٤٧] ويقوم بنك الاسكان ايضا بتقديم القروض الى سكان الضفة الغربية لتشييد المنازل واصلاحها [٤٨]. ولا يمنح البنك الصناعي القروض لسكان الضفة الغربية بسبب صعوبة تقديم القروض

والاشراف على استخدامها واستعادتها. بيد انه قدم قروضا لمشاريع في الضفة الغربية مستخدما الاموال التي اتاحتها السلطات الاردنية[٤٩]

وفي قطاع غزة، وقبل ١٩٦٧، كانت فروع البنك العربي تعمل ضمن نطاق خدمات محدودة، وتركز بشكل خاص على تمويل التجارة. ولم تكن هنالك رغبة كبيرة بتحمل المخاطرات والاشتراك في تمويل المشاريع الائتمانية الزراعية والصناعية [٥٠] وتمكن بنك فلسطين، الذي انشىء في ١٩٦٠ برأسمال صغير من تقديم تسهيلات ائتمانية لانشطة التجارة الخارجية في قطاع غزة، ولا سيما في مجال تصدير الحمضيات، الى ان اغلق في ١٩٦٧ [٥١] وبعد ١٤ سنة من الاغلاق وبالنظر للحاجة المتزايدة للخدمات المصرفية الاعتيادية، تم التوصل الى اتفاق مع بنك اسرائيل في ١٩٧١ على السماح باعادة فتح بنك فلسطين. ومع ان الترخيص الممنوح كان مستقلا عن التشريع المصرفي الاسرائيلي، فقد اخضع البنك عمليا لاشراف ومراقبة تأمين من قبل بنك اسرائيل والادارة العسكرية من خلال (مدقق البنوك). وسمح الاتفاق لبنك فلسطين بتقديم «خدمات مصرفية اعتيادية» من مقره الرئيسي في مدينة غزة، مع الالتزام بالنظر فيما بعد باعادة فتح فرعيه في المستقبل في خان يونس ورفح. ورغم الطلبات المتكررة، لم يتم اعادة فتح اي من الفروع. ومع ان السلطات وافقت في النهاية «من حيث المبدأ»، في حزيران/ يونيه ١٩٨٦ على اعادة فتح فرع البنك في خان يونس، فلا تزال الموافقة النهائية لبنك اسرائيل معلقة [٥٢]

ولئن كان من المسموح لبنك فلسطين ان يبقي على حساباته لعام ١٩٦٧ بالجنيهات المصرفية وتقديم كشوف حساباته بهذه العملة، الا ان جميع عملياته تجري بالشيكل الاسرائيلي. وترتبط تسديدات قروض الزبائن بدولار الولايات المتحدة. ولم تستجب السلطات الاسرائيلية لطلب التعامل بالعملات الاجنبية. وكان عدم استطاعة البنك الاشتراك بوصفه «تاجرا مرخصا له» بالقطع الاجنبي، بما في ذلك الدنانير الاردنية، عائقا رئيسيا لاتجاه عملياته وحجمها، ولقدرته على تعزيز التجارة الخارجية والتنافس مع فروع البنوك الاسرائيلية ولاسهامه في نمو وتنمية الاقتصاد المحلي ولروابطه التجارية الفعالة مع الاردن والبلدان الاخرى. وبقيت عمليات الاقراض وتقديم السلفيات، التي تشمل التجارة والزراعة والصناعة محدودة. ويمنح البنك قروضا متواضعة لفترات قصيرة نادرا ما تزيد عن عشرة شهور. اما الحاجات طويلة الاجل لهذه القطاعات فلا تلبى. ويبقى رأسمال البنك صغيرا رغم المحاولات المتكررة لزيادته الى ثلاثة اضعاف والتي لم تلق موافقة السلطات الاسرائيلية.

وبنتيجة ذلك لم يتمكن بنك فلسطين من القيام بشكل فعال بالوساطة المالية في قطاع غزة. ولم ينجح حتى الان في حشد الموارد المتوفرة وتخصيصها للمجالات ذات الاولوية. وفي حين ان نسبة الائتمان الى الودائع هي اعلى بشكل عام فيه من تلك الموجودة في فروع بنك اسرائيل، فانها لا تزال منخفضة بالنسبة

لمصرف تجاري [٥٣] وسيبقى دور المصرف كوسيط بين المودعين والمقترضين غير ذي بال طالما تبقى قدرته على حشد المدخرات والقروض الخارجية محدودة. وثمة حاجة الى جهود جدية لفحص دور المصرف في الوساطة المالية، مع مراعاة الاحتياجات الملحة لاقتصاد غزة من الموارد المالية.

حاولت مختلف المرافق الرسمية وغير الرسمية ان تسد جزئيا الثغرة الناجمة عن غياب مؤسسات مالية مناسبة وعن قصور وعدم تطور النظام المصرفي. فقد تم انشاء، على سبيل المثال، الشركة العربية للتنمية والتسليف، في ١٩٨٥، من المفروض ان تشكل الوساطة المالية جزءا رئيسيا من عملها. ومع ان الشركة تأسست في القدس وفي ظل القوانين الاسرائيلية فانه يسمح لها بان تعمل ضمن الاراضي المحتلة تحت اشراف السلطات العسكرية الاسرائيلية [٥٤]

وتحول الائتمان الريفي في اعقاب الاحتلال الاسرائيلي. فقد اغلقت حكومة الاردن جميع فروع الضفة الغربية لشركة التسليف الزراعي وامرت بتجميد عملية اقراض فروع الاتحاد التعاوني الاردني بالنظر للشروط التي فرضتها السلطات الاسرائيلية [٥٥] وكانت مصادر الائتمان الريفي، خلال العقد الاول من الاحتلال، تتألف بالدرجة الاولى من موردي مستلزمات الانتاج وكذلك، الى حد اقل بكثير، من وسطاء التسويق. وبحلول اواخر السبعينات شهد الائتمان الريفي ثلاثة تحولات رئيسية. **أولا**: اظهر المزارعون اتجاها متزايدا نحو تخفيض استثماراتهم طويلة الاجل الى الحد الادنى. بسبب التقلبات العشوائية في الربحية والبيئة السياسية غير المستقرة.

ثانيا: شهد النصف الثاني من السبعينات ظهور عدد كبير من المنظمات الطوعية الخاصة، كان الكثير منها يشترك في تقديم المساعدة المالية للمشاريع الريفية والزراعية. **ثالثا**: طرح انشاء اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، في ١٩٧٨، بوصفها القناة الرئيسية للمساعدة العربية للاراضي المحتلة، امكانات جديدة. وبالرغم من هذه التطورات بقيت تسهيلات الائتمان في المناطق الريفية ناقصة اذ ان تكاليف وشروط التمويل، وحتى الائتمان الموسمي، تتجاوز قدرة الغالبية العظمى من السكان. وقد لبت التعاونيات ومقرضو المال وتجار الامدادات الزراعية ووسطاء التسويق الحاجات بشكل جزئي فحسب.

لقد لعب تجار الامدادات الزراعية دورا رئيسيا في تلبية احتياجات معظم اصحاب المزارع التجارية من تسهيلات الائتمان الموسمي. ويتميز مصدر الائتمان هذا بمعاملات بسيطة نسبيا وبكفاءة تلبية الحاجات اللازمة. وبقي يعمل حتى بعد الاحتلال، حين اصبح دوره الائتماني اكثر اهمية.

وبمنتصف السبعينات ارغم الهبوط غير المتوقع في قيمة العملة الاسرائيلية التجار على تقليص مدة تسهيلات الائتمان الى الحد الادنى وعلى الاصرار على الدفع نقدا. وشجع استقرار العملة الاسرائيلية النسبي منذ منتصف ١٩٨٥ مرة ثانية التجار على استئناف خدماتهم الائتمانية. ومع انهم لم يصلوا حتى الان في اعمالهم الى مستوى ما قبل ١٩٦٧، فيبقى التجار، الى حد كبير، اهم مصدر للتمويل الموسمي والقصير الاجل في الاراضي المحتلة. [٥٦] وبوسع المقرضين الحصول على معدلات عالية بشكل

ملحوظ للعائدات بتقاضي اسعار اعلى للمدخلات المباعة للمزراعين ومن خلال العمولة التي يحصلون عليها من بيع انتاج زبائنهم.

ويتمثل مكون رئيسي للترتيبات المالية الراهنة في الاراضي المحتلة بالصرافين المرخص لهم الذين كانوا يعملون قبل ١٩٦٧ في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. بيد انه منذ الاحتلال ارتفع عدد الصرافين العاملين في الضفة الغربية ارتفاعا حادا، من ٤٢ الى ما يقارب ٢٠٠ في ١٩٨٦. وكان النمو في هذا القطاع استجابة لغياب المؤسسات النقدية المناسبة الكافية، ولوجود نظام مزدوج العملة في الاراضي المحتلة، وللحاجة لبعض القنوات غير الرسمية لتحويل الاموال بين الاراضي المحتلة والاردن وبقية العالم.

وفي معظم الحالات، يؤدي الصرافون سلسلة واسعة من الانشطة بما في ذلك صرف العملة، وتحويلات العملة، وتصفية الحسابات، وقبول الودائع، وتقديم القروض وادارة الحافظات الاستثمارية [٥٧]. ان التبديل بين الدنانير الاردنية والشيكل الاسرائيلي عملية روتينية تكاد تقوم بها جميع فئات السكان. وعلاوة على معاملات التبديل بين الدينار والشيكل يشارك الصرافون ايضا في التعامل بالعملات العربية بشكل غير رسمي على شكل تحويلات من الاقارب الذين يعملون في الخارج. ويجري التعامل بدولارات الولايات المتحدة ايضا على نطاق كبير، اذ يشمل في كثير من الاحيان المواطنين الاسرائيليين. وتظهر السلطات الاسرائيلية العسكرية والنقدية درجة من التسامح ازاء هذا النشاط، ولا سيما بالنظر للاثر الايجابي الصافي على الاقتصاد الاسرائيلي.

ان تحويل المال من الاراضي المحتلة واليها هو مهمة رئيسية اخرى يؤديها الصرافون بكفاءة على نطاق واسع. ويقدم الصرافون ايضا بعض القروض للمقترضين الذين يعرفونهم جيدا من خلال عملهم، ومعظم هذه القروض هي لفترات قصيرة وباسعار فائدة سنوية تبلغ ٤٠ في المائة. وثمة خدمة اخرى يقدمها الصرافون لزبائنهم المؤتمنين وهي صرف الشيكات المصرفية المسحوبة على حسابات في المصارف الاردنية. وفي بعض الحالات قام كبار الصرافين بمهمات اخرى على اساس اصطفائي، مثل الاستثمار بالنيابة عن الاخرين في اسهم السوق المالية في عمان.

وقد استطاع الصرافون توفير عدد من الخدمات الحيوية للسكان والمؤسسات في الاراضي المحتلة. بيد ان دورهم في الوساطة المالية يبقى محدود النطاق. حيث تنحصر تسهيلات الائتمان بقروض «الاسعاف الاولي» في قطاع الخدمات. ويكاد دورهم في تمويل الصناعة يكون معدوما. في حين انهم لا يقومون باي دور على الاطلاق في الزراعة والاسكان. ولقد اكتسب تشغيل القطاع النقدي غير الرسمي طابعا مؤسسيا مما اضطر سلطة مركزية محلية مسؤولة عن حماية الاطراف المعنية وتنظيم السياسة النقدية لمصلحة الاهداف الاقتصادية. وفي مجال القطع الاجنبي، وفر نظام العملة المتعددة مصدرا مربحا للدخل، رغم عمليات الحظر الاسرائيلية، وحظر مصادرة الاموال التي تنقل بشكل غير شرعي عبر الجسور والصراع المزمن مع السلطات الضريبية [٥٨].

٤ - المحاولات الرامية لاعادة فتح المصارف المحلية:

وبعد الاحتلال جرت محاولات لاعادة فتح المصارف المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء. بيد ان السلطات الاسرائيلية طلبت ان يكون عمل المصارف المعنية تحت اشراف البنك المركزي لاسرائيل - وهو طلب يعتبر مخالفا للقوانين والانظمة السائدة في الاراضي المحتلة منذ الاحتلال. وفي ١٩٧٣ انتهت المفاوضات، التي شملت ايضا صندوق النقد الدولي، بدون اي اتفاق.

وبمنتصف السبعينات، شرع في جولة جديدة من المفاوضات وشملت هذه المرة البنك العربي فقط. وبرزت في خاتمة المطاف عدة عوائق حالت دون الاتفاق. وتضمنت هذه العوائق: رفض السلطات الاسرائيلية السماح بفتح فروع في القدس الشرقية، مما ينطوي على اثار اقتصادية خطيرة غير مقبولة من البنك العربي. وكان يطلب الاحتفاظ باحتياطي قانوني يزيد على ٧٠ في المائة في بنك اسرائيل (بالدنانير الاردنية) وبدون فائدة. ويتوجب اعادة الودائع الموجودة في البنوك خارج البلد الى الفروع المحلية، ويطلب من البنوك التي يعاد فتحها بان تولد مزيدا من اسهم رأس المال من اجل المحافظة على اموالها بشكل مستقل عن مكاتبها الرئيسية في عمان. وجرت الجولة الثالثة لاعادة فتح المفاوضات بين ١٩٨٢ و ١٩٨٥ وتضمنت ثانية البنك العربي فقط. وتم التوصل الى اتفاق مؤقت في اواخر ١٩٨٥ على اعادة فتح البنك العربي في نابلس، كما تم التوصل الى حل وسط بشأن جميع الخلافات الاخرى. بيد ان السلطات الاسرائيلية لم تستجب حتى الان للاقتراح.

وبالنظر لفشل الجهود الرامية لاعادة فتح المصارف المحلية واستمرار الحاجة للخدمات المصرفية الدولية في الاراضي المحتلة، جرت محاولات في السنوات الاخيرة لفتح مؤسسات مصرفية جديدة في الضفة الغربية. ففي ١٩٨٤ بدأ فريق من رجال اعمال الضفة الغربية حوارا مع السلطات الاسرائيلية في محاولة لتأمين ترخيص لمصرف جديد مركزه في نابلس، على ان تفتح فروع اخرى له فيما بعد في مدن اخرى. بيد ان حكومة الاردن اصرت على اعادة فتح المصارف المحلية المغلقة التي كانت في وضع افضل بالمقارنة مع اي مصرف جديد من حيث رأس المال والخبرة في الاراضي المحتلة والدراية والقدرة على حشد الموارد الخارجية.

وفي محاولة اخرى ايضا وافقت السلطات الاسرائيلية والاردنية في وقت واحد على طلب اعادة فتح فرع بنك القاهرة - عمان في نابلس [٥٩] وسيعمل الفرع، الذي استأنف عملياته في اواخر ١٩٨٦، وفقا للقانون الاردني النافذ في الاراضي المحتلة والذي عدلته اسرائيل، ومن المتوقع ان يخدم البنك رجال الاعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء. فقد حصل على موافقة فتح فروع في مدن اخرى في الضفة الغربية. ويقدر احد المصادر انه يوجد بحدود ٢٥٠ مليون دولار من المدخرات الفلسطينية غير المستثمرة يمكن ايداعها في البنك واستخدامها للشروع في صناعات في الضفة الغربية [٦٠].

ومما لاشك فيه ان اعادة فتح فرع بنك القاهرة - عمان هو تطور ايجابي يؤدي الى توقعات اعادة فتح

بنوك أخرى كانت تعمل في الاراضي المحتلة قبل ١٩٦٧. ومن البديهي ان نجاح البنك سيعتمد على عدد من العوامل الحيوية. أي حجم رأسماله، وقدرته على القيام بالوساطة المالية بجذب المدخرات المحلية وتخصيصها بكفاءة للقطاعات المحتاجة من الاقتصاد، ومجال تغطيته، وسياسته في تلبية الاحتياجات الائتمانية لمختلف قطاعات الاقتصاد، وقبل كل شيء السياسة الاسرائيلية الناظمة لطابع ونطاق انشطته واطار النظام القانوني الذي يتوقع البنك ان يعمل ضمنه(٦١).

باء ـ المحددات الضريبية:

منذ عام ١٩٥٠، خضعت الضفة الغربية للتشريع الضريبي الاردني، بما في ذلك التدابير القائمة على النظام الضريبي الفلسطيني لما قبل عام ١٩٤٨. وفي قطاع غزة، قدم التشريعان الفلسطيني والمصري على السواء الاساس لتطبيق النظام الضريبي (٦٢) وبينما يدعى بان القوانين والانظمة الضريبية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل احتلالهما من قبل اسرائيل في عام ١٩٦٧ ما زالت نافذة، فان مجموعة واسعة من الاوامر والبلاغات العسكرية الاسرائيلية قد اوجدت حالة مختلفة. وخضع النظام الضريبي وحده لما يزيد عن ١٧٧ امرا وبلاغا عسكريا (بما في ذلك تعديلاتها)، تستهدف جميعها زيادة الايرادات الحكومية الرامية الى تلبية بعض الخدمات الحكومية الاساسية.

١ ـ الميزانية الحكومية:

ان مجموع انفاق الحكومة العسكرية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة لا يفي بتوفير المستوى الادنى من الخدمات الحكومية الاساسية للسكان الاخذين في التزايد، وتلبية احتياجات الاستثمار، وايجاد قاعدة وافية من الهياكل الاساسية اللازمة لنمو الاقتصاد وتنميتةالمتواصلين. وانخفض الانفاق الحكومي بالقيمة الحقيقية اثناء الفترة التضخمية. وافضت الزيادات الطبيعية في عدد السكان وعودة المهاجرين الى زيادة انخفاض الفائدة التي تعود بها هذه الخدمات على الفرد الواحد. ولم يبلغ انفاق الحكومة العسكرية في عام ١٩٨٤ سوى ١٢,٨ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للاراضي المحتلة، او ١٢٨ دولارا للفرد الواحد، مما يمثل واحدا من ادنى مستويات الانفاق الحكومي بين اقتصادات البلدان النامية(٦٣).

بلغ الانفاق الجاري قرابة ٦٩ في المائة من مجموع الانفاق الحكومي في عام ١٩٨٤. وليس ثمة سوى بضعة بنود مندرجة تحت هذه الفئة ذات صلة مباشرة بالسكان الفلسطينيين. وهي تشمل التعليم والصحة والرعاية والاشغال العامة والخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية. غير ان كثيرا

من المخصصات في هذه المجالات تشمل المرتبات والمصروفات الاخرى اما البنود المتبقية فهي تشمل الى حد كبير عمليات الحكومة العسكرية والادارة المدنية. وينبغي النظر الى الزيادات البسيطة التي ظهرت في مستوى الانفاق الجاري للحكومة خلال الفترة اللاحقة (١٩٨٥ـ١٩٨٦) بالقياس الى الاثر التآكلي للضغوط التضخمية في السنوات السابقة.

ان اوجه الانفاق الرأسمالي او الانمائي، التي تشمل الموارد المائية، والشبكات الكهربائية، والهاتف، والطرق، والادارة المدنية، والتنقيب عن الاثار، تستهدف جزئيا الاسهام في تشييد أوتحسين المستوطنات الاسرائيلية وتلبية احتياجات الادارة العسكرية. والهدف من تقديم القروض والمنح للسلطات الفلسطينية المحلية هودعم الموارد المحدودة لهذه السلطات. وعلى وجه الاجمال، لم يبلغ الانفاق الانمائي الفعلي سوى ١,٩ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في الاراضي المحتلة في عام ١٩٤٨. ان اسهام هذا النصيب الصغيرمن الدخل القومي في تكوين رأس المال والنمو في العمالة والناتج والدخل في الاقتصاد الفلسطيني ما برح منعدما، وذلك بالاقتران بقيود مفروضة على الاستثمار الخاص، والافتقار الى نظام مصرفي محلي مكتمل التكوين، وسياسات الاستيطان الاسرائيلية. ان المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، التي شملت مجموعة واسعة من الانشطة ونفذت بصورة مستقلة عن الحكومة الاسرائيلية، قد تمت، بشكل متزايد، مجموع الانفاق من الميزانية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة.

ويظهر من حسابات الدخل القومي في الاراضي المحتلة ان ثمة مصدرين رئيسيين للايرادات الحكومية الاسرائيلية، هما «ضريبة الدخل والتحويلات الى الحكومة» و«صافي الضرائب غير المباشرة المفروضة على الانتاج المحلي». ويحذف تماما من هذه الفئات عدد من مصادر الايرادات الحكومية. وعلى الرغم من هذه القيود، بلغت الايرادات من هذين المصدرين ١٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٤. مما يماثل الاداء في عدد من البلدان النامية ذات الاقتصادات المنخفضة الدخل(٦٤). وحققت ميزانية الحكومة الاسرائيلية المخصصة للاراضي المحتلة فائضا صغيرا نسبيا في الضفة الغربية وعجزا في قطاع غزة في عام ١٩٨٤(٦٥).

وستكون الصورة النهائية مختلفة اذا ما ادرجت ايضا الايرادات من مصادر اخرى، على النحو المبين اعلاه. وهي تشمل الايرادات من الضرائب واقتطاعات الضمان الاجتماعي من اجور الفلسطينيين العاملين في اسرائيل، والرسوم الجمركية التي تقوم السلطات الاسرائيلية بجبايتها على واردات الاراضي المحتلة التي تصل من خلال اسرائيل والاردن، وضريبة القيمة المضافة المستترة المفروضة على جميع الصادرات الاسرائيلية الى الاراضي المحتلة بدلا من الرسوم الجمركية التي تفرضها الاراضي المحتلة، والرسوم المفروضة على تصاريح عبور الجسور الى الاردن، وعددا من الضرائب الاخرى. وسيسفر ادراج هذه المبالغ عن فائض كلي في ميزانية الحكومة الاسرائيلية المخصصة للاراضي المحتلة. وعلاوة على ذلك، فان هذه الحسابات لا تشمل الفوائد المباشرة وغير المباشرة التي يحققها اقتصاد اسرائيل نتيجة لانشطة المستوطنين الاسرائيليين في الاراضي المحتلة. ويجادل بالتالي بان سكان الاراضي المحتلة يدفعون في الواقع «ضريبة احتلال» صافية يمكن تقدير مجموعهاالتراكمي بعد ١٨ عاما من الاحتلال، بمبلغ ٧٠٠ مليون

دولار كحد ادنى فيما يتعلق بالضفة الغربية فقط [٦٦] . ويدحض ذلك المزاعم بان انخفاض مستوى الانفاق العام والاستثمار العام الناشىء عن القيود التي تحد من ايرادات الميزانية. واذا كان صافي التحويلات الضريبية قد استثمر في الاراضي المحتلة بدلا من اضافته الى الانفاق الاسرائيلي، لكان من الممكن تحسين الخدمات المحلية بدرجة لا بأس بها، وعلى وجه الخصوص، الاسهام في تنمية الهياكل الاساسية الاقتصادية المحلية.

وفي غياب سلطة وطنية في الاراضي المحتلة، تغدو بلديات المدن والقرى الفلسطينية اهم المؤسسات المحلية التي تقدم خدمات عامة. وما لم تكن قيود الاحتلال قائمة، لكانت تلك البلديات ادوات جوهرية في ايجاد فرص عمل والاضطلاع بمشاريع انتاجية من خلال البرامج المجتمعية ومشاريع التنمية الريفية. وقبل عام ١٩٦٧، كانت البلديات تنهض بدورها في المناطق التابعة لها بمساعدة من الحكومة المركزية. ومنذ عام ١٩٦٧، ظهر موقف خضعت فيه البلديات للسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية للقائد العسكري في الاراضي المحتلة [٦٧] . ولا يسمح للبلديات بان تباشر مشاريع جديدة دون موافقة مسبقة من سلطات الاحتلال. وفي حالات كثيرة، لا تمنح الموافقة او انها لا تمنح الا بعد تأخر طويل. وقد افضى ذلك احيانا الى حالة لم تتمكن البلديات فيها من انفاق الايرادات المتاحة على مشاريع وخدمات تمس الحاجة اليها. وحيث انه لا تستطيع البلديات ان تمارس سلطة تشريعية، لا يسمح لها بان تفرض ضرائب ورسوما جديدة او ان تغير ضرائبها القائمة او اجراءاتها الحالية المتعلقة بتغطية الضرائب اوجبايتها دون الموافقة المسبقة من السلطات الاسرائيلية، وهذا امر حاسم، حيث ان كثيرا من الضرائب والرسوم ليست متكيفة مع الدخل والاسعار، وتجبى اما برسوم موحدة و/ او تحدد بطريقة تعسفية.

ويتعين النظر الى ايرادات البلديات واوجه انفاقها في ضوء القيود الوارد ذكرها اعلاه [٦٨] . فلم تبلغ الايرادات التي تقسم الى «عادية» و«استثنائية» سوى ٤,٦ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في ١٩٨٤/ ١٩٨٥ [٦٩] . واستأثرت الايرادات العادية بحوالي ٧٥ في المائة من مجموع الايرادات في الضفة الغربية في السنوات الخمس الماضية وبـ ٧١,٦ في المائة في قطاع غزة. وتتألف الايرادات الاستثنائية من منح وقروض من مصادر عربية وغير عربية، بما في ذلك ميزانية الحكومة العسكرية الاسرائيلية غير الموثوقة للمساهمات الداخلية والخارجية في ميزانية البلديات، لم يتسن الاعتماد على الايرادات الاستثنائية على اساس منتظم. ويبدو ان الايرادات العادية موثوقة بدرجة اكبر، لكنها ليست موثوقة بما يكفي لتلبية الاحتياجات الانمائية المتزايدة للبلديات.

٢ـ النظام الضريبي: السياسات والممارسات الاسرائيلية

أ ـ التغيرات في القوانين الضريبية:

كان يطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة عند احتلالهما في عام ١٩٦٧ نظام مفصل للضرائب والمكوس والرسوم. وكما هي الحال في معظم اقتصادات البلدان النامية، فان مصب الاهتمام في تصميم

النظام وبنيته قد عكس اعتبارات الحكومة فيما يتعلق بالايرادات. ونظرا للنطاق المحدود للنظام الضريبي بمجمله، فان دوره المحتمل في تحديد وتثبيت وتوزيع اهداف السياسة العامة يجري تعزيزه من خلال مجموعة من الصكوك النقدية وغيرها من الصكوك الضريبية.

عقب الاحتلال الاسرائيلي صدرت عدة اوامر عسكرية ترمي الى تعديل النظام الضريبي المعمول به في الاراضي المحتلة. وفي وقت لاحق، اذن للادارة المدنية بزيادة رسوم ضريبة الدخل القصوى من خلال قوانين محلية تيسيرا لعملية التعديل. وبالاضافة الى تغيير نطاق الضرائب ورسومها، فرضت ضرائب جديدة بغية زيادة الايرادات الحكومية وتنسيق النظام الضريبي تدريجيا مع النظام القائم في اسرائيل ذاتها.

ان التغيرات في مجال ضريبة الدخل هي اكثر وضوحا واستمرارا منها في اي مجال اخر من مجالات النظام الضريبي للاراضي المحتلة. وهي تتصل بالرسوم، وفئات الدخل، وطرق تقدير الضرائب، وجباية الضرائب، واجراءات الاستئناف [٧٠] . وتستهدف جميعها زيادة الايرادات الحكومية الى اقصى حد. وفي الفترة من حزيران/يونيه ١٩٦٧ الى شباط/فبراير ١٩٨٥، صدر ٣٤ امرا عسكريا بتعديل رسوم ضريبة الدخل، وفئات الدخل، والاعفاءات. وخفض المستوى الادنى للدخل الخاضع للضرائب، وزيدت الرسوم الضريبية، وخفضت مقادير الدخل في فئات الدخل الخاضعة للضرائب. وبينما زيد الرسم الاقصى بنسبة ٥ في المائة، خفضت المقادير في فئات الدخل الخاضع للضرائب، يفرض الان رسم ضريبة اعلى على المبالغ التي تمثل عادة اقل من نصف الفئة الخاضعة للضرائب بمقتضى نظام ما قبل عام ١٩٦٧. وعلى سبيل المثال، فان دخلا خاضعا للضريبة قدره ١٦٠٠ دينار اردني كان يندرج في فئة الضريبة بنسبة ١٥ في المائة بمقتضى قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٦٤، قد صعد الان الى فئة الضريبة بنسبة ٣٣ في المائة، مما يدل على زيادة تربو على ١٠٠ في المائة في رسم الضريبة [٧١] .

ولدى المقارنة بين دافع الضرائب في الاراضي المحتلة ودافع الضرائب في الاردن بمقتضى قانون ضريبة الدخل الجديد لعام ١٩٨٢، من حيث خضوعهما لضريبة الدخل، يتبين ان دافع الضرائب في الاراضي المحتلة هو في وضع غير مؤات الى حد كبير، والاثر الصافي للتغيرات في قانون ضريبة الدخل في الاردن لعام ١٩٨٢ على زوجين لهما اربعة ابناء ويتقاضيان دخلا سنويا خاضعا للضريبة قدره ٢٠٠٠ دينار اردني هو ان ضريبة الدخل المستحقة قد هبطت من ١٦٥ دينارا اردنيا بمقتضى قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٦٤ الى ٣٣ دينارا اردنيا بمقتضى قانون عام ١٩٨٢ الجديد [٧٢] . ولكن، نتيجة للتعديلات الرئيسية التي اخذت بها السلطات الاسرائيلية في قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٦٤، فان المقدار الفعلي للضريبة المستحقة عن اسرة مماثلة في الاراضي المحتلة يقدر حاليا بـ ٢٩٩ دينارا اردنيا، اي تسعة اضعاف ما هو في الاردن. كما ان الاوامر العسكرية الاسرائيلية قد خفضت ايضا البدلات الشخصية لاغراض ضريبة الدخل [٧٣] . ويبلغ الحد الاقصى للبدلات في الضفة الغربية ٣١٤ دينارا اردنيا اي فقط بما يعادل ٢٢ في المائة و١٣ في المائة من الحد الاقصى المطبق في الاردن واسرائيل على التوالي. وفيما يتعلق بضريبة الدخل على الاعمال التجارية، عدلت السلطات الاسرائيلية ايضا قوانين

الضرائب المصرية، التي تلزم المؤسسات التجارية في غزة، بما في ذلك بنك فلسطين، بدفع ضريبة على دخلها بنسبة ٣٧,٥ في المائة.

اما ابرز تغير حصل فيتصل باجراءات جباية الضرائب، التي تلزم دافعي الضرائب الان بتقديم مدفوعات مسبقة على اساس شهري طوال السنة المالية وليس بعدها، كما كانت الحال سابقا. والى حد ما، فان طريقة جباية الضرائب بحجزها عند المنبع قد فرضت على فئات دخل شتى دون ايلاء الاعتبار الواجب للطابع الدوري للايرادات. وتستند الاقساط الشهرية الى تقدير سنوي يعادل مجموع الضرائب المدفوعة عن السنة السابقة. وهذه الممارسة مثيرة للاعتراض، ليس فقط لاسباب قانونية، بل ايضا من وجهة نظر اقتصادية، حيث انها تمس الموارد المحدودة المتاحة للمؤسسات التجارية من اجل الاستثمار و/ او كرأسمال للتشغيل. وتطبق ممارسة دفع الضريبة مسبقا في اسرائيل نفسها ايضا، حيث يتم تعديل رصيد الضريبة المستحقة وفقا لتكاليف المعيشة. غير انه، في الضفة الغربية، يتم تعديل الرصيد وفقا لمتوسط سعر صرف الشيكل الاسرائيلي بالنسبة الى الدينار الاردني. وقد الغيت بمقتضى الاوامر العسكرية الاسرائيلية محاكم استئناف القضايا المتصلة بضرائب الدخل والتي تنظر في المسائل الضريبية، فالغي بذلك النظر قضائيا في طلبات الاستئناف، واقتصرت طلبات الاستئناف على لجنة ادارية/ عسكرية ليس لها اختصاص قضائي (٧٤). وتطبق ممارسة شبيهة بذلك فيما يتعلق بتعيين «موظفي تقدير الضرائب» (٧٥).

وثمة ممارسة اسرائيلية خطيرة اخرى تتصل بالنظام الضريبي في الاراضي المحتلة، هي معاملة المستوطنين الاسرائيليين والشخصيات الاعتبارية الاسرائيلية من المقيمين في الاراضي المحتلة. فمن حيث المبدأ، تقضي القواعد المقبولة بوجه عام للقوانين الضريبية بان الدخل الذي يتقاضاه الاجانب، بما في ذلك الاسرائيليون المقيمون في الاراضي المحتلة، يعتبر خاضعا للضرائب بموجب قانون الاراضي المحتلة، لان هذا الدخل «ناشىء اووارد اومتحصل عليه» في هذه الاراضي وليس في اسرائيل (٧٦). غير انه على صعيد الممارسة العملية، لم تتم جباية اية ضرائب، استنادا الى قوانين الاراضي المحتلة، من المواطنين الاسرائيليين الذين يعيشون في هذه الاراضي، فالشركات والرابطات التي كانت مسجلة في اسرائيل لكنها كانت تعمل في الاراضي المحتلة قد دفعت ضرائبها مباشرة في اسرائيل. في حين ان المسجلة منها في الاراضي المحتلة لم تدفع اية ضريبة للدخل. وفي عام ١٩٧٨، غير البرلمان الاسرائيلي قانون ضريبة الدخل الاسرائيلي، مبينا ان دخل المواطن الاسرائيلي الذي ينشأ اويحصل عليه اويتلقى في الاراضي المحتلة سيعتبر دخلا ناشئا او محصولا عليه او متلقى في اسرائيل. والهدف من هذا التعديل هو الحيلولة دون ان تصبح الاراضي المحتلة ملاذا ضريبيا للمواطنين الاسرائيليين بعدم دفعهم اية ضرائب (٧٧).

وفي حين ان هذا الاجراء لم يفض الى انهاء التطبيق القانوني لقانون الضرائب في الاراضي المحتلة، فقد حال عمليا دون قيام الاراضي المحتلة بجباية الضرائب المستحقة لها على الرغم من عدم مشروعية تواجد المواطنين الاسرائيليين والشخصيات الاعتبارية الاسرائيلية في هذه الاراضي. وتنص التغييرات

التي تم ادخالها على انه اذا دفع مواطن اسرائيلي يعيش في الارض المحتلة ضرائب الى سلطات جباية الضرائب في الاراضي المحتلة سيخوله ذلك ان يعفى من الضرائب الاسرائيلية، حتى مبلغ الضريبة الذي كان قد دفعه بالفعل، بغية الحيلولة دون ازدواجية الضرائب (٧٨). بيد انه لا تدفع اصلا للاراضي المحتلة ضريبة منفصلة تبرر هذه المعاملة بموجب نظام الضرائب الاسرائيلي.

والرسوم الضريبية المفروضة على الواردات الفلسطينية من الخارج هي ذات الرسوم المطبقة على واردات اسرائيل. ويصعب تعيين نطاق التعريفات الفعلي، حيث انها ترد في الاسعار النهائية للسلع المستوردة. والتغييرات المستمرة في هذه الرسوم، لا بسبب التضخم فحسب بل نتيجة للسياسة الاقتصادية ايضا، تزيد من صعوبة تقدير المبلغ المحدد للرسوم المفروضة ومن عدم اليقين الذين يواجهه

والرسوم الضريبية المفروضة على الواردات الفلسطينية من الخارج هي ذات الرسوم المطبقة على واردات اسرائيل. ويصعب تعيين نطاق التعريفات الفعلي، حيث انها ترد في الاسعار النهائية للسلع المستوردة. والتغييرات المستمرة في هذه الرسوم، لا بسبب التضخم فحسب بل نتيجة للسياسة الاقتصادية ايضا، تزيد من صعوبة تقدير المبلغ المحدد للرسوم المفروضة ومن عدم اليقين الذي يواجهه
المستوردون. ويتوقف احد المناهج المقبولة على انه قد تمت جباية الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٠ الى ١٥٠ في المائة على السلع الاستهلاكية وحوالي ٤٠ في المائة على السلع غير الاستهلاكية في عام ١٩٨١ (٧٩). وبالاضافة الى ذلك، يتعين على المشتري ان يدفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٥ في المائة على المعاملات التي تتم مع المستوردين. وبينما قد يكون ثمة مبرر اقتصادي لفرض رسوم من هذا النوع على الواردات الى اسرائيل، فان هذا الامر لا ينطبق على الاراضي المحتلة. وربما تستهدف الرسوم الجمركية الاسرائيلية حماية بعض الصناعات الاسرائيلية المحلية التي قد لا تهتم بها الاراضي المحتلة. وبذلك فان دفع المستوردين في الاراضي المحتلة لهذه الضرائب هو، في حد ذاته، ليس مجرد مشاركة في حماية المصالح الاقتصادية الاسرائيلية، بل هو ايضا اسهام في الايرادات الحكومية الاسرائيلية.

وثمة مجموعة من الضرائب ومصادر الايراد الحكومي الاخرى معمول بها في الاراضي المحتلة، وكثيرا منها اما انه قد بدأ تطبيقها مؤخرا او انه قد زيدت رسومها منذ عام ١٩٦٧. وهي تشمل بنودا مثل ضريبة الملكية، وضرائب الانتاج المفروضة على المنتجات الصناعية المحلية وضريبة التعليم، وضريبة الارض، وضريبة الخدمات الاجتماعية، ورسوم كاتب العدل والتوكيل الرسمي، والضرائب الخاصة المفروضة على الصيدليات والاطباء الخاصين، والرسوم المفروضة على تصاريح عبور الجسور التي تصل بين ضفتي نهر الاردن و«الغرامات» او«الجزاءات» المفروضة على جنايات الاخلال بالامن وغيرها من الجنايات، والاشتراكات في صناديق المعاشات، واقتطاعات الضمان الاجتماعي.

واستخدمت السلطات الاسرائيلية في آب/ اغسطس ١٩٧٦ ضريبة على جميع السلع والخدمات في اسرائيل. وفرضت هذه الضريبة المشار اليها بضريبة القيمة الاضافية، بنسبة موحدة قدرها ٨ في المائة. وقضت السلطات في وقت لاحق بان تطبق الضريبة ايضا على المعاملات التي يضطلع بها المواطنون

الاسرائيليون في الاراضي المحتلة[80]. والاغراض من ذلك ثلاثة، وهي: عدم ايجاد ملاذ ضريبي للاسرائيليين المقيمين في الاراضي المحتلة، وزيادة الايرادات الحكومية الاسرائيلية، ومواصلة ادماج الانشطة الاقتصادية للاسرائيليين الذين يعيشون في الاراضي المحتلة، وفي الاقتصاد الاسرائيلي. وفي اسرائيل، كان الهدف من فرض ضريبة القيمة المضافة، في جملة امور، التعويض عن فقدان الايرادات الحكومية من جراء تخفيض الضرائب الاخرى ولا سيما ضريبة الدخل.

كما بدأ تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالنسبة ذاتها وهي ٨ في المائة، في الضفة الغربية بمقتضى القانون المحلي رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ دون اعلان فرضه بوصفه ضريبة جديدة. وكان متصلا بالقانون الاردني رقم ١٦ لعام ١٩٦٣. وعلى هذا النحو، تم ادخال تشريع جديد على القانون القائم حاليا وزيدت نسبة الضريبة في وقت لاحق الى ١٢ في المائة في عام ١٩٧٧. وفي عام ١٩٨٢، اجريت زيادة اضافية بنسبة ٣ في المائة، فرفعت بذلك الضريبة التي يجب ان تدفعها جميع المؤسسات التجارية والشخصيات الاعتبارية، باستثناء مؤسسات زراعة المحاصيل، الى ١٥ في المائة. كما تطبق الضريبة على المعاملات التي تتناول الواردات التي تصل الى الاراضي المحتلة من خلال اسرائيل، وكانت الزيادة في الضريبة في عام ١٩٨٢، سواء في اسرائيل او في الاراضي المحتلة، تستهدف تمويل الاجتياح الاسرائيلي للبنان[81].

ومن ثم فان العبء الضريبي الذي يتحمله الفلسطينيون، سواء منهم الافراد او الشخصيات الاعتبارية، قد زيد باستمرار مقابل مستوى دخل منخفض نسبيا وآخذ في الهبوط. وبالاضافة الى ذلك، واجه كثير من المؤسسات التجارية الصغيرة جزاءات فرضت عليها، حسبما ادعي، لعدم كفاية سجلاتها وعدم دفع هذه الضريبة وضرائب اخرى[82] وعلى وجه الاجمال، تطورت ضريبة القيمة المضافة على مر السنوات القليلة الماضية لتصبح واحدة من اخطر القيود المالية التي تحد من تنمية الصناعة والتجارة الفلسطينيتين.

(ب) النظام الضريبي والانشطة الاقتصادية:

في منتصف الخمسينات، استحدث الاردن، الى جانب بلدان نامية اخرى، قوانين وانظمة تقدم حوافز للقطاع الخاص من اجل الاستثمار في مشاريع صناعية وسياحية ومشاريع نقل. وما برح الدخل الناشىء عن الانشطة الزراعية معفيا من الضريبة. ولا يطبق في الاراضي المحتلةاي من الحوافز القديمة او الجديدة المتصلة بالاستثمار، مع ان القوانين ذات الصلة ما زالت نافذة من الناحية النظرية. وعلى نقيض ذلك، فكما لوحظ، عدل عدد من الاحكام الضريبية، واستحدث عدد من الاحكام الضريبية واستحدث عدد من الاجراءات الادارية على نحو لا يؤاتي المقاولين. ونتيجة لذلك، تجد المؤسسات التجارية الجديدة صعوبة بالغة في تعويم انفسها خلال المراحل الاولى من اعمالها حيث تغمرها الالتزامات الضريبية والنقدية.

ومن ثم فان النظام الضريبي في الاراضي المحتلة يستخدم في دوره التقليدي بوصفه اداة لتزويد

الحكومة بالايرادات. ومن ثم، فان دوره في التأثير في القرارات التي يتخذها المقاولون بشأن تخصيص الموارد لايفي بالغرض المطلوب. اما المعاملة الممنوحة للمستوطنين الاسرائيليين في الاراضي المحتلة فتتباين مع ذلك تباينا مثيرا للدهشة. ويمكن اعتبار بعض الحوافز المالية المقدمة للمؤسسات التجارية الاسرائيلية في بعض المناطق في الاراضي المحتلة دلالة على عدم الانصاف في المعاملة. وتتمتع المؤسسات التجارية للمستوطنين، في جملة امور اخرى، بالحوافز التالية:

(أ): «منحة استثمار» تعادل ٣٠ في المائة من الاستثمار الكلي للمؤسسات في الاصول الثابتة. (ب) «قرض تساهلي» يعادل ٤٠ في المائة من مجموع الاصول الثابتة المستثمرة. (ج): الاعفاء من ضريبة الدخل على الحصائل المحتجزة للسنوات السبع الاولى. (د): حد اقصى بنسبة ٣٠ في المائة على ضرائب الشركات، (هـ): ضرائب على الارباح الموزعة على المستثمرين الاجانب تقتصر على ١٠,٥ في المائة، (و): اعفاء من «ضريبة العمل» لمدة خمس سنوات، (ز) عدد من منافع الاستيراد والتصدير حالما تجتاز المؤسسة التجارية مرحلة بدء التشغيل. وبالاضافة الى ذلك، فان المعونة المقدمة من اجل البحث والتطوير قد تستأثر بـ ٥٤ في المائة من نفقات المؤسسة المخصصة للبحث والتطوير[83].

جيم: الموارد المالية الخارجية:

هناك ثلاث ظواهر مختلفة لكنها مترابطة تدل على اعتماد الاراضي المحتلة بشكل متزايد على مصادر التمويل الخارجية، وهي: دخل عوامل الانتاج من الفلسطينيين العاملين في اسرائيل. ودخل عوامل الانتاج للمهاجرين العاملين في الاردن وغيره لاجل قصير، والتحويلات الخاصة والرسمية بلا مقابل في الخارج، بما في ذلك تحويلات المهاجرين الدائمين. ونظرا لطبيعة تفاعل اقتصاد الاراضي المحتلة مع اقتصادات البلدان المجاورة، حيث ليس للاراضي المحتلة سلطة في تنظيم تدفقات التجارة والخدمات، فان هذا الاعتماد ليس امرا يبعث على الدهشة. وفي الواقع انه يمكن القول بان الاراضي المحتلة لم تستطع ان تتصدى للقيود التي تعترض سبيل الاقتصاد على الصعيد المحلي وان تقاوم التحديات المطروحة في سياق العلاقات مع الاقتصاد الاسرائيلي والتأثيرات التي مارسها البيئة الاقتصادية العربية على امتداد العقد الماضي، الا من خلال الابقاء على هذه الروابط الخارجية.

في عام ١٩٨٣. عندما بلغ الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي المحتلة اعلى حد له، فان ٣٦ في المائة من صافي الدخل القومي المتاح في الاراضي المحتلة كان منشؤه دخل عوامل الانتاج والتحويلات، اي بما يعادل ايضا ٥٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي [84]. ولا يعتمد الاقتصاد اعتمادا متزايدا على مصادر التمويل الخارجية فحسب، بل يبدو ان هذه هي الحال ايضا الى حد كبير، فيما يتعلق بمصادر التمويل الناشئة من اسرائيل. وفي الواقع انه ما لم يكن هناك تدفق مستمر للتحويلات الى الاراضي المحتلة من مصادر عربية ودولية، لازدادت درجة الاعتماد على هذا المصدر الحصري للدخل ارتفاعا على ارتفاع.

١ ـ دخل عوامل الانتاج :

ان دخل عوامل الانتاج من العمل في اسرائيل، الذي اصبح لايستهان به اعتبارا من عام ١٩٧٠ هو ناجم عن دخـول العمـال الفلسطينيـين يوميـا الى اسرائيـل من اجل العمل. وفي حين ان ١٢ في المائة من القـوى العـاملة في الاراضي المحتلة كانت موظفة في اسرائيل في عام ١٩٧٠ فقد بلغت النسبة ٣٧ في المائة بحلول عام ١٩٨٤ [٨٦] . وفي الوقت ذاته، فمنذ منتصف السبعينات اكتسبت ظاهرة اخرى زخما كرد على شح فرص العمل المحلية وجاذبية العمالة المجزية في الدول العربية المنتجة للنفط. وحدا هذان العاملان بعدد متزايد من المقيمين في الضفـة الغربية وقطاع غزة الى الهجرة والتماس عمل في الخارج. وفي بعض الحـالات، ظل هؤلاء المهـاجـرون في الخـارج، بحيث يعتبـر دخلهم المحول (تحويلات) ، بينما في حالات اخرى، ابقى الفلسطينيون على اقامتهم في الاراضي المحتلة، مما ادر «دخل عوامل الانتاج» من العمل في الاردن او غيره لفتـرة معينـة سنـويا. وبالاضافة الى دخل عوامل الانتاج الناشىء عن اجور الفلسطينيين المستخـدمـين (ولكن غير المقيمـين) في اسرائيـل والاردن ودول عربيـة اخـرى وبقية انحاء العالم، هناك مدفوعات اخرى من دخل عوامل الانتاج ترد من الخارج (اي الايجار، والارباح، والفوائد) [٨٧] .

لقد نما دخل عوامل الانتاج الوارد من اسرائيل نموا مطردا في الفترة من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٤ بنسبـة تربـو على ١١٠ في المـائـة، اوبمعـدل متـوسط قدره ١٨ في المائة في السنة[٨٨] . وبلغ ذروته في عام ١٩٨٣، الذي كان عاما مزدهرا بوجه خاص بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي. كما نما دخل عوامل الانتاج الوارد من بقية انحاء العالم، ولكن بمعدل اقل هو ٧٥ في المائة خلال الفترة ١٩٧٨ـ١٩٨٤، اي بنحو ١٥ في المائة في السنة. ومن ثم، ووفقا للاحصاءات الاسرائيلية الرسمية، فان المكون الرئيسي للمدفوعات من دخل عوامل الانتاج الوارد الى الاراضي المحتلة هوما تدره العمالة في اسرائيل، فقد استأثر هذا المكون من مكونات دخل عوامل الانتاج بما لا يقل عن ٧٥ في المائة من مجموع مدفوعات عوامل الانتاج الى الاراضي المحتلة في كل عام منذ ١٩٧٨ [٨٩] .

وتتصف مدفوعات الاراضي المحتلة من دخل عوامل الانتاج باستقرار نسبي، حيث تنمو نموا بطيئا. وقـد ظلت منخفضـة بوجـه عام حتى عام ١٩٨٤. ويـؤكـد ذلك انه، على الرغم من الاعتماد على المصادر المـاليـة الخـارجيـة، تعـد الاراضي المحتلة اقل جاذبية بالنسبة للمصالح المالية الخارجية او اليد العاملة الخارجية من حيث توزعها المنتج او المربح. ونتيجة لذلك، فان مستوى صافي المدفوعات من دخل عوامل الانتاج الواردة الى الاراضي المحتلة قد تضاعف بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٤ [٩٠] . وفي عام ١٩٨٣، ساعد التوسع الهام الذي شهده الاقتصاد الاسرائيلي على تسجيل رقم قياسي في صافي دخل عوامل الانتاج بلغ ٥٥٠ مليون دولار.

وفي عام ١٩٦٨ حيث لم تكن قد حددت بوضوح بعد العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني واقتصادات اسرائيل والبلدان العربية، كان دخل عوامل الانتاج الوارد من الخارج يمثل اقل من ٣ في المائة من الناتج القـومي الاجمـالي [٩١] . واستأثـر دخل عوامل الانتاج بـ ٢٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام

١٩٧٨، وبلغ ذروته عند ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٣، وهبط الى ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٤، ويساعد هذا الاتجـاه على توضيـح التفـاعـل بين النمو الاقتصادي المحلي الضعيف والتبعية المالية الخارجية. وبينما عجز الاقتصاد عن ايجاد مصادر تمويل محلية وشهد النمو الاقتصادي المحلي تقلبات سنوية، حقق دخل عوامل الانتاج نموا مطردا، مما اكسبه دورا متزايد الاهمية في التمويل الكلي للاقتصاد الفلسطيني.

٢ ـ التحويلات المالية :

(أ) صافي التحويلات الى الاراضي المحتلة :

ان المكـون الـرئيسي الاخر للموارد المالية الخارجية المتاحة للاراضي المحتلة، الممثل بالتحويلات بلا مقابل، قد بات مكونا بارزا بشكل متزايد في السنوات الاخيرة. وهناك ثلاثة مصادر رئيسية للتحويلات الى الاراضي المحتلة. وينطـوي اولهـا على تدفقـات من مؤسسـات حكـوميـة اسرائيليـة واردنية الى افراد او مؤسسات في الاراضي المحتلة، بما في ذلك تحويلات الحكومة العسكرية الاسرائيلية الى السلطات المحلية او الى الافـراد. والمصـدر الـرئيسي الثـاني للتحـويـلات الى الاراضي المحتلة هو من الفلسطينيين الذين هاجـروا من الاراضي المحتلة منـذ عام ١٩٦٧، لكنهم ما زالـوا يعيلون افـراد اسرهم في الاراضي المحتلة، ويشار اليه ايضا بانه تحويلات. اما المكون الثالث للتحويلات الى الاراضي المحتلة، وهو المعونة الرسمية فيمكن تقسيمـه وفقـا لمصدريـه الـرئيسيـين، وهمـا المعـونة الدولية العربية وغير العربية. وما برح جل التحـويـلات من الاراضي المحتلة موجهـا بصـورة متـزايدة الى اسرائيل، في شكل ضرائب وتحويلات الى الحكومة المركزية. وليس ثمة ما يدل على وجود تحويلات اخرى ذات شأن من الاراضي المحتلة الى الاردن او غيره.

وازداد صافي التحـويـلات الى الاراضي المحتلة حتى عام ١٩٨١، ثم بدأ في الهبوط بعد ذلك، فبلغ في عام ١٩٨٤ مستـوى ادنى ممـا كان عليـه في عام ١٩٧٩ [٩٢] وثمـة مكون واحد، هو التحويلات الى افراد عاديـين في الاراضي المحتلة [٩٣] ، ازداد تدريجيـا من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٢، ثم ما لبث ان هبـط في السنـوات التـاليـة. واستأثـرت التحويلات الى الافراد العاديين بما يزيد كثيرا على نصف المدفوعات من التحـويـلات المقيدة لحساب الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٧٩. ولا تزال هذه التحويلات تمثل اكبر مكون للمدفوعات من التحويلات الى الاراضي المحتلة.

ب ـ مكونات التحويلات :

(١) التحويلات بين الاراضي المحتلة والحكومة :

في حين ان المنافع المحققة للاراضي المحتلة من خلال علاقتها بالاقتصاد الاسرائيلي قد تكون واضحة من حيث فرص العمالة وفرص الدخل، فان التكاليف لا تلاحظ بهذه السهولة. واحد طرق قياس التكاليف هو من خلال النظـر الى نطـاق المـوارد المالية التي تحولها الاراضي المحتلة الى الحكومة في شكل انتاج غير

مباشر، وضريبتي القيمة المضافة والدخل، وغيرذلك من التحويلات من هذا النوع، وتضاعفت تقريبا التحويلات والاعانات من الحكومة في الفترة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٤، في حين ان نصيب التحويلات الحكومية في مجموع مدفوعات التحويلات الى الاراضي قد زاد ايضا، من ٧ في المائة في عام ١٩٧٨ الى نحو ١١ في المائة في عام ١٩٨٤ [٩٤].

وتضاعفت التحويلات من الاراضي في شكل ضرائب دخل وانتاج وقيمة مضافة، وتحويلات اخرى من ضرائب ورسوم وغرامات وما الى ذلك ثلاثة اضعاف في الفترة بين ١٩٧٨-١٩٨٤. وشكل الايراد الحكومي المحلي من اصل مجموع فاتورة الضرائب لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ما يقل عن ٧ في المائة من مجموع تحويلات الاراضي المحتلة من الضرائب في السنتين المذكورتين[٩٦]. ومن ثم فان رصيد التحويلات الى الحكومة موجه الى السلطات الضريبية المركزية الاسرائيلية.

ويمكن رؤية نطاق ودلالة تحويل الموارد المالية الفلسطينية الى السلطات الاسرائيلية من حيث صلته بعدد من المؤشرات، بما في ذلك الناتج القومي الاجمالي. وتضاعفت النسبة المحولة من الناتج القومي الاجمالي الى الحكومة من خلال جباية الضرائب وحدها وذلك من ٦ في المائة في عام ١٩٧٨ الى ١٢ في المائة في عام ١٩٨٤، وكانت هذه الزيادة اوضح منها في اي وقت مضى منذ عام ١٩٨٢. وكانت قيمة الضرائب المحولة على هذا النحو الى السلطات الاسرائيلية في عام ٨٤ (١٧٠ مليون دولار) تعادل ٤٦ في المائة من اجمالي دخل عوامل الانتاج من العمالة في اسرائيل، و ١٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، و ١١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي، اي بما يزيد على ضعف كل التحويلات الخاصة الواردة من الخارج، وبما يزيد بنحو ٧ ملايين دولار على مجموع مدفوعات التحويلات المقيدة لحساب الاراضي المحتلة، الذي يبلغ ١٦٥ مليون دولار.

(٣) تحويلات المهاجرين:

نظرا للانماط الديموغرافية للهجرة، وللقيود الاسرائيلية المفروضه على (جمع شمل) افراد الاسر الفلسطينية المهاجرين والمقيمين، يمكن الافتراض بان نصف مجموع القوة العاملة من المهاجرين الدائمين، كاقصى تقدير، يقيمون روابط منتظمة مع الاراضي المحتلة ويحولون مدفوعات اليها (اي نحو ٧٦٠٠٠ شخص من قوة عاملة من المهاجرين الدائمين الذين كان يقدر عددهم بحوالي ١٥٢٠٠٠ عامل في عام ١٩٨٤ [٩٦].

لا توجد بيانات اسرائيلية رسمية عن نطاق تحويلات المهاجرين الدائمين الفعلية الى الاراضي المحتلة. غير ان احد طرق الحساب البديلة تستخدم فيها بيانات اردنية رسمية عن تحويلات العمال الاردنيين المهاجرين (من الضفتين الغربية والشرقية)، وتقدير الحجم الكلي للقوة العاملة من المهاجرين من الضفة الغربية، ونسبة تحويلاتهم الى الاردن التي تصل الى الاراضي المحتلة[٩٧]. ووفقا لذلك فان مبالغ التحويلات الى الاراضي المحتلة من جميع المصادر الواردة في الاحصاءات الاسرائيلية. واهمية

مصدر المعلومات البديل هذا لا تنشأ عن مدى دقة الارقام. بل ان عرض سلسلة البيانات البديلة هذه يبين الى اي مدى تقلل التقديرات الاسرائيلية الرسمية للتحويلات الواردة من الخارج من اهمية تحويلات المهاجرين في دعم سكان الاراضي المحتلة [٩٨].

(٣) المعونة الدولية:

ثمة نوع ثالث من التحويلات مكون من المعونة الرسمية الواردة من مجموعة متنوعة من المصادر الدولية، الخاصة والرسمية، الفلسطينية والعربية وغير العربية. وهذه التحويلات، التي باتت كبيرة بصورة متزايدة في السنوات الاخيرة، ربما يكون لها اهم دور في تعزيز الانشطة الاقتصادية في الاراضي المحتلة، واذ تعد هذه التحويلات تعبيرا عن ارادة والتزام انسانيين وسياسيين بمساعدة الشعب الفلسطيني، فهي اقل تعرضا للتغيرات في المقدرات الاقتصادية المحلية او الاقليمية من دخل عوامل الانتاج والتحويلات. وهي المصدر الوحيد للتمويل الخارجي الذي يمكن ان يتأثر حجمه وتوزيعه تأثرا نشطا بعوامل غير اقتصادية، مثل الافاق المرتقبة للمانحين والمستفيدين.

ان اقدم شكل قائم من اشكال المعونة [٩٩]. هو المعونة التي تتلقاها الضفة الغربية من الحكومة الاردنية منذ عام ١٩٦٧ لتغطي مجموعة متنوعة من التزامات الخدمات الحكومية وخدمات الرعاية الاجتماعية التي وضعت اسسها قبل عام ١٩٦٧. وتكمل هذه المعونة معونة قدمتها جمعيات اردنية للاعمال الخيرية والرعاية الاجتماعية. وثمة مصدر اخر يتألف من معونة من دول عربية واسلامية ومن صناديق انمائية اقليمية عربية، ومصارف تمول مشاريع محددة في الاراضي المحتلة.

ومنذ عام ١٩٧٩ ما فتئت اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل الوسيلة الرئيسية لتوجيه المعونة العربية الى الاراضي المحتلة[١٠٠]. وكان من المتوخى ان تتلقى اللجنة المشتركة من الدول العربية الرئيسية المنتجة للنفط [١٠١] ميزانية سنوية قدرها ١٥٠ مليون دولار لفترة مدتها عشر سنوات تبدأ في عام ١٩٧٩. غيرانه، في الفترة بين ٧٩ و ١٩٨٥ بلغ مجموع ايرادات اللجنة من هذه المصادر ما يقل قليلا عن ٤٠٠ مليون دولار مقابل مبلغ متوقع يتجاوز المليار دولار [١٠٢]. وتم تمويل الانشطة الميدانية للجنة اما بصورة مباشرة. او، في اغلب الاحيان، من خلال مؤسسات مالية اردنية عهد اليها بادارة تمويل اللجنة في الاراضي المحتلة في نطاق اختصاصاتها المعينة[١٠٣].

ومنذ عام ١٩٧٩ فان اللجنة المشتركة هي التي تولت تخصيص جل التحويلات العربية الى الاراضي المحتلة مع ان المدفوعات السنوية قد هبطت على مر السنين. ففي الفترة ١٩٧٩-١٩٨٥ خصصت اللجنة المشتركة مبلغ ٤٦٢ مليون دولار تقريبا من اجل المشاريع في الاراضي المحتلة لم يصرف منه فعلا سوى نحو ٤١٠ ملايين دولار، نظرا لعدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها [١٠٤] وارتفع نصيب التحويلات العربية الرسمية التي وجهتها اللجنة المشتركة الى الاراضي المحتلة من ٦٠ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٨٠ في المائة في عام ١٩٨٣. وبحلول عام ١٩٨٤ هبط نصيبها ما يزيد قليلا عن ٥٠ في المائة.

هناك فئتان رئيسيتان من مصادر التمويل الدولية تعمل في الاراضي المحتلة، هما: الوكالات الدولية (الامم المتحدة) والمنظمات الطوعية الخاصة. وما برحت الامم المتحدة تشارك في تقديم خدمات الاغاثة والرعاية للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٩ من خلال وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا). وتكمن جذور المعونة المقدمة من الاونروا وبعض المنظمات الطوعية الخاصة في اهتمامات انسانية فيما يتعلق باحتياجات اساسية معينة للفلسطينيين (التعليم الابتدائي، الرعاية الصحية، تقديم الدعم المادي في حالات الضيق) للذين لا تقدم لهم الحكومة مساعدة كافية. ويشكل انفاق الاونروا في المناطق المحتلة جل التحويلات الدولية اليها. وفي كل عام تقريبا في الفترة بين عام ١٩٧٨ و ١٩٨٤ استأثرت تحويلات الاونروا بما ينوف عن ٨٠ في المائة من مجموع المعونة الدولية الى الاراضي المحتلة [١٠٥].

وفي الاونة الاخيرة، زاد برنامج الامم المتحدة الانمائي التزاماته المعقودة لمشاريع الهياكل الاساسية والرعاية الاجتماعية والمشاريع الانمائية المنتجة في الاراضي المحتلة. ونفذ برنامجا يشمل ٢٣ مشروعا بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦ ويبلغ مجموع الموارد المخصصة له نحو ٩,٥ مليون دولار (اي بمتوسط رقم سنوي يقل عن ١,٤ مليون دولار) بينما حدد رقم تخطيط ارشادي قدره ١٧ مليون دولار فيما يتعلق بمجموع الانفاق على البرامج عن فترة الخمس سنوات ١٩٨٧ـ١٩٩١ (اي بمتوسط رقم سنوي يقارب ٣,٥ مليون دولار) [١٠٦]. كما اشتركت وكالات اخرى للامم المتحدة في تقديم المعونة الى الاراضي المحتلة سواء بصورة مباشرة او بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي [١٠٧].

واصبحت المنظمات الطوعية الخاصة نشطة بشكل متزايد في تمويل المشاريع في الاراضي المحتلة في السنوات الاخيرة حيث تقدم معونة رسمية وتبرعات خاصة على السواء. والجماعة الاقتصادية الاوروبية عامل اخر في التمويل الدولي للجهود الانمائية في الاراضي المحتلة، فهي تعمل مباشرة اومن خلال المنظمات الطوعية الخاصة الاوروبية من اجل تمويل المشاريع. وان قدرا كبيرا من التمويل المقدم من المنظمات الطوعية الخاصة، شأنه في ذلك شأن التمويل المقدم من برنامج الامم المتحدة الانمائي، يهدف الى تلبية بعض الاحتياجات الانمائية الفورية التي طال اهمالها. ويتم التشديد على المشاريع الزراعية والمشاريع الصناعية الصغيرة، ومخططات التنمية المجتمعية وشتى مخططات مساعدة الذات، ومشاريع ايجاد الوظائف. وبرامج النهوض بالمرأة فضلا عن احتياجات معينة اكبر من الهياكل الاساسية [١٠٨].

ان نمط تخصيص المعونة ينطوي على تحيز الى جانب خدمات التنمية والرعاية الاجتماعية وهذا امر متوقع في حالة الاونروا، مثلا، التي تكرس معظم انفاقها للتعليم والصحة. وكان نمط انفاق اللجنة المشتركة اكثر تنوعا، نظرا لان نطاق التزاماتها واهدافها اكثر اتساعا، وحظيت المؤسسات التعليمية (من جامعات وكليات ما بعد المرحلة الثانوية والتدريب المهني والتعليم الابتدائي وما قبله) باكبر نصيب من تمويل اللجنة المشتركة. وحظيت الخدمات الصحية (من مستشفيات ومشاريع كبيرة متصلة بها) بثاني اكبر نصيب من تمويل اللجنة. وكانت ثالث اكبر مخصصات قطاعية، بانصبة متساوية، على النحو التالي:

(١) دعم خدمات البلديات والطرق والنقل (٢) احتياجات الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الدينية (٣) تقديم المعونة للتعاونيات الاسكانية وبناء المنازل. وخصص الباقي للمشاريع والتعاونيات الزراعية، ومشاريع كهربة القرى، وتقديم المعونة للصناعات والورشات الصغيرة، والصحة العامة، وشراء الاراضي، وانشطة اخرى.

وخصص النصيب الاكبر من تمويل المنظمات الطوعية الخاصة حتى عام ١٩٨٣ لمشاريع مياه الشرب ومشاريع المجاري ومشاريع التنمية الزراعية، بما في ذلك الري. كما حظيت الرعاية الاجتماعية والتعليم بدعم المنظمات اومن تمويل برنامج الامم المتحدة الانمائي. وحظيت الاحتياجات من الهياكل الاساسية ـ وعلى وجه التحديد مشاريع المجاري ـ والبرامج التعليمية، بعد المشاريع الصحية، بثاني اكبر انصبة من تمويل برنامج الامم المتحدة الانمائي في الفترة المستعرضة. والموقف الفريد لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وعلاقاته المؤاتية مع الاطراف المعنية قد اتاح له ان يتخذ زمام المبادرة في هذا القطاع. كما اتجه تمويل برنامج الامم المتحدة الانمائي الى المشاريع الزراعية، سواء من اجل التدريب اومن اجل تحسين الانتاجية.

ومن العوامل الهامة التي تؤثر في النمط المحتمل للمدفوعات المبادىء التوجيهية الخاصة بالسياسة العامة التي تضعها السلطات الاسرائيلية. وقد جودل بان الاجراء الذي تقدم بموجبه بعض الوكالات مقترحات الى السلطات يسفر عن رفض بعض المقترحات المتعلقة بالانتاج او التنمية الاقتصادية، بينما تحظى مشاريع الهياكل الاساسية ومشاريع الخدمات الاجتماعية بالموافقة [١٠٩]. غير ان ثمة دلائل تشير الى ان تأثير هذه العوامل آخذ في التناقص، حيث يبدو ان السلطات قد وضعت مبادىء توجيهية اكثر مرونة في هذا الشأن [١١٠] وعلى وجه الاجمال ففي حين ان الاولويات التي يتم ادراكها والاعراب عنها محليا لها اثر اولي في تحديد نمط توزيع التحويلات الدولية على الاراضي المحتلة، يمكن تعديل النتيجة النهائية بعوامل مثل افضليات المانحين واعتبارات تشغيلية وتقنية، وسياسات السلطات الاسرائيلية.

ان معظم الوكالات العاملة في هذا المضمارلم تقم. حتى عهد قريب جدا على الاقل، بادراج برامج القروض بوصفها اداة مناسبة اومجدية لتقديم المعونة، وعولت في المقام الاول على المنح المباشرة. وتم التشجيع على المشاركة المحلية في التمويل من خلال ربط المنح الخارجية باموال مقابلة محلية [١١١].

وكانت كل المعونة تقريبا التي قدمتها المنظمات الطوعية الخاصة حتى عام ١٩٨٣ في شكل منح، شأنها في ذلك شأن المعونة المقدمة من وكالات الامم المتحدة. ويبدو ان التمويل غير التساهلي مثل القروض، قد اضحى مفضلا بصورة متزايدة من قبل المنظمات الطوعية الخاصة في السنوات الاخيرة، حيث شرع المزيد منها بترتيبات الصناديق المتداولة او غيرها من ترتيبات القروض [١١٢]، مع العمل عند الامكان من خلال مؤسسات الائتمان الفلسطينية المحلية.

وما برحت برامج القروض عنصرا جوهريا من عناصر المعونة المقدمة الى الاراضي المحتلة من اللجنة المشتركة. فقد تمكنت، منذ نشأتها، من تقديم نسبة لا يستهان بها من مجموع معونتها الى الاراضي المحتلة في شكل قروض نظرا لاشتراك المؤسسات المصرفية الاردنية في اجراءات اللجنة المتصلة بالمنح

والقـروض, وعنـدمـا تعذر توجيه القروض من خلال المؤسسات المالية الاردنية القائمة، اصبحت اللجنة نفسهـا مصـدرا من مصـادر القـروض المبـاشرة لمشاريع مثل كهربة القرى والقروض المقدمة للشركات الزراعية ومشاريع الاسكان الخاصة ببلدية قطاع غزة. وقدمت هذه التجربة الاولية اساسا راسخا تقام عليه برامج معونة اكثر فاعلية، يراقبها ويديرها عن كثب المستفيدون والمانحون في صالح التنمية الطويلة الاجل للاراضي الفلسطينية المحتلة.

دال ـ النتائج والتوصيات:

على وجه العموم، يتصف اقتصاد الاراضي المحتلة، في الوقت الراهن، بدرجة عالية من التفكك الذي يعكس تشوها متزايدا في هيكل الناتج والدخل وفجوة متسعة بين الناتج المحلي والقومي، ودرجة عالية من الانفتـاح، وممـا يزيـد المشكلة تعقيـدا عدم وجـود مؤسسـات محليـة قادرة على معالجة الاثار الضارة للسيـاسـات المطبقـة في ظل الاحتـلال طوال السنوات العشرين الماضية. وتدعو الحاجة الى بذل جهود جريئة لعكس اتجاه هذه الحالة من خلال استراتيجية واعية تهدف الى تنمية اقتصاد الاراضي المحتلة. وينبغي، لدى توجيـه السيـاسـة العـامة للتدابير اللازمة، الاسترشاد بمجموعةمن الاهداف التي تعكس اماني الشعب الفلسطيني، مع مراعاة الموارد المتاحة للاقتصاد، وهيكله المشوه الراهن. ويمكن ان تكون الاهـداف الاسـاسيـة واعتبـارات السيـاسة العامة الاساسية التالية بمثابة اطار مرجعي لوضع تدابير السياسة العامة المناسبة اللازمة في كل مجال من مجالات النشاط الاقتصادي او الاجتماعي:

(أ) التعجيـل بنمـو الاقتصـاد المحـلي بمعـدل يكفي لمواصلة الـزيـادات الطبيعيـة في السكان ولاجراء تحسينات في مستوى دخل الفرد.

(ب) زيادة الانتاجية في المجالات المهملة في الزراعة والصناعة وتوسيع نطاق انتاج السلع الاساسية عن طريق تعزيز صناعات استبدال الواردات القائمة على المواد الخام المحلية، وعن طريق تنويع الصادرات من خلال توسيع نطاق العلاقات التجارية.

(ج) تثبيت المستوى العام للاسعار وتخفيض اسعار السلع الاساسية.

(د) ايجـاد فرص عمـالـة منتجة في جميع انحاء الاراضي المحتلة لاستيعاب سواء الزيادات الطبيعية في القوة العاملة او العمال الفلسطينيين المهاجرين المستخدمين في اسرائيل وبقية انحاء العالم.

(هـ) التعجيـل بمعـدل الانفـاق الانمـائي بغيـة ايجاد المرافق الاساسية الكفيلة بتوفيرمنافع خارجية للاقتصاد وزيادة القدرة الاستيعابية للاراضي المحتلة من اجل زيادة الاستثمار الانتاجي.

(و) تقديم الحوافز المناسبة لتشجيع المستثمرين المحليين والاجانب في القطاعات المنتجة.

(ز) تكييف السيـاسـات النقـديـة والضـريبيـة مع الاحتيـاجـات القصيرة الاجل والطويلة الاجل للنمو والاستقرار المتواصلين في الميدان الاقتصادي.

(ح) انشـاء وتعـزيـز المـؤسسات المالية المناسبة الرامية الى تعبئة وتخصيص وادارة الموارد المحلية بما يتمشى مع احتياجات الاقتصاد .

(ط) تحـديـد القـدرات المؤسسية اللازمة في اطار الادارة العامة للاراضي المحتلة من اجل صياغة وتنفيذ تدابير السياسة الاقتصادية والاجتماعية على النحو الفعال.

(ي) العمـل في المقـام الاول، على تعـزيزروح المبادرة التي ما فتئت تشكل الاساس للمساعي والمنجزات الاقتصادية في الاراضي المحتلة.

وليس من شك في ان تحقيق هذه الاهداف يتوقف على مؤسسات قادرة على معالجة التفاعل الحاسم بين شتى ادوات السيـاسـة الاقتصـاديـة والاجتمـاعية. ومن الجلي ان ثمة نقصا في هذه المؤسسات في الاراضي المحتلة وان القضايا المتصلة بذلك تعالجها مرافق تقوم سلطات الاحتلال بتشغيلها او ادارتها.

من المتوقع ان يسهم القطاع المالي. الذي يمثل القوة الاحتياطية الرئيسية في الاقتصاد، في تحقيق بعض الاهـداف المـوجـزة اعـلاه. وكان الدور الفعلي الذي اداه في هذه العملية اثناء السنوات العشرين الماضية هامشيا. وان اوجه القصور في المؤسسات والسياسات العامة في هذا المجال تلفت النظر. وسبب ذلـك ليس طبيعتهـا غير المتطورة بقـدر ما هوالتدهورالذي شهده هذا القطاع منذ احتلال الاراضي. فقد استعيض عن المصـارف والمـؤسسـات المـاليـة المحلية بفـروع المصـارف الاسرائيلية ومعظمها يقع في المستوطنـات الاسرائيليـة الـرئيسية. واعلنت العملة الاسرائيلية عملة رسمية، ثم انضم اليها فيما بعد الدينار الاردني الذي سمح بتداوله في الضفة الغربية. واضطرت الشركات التجارية العاملة في القطاعات الاقتصادية الحيوية الى قصر احتياجاتها على مدخرات شخصية محدودة و / او الى اللجوء الى السوق المـاليـة غير الـرسمية التي تتصف بارتفاع الفائدة وصعوبة متطلبات الضمان. وما برحت الحالة خطيرة بوجـه خاص في المنـاطق الـريفيـة، حيث ان كلفة التمويل وشروطه، حتى فيما يتعلق بالائتمان الموسمي، تتجاوز الى حد بعيد القدرة المالية للسكان العاديين.

ولم تتكلل الجهـود الـراميـة الى تقـويم هذه الحالة بالنجاح. فان عدم وجود نظام مصرفي محلي الى جانب معيـار العملة الثنـائي، ان لم يكن الثـلاثي، وتزايد احتياجات الاقتصاد الى الائتمانات. قد حملت المـرافق المحليـة غير الـرسمية على الظهوروسد الفجوة. وكان دور الصرافين ذا دلالة في هذا الشأن، مع انهم لم يتمكنـوا من سد الفجـوة الحـاسمـة في الـوسـاطـة المالية. وتدعو الحاجة الى بذل جهود جديدة للاستعـاضـة عن الترتيبات البالغة الضعف والحساسية والمخصصة الغرض بمؤسسات مالية مناسبة تتناسب مع الاحتياجات الملحة للاقتصاد في المجالات الموجزة اعلاه.

ولم تسفـر المحـاولات الـراميـة الى اعادة فتح المصارف المحلية في قطاع غزة الا عن اعادة فتح بنك فلسطين في عام ١٩٨١، الامر الذي تصادف مع تردي الحالة الاقتصادية في القطاع. غيرانه، نظرا للقيود المتعددة المفروضة على عمليات البنك المذكور، لم يكن له سوى اثرهامشي في الاوضاع المالية والائتمانية في قطـاع غزة. ويقتضي الامـر بالحـاح اعادة النظر في القيود التي عوقت عمل هذا المصرف ودوره. وهذا امـر تدعـو الحـاجة اليه بوجه خاص في هذه المرحلة الحاسمة، حيث يواجه اقتصاد غزة اشد انتكاس له منـذ عشـرين عامـا من الاحتـلال. وفي الضفـة الغـربيـة، اسفرت اخيرا الجهود الرامية الى اعادة فتح

المصارف المحلية منذ اغلاقها في عام ١٩٦٧ عن اعادة فتح فرع لبنك القاهرة ـ عمان في عام ١٩٨٦. وبينما يدل ذلك على تحرك في الاتجاه الصحيح، فان قدرا كبيرا من النجاح المتوقع سيتوقف على الطريقة التي يعامل فيها الفرع من حيث قاعدة موارده وطبيعة ونطاق عملياته.

فبادىء ذي بدء ان موارد الفرع الذي افتتح حديثا تحتاج الى زيادة من خلال المساهمات الخارجية حتى تنجح في حشد المدخرات المحلية الكافية. وقد يتمكن البنك المركزي الاردني من العمل لا بوصفه مستودعا للاحتياطي فحسب بل ايضا بوصفه معززا ومقرضا في المقام الاخير بغية مساعدة الفرع على القيام بمخاطرات متعمدة. ويمكن السماح للفرع ايضا بفتح فروع اخرى في اماكن اخرى في الاراضي المحتلة لحشد مدخرات السكان عبر منطقة اوسع، وبذلك يقوم بالوساطة المالية ويقدم الائتمان للمجالات ذات الاولوية الملحة في الاقتصاد. ولا سيما الزراعة والصناعة والاسكان. ومن الامور الحيوية ايضا للفرع المفتتح حديثا انشاء روابط مع الهيئات القائمة الرسمية وغير الرسمية مثل التعاونيات وشركات التأمين ومقرضي المال وعدد كبير من المؤسسات المهنية، بغية حشد مزيد من المدخرات.

ويمكن السماح للفرع ايضا بالعمل ضمن نطاق مرن من اسعار الفائدة بهدف رفع اسعار الفائدة الحقيقية فوق مستوى التضخم بغية التأثير على الاختيار بين الاستخدامات البديلة للمدخرات الخاصة. ويمكن ان يقترن هذا ايضا بحوافز ضريبية. ويمكن السماح للفرع ايضا باعتماد نظام من اسعار الفائدة التفاضلية لمختلف انواع الائتمان للمجالات المتوخاة. ويمكن لسياسة ضريبية متممة ان تعزز ايضا فعالية هذه التدابير. وفي ضوء الجهد الرامي الى تطوير افاق روح المبادرة بالنسبة للاستثمارات المستقلة، قد يكون من الضروري قبول فترة نضج اطول لفعالية تدابير الحفز هذه وغيرها.

ان الميزانيات الحكومية العامة، لاسرائيل وللسلطات الفلسطينية المحلية على السواء، هي بمثابة محدد ضريبي يؤثر على مستوى الدخل والطلب. ويوفر الخدمات الاساسية، ويؤثر على الانشطة الاقتصادية ويعزز النمو والتنمية. بيد ان حجم الميزانية الحكومية المحدود، قد جعل دور السياسة الضريبية هامشيا فيما يتصل بمستوى الدخل والطلب، والخدمات الاساسية والانشطة الاقتصادية. ويعكس المستوى الاجمالي لعائدات الحكومة ونفقاتها نهجا حياديا ازاء الميزانية في الاراضي المحتلة.

ولقد ادى عدم وجود سياسة مؤاتية ومشجعة للاستثمار الخاص في القطاعات الانتاجية الى تركيز مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الاجمالي في الاسكان واعمال التشييد.

والمجال الوحيد الذي جرت فيه ممارسة سياسة الميزانية الحكومية التدخلية هو مجال الضرائب. فعلاوة على تغيير هيكل ومعدلات الضرائب الراهنة، فقد فرضت ضرائب جديدة لا تستهدف حفز النشاط الاقتصادي او تلبية اعتبارات الانصاف والاستقرار بقدر ما ترمي الى زيادة العائدات الحكومية.

ان ابرز تغير في قانون ضريبة الدخل هو استبدال اجراءات الجباية ومحاكم الاستئناف باوامر عسكرية تطبق اجراءات غير عادلة في التقدير والجباية والاستئناف. وأدى هذا كله الى ضعف ثقة الجمهور في مرمى نظام ضريبة الدخل وموضوعيته. ويعتبر اشراك الجمهور، من خلال مؤسساته الشرعية والفئات ذات المصلحة في هذه المجالات كلها، عاملا رئيسيا في فعالية اي نظام ضرائبي. ولا يفي تطبيق

هذا المفهوم الهام بما تحتاجه هذه الاراضي المحتلة.

ويتعلق مجال يستحق النظر الجدي بالتقديرات الضريبية لاصحاب الحرف والتجار الذين اما لا يستطيعون او لا يرغبون بمسك الدفاتر. ويمكن لنهج موضوعي وواقعي ان يعتمد على عوامل مثل رأس المال وحجم العمل ونوع التجارة والمستوى الاعتيادي للربح، والموقع ومسائل اخرى ذات صلة. كما يمكن تحدي هذه الامور بالتشاور مع السلطات المحلية، والغرف التجارية، وجمعيات دافعي الضرائب المهنية فضلا عن خبراء الضريبة. ومن الضروري ايضا النظر في انشاء انظمة موحدة للحسابات مع تعليمات كافية وواضحة مقترنة بتدريب ملائم على الوسائل والتقنيات ذات الصلة. ومن البديهي ان نجاح جميع هذه الجهود سيعتمد على ايمان دافعي الضرائب بان قوانين الضريبة والاجراءات المنطبقة عليها هي تلك التي كانت سائدة في الاراضي المحتلة قبل ١٩٦٧ وان العائدات من جميع هذه الضرائب يبلغ عنها بشكل واضح وكاف وتنفق على الحاجات الصريحة للاراضي المحتلة.

اما بالنسبة لتخصيص الموارد، فقد كان دور النظام الضريبي في التأثير على القرارات القائمة على روح المبادرة معدوما. فلا توجد حوافز تتصل بالاستثمار تعمل في الاراضي المحتلة مع ان القوانين الاردنية والمصرية ذات الصلة لا تزال سارية المفعول نظريا. وعلى العكس، فان التعديلات التي ادخلت على الضرائب القائمة وفرض ضرائب جديدة ادت الى تثبيط روح المبادرة لدى اصحاب المشاريع.

وكما هو الحال في مجال السياسة النقدية، يمكن للحوافز الضريبية ان تقطع شوطا بعيدا في دعم الاقتصاد المحلي باتجاه تحقيق عدد من الاهداف الموضحة سابقا. وفي الواقع يمكن الجمع بين الحوافز النقدية والضريبية التي تستند الى القوانين السائدة في الاراضي المحتلة بان تشجع الاستثمارات المنتجة. ويمكن للنظام الضريبي بحد ذاته ان يلعب دورا هاما في هذه العملية. ولن تؤدي المنافع الناجمة عن هذه الحوافز الضريبية الى الحث على الاستثمارات بزيادة معدل العائدات فقط بل تفيد ايضا في تنويع العمل جغرافيا في جميع انحاء الاراضي المحتلة. وبالنظر الى ارتفاع معدلات الضرائب والمخصصات المحدودة، فان فائدة اي حافز ضريبي يعرض للافراد وللهيئات الفلسطينية القضائية على السواء ستكون كبيرة. ويمكن تركيز الجهود على تعزيز المشاريع التجارية من نوع الشركات. كما يمكن تخفيض معدل ضريبة الشركات وتطبيقه ايضا على ارباح الشركات ذات المسؤولية المحدودة فضلا عن اي اشكال اخرى من المشاريع الاقتصادية و / او المؤسسات. وفي غياب نظام مصرفي كاف، وسوق لرأس المال يمكن لمثل هذه الخطوة ان تعزز، على الاقل، التمويل الذاتي الى حد ما.

ان اوجه قصور النظام الضريبي التي جرى تعدادها بايجاز تؤدي بالضرورة الى توخي اصلاحها الاجمالي ضمن مجموعة متكاملة ومنسقة من تدابير السياسة العامة التي توجهها الاهداف الاقتصادية والاجتماعية قصيرة المدى وطويلة المدى في الاراضي المحتلة. ان هذا النهج اقرب الى تحقيق انسجام الجوانب النظرية والهيكلية للضرائب مع متطلبات النظام الضريبي الدينامي الذي يستهدف دعم عملية التغير والتنمية الاقتصاديين والاجتماعيين في الاراضي المحتلة. ويمكن التماس مساعدات المجتمع الدولي في تحسين جميع المجالات المذكورة.

ان ازدياد عدم كفاية المصادر المحلية للتمويل العام والخاص على السواء، قد اجبر سكان الاراضي المحتلة على الاعتماد بشكل متزايد على الدعم المالي الخارجي من اجل العيش وتراكم رأس المال. وكما هو الحال بالنسبة لتحويلات العمال المتزايدة في اسرائيل، فان التفاعل الاقتصادي الذي نشأ بين الاراضي المحتلة والبلدان العربية في السلع وخدمات العمل قد مكن الاراضي المحتلة من مواجهة سلسلة القيود المفروضة على الاقتصاد المحلي. بيد ان اي جانب ايجابي ممكن لهذه التدفقات الخارجية الى الاراضي المحتلة يجب ان يدرس دراسة جدية من حيث القدرة التي يوجدها ضمن الاقتصاد المحلي على توليد الحافز، مع الزمن، للنمو والتنمية المتواصلين.

ادى عدم وجود السياسات والتدابير الملائمة الى استيعاب جزء كبير من الدخل الوارد من اليد العاملة المهاجرة في الاستهلاك العالي المستوى والاسكان واعمال التشييد. وقيد عدم وجود المؤسسات المالية المحلية استخدام هذا الدخل في استثمارات منتجة. فلم تكن حوافز الاستثمارات المنتجة غير متوفرة فحسب ولكن القيود قلصت الحجم الفعلي للاموال التي سمح بدخولها الى الاراضي المحتلة. وقد خففت هذه القيود مؤخرا فقط ـ في وقت بلغ فيه النشاط الاقتصادي، ولا سيما في البلدان العربية المنتجة للنفط والمستوردة لليد العاملة ادنى مستوى له.

ان كامل مسألة اليد العاملة المهاجرة ودخلها بحاجة الى دراسة جدية بالنظر للحالة الاقتصادية المتدهورة في الاراضي المحتلة. فيمكن استخدام بعض مخططات الحوافز المصممة وفقا للمبادىء التوجيهية المبينة لانعاش الاقتصاد الفلسطيني كاطار مرجعي مفيد للجهود الرامية الى تعزيز اسهام هذا المصدر من الدخل في النمو والتنمية الاقتصاديين. واصبح مصدر خارجي رئيسي اخر للتمويل، اي التحويلات الخاصة والرسمية، ذا اهمية متزايدة ايضا في السنوات الاخيرة. ولقد ادى، في الواقع، الى تقليص الاعتماد الاجمالي على تحويلات العمال الفلسطينيين في اسرائيل وفي اماكن اخرى.

ولقد عملت مختلف موارد الدعم الدولي العربي وغير العربي بشكل متزايد كمصدر كبير لتمويل الاراضي المحتلة. بيد انه بالنظر للوضع الحالي للاراضي المحتلة، فان حجم واستخدام هذه الموارد سيبقى خاضعا لسلسلة واسعة من العوامل الخارجة عن سيطرة الاراضي المحتلة. وتتضمن هذه العوامل افضليات المانحين، والاعتبارات التشغيلية والتقنية، فضلا عن سياسات سلطات الاحتلال ازاء طابع المساعدة الخارجية واتجاهها.

وبوجه الاجمال، لقد تألفت المعونة الخارجية الى حد كبير من المنح. وتأثر هذا بالدرجة الاولى بعدم وجود المرافق التمويلية المؤسسية للمساعدة في جعل الاموال القابلة المحلية متوفرة على شكل قروض، سواء اكان ذلك على مستوى القطاع العام او الخاص. ولم تعتبر ترتيبات الاموال المباشرة او المتداولة لتوفير القروض وسيلة ملائمة لتقديم المساعدة الخارجية الا مؤخرا. فزيادة استخدام المعونة الخارجية، على شكل منح او قروض على السواء، تعتمد على تخفيف اجراءات الموافقة على المشاريع. ويساوي ذلك في الاهمية قدرة الاراضي المحتلة على وضع مشاريع قابلة للاستثمار وتنفيذها وخلق وتطوير المؤسسات المالية المحلية القادرة على تقديم الاموال المقابلة المحلية. وفي كل هذه المجالات، يمكن للمجتمع الدولي ان

يلعب دورا بناء في تشجيع ودعم ظهور ظروف وسياسات تؤدي الى التنمية الحرة والسليمة للاقتصاد الفلسطيني.

الهوامش

(١) حسبت من
Israel, Central Bureau of Statistics, **Judea, Samaria and Gaza Area Statistics,** Vol. XV, No. 1, (Jerusalem, C.B.S., 1985) pp. 168 and respectively, and Israel, Central Bureau of Statistics, **Judea, Samaria and Gaza Area Statistics,** Vol. XV, No. 2 (Jerusalem, C.B.S., 1985) pp. 72 and 79, respective .

(٢) S. H. Rolf, (The territories : an economic question), **The Jerusalem Post, 27 February** 1986, p. 10

(٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر «التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة(TD/B/1102 الصفحات ٥ـ٦.

(٤) حسبت من
Israel, C.B.S., **Judea, Samaria... op. cit,. Vol. XV ,No. 1, pp. 163-176; and ibid,. Vol. XV No. 2, pp. 67-80.**

(٥) حسب من
Israel, C.B.S., Judea, Samaria... op. cit,. Vol. XV No. 1, pp. 10 and 77; and ibid,. Vol. XV No. 2, pp. 166 and 173; and the World bar **World Development Report** 1985, (New York Oxford university press, 1985), p. 152

(٦) بالاستناد الى معلومات مستقاة من
Israel, Central Bureau of Statistics, **Statistical Abstract of Israel 1975,** (Jerusalem, C.B.S. 1975), p. 694 Israel, Central Bureau of Statistics, **Statistical Abstract of Israel 1978,** (Jerusalem, C.B.S., 1978), p. 774; Israel Central Bureau of Statistics, **Statistical Abstract of Israel, 1985** (Jerusalem, CBS, 1986) pp. 714 and 265.

(٧) هبط سعر صرف الشيكل في السوق الاسرائيلية من الف فلس اردني للشيكل في ١٩٧١ الى ١,٢ فلس للشيكل في ١٩٨٤. معلومات ميدانية مقدمة من احد مكاتب الصيرفة الرئيسية في نابلس، الضفة الغربية، ١٩٨٦.

(٨) الامم المتحدة، احوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ـ تقرير الامين العام (A/40/373) ، الصفحة ٧.

(٩) انظر
M. Benvenisti with Z. abu-Zayed and D. Rubinstein, The West **Bank Handbook: A political lexicon, (Jerusalem, The Jerusalem Post, 1986) p.3.**

(١٠) **S. Roy, The Gaza Strip Survey,** (Cambridge, the West Bank Data Base Project and Harvard University Press, 1986), p. 139.

(١١) حسبت من
M. Benvenisti, **A Survey of Israel's Policies,** (Jerusalem West Bank Data Base Project, 1984)p. 13; S. Roy, **The Gaza Strip... op.cit.,** p. 38; UNCTAD, **Selected statistical tables on the economy of the occupied Palestinian territories** (UNCTAD/ST/SEU/1), table 19.

(١٢) يمكن الاطلاع على الارقام بشأن قيمة الناتج في

Israel, Central Bureau of Statistics, **Statistical Abstract of Israel, 1984** (Jerusalem, CBS, 1984), p. 769: Israel, Central Bureau of Statistics, **Statistical Abstract of Israel 1986,** (Jerusalem, C.B.S., 1986)p. 713; Israel, C.B.S., **Judea, Samaria... op, cit,. Vol. XV, No. 2, Israel, C.B.S., Statistical Abstract 1986,**

الارقام المتصلة بالعمالة من **pp. 97 - 103 op. cit,. p. 705.**

(١٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر

H. Frisch, Stagnation and Frontier Arab and Jewish Industry in the West Bank, (Jerusalem, The West Bank Data Base Project, 1983).

(١٤) انظر

M. Benvenisti, A survey of Israeli Policies, op. cit., pp. 15-18.

(١٥) الامم المتحدة، **احوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ـ تقرير الامين العام (A/39/233)** الصفحة ١١.

(١٦) M. Benvenisti, **1986 Report: Demographic, economic, Legal, Social and Cultural Developments in the West Bank,** (Jerusalem, The West Bank Data Base Project, 1986.)

(١٧) Israel, C.B.S. Statistical Abstract 1986, op. cit., p. 696

(١٨) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، تقرير بشأن مشروع الاسكان لدعم الصمود الوطني في الاراضي المحتلة ١٩٨٦ الصفحة ٤ .

(١٩)

F. Gharaibeh, **The Economies of the West Bank and Gaza Strip,** (Boulder, Co: Westview, 1985) p. 97. Also see A. Rabinovich, Arab Villages engage in pre-emptive activity, **The Jerusalem Post,** 12 December 1986.

(٢٠) الامم المتحدة احوال معيشة (A/39/233) مرجع سبق ذكره الصفحتان ٢٠ـ٢١

(٢١)

E. Balassanian, Policy recommendations to alleviate the housing problem in the occupied Palestinian territorises, Paper presented to the United Nations (HABITAT) Seminar on the Living conditions of the Palestinian people in the occupied territories, March 1985, p. 2.

(٢٢) انظر على سبيل المثال

A. Gerson, Israel, **The West Bank and Inter-National Law,** (London, Frank Cass, 1978), p. 116, and United Nations, **The Legal Status of the West and Gaza,** New Youk, 1982, pp. 17-20.

(٢٣) M. Benvenisti, **et al** ., The West Bank Handbook.... **op. cit.,** pp. 113-121.

(٢٤) United States, Department of State, **Country Reports on Human Rights Practices for 1985** (Washington D.C., G.P.O., 1986), p. 1276 in United Nations, Living Conditions... A/39/233, **op.cit.,** pp. 57-62.

يصل عدد المستوطنات الاخرى المخطط تشييدها بنهاية عام ١٩٨٦ الى ٥٠

(٢٥) Benvenisti, 1986 Report... **op. cit.,** pp. 29 and 34

(٢٦) ب. اشهب. صحيفة الفجر (الانكليزي) ٢٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٦ وانظر ايضا صحيفة الجيروزاليم بوست ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٦

(٢٧) صحيفة الفجر (الانكليزي) ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٨٦

(٢٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن سياسة الاستيطان الاسرائيلية، انظر

M. Benvenisti, A survey of Israel's policies, **op.cit.,** pp. 49-69.

(٢٩) صحيفة الجيروزاليم بوست ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٦.

(٣٠) صحيفة هآرتز ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦

(٣١) مجلة نيو اوت لوك، كانون الثاني/ يناير شباط/ فبراير ١٩٨٦ الصفحات ٣٥ـ٣٧

(٣٢) M. Benvenisti, 1986 Report ... **op. cit.,** pp. 16 and 51

(٣٣) F. Gharaibeh, The Economies... **op. cit.,** pp. 124 - 125

(٣٤) Israel Defence Forces. **Notes, Orders and Appointments, Judea and Samaria and Gaza District Areas,** Military Orders Nos. 7, 18, 26 and 30 (1967), and No. 705 (1981).

(٣٥) Ibid . Military Orders, Nos. 9 and 21 (1967), 445 (1971), 487 (1972) 640 (1980), 671 (1980), 719 (1981), 767 and 1024 (1982).

(٣٦) Israel Defence Forces, Notices, Orders..., **op.cit.,** Military Orders Nos. 13,34, 41, 76, 83 and 89 (1967), 155 and 179 (1968), 721 (1977), and 823 (1980).

(٣٧) Gharaibeh, The Economies... **op. cit.,** p. 123

(٣٨) A. Mansour, Monetary Situation: Constraints and Proposals for Possible Remedies, a paper submitted to Habitat Seminar on the lining conditions of the Palestinian people in the occupied Palestinian territories, Vienna, 25-29 March 1985.

(٣٩) للاطلاع على التفاصيل المتصلة بالنظام النقدي والمصرفي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨ انظر

R.D. Ottensooser, **The Palestine Pound and Israel pound-transition From a colonial to an independent currency** (These no 101, Université de Genéve 1955), pp. 13 - 17; S.B. Himadeh, **Economic Organization of Palestine (Beirut American University of Beirut, 1938), chapter IX; and R. Nathan et al. Palestine : problem and promise** (N.Y., Public Affairs Press, 1946, chapter 19.

(٤٠) Israel Defence Forces, **op. cit.,** Military Orders Nos. 258 (1967) and its subsequent amendment, 163 (1968), 719 (1981) and 1070 (1983). See also Bank of Israel, **Foreign Exchange Control, Explanatory Guide,** (Jerusalem, Bank of Israel, 1981, chapter III, pp. 19-21 and chapter IV section (b).

(٤١) Examiner of Banks, **Annual Statistics of Israel's Banking System, 1980 - 1984,** Jerusalem, Bank of Israel, 1985, p. 35.

(٤٢) حسبت من R. Meron, **Economic Development in Judea-Samaria and the Gaza District, 1970 - 1980, p. 66, (Jerusalem, Bank of Israel, 1933) and D. Zakai, Economic Development in Judea; Samaria and the Gaza District, 1983 - 1984, (Jerusalem Bank of Israel, 1986) p. 71.**

(٤٣) حسبت من **Israel, C.B.S. Judea, Samaria... op. cit.,** Vol. Nos. 1 and 2, pp. 164 and 171, and 68 and 75, respectively; R. Meron, Economic Development... op. cit., p. 66 and D. Zakai, Economic Development... op. cit., p. 71.

(٤٤) A. Bregman, **Economic Growth in the Administered Areas, 1968-1973.** (Jerusalem, Bank of Israel, 1974) p. 95.

(٤٥) A. Mansour Monetary dualism in the West Bank, **Journal of Palestine Studies,** Vol. XI, No. 3, Spring 1982, p. 105.

(٤٦) **الجمعية العلمية الملكية، الظروف المالية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين** (عمان) الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٥، الصفحات ٩٦-٩٩ .

(٤٧) المرجع نفسه .

(٤٨) L. Harris. Money and Finance in the West Bank and Gaza. mimeographed report, The open University, November 1985), pp. 27-28.

(٤٩) المرجع نفسه الصفحتان ٢٨-٢٩ .

(٥٠) Z. Abu-Amr, The Gaza Economy Since 1948, a paper presented to the Welfare Association Symposium on Economic Development Under Prolonged Occupation Oxford, 3-5 January 1986, p. 37.

(٥١) جـ. داوود «بنك فلسطين في قطاع غزة»، صامد الاقتصادي، رقم ١٨، ١٩٨١ الصفحات ٣-٢٠

(٥٢) صحيفة الجيروزاليم بوست، ٥ حزيران يونية ١٩٨٦ .

(٥٣) انظر، ج. داوود «بنك فلسطين».. المرجع السابق، الصفحة ١٢، **بنك فلسطين، بنك فلسطين خلال ٢٠ سنة، غزة، ١٩٨٠ الصفحات ٢٢-٢٤ وبنك فلسطين، تقرير مجلس ادارة بنك فلسطين لعام ١٩٨٤** (البنك، غزة، ١٩٨٥)

(٥٤) L. Harris, Money and Banking... **op.cit.** pp. 22-23

(٥٥) م. عرفة، واخرون، **الحركة التعاونية في الاردن** (عمان: مطبعة الاردن التعاونية، ١٩٧٧) الصفحة ٥.

(٥٦) L. Harris op. cit., p. 24

(٥٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢-١٣.

(٥٨) **صحيفة الجيروزاليم بوست**، ١٩ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦ اصدرت دائرة ضريبة القيمة المضافة للسلطات العسكرية مؤخرا انظمة تطلب من الصرافين الفلسطينيين ان يقدموا حسابات يومية للدائرة عن معاملاتهم واسماء زبائنهم وارقام بطاقاتهم الشخصية، صحيفة الفجر ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ الصفحة ١٤.

(٥٩) صحيفة الجيروزاليم بوست، ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦.

(٦٠) الطبعة الدولية لصحيفة الجيروزاليم بوست، ٢٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦، الصفحة ٥.

(٦١) صحيفة الفجر، ١٠ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٦، الصفحة ٩

(٦٢) للاطلاع على مناقشات النظام الضريبي لفلسطين قبل عام ١٩٤٨، انظر S. B. Himadeh, Economic Organisation... **op. cit.,** p. 507-510; Republique Francaise Ministere des Affaires Economiques, Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques, Memento Economique, la Palestine, (Paris, Presses Universitaires de France, 1948), p. 146-150; Ottensooser, The Palestine Pound... **op. cit.,** p. 70.

(٦٣) حسبت من Israel, Ministry of Finance, Budget for 1986/ 1987, (Jerusalem, 1986) ، (بالمقارة، بلغت النفقات الحكومية في عام ١٩٨٢، ٧٩ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في اسرائيل، ٤٨ في المائة في مصر، ٤٧ في المائة في الاردن، ٤٦ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية، و٣٨ في المائة في الجمهورية العربية السورية (World Bank, "World Development..", op. cit., pp. 224-225)

(٦٤) انظر World Bank, World Development... op. cit.

(٦٥) حسبت ارقام النفقات من Israel, "Budget..." op. cit. وارقام الضرائب من Israel, C.B.S., Judea, Samaria... Vol. XV, No. 2, **op. cit.,** pp. 73-80

(٦٦) M. Benvenisti, 1986 Report... **op. cit.,** p. 19. See alson S. Roy, The Gaza Strip... **op. cit.,** p. 76.

(٦٧) D. Elazar, **Judea Samaria and Gaza: views on the present and future,** (Washington, D.C., American Enterprise Institute, 1982), pp. 107-109.

(٦٨) للاطلاع على مناقشة اكثر تفصيلا للشؤون المالية البلدية انظر الجمعية العلمية الملكية (الظروف المالية والمصرفية..) مرجع سبق ذكره، الصفحات ٥-٥٢

(٦٩) حسبت من Israel, C.B.S., **Judea, Samaria...** Vol. XV, No. 2, **op. cit.,** pp. 209 and 239.

(٧٠) N. R. Sabri, The effects of taxes imposed on the population of the occupied Palestinian territories, a paper presented at the United Nations (HABITAT) Semeinar on the living conditions of the Palestinian people in the occupied Palestinian territories, Vienna, March 1987, p. 4.

(٧١) حسبت من المرجع نفسه، الصفحة ٦

(٧٢) على اساس قانون ضريبة الدخل رقم ٣٦، ١٩٦٤ وقانون ضريبة الدخل رقم ٣٤، ١٩٨٢.

(٧٣) انظر
Jordan, Ministry of Finance, **Article 14, Income Tax Law No. 25 1964,** (Amman, Ministry of Finance, 1964); Israel, Civil Administration, **Income Tax Scale for Fiscal Year, 1984-1985,** (issued by Officer-in charge of Taxes at the Civil Administration, 1985); Jordan Ministry of Finance, **Article 13 Income Tax Law No. 34, 1982, (Amman, Ministry of Finance, 1982); Israel, Ministry of Finance, Annual Income Tax Computation Scale,** (Tel Aviv, -Department of Income Tax and Property, Ministry of Finance, March, 1985).

(٧٤) المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة شؤون الارض المحتلة، شؤون الارض المحتلة ، ايار/ مايو ١٩٨٦، الصفحات ٤٨_٥٤

(٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢

(٧٦) D. Elazar, Judea, Samaria,... op. cit,. pp. 75-76

(٧٧) المرجع نفسه.

(٧٨) المرجع نفسه

(٧٩)
P.G. Sadler, N. Kazi and H. Jabre, UNIDO, Survey of the Manufacturing Industry in the West Bank and Gaza Strip, (Vienna, UNIDO, 1984) p. 39.

(٨٠) Bank of Israel, Economic Review, 56, April 1985, p. 77

(٨١) See Economist, Quarterly Economic Review, 1982, 2nd Quarter p. 17.

(٨٢) للاطلاع على تغطية مفصلة للعقوبات الضريبية المفروضة على سكان الاراضي المحتلة، انظر (١) الامم المتحدة، الجمعية العامة، **تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة** (مذكرة من الامين العام) ١٩٨٦، الصفحات ٦٠_٦٢ (٢)
UNCTAD, Selected chronology of economic issues and related activities in the occupied Palestinian territories (West Bank and Gaza Strip) 1985-1986, UNCTAD/ST/SEU/ 2, 1 July 1986, p. 76.

(٨٢) صحيفة الجيروزالم بوست،١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦

(٨٤) حسبت ارقام الدخل الوطني الصافي المتاح للفترة من ١٩٧٨_١٩٨٣ من:
Israel C.B.S., Judea, Samaria...... Vol. Xv, No. 1, op. Cit. PP. 164 and 171.

وحسبت الأرقام لعام ١٩٨٤ من.. Israel, C.B.S, Judea, Samaria.... Vol .Xv, no. 1, op. Cit., pp.68 and 75.

(٨٥) حسبت من
Israel, C.B.S., Statistical Abstract 1985 op. cit., p. 725.

(٨٦) المرجع نفسه.

(٨٧) ينبغي النظر الى البيانات المتعلقة بدخل عوامل الانتاج بشيء من الحذر_جاء في مكتب الاحصاءات المركزي لاسرائيل ان موثوقية تلك البنود في الحسابات الوطنية التي تتضمن المعاملات بين سكان الاراضي المحتلة واسرائيل هي «بالغة الضعف»
Israel, C.B.S., Judea, Samaria... Vol. XV, No. 2, 1985, op. cit., p. 82.

(٨٨) استقيت ارقام ١٩٧٨_١٩٨٠ من
Meron R., Economic Development, 1970-80... op. cit., p. 8; 1981 and 1982 figures from Zakai, D., Economic Development in Judea, Samaria and the Gaza District, 1981-82, (Jerusalem, Bank of Israel, 1985) p. 59; 1983. 1984 figures from Zakai, D. Economic Development 1983-84... op. cit., p. 65.

(٨٩) يبدو ان البيانات الاسرائيلية الرسمية تقلل من قيمة دخل عوامل الانتاج من بقية العالم وتبالغ في دخل عوامل الانتاج المتحصل من اليد العاملة في اسرائيل. فثمة حساب بديل للدخل الصافي لعوامل الانتاج يعطي نتيجة مختلفة كل الاختلاف، تظهر مستوى شاملا ادنى لصافي دخل عوامل الانتاج في اسرائيل، بنسبة تتراوح بين ٥٠ في المائة و٦٥ في المائة من مستويات البيانات الاسرائيلية للفترة. ويتم التوصل الى هذه الحسابات البديلة باستخدام بيانات الاجور الصافية اليومية المتوسطة ومتوسط ايام العمل وعدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل، حسبت من
Israel, Central Bureau of Statistics, Quarterly Statistics of the Administered Territories, Vol. XII (Jerusalem. C.B.S. 1982)

(٩٠) حسبت من
Israel , C.B.S. Judea, Samaria... Vol. XV, No. 2, op.cit., p. 174; Israel, C.B.S., Statistical Abstract 1985, op. cit., p. 721. Israel, C.B.S. Judea, Samaria... Vol. XV. No. 1. op. cit., pp. 164, 167, 171, 174; Israel, C.B.S., Judea, Samaria... Vol. XV, No. 2 op. cit., pp. 71, 73, 78 and 80.

(٩١) حسبت من
Israel, C.B.S. Statistical Abstract 1985.. op. cit., p. 708.

(٩٢) حسبت من
Israel, C.B.S., Judea, Samaria... Vol. XV, No. 1, op. cit. pp. 164, 167, 171, 174; Israel, C.B.S., Judea, Samaria... Vol. XV, No. 2, op. cit., pp. 68. 73, 75, and 80; Israel C.B.S., Statistical Abstract... 1985, op. cit., p. 712; Israel, C.B.S. Statistical Abstract of Israel 1984, (Jerusalem, C.B.S. 1984) Israel, C.B.S., Statistical Abstract of Israel 1981, (Jerusalem, C.B.S. 1981), p. 720.

(٩٣) يجب عدم الخلط بينهما، وبين التحويلات. السلاسل الرسمية لا تقدم بيانات للتحويلات بحد ذاتها، بل انما تشمل جميع التحويلات للاشخاص العاديين.

(٩٤) حسبت من
Israel, C.B.S., Judea, Samaria.. Vol. XV. No. 1, op. cit. pp. 164, 167, 171 174, and Israel, C.B.S. , Judea Samaria... Vol. XV, Nc. 2, op. cit pp. 68, 73, 75, and 80

لذلك ينبغي النظر الى الزيادة الاجمالية في حصة التحويلات من الحكومة في ضوء الهبوط التدريجي في مجموع مدفوعات الحوالات للاراضي المحتلة.

(٩٥) حسبت من
Israel, C.B.S., Statistical Abstract 1985... op. cit., pp. 745-746.

(٩٦) حسبت من الارقام الواردة في G. Kosseifi, The Forced Migration of Palestinians from the West Bank and Gaza Strip, 1967-83, in Population Bulletin of ESCWA, No. 27, December 1985

للاطلاع على طرق مختلفة لتصنيف التدفقات المالية لليد العاملة المهاجرة، انظر: G. Swamy, International migrant workers remittances; Issues and Prospects, (Washington D.C., World Bank, 1981).

(٩٧) تم هنا تكييف طريقة طبقت اصلا في اسماعيل زغلول، **تحويلات الاردنيين وتاثيرها على الاقتصاد الاردني** (عمان، البنك المركزي الاردني ١٩٨٤) الصفحة ١١.

(٩٨) ومع ان هذه التقديرات تظهر مستوى للتحويلات اكبر من ذلك الذي يظهر في البيانات الاسرائيلية، فلعلها متضخمة بالنظر للمشاكل الكامنة في تقدير الحجم الفعلي للقوة العاملة المهاجرة الفلسطينية، ونسبة التحويلات الى الاردن المسؤولة عنها، ونسبة التحويلات المحولة فيما بعد الى الاراضي المحتلة، ونطاق تحويلات المهاجرين من قطاع غزة.

(٩٩) لا يدخل احد مصادر المساعدة وهو المساعدة الانسانية وغيرها التي تقدمها منظمة التحرير الفلسطينية للاراضي المحتلة في المناقشات بسبب عدم توفر البيانات.

(١٠٠) كان الغرض من اللجنة المشتركة التي انشأها مؤتمر قمة الدول العربية في ١٩٧٨ ان تكون قناة اردنية فلسطينية للمساعدة العربية المقدمة للاراضي المحتلة، لاغراض (الصمود) ويفهم من هذا (المحافظة على مقومات وجود الشعب العربي الفلسطيني في الوطن المحتل وهويته الوطنية بجوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية والعقائدية (ف. بسيسو) استراتيجية دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة ـ الاطار العلمي والتطبيقي، صامد الاقتصادي، المجلد ٦ الرقم ٤٩، ١٩٨٤

(١٠١) العراق، الجماهيرية العربية الليبية، الجزائر، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، قطر والكويت.

(١٠٢) وفقا للارقام التي قدمتها اللجنة المشتركة، عمان ١٩٨٦

(١٠٣) للحصول على المزيد من المعلومات بشأن عمل اللجنة المشتركة، انظر: ١.ف. بسيسو «استراتيجية ...» مرجع سبق ذكره ٢ ف. بسيسو «الوطن المحتل بين متطلبات دعم الصمود والتزامات المقاطعة العربية لاسرائيل» في شؤون عربية، حزيران/ يونيه ١٩٨٥ و ٣ يوسف صايغ «نحو ارشاد امثل للمساعدات الاقتصادية العربية للضفة الغربية وقطاع غزة» دراسة غير منشورة اعدت للصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٥.

(١٠٤) ارقام قدمتها اللجنة المشتركة، عمان ١٩٨٦

(١٠٥) تستند المعلومات المقدمة هنا الى: بيانات قدمتها الاونروا، وبالنسبة للبيانات بشأن برنامج الامم المتحدة الانمائي: مقدرة وفقا للبيانات في مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي «تنفيذ البرامج ـ برامج خاصة للمساعدة ـ تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، تقرير المدير الاداري» (نيويورك DP/1985/18) وبالنسبة لبيانات الجماعة الاقتصادية الاوروبية؛ قدرت وفقا للبيانات المقدمة من مكتب ممثل الجماعة الاقتصادية الاوروبية في عمان، ١٩٨٦ وبالنسبة لبيانات المنظمات الطوعية الخاصة، استقيت من « M.Benvenisti, U.S. Government مرجع سابق ذكره، ومن التقارير السنوية للوكالات.

(١٠٦) مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي «تنفيذ البرامج ـ برامج المساعدة الخاصة ـ تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، تقرير مدير البرنامج (نيويورك DP/1986/22) الصفحة ٢ والمرفق الثاني.

(١٠٧) انظر، الامم المتحدة، تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، (تقرير الامين العام) E/1987/86

(١٠٨) للاطلاع على المناقشات بشأن دور وكالات المساعدة في التنمية الفلسطينية، انظر ع. قاسم «مصادر التمويل للتنمية

في الاراضي المحتلة (القدس) الملتقى الفكري العربي، ١٩٨٦

Y. Sayigh, (The Palestinian Economy Under Occupation Journal of Palestine Studies No. 60, 1986; G. Abed (ed), Economic Development Under Prolonged Occupation, forthcoming.

(١٠٩) بالاستناد الى تحليل للمشاريع المقدمة من ثلاث منظمات طوعية خاصة مركزها في الولايات المتحدة الى السلطات الاسرائيلية .M. Benvenisti, U.S. Government... op. cit

(١١٠) جاء في تقرير مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام ١٩٨٦ ان (.... الموافقات على مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي المقترحة تمنح من قبل الاطراف المعنية مباشرة بمعدل اسرع من اي وقت سابق) برنامج الامم المتحدة الانمائي «تنفيذ البرامج..» مرجع سبق ذكره DP/1986/22 الصفحة ٢

(١١١) .M. Benvenisti, U.S. Government Funded... op. cit., p. 8

(١١٢) في بعض الحالات القريبة العهد، قامت بادارة هذه الترتيبات مؤسسات الائتمان الفلسطينية المحلية، مثل بنك فلسطين في غزة.

القمع المالي والمصرفي الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين

د . لورنس هاركيس

مقدمة:

عندما احتلت الضفة الغربية وغزة من قبل اسرائيل سنة ١٩٦٧، كانت احدى الاجراءات الاولى للادارة الجديدة، تقويض المؤسسات المالية والنقدية، على سبيل المثال، في الضفة الغربية، اغلق واحد وثلاثون فرعا من البنوك التابعة لتلك المستقرة في عمّان وغيرها إثر الاوامر العسكرية المبكرة. كما فرضت تلك الاوامر العسكرية سلطة بنك اسرائيل على جميع الامور المصرفية وجعلت الشيكل الاسرائيلي النقد القانوني للتعامل (مع الدينار الاردني) وفرضت الرقابة الاسرائيلية على تداول النقد الاجنبي[1].

لقد تمخضت هذه الاجراءات المتخذة لهدم المؤسسات المالية العربية ولممارسة النفوذ الاسرائيلي في المناطق التي كانت في السابق تخضع لرقابة البنك المركزي الاردني، عن نتائج بالغة الاثر على الاوضاع المالية والنقدية في المناطق المحتلة، ونتيجة لذلك تأثر الاقتصاد الفعلي (من حيث مفهوم الادخار والاستثمار ونمو الرساميل الطبيعي)[2].

على اي حال، يتوفر القدر القليل من المعرفة المنسقة عن تلك الاثار، وفي هذا البحث تطرقت الى بعض اوجه تلك الاثار.

في الجزء الاول قمت بوصف النظام النقدي والمالي غير القائم، وفي الجزء الثاني اجملت النواحي النظرية لهيكل العمل القائم لتحليل (التخضيع المالي)، وفي الجزء الثالث ارجعت تجربة المناطق المحتلة الى ذلك الهيكل النظري، ومحصت المشاكل النقدية والمالية في الضفة الغربية وغزة.

★ تم انجاز هذا البحث بدعم من قبل جماعة سياسة التطوير والبحث التدريبي في الجامعة المفتوحة ـ ملتون كينز/ المملكة المتحدة، وجماعة البحث والدراسات المالية. وجرى العمل الميداني وفقا لدراسة تمت تحت رعاية المجلس الثقافي البريطاني. وقُدِّم الى الندوة الخاصة التي عقدتها «مؤسسة التعاون» في جامعة اكسفورد بلندن في كانون الثاني ١٩٨٦ تحت عنوان «التنمية في ظل الاحتلال طويل الامد» (راجع: «صامد الاقتصادي» العدد ٦٠، آذار، نيسان ١٩٨٦).

١ـ عمليات ومؤسسات النظام المالي:

ان النظام المالي للمناطق المحتلة مبني حول عدد من المؤسسات والوسطاء المتميزين:

أ ـ يملك الصيارفة العرب الدور الرئيسي للنظام كاملا ـ فان عملياتهم التي تتصف على نطاق واسع بعدم الشرعية غير انها ليست مخضعة ـ ذات صلة وثيقة بالمعاملات الداخلية للاقتصاديات البالغة الاهمية في العلاقات بين المناطق المحتلة والاقتصاديات الاخرى.

ب ـ فروع البنوك الاسرائيلية هي ـ اجمالا ـ البنوك الشرعية الوحيدة في المناطق المحتلة.

جـ ـ المؤسسات المالية المصرح لها بالعمل والتي اكثرها امتيازا هو بنك فلسطين في غزة.

د ـ التجار وملاكي الاراضي الذين يقدمون قروضا زراعية على اسس غير رسمية.

هـ ـ المال الصادر من عمان.

على الرغم من ان تلك المؤسسات لها صفاتها الخاصة المميزة الا انها مترابطة جزئيا على شكل شبكة مالية متساندة ومتكافلة.

يصف هذا الفصل ويحلل كل منها بدوره[3]. وفي هذا التحليل يجري تمييز ما بين الانشطة النقدية والوساطة المالية. تشمل الاولى عمليات صرافة النقد الاجنبي وصرف الشيكات وغير ذلك من العمليات. في حين تتعلق الثانية بالاقتراض والاقراض. قد تتداخل الاثنتان بالتداول غير انهما تبقيا متمايزتان في المبدأ. ان المؤسسات المعنية باعطاء المنح ليست واردة في هذا الفصل باستثناء الحدود التي تتداخل فيها المنحة المالية بحساب الائتمان والوساطة المالية.

١ ـ ١ ـ الصيارفة:

يعمل الصيارفة في كل مدينة في المناطق المحتلة، وفي غالب الاحوال يزاولون اعمالهم في الواجهات الامامية للحوانيت او في الاكشاك او من على المناضد التي يجري خلالها الجزء الظاهر من اعمالهم، الا وهو صرف عملة باخرى. ويعنى الجميع ممن هم في هذا المستوى بمعاملات صرف العملات الاجنبية، غير ان الحقيقة الاكثر اهمية هي ان العديد منهم انشأ مجالات اعمال مصرفية على نطاق واسع، وهم يعملون بصفة بنوك (او كبنوك غير مكتملة النمو او مكبوحة الحركة) تستلم الودائع وتقوم بتحويل الاموال، وصرف الشيكات والكمبيالات واعطاء القروض.

على كل حال، هناك اصناف مختلفة من الصيارفة يختلفون عن بعضهم البعض حسب اماكن عملهم فيما اذا كانت في الضفة الغربية او في القدس او غزة، وفيما اذا كانوا قائمين قبل سنة ١٩٦٧ او لاحقا، وفيما اذا كانوا يقتصرون في مجمل انشطتهم على المعاملات المالية او يجمعون بين المعاملات المالية والتعامل ببيع وشراء السلع.

ان اولئك الذين تطوروا في اعمالهم الى مستوى البنوك هم الضالعون، والاكبر من بين الصيارفة، وهم الذين كانوا متواجدين قبل سنة ١٩٦٧ ومقيمين في الضفة الغربية او القدس، وكانوا بوجه عام

يملكون اصولا مالية وليس سلعا غير نقدية. ولتحليل اهميتهم أتفحص كل جانب من عملهم بدوره[4].

١-١-١- صرف العملات:

صرف عملة باخرى، يشكل القاعدة الاساسية لعمل الصيارفة وقد ازدهرت اعمال الصرف بوجه خاص لانهم (اي الصيارفة) يغفلون جميع رقابات الصرف، وهم لذلك قادرون على شراء وبيع العملات الاجنبية الى الاسرائيليين وسكان المناطق المحتلة وغيرهم ممن هم مقيدون رسميا بقوانين الصرف الاسرائيلية او الاردنية الى درجات مختلفة وباوقات مختلفة منذ سنة ١٩٦٧. سبب ثان لقوة الصيارفة كمتعاملين بصرف النقد الاجنبي هو النسب العالية للتضخم المالي في اسرائيل خلال بواكير عام ١٩٨٠ الذي اقام وضعا أصبح فيه سعر الشيكل للدولار الامريكي في سوق الصيارفة الحر متباينا تباينا بارزا مع السعر الرسمي وبهذا جذب رواجا كبيرا في صرافة النقد الاجنبي لاولئك الصيارفة.

فيما يتعلق بعمليات صرف النقد الخالص تحديدا، فان الصيارفة يتعاملون بالنقد كمبدأ رئيسي، خاصة في المناطق السياحية، وبالشيكات السياحية ايضا، وحيث ان هذا العمل مرتبط بدورهم المصرفي الواسع فان تصريف النقد يشتمل على القبض والصرف في الحساب - الشيكات والحوالات - المسحوبة على حسابات العملاء والصيارفة في عمان.

ان القدر الكبير من معاملات صرف النقد غير شرعي حسب قوانين السلطات المحتلة. ويسمح للصيارفة المفوضين في الضفة الغربية بشراء وبيع العملتين المتداولتين قانونيا هناك وهما: الشيكل الاسرائيلي والدينار الاردني، غير ان المعاملات بالدولار الاميركي الذي يشكل العنصر الاساسي، ليست شرعية كما هو الحال بالنسبة لمعاملات النقود الاخرى. اما في قطاع غزة فان صرف الشيكل بالدينار الاردني غير مشروع للصيارفة. وفي شرقي القدس، حيث تفرض قوانين تصريف النقد الاجنبي على المدينة المضمومة لاسرائيل، وخلافا للضفة الغربية وقطاع غزة، هناك على اي حال وضع يماثل الضفة الغربية فيما يتعلق بامكانية التعامل بالدينار الاردني. ويعود ذلك للالتزام، حين جرى الضم، بالسماح في الاستمرار في الانشطة السابقة لسنة ١٩٦٧.

وعلى اي حال، فان التعامل غير المشروع من قبل الصيارفة لا يمنع عادة من قبل السلطات المحتلة. غير ان هذه السلطات تستغل وضع «المنوع المسموح» للقيام باجراءات ضد الصيارفة اما على اسس استبدادية اوكما تملي سياسة التضخم الاقتصادي لاسرائيل. ومن الامثلة المتضمنة على ما تقدم خلال السنوات الاخيرة، الاعتقال المؤقت في نابلس لاكبر الصيارفة في الضفة الغربية ومصادرة الدولارات الاميركية من حين الى اخر (من هذه الحالات حادثة قيل انها جرت في القدس في صيف سنة ١٩٨٥).

ومثالا على هذه الحالة السالفة الذكر، الاحجام المؤقت من قبل صيارفة القدس عن المعاملات المفتوحة بالدولار، وذلك عندما شددت اسرائيل من سياساتها النقدية والحظر على معاملات صرف النقد الاجنبي (الا ان هناك امثلة قائمة لاستمرار هذه العمليات من خلال ترتيبات سرية في ذلك الوقت).

يقرر الصيارفة سعر الصرف الخاص بهم مع الاخذ بعين الاعتبار اوضاع السوق المحلية والاوضاع

الجارية والمتوقعة في اسواق العملات الاجنبية في اوروبا وغيرها. ان اسعار الصرف الجارية في الاسواق العالمية تزود الصيارفة بالمؤشر القياسي الذي يبنون عليه اسعارهم اليومية للتصريف، والتي تتباين مع تلك استجابة لعاملين هما: التغييرات المتوقعة للاسعار في السوق العالمية وميزان العرض والطلب الجاري لكل عملة في السوق المحلي.

ان النظام الذي يتبعه كبار الصيارفة في تحديد اسعارهم تطابق القوى المؤثرة الثلاث، وهي التالية:

يتم الحصول على سعر الصرف للمعاملات الفجائية في ذاك اليوم في سوق الصرافة الدولي، اذ انه في ظل الاحتلال يستحيل على الصيارفة (على الاقل في الضفة الغربية) الحصول على تسهيلات التلكس او وسائل الربط ذات التكنولوجيا المتقدمة للخدمات المعلوماتية، لذا تجدهم يستقصون اسعار السوق بوسائل ومن مصادر اخرى، خاصة خدمات الاذاعة العالمية مثل بي.بي.سي.

ان الاسعار التي يشترون ويبيعون بموجبها توضع عندئذ برفعها اوتخفيضها مقارنة مع اسعار السوق الدولية بانتظار التغيرات المتوقعة في تلك الاسواق في اليوم او اليومين اللاحقين، حيث ان تلك هي مسافة الوقت التي يحتاج اليها كبار الصيارفة لتحويل الفائض من المال (او العجز) الى اومن المراكز الدولية. وفي النهاية فان الرفع (او الخفض/ الخصم) يعدل وفقا لاي اختلال كبير في التوازن بين العرض والطلب المحلي للعملات بالاسعار العالمية تلك. ان الاسلوب العام الذي يعتمده الصيارفة في الحسبان لتوقعاتهم وللظروف المحلية السائدة هوتعديل اسعارهم في نفس الاتجاه لاسعار السوق الدولية مع التباطؤ في تعديل اسعارهم بعض الوقت بعد تغير اسعار السوق الدولية.

لدى وضع اسعار الصرف يقرر كبار الصيارفة امتدادهم الذاتي علاوة على رفع القيمة، والعلاقة بين امتدادهم وتوسع مجالاتهم وبين امتداد وتوسع مجال الاسواق الدولية، وتقرر اسعار الصرف على اساس عوامل مشابهة للعوامل المذكورة اعلاه[5]، اسعار الصرف لعملات معينة، على سبيل المثال اسعار الشيكل الاسرائيلي والدينار الاردني، تقرر كاسعار متقاطعة فيما يتعلق باسعار تصرف كل منها بالدولار الامريكي. وتجري جميع عمليات الصرف بدون مستندات اوحفظ سجلات وبدون ضرائب على نقيض مشتريات النقد الاجنبي من قبل العملاء من اي بنك اسرائيلي.

وتقرر اسعار التصريف بهذه الطريقة من قبل عدد قليل من كبار الصيارفة، ويبدو ان صغار الصيارفة يتبعون اسعار كبار الصيارفة.

١-١-٢- حوالات العملة:

ان تحويل الاموال بين المناطق المحتلة وعمان والبلدان الاجنبية مربوط جوهريا بصرف النقد من قبل الصيارفة وهو ما كان شأنه منذ قبل الاحتلال الاسرائيلي.

ولدى كبار الصيارفة فروع في المناطق المحتلة وفي عمان والخليج. ان الصيارفة المصرح لهم بالعمل في عمان من قبل السلطات الاردنية يقسمون الى صنفين:

اولئك المصرح لهم فتح حسابات بنكية بالعملات الاجنبية، واولئك غير المصرح لهم بذلك والذين يستطيعون التعامل فقط بالاوراق النقدية[6]. بالاضافة الى ذلك، فان لديهم شبكة من المراسلين والوكلاء

التي تمتد على الاقل الى المراكز المالية الدولية في اوروبا والولايات المتحدة الامريكية. ان مجموع هذه الفروع والمراسلين والوكلاء يشكلون الاقنية للحوالات المالية للصيارفة. وهذه التحويلات التي يقومون بها بين مراكز خارج المناطق المحتلة (من الخليج الى عمان، اومن عمان الى اوروبا مثلا) تتم من خلال الميكانيكية المصرفية العادية بقيود دائمة اومدينة لحساباتهم لدى البنوك هناك. غيران التحويلات الصافية بين عمان والمناطق المحتلة تتم بحمل اوتهريب النقد عبر الجسور ونقاط العبور الى ومن المناطق المحتلة. على العموم، هناك تدفق نقد صافي الى المناطق المحتلة من عمان حيث ان للمناطق رصيد من الفائض التجاري مع الضفة الشرقية. وتقدر الاموال التي عبرت الجسور الى الضفة الغربية بماية وسبعون مليون دولار اميركي في الاشهر الخمسة بدءا من شهر اذار سنة ١٩٨٥.

ان حمل وتهريب النقد بين المناطق المحتلة وعمان هو الوسيلة الوحيدة لتحويل النقد بين هذه الاماكن، اذ ان سلطات الاحتلال نفسها كسرت القنوات الرسمية، فقد اغلقت منذ عام ٦٧ جميع فروع البنوك الاردنية والعربية الاخرى التي كانت تعمل في المناطق المحتلة.

ولا توجد اية علاقات بين البنوك الاردنية في عمان والاسرائيلية في المناطق المحتلة، والرقابة الاسرائيلية على النقد الاجنبي وكذلك الرقابة على كمية النقد التي يمكن حملها عبر الجسور (والتي - اي الرقابة - تتشدد وتتراخى في اوقات مختلفة) تعطي التهريب دوره كوسيلة رئيسية لتحويل الارصدة النقدية بين عمان والمناطق المحتلة.

ان الارصدة الصافية النقدية هي فقط التي تقوم عليها الحركة بالنقل بين عمان والمناطق المحتلة، فان الصيارفة في المناطق المحتلة يستلمون حساباتهم الدائنة والمدينة من عمان، وعليهم فقط نقل النقد الى الحدالذي يضمن عدم اختلال ميزان تلك الحسابات. وهكذا - وعلى سبيل المثال - فان اي شخص ما في الضفة الغربية يريد تحويل عملة من عمان يحصل على المبلغ الذي يريد من الصراف مقابل شيك مسحوب على حسابه (اوحسابها) لدى بنوك عمان. واذا اراد شخص ما تحويل مبلغ ما الى حسابه في عمان فان بامكانه دفع القيمة المعادلة نقدا للصراف لتحويله الى حساب ذلك الشخص في عمان ولا حاجة لنقل العملة عبر الحدود. في مثل هذه الحالة تغلق المعاملة من قبل الصراف بايداع شيك الشخص الاول في حسابه في عمان (وباتفاق غير مكتوب مع الشخص الثاني) يطلب من فرع البنك الذي يتعامل معه في عمان بصرف شيك من حسابه في عمان الى حساب الشخص الثاني في عمان. وكبديل لذلك، يستطيع الصراف بسهولة ان يعطي الشخص الثاني شيك الشخص الاول (المسحوب اصلا لحساب الصراف) وفي هذه الحالة اذا كان مركز الشخص الذي يسحب الشيك عاليا بقدركاف، يمكن احيانا مناولة الشيك ثانية تسديدا لمعاملة اخرى، والى حد معين وبهذا يصبح متداولا كالعملة.

ان التحويلات ما بين المناطق المحتلة وعمان ملمح هام من النظام النقدي للمناطق المحتلة حيث ان عمان في واقع الامر المركز المصرفي المحلي للمناطق المحتلة.[٧] وان التحويلات التي تتم من قبل الصيارفة - الى حد كبير - تغطي منطقة اوسع كثيرا. وما عمان الا محطة لكثيرمن اعمال التحويلات النقدية التي تنبثق من التدفق الداخل من الخليج وغيره الى عمان او المناطق المحتلة عن طريق عمان، حيث ان العاملين

الفلسطينيين في الخليج واماكن اخرى يرسلون مداخيلهم بشكل حوالات الى حساباتهم في عمان او الى ذويهم. وشبيها لذلك يتداول الصيارفة قسما كبيرا من التدفق الخارج للاموال من عوائل المناطق المحتلة الى ابنائهم الذين يدرسون في الخارج، ويحمل الصيارفة خارجا العديد من الحوالات المتأتية من عائدات الاستيراد والتصدير للمناطق المحتلة.

يعتمد دور الصيارفة في تحويل الاموال على توفر الامانة والثقة. فالاتفاقيات شفاهية وغيرمدعمة بمستندات وهي على اي حال ليست ملزمة قانونيا. ان الفرد الذي يدفع للصراف نقدا للتحويل الى حسابه (اوحسابها) المصرفي او الى طرف ثالث انما يفعل ذلك على اساس الائتمان. وبصورة موازية فان الصراف يقبل الشيكات بغرض التسديد على اساس الائتمان. ان هذا المتطلب يحدد قدرة الصراف على التوسع او مضاهاة اليد الطولى للبنوك في الاقتصاد بمستويات مشابهة من التطور ولكن بهيكل سياسي مختلف.

١-١-٣- الودائع والقروض:

ان انشطة تحويلات الصيارفة للنقد تعطي قفزة للوساطة المالية التي وان كانت محدودة وجزئية، الا انها شبيهة بالوساطة المالية التي تقوم بها البنوك، اذ ان كبار الصيارفة يأخذون الودائع (يستدينون) ويقرضون.

ويملك الصيارفة، بشكل اساسي، استعمال الاموال المستدانة ببساطة كنتيجة للفارق الزمني اللازم لتحويل الاموال من مركز الى اخر. وهكذا،، عندما يقوم شخص ما في الضفة الغربية بدفع نقود للصراف لتحويلها الى الحساب البنكي لذلك الشخص في عمان، يمكن للصراف استعمال تلك النقود بدون فوائد طيلة الوقت الذي تستغرقه معاملة ايصال الامر الى مكتب الصراف في عمان وعملية الدفع من قبل الحساب البنكي لمكتب عمان الى الحساب البنكي للشخص المعني، كما ان الصيارفة ايضا يجذبون الودائع بنشاط وفاعلية اكبر، اذ يدفعون فوائد على الودائع بالدينار كانت ام بالنقد الاجنبي (بينما العديد من المودعين للاموال لدى الصيارفة لا يطلبون فوائد).

في الربع الثالث من سنة ١٩٨٥ كانت الفوائد التي تدفع عن الودائع بالدينار الاردني تتراوح بين ١٥٪ - ١٨٪ في السنة.

كبار الصيارفة يدفعون فوائد على ودائع العملات الاجنبية قصيرة الاجل تفوق اسعار الفائدة على الحسابات الدائنة لتلك العملات في الاسواق العالمية. وفي الربع الثالث من سنة ١٩٨٥ كان الصيارفة يدفعون فوائد اعلى بنسبة ٢٪-٣٪ في السنة من اسعار الفوائد العالمية.

ان اسعار الفائدة المرتفعة هذه على الودائع تتقرر بالتنافس بين مختلف الصيارفة والبنوك على استحواذ الاموال، ولا يمكن ان يثابر عليها لوكانت الاموال المقترضة تستعمل للاقراض في الاسواق العالمية المنظمة. وفي حقيقة الامر، على اي حال، فان هذه الاموال تستعمل في مضمارين من العمل الاكثر ربحا وهما:

تزويد الاموال لنشاطات صرف العملة وتمويلها، وفي الاقراض ضمن المناطق المحتلة. يعطي تصريف العملة ارباحا تتمثل في العمولة (التي تتراوح ما بين ١٪ - ١,٥٪ على المعاملات كبيرة الكم بالاوراق النقدية) كما يعطي الاقراض ارباحا تتمثل في الفوائد.

يتقاضى الصيارفة فوائد في حدود ٣٪ شهريا على الاقراض قصير الاجل للتجار وصغار رجال الاعمال[8]، وتختلف ترتيبات القرض الا انه ليس منها ما يجري على اساس مستندي رسمي. احد انواع هذه الترتيبات هو ان يقوم الصراف باقراض احد التجار بضمانة شيك مؤجل مسحوب على عمان (على سبيل المثال يؤرخ الشيك بتاريخ متأخر ثلاثين يوما) وهذه الدرجة المستندية الصغيرة هي الحد الاعلى من الضمان. ان اقراض الصيارفة يقتصر عادة على قروض لثلاثين يوما الا ان بعض القروض تمنح لعدة اشهر ويجري تسديدها على اقساط.

١-١-٤- تقييم الصيارفة:

منذ اغلاق القوات المحتلة للبنوك العربية في الضفة الغربية وغزة سنة ٦٧ قام الصيارفة بالعديد من مهمات البنوك. وقام الكبار منهم وهم المتأسسون قبل سنة ٦٧ بالمهام البنكية على نطاق واسع وتشمل هذه المهام تصريف العملة وتحويلها والاقتراض والاقراض.

تبعا لسمة عدم التوثيق المستندي لمعاملاتهم وطبيعتها غير المشروعة عموما بموجب قوانين القوات المحتلة، نجد ان عدة وظائف بنكية من بين تلك التي يزاولونها لم تنمّى. مثالا على ذلك، عدم صرف كتب اعتماد اوقبول المسؤولية المعلقة كالكفالات (بينما هناك حالة قريبة على الاقل ارتضى فيها احد الصيارفة ضمان الحساب المدين لاحد عملائه)[9] غير ان عمليات تصريف العملة وتحويلها والاقتراض والاقراض في آن واحد متطورة وتخضع لتحديدات شديدة، وهذا الجمع بين النقائض يبرر النظر الى الصيارفة كمكبوحين اوكبنوك غير مكتملة النمو.

ان كبار الصيارفة في مجال صرف العملة في المناطق المحتلة هم صانعو السوق ومحددو الاسعار للشيكل الاسرائيلي والدينار الاردني والدولار الاميركي. وفي مجال تحويل النقود يقومون بتحويل المبالغ الصغيرة والكبيرة من الاموال لعملائهم ما بين المناطق المحتلة وعمان ودول الخليج والولايات المتحدة الاميركية واوروبا ومراكز اخرى.

وبالنسبة لهذه المعاملات، فان الصيارفة يقبلون ايضا الودائع ويعطون القروض بصورة واسعة، على كل حال، فان اوضاع الاحتلال تفرض حدودا شديدة على الاعمال اضافة الى الحدود الرسمية لدرجة تحول دون الصيارفة وتطوير وتنمية الاعمال البنكية التي يقومون بها.

ان غياب الصلاحية القانونية في معظم عمليات الصيارفة وخوف كل من الصيارفة والعملاء من تدوين المعاملات خشية تدخل السلطات المحتلة، كل هذه الامور تقود الى كون معاملات الصيارفة غير مستندية وترتكز على الاتفاقات الشفاهية. لهذا، وبالاضافة الى استحالة الرجوع الى المحاكم للتوصل الى حلول شرعية في حالات التخلف عن الالتزام، فان عمل الصيارفة يعتمد على درجة عالية من الامانة والمعرفة الشخصية التي تؤثر وتحدد اعمالهم[10].

ان كبار الصيارفة يتنافسون مع بعضهم البعض، وتتحكم هذه المنافسة باسعار الصرف ومعدلات الفائدة. كل منهم ينافس الاخر للحصول على الاعمال في جميع المناطق المحتلة (وفي بعض الاحيان يستعملون فروع البنوك الاسرائيلية لتحويل اموال الى حساباتهم الخاصة من عملاء يقيمون في اجزاء اخرى من المناطق المحتلة) غير انه مع وجود هذا التنافس فان اعمال كل من الصيارفة مبنية حول شبكة من العملاء الذين يعرفون ويأتمنون شرفية اعمال الصراف. وهكذا فان الوشائج العشائرية والتاريخ المشهور تلعب دورا هاما في تدعيم اعمال الصراف، وبذلك تحدد ايضا توسعه وانتشار عمله. ان هذه العلاقات تصبح ذات قيمة غير هامة في معاملات الصرافة العادية التي تجري من على الحاجز المنضدي، اذ لا يرتبط الامر الا بقدر قليل من الائتمان والثقة. وهكذا تمكن صغار الصيارفة من ذوي الشهرة التاريخية القليلة بالانتشار منذ سنة ١٩٦٧ بحصر تخصصهم بشكل رئيسي في مثل هذه المعاملات.

ان اهمية الائتمان والمعرفة الشخصية كبديل للمستندات الموثقة والمدعمة قانونيا تحدد بفاعلية كبيرة قدرات الصيارفة حتى كبنوك غير مكتملة النمو والتنظيم لسد الاحتياجات المالية للنمو والتطور الفلسطيني وان المخاطرة في مثل هذه المعاملات تدفع الى رفع نسبة تأمين الخسارة على معدلات الفائدة، الامر الذي يمكن ان يعيق الاستثمار برأس المال العامل ورأس المال الثابت، حتى ان اسعار الفائدة العالية نسبيا على الودائع لدى الصيارفة في الضفة الغربية لم تمكنهم من جذب الادخارات الصغيرة للفلاحين وغيرهم خارج شبكة تعاملهم المبنية على الاسس العشائرية او غيرها من اسس علاقات الائتمان.

حقا ان الكثير من الاشخاص العاديين الذين لا يتعاطون التجارة او التداول بمبالغ كبيرة من المال هم غير قادرين حتى على المخاطرة بايداع الاموال لدى الصرافين مقابل تحويل الاموال. ومن هنا، فان قدرة الصرافين على تحريك المدخرات المحلية كعنصر من عناصر التنمية الاقتصادية تعتبر محدودة الى حد كبير وذلك بسبب المخاطر الكامنة في البيئة المحيطة.

١-٢- البنوك الاسرائيلية:

بعد أن أقدمت سلطات الاحتلال على اغلاق فروع البنوك العربية في الضفة الغربية وغزة، قامت البنوك الاسرائيلية بفتح فروع لها في المنطقة. بحيث وصل عددها في العام ٨٢ نحو ٢٧ فرعا.[11]. ولكنها لا تستخدم بشكل واسع من قبل السكان العرب الفلسطينيين. اذ يختار الفلسطينيون فقط تنمية الودائع البنكية بالدينار الاردني (الذي كان أقوى عملة في المناطق المحتلة) ولكنهم غير قادرين على القيام بذلك بسبب الخطورة التي تحملها الموجودات المودعة لدى البنوك الاسرائيلية الى حد ما، وبسبب رسوم الضرائب المفروضة على استخدام مثل هذه الحسابات الى حد اخر.

موجودات ومطلوبات البنوك الاسرائيلية تلخصها المعلومات الصادرة عن بنك اسرائيل ويعرضها (الجدول رقم ١:١)

جدول ١-١

الموجودات والمطلوبات لدى فروع البنوك الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٨٠-١٩٨٤ (نهاية الفترة)

	الموجودات							المطلوبات				
								ودائع الجمهور				
	الاجمالي (١)	المسكوكات والاوراق النقدية (٢)	الميزانيات مع الفروع في اسرائيل (٣)	الاجمالي (٤)	احتياطيات حكومية (٥)	اخرى (٦)	الكفالات وموجودات اخرى (٧)	الاجمالي (٨)	بالعملة الاسرائيلية (٩)	بالعملة الاجنبية (١٠)	الودائع الحكومية Earmarked (١١)	الكفالات ومطلوبات اخرى (١٢)
١٩٨٠												
الربع الاول	١٨٣,٢	١٧,٧	١١٨,٥	٢٠,٥	٦,٤	١٤,١	٢٦,٥	١٥١,٠	٧٧,٠	٧٤,٠	٤,٣	٢٧,٧
الربع الثاني	٢٢٤,٣	٢١,٢	١٢٥,٨	٢٨,٢	٦,٥	٢١,٧	٣٩,٠	١٨٠,٢	٨٨,٠	٩١,٥	٤,١	٤٠,٠
الربع الثالث	٢٨٠,٤	٣٠,٨	١١٨,٤	٣١,٦	٦,١	٢٥,٥	٢٩,٦	٢٣١,١	١٠٤,٢	١٢٦,٩	٤,٦	٤٤,٧
الربع الرابع	٢٧٠,٠	٣١,٠	٢٦٢,٧	٣٤,٧	٤,٧	٣٠,٠	٤١,٧	٢١٤,٥	١٢٧,٧	١٨٦,٨	٥,١	٥٠,٥
١٩٨١												
الربع الاول	٤٥٦,٧	٤٠,٣	٣١٠,٤	٤٨,٦	٥,٣	٤٣,٣	٥٧,٤	٣٧١,٠	١٥٣,٤	٢١٧,٦	٤,٢	٨١,٥
الربع الثاني	٦٢٦,٩	٤٦,٢	٤٢٧,٣	٧٢,٢	٥,٠	٦٧,٢	٨١,٢	٥٢٠,٢	١٩٢,٢	٣٢٨,٠	٣,٨	١٠٢,٩
الربع الثالث	٨٠١,٠	٥٨,١	٥٣١,٠	٩٠,٦	٥,٥	٨٥,١	١٢١,٣	٦٤٧,٧	٢١٥,٢	٤٣٢,٥	٣,٦	١٤٩,٧
الربع الرابع	٨٨٢,٨	٧٥,٧	٦٢٠,٠	٥٤,٣	٣,٢	٥١,١	١٣٢,٨	٧٢٤,٦	٢١٣,٣	٥١١,٣	٣,٢	١٥٥,٠
١٩٨٢												
الربع الاول	١١٤٦,٠	٧٦,٤	٧٨٧,٨	١٠٦,٢	٣,٧	١٠٢,٥	١٧٥,٦	٩٦٤,٢	٢٦٧,٤	٦٩٦,٨	٣,٨	١٧٨,٠
الربع الثاني	١٣٨٠,٠	١١٤,٩	٩٨٧,١	١٢٥,٧	٢,٦	١٢٣,١	١٥٢,٣	١٢١٢,٢	٢٧٩,٣	٩٣٢,٩	٢,٦	١٦٥,٢
الربع الثالث	١٨٣٣,٢	١٦٣,٧	١١٨١,٨	٢٤٥,٢	١٢,٥	٢٣٢,٧	٢٤٢,٥	١٥٦٣,٨	٤٠٥,٤	١١٥٨,٤	١٢,٦	٢٥٦,٨
الربع الرابع	٢١٥٨,٣	١٣٧,١	١٤٨٩,٦	٢٢٧,٨	٩,٩	٢١٧,٩	٣٠٣,٨	١٧٩٧,٣	٥٢٧,٤	١٢٦٩,٩	٩,٩	٣٥١,١
١٩٨٣												
الربع الاول	٢٢٨٥,٥	٢٤٣,١	١٤٩١,٢	٢٨٩,٩	٣,١	٢٨٦,٩	٢٦١,٤	١٩٧٠,١	٥٧١,٢	١٣٩٩,٠	٣,١	٣١٢,٠
الربع الثاني	٣١١٠,٨	٣٨٣,٢	١٧٧٥,٥	٤٤١,٢	٣,٦	٤٣٧,٦	٥١٠,٩	٢٥٢٥,٣	٦٩٨,٢	١٨٢٧,٠	٣,٦	٥٨٢,٠
الربع الثالث	٤٤٠٤,٧	٦٧٤,٣	٢٢٩٨,١	٦٦٩,٣	٧,٤	٦٦١,٩	٨٢٣,٠	٣٣٧٢,٤	٨١٨,٥	٢٥٥٣,٩	٦,٨	١٠٢٥,٥
الربع الرابع	٦٤٠٣,٢	٦٧٦,٣	٣٦٤٤,٠	٦٩٨,٩	١٣,٧	٦٨٥,٢	١٣٨٤,٠	٤٩٨٧,٣	١١٣٠,٠	٣٨٥٧,٣	١٣,٦	١٤٠٢,٣
١٩٨٤												
الربع الاول	١٠٠٧٨,٩	١١٧٩,٨	٥٥٥٠,٠	٩٨٢,٥	٢٨,٢	٩٥٤,٣	٢٣٦٦,٦	٧٣٨٧,٨	١٥٤١,٨	٥٨٤٦,٠	٢٨,٢	٣٦٦٢,٩
الربع الثاني	١٦٧٢٤,٧	١٥١٢,٣	٩٩٧٦,١	١٨٣٥,٨	٣٠,٢	١٨٠٥,٦	٣٤١٠,٥	١٢٧٨١,٢	٢٥٥٤,٣	١٠٢٢٦,٩	٣٠,٠	٣٩٢٣,٥
الربع الثالث	٢٧٦٢٩,٥	٢٢٨٢,٠	١٤٩٤٣,٢	٢٩٢٤,٨	٥٣,٢	٢٨٧١,٦	٦٤٧٩,٥	١٩٨٤٦,٦	٣٨٦٤,٤	١٥٩٨٢,٢	٥٣,٢	٧٧٢٩,٧
الربع الرابع	٤٤٠٤٦,٢	٣٥٣٦,٣	٢٦٤٢٩,٠	٣٥٢٥,٨	٦٦,٢	٣٤٥٩,٦	١٠٥٥٤,٢	٣٢٨٣٦,٨	٦٧٩٨,٣	٢٦٠٣٨,٥	٦٦,٢	١١١٤٢,٢
١٩٨١	١٣٨,٥	١٤٤,٢	١٣٦,٠	٥٦,٥	٣١,٩-	٧٠,٢	٢١٨,٥	١٣٠,٤	٦٧,٠	١١٣,٧	٣٧,٣-	٢٠٦,٩
١٩٨٢	١٤٤,٥	٨١,٢	١٤٠,٣	٣١٩,٥	٢١٠,١	٣٢٦,٣	١٢٨,٨	١٤٨,٠	١٤٧,٣	١٤٨,٤	٢١٠,١	١٢٦,٥
١٩٨٣	١٩٦,٧	٣٩٣,١	١٤٤,٦	٢٠٦,٨	٣٨,١	٢١٤,٥	٣٥٥,٦	١٧٧,٥	١١٤,٣	٢٠٣,٧	٣٧,٠	٢٩٩,٥
١٩٨٤	٥٨٧,٧	٤٢١,٤	٦٢٥,٣	٤٠٤,٥	٣٨٣,٢	٤٠٤,٩	٦٦٢,٦	٥٥٨,٢	٥٠١,٦	٥٧٤,٨	٣٨٦,٨	٦٩٤,٦
١٩٨٠	١٠٠,٠	٨,٤	٧١,٠	٩,٤	١,٣	٨,١	١١,٣	٨٥,٠	٣٤,٥	٥٠,٥	١,٤	١٣,٦
١٩٨١	١٠٠,٠	٨,٦	٧٠,٢	٦,٢	٠,٤	٥,٨	١٥,٠	٨٢,١	٢٤,٢	٥٧,٩	٠,٥	١٧,٦
١٩٨٢	١٠٠,٠	٦,٤	٦٩,٠	١٠,٦	٠,٥	١٠,١	١٤,١	٨٣,٣	٢٤,٤	٥٨,٨	٠,٥	١٦,٣
١٩٨٣	١٠٠,٠	١٠,٦	٥٦,٩	١٠,٩	٠,٢	١٠,٧	٢١,٦	٧٧,٩	١٧,٧	٦٠,٢	٠,٢	٢١,٩
١٩٨٤	١٠٠,٠	٨,٠	٦٠,٠	٨,٠	٠,٢	٧,٩	٢٤,٠	٧٤,٦	١٥,٤	٥٩,١	٠,٢	٢٥,٣

المصدر: Quarterly returns to Examiner of Banks on assets liabilities

تقارير رسمية مرفوعة لفاحص البنوك حول الموجودات والمطلوبات.

المصدر: بنك اسرائيل، احصاءات سنوية للنظام المصرفي الاسرائيلي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ (جدول ١ ـ ٦)

لا تؤدي فروع البنوك الاسرائيلية داخل المناطق المحتلة الاعمال المتعلقة بالوساطة المالية والتي تتمثل في قبول الودائع واقراضها من ثم لمشاريع واعمال تجارية، اولصالح افراد في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن هنا احتسبَت نسبة ٨٪ فقط من اجمالي موجودات هذه الفروع خلال العام ٨٤ كقروض للمؤسسات العامة، قدمت اما لجهات اسرائيلية، اوكانت على هيئة قروض قصيرة الاجل لصالح تجار فلسطينيين. وبدلا من اعتبار الودائع لدى تلك الفروع على انها جزء من عملية الوساطة المالية داخل الضفة الغربية وغزة، اتجهت البنوك للعمل كأداة لاستثمار الاموال في اسرائيل نفسها: ففي العام ١٩٨٤ تم ايداع نحو ٦٠٪ من موجودات هذه الفروع في حسابات داخل اسرائيل (كانت النسبة ما بين عام ٨٠ وحتى ٨٢ تعادل ٧٠٪) مع نسبة قدرها ٨٪ من هذه الموجودات مودعة على شكل نقود وسندات اسرائيلية[١٢].

ان هذه السياسة الرامية الى استخدام فروع البنوك الاسرائيلية لتوجيه الاموال باتجاه اسرائيل تؤكد صعوبة استخدامها من قبل المواطنين العرب الفلسطينيين.

بالرغم من ابتعاد البنوك الاسرائيلية عن القيام باعمال الوساطة المالية المعروفة داخل المناطق المحتلة ومع ان جزءاكبيرا من اعمال تلك البنوك ينحصر بالاسرائيليين وحدهم داخل تلك الاراضي فان فروع البنوك الاسرائيلية تعمل على تحقيق هدفين للاقتصاد الفلسطيني: اذ تقوم بتحويل الاموال وتحرير الشيكات للفلسطينيين الذين يحصلون على معاشاتهم بالشيكل (كالفلسطينيين الذين يعملون لدى الاسرائيليين) كذلك، توفر البنوك الاسرائيلية تسهيلات لتجارة الصادرات والواردات الفلسطينية.

وتعتبر مسألة ترتيب الكفالات ووسائل الاعتماد من الخدمات الهامة التي تقدم للمستوردين والمصدرين الفلسطينيين، والتي تحتكرها الفروع الاسرائيلية نظرا لعدم حصول الصرافين على صلاحيات قانونية تؤدي للاعتراف بهم من قبل البنوك الاجنبية عند التعامل في مجال التجارة.

ومن وجهة نظر البنوك نفسها، فانها تعتبر هذا الجانب مهما جدا في اعمالها، وتزداد اهميته اذا ما عرفنا ان بند الميزانية العامة التي تمثل هذه المطلوبات الطارئة، المشروطة، المحتملة قد ارتفعت من نسبة ١٤٪ من اجمالي المطلوبات العام سنة ١٩٨٠ الى نسبة ٢٥٪ في العام ١٩٨٤.

ورغم ذلك، يؤكد التجار الفلسطينيون ان فروع البنوك الاسرائيلية تؤدي خدمة ضعيفة في مجال توفير التمويل اللازم للتجارة العالمية. ويشيرون الى عدة امثلة تتضمن اخفاق البنوك في تنظيم آجال الوثائق الصحيحة كما هو الاتفاق، اضافة الى التأخيرات التي تؤدي الى فرض نفقات تتعلق بغرامات ناجمة عن التقاعس. ويفيد التجار ايضا الى عدم كفاءة الخدمة التي توفرها فروع البنوك الاسرائيلية في مجال الحسابات الجارية.

ويمكن الاشارة هنا الى ان حدود ربحية فروع البنوك الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ككل ليست ثابتة اومضمونة على الرغم من احتكارها للاعمال المربحة المعتمدة على العمولة والمتأتية من التمويل الرسمي للتجارة الفلسطينية العالمية ومع أن كل فرع من فروع تلك البنوك يحتكر بشكل عام العمل المصرفي ضمن نطاق بلدته.

في الضفة الغربية، يفيد الاسرائيليون بان الفروع تحقق خسائر (برغم ان جزءا من الخسارة يعزى الى تحركات النقد الاجنبي)، وفي غزة، اغلق في بداية شهر ايار من عام ٨٥ الفرع الاسرائيلي لبنك «لومي» الذي يخدم المركز الاكثر اهمية - خان يونس، وذلك بسبب تحمله خسائر كبيرة. ولقد استخدمت السلطات المحتلة مسألة ضعف ربحية فروع البنوك الاسرائيلية كذريعة لمنع البنوك العربية من العمل بحجة ان الاخيرة سوف تعاني ايضا من ضعف الارباح. ولكن انخفاض ربحية البنوك الاسرائيلية تنبع من عوامل محددة تشمل عدم مقدرتها على جذب الودائع العربية بحجم كبير للاسباب المذكورة، بالاضافة الى فشلها في تبني سياسة الوساطة المالية وتحقيق الارباح من القروض المقدمة الى الجمهور.

١-٣- المؤسسات المالية العربية المرخصة:

سمحت السلطات المحتلة لبعض المؤسسات المالية العربية الفلسطينية مزاولة الاعمال بما في ذلك بنك فلسطين المتحد (غزة)، وشركة تأمين عربية (الضفة الغربية). كذلك وافقت القوى المحتلة رسميا للصرافين على مزاولة اعمالهم، الا انه ونظرا لكون الجزء الاكبر من اعمال هؤلاء الصرافين يعتبر محظورا بشكل رسمي (يذكر هنا انه لم يعط جميع الصرافين حق مزاولة الاعمال) فانهم يعاملون من ثم (في القسم ١-١) على خلاف ما تعامل به المؤسسات العربية المرخصة.

١-٣-١- بنك فلسطين المتحد:

يملك بنك فلسطين ويديره مجموعة من العرب في غزة، وقد تم تأسيسه في العام ١٩٦٠، ثم باشر اعماله في الثالث عشر من فبراير - شباط من عام ٦١ برأسمال قدره ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري.

عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على اغلاق البنك في العام ١٩٦٧، الا انه عاد وحصل على موافقة لاعادة فتحه في العام ١٩٨١. وقد وصلت مفاوضات اعادة فتح البنك الى طريق مسدود حتى ذلك الحين، الى ان كسبت في النهاية وذلك بعد ان تم تحويل القضية للمحكمة الاسرائيلية العليا. حيث رفضت المحكمة اعتراضات السلطات الاسرائيلية (والتي تركزت حول استعمال البنك لاسم بنك فلسطين) وامرت باجراء مفاوضات بين البنك من جهة، والسلطات المحتلة وبنك اسرائيل من الجهة الاخرى (ممثلا بمفتش البنوك).

وتم التوصل الى اتفاقية في عام ١٩٨١، الا انها ومنذ ذلك الحين لم توضع حيز التنفيذ بشكل كامل. وعلى الرغم من ان بنك فلسطين عاد للعمل كبنك تجاري عام ١٩٨١ الا ان الاتفاقية القاضية بالسماح له بمواصلة اعماله المتعلقة بالعمل المصرفي التقليدي، قد تم الغاؤها قبل ان يفتح ابوابه حتى، اذ منعت السلطات مختلف الاعمال المتعلقة بالنقد الاجنبي.

وهكذا، تحولت جميع عمليات البنك بحيث اصبحت تدار بالشاقل الاسرائيلي، رغم ان مدفوعات القروض الخاصة بالعملاء ادخلت بالدولار الامريكي اما العملة المصرية فقد استخدمت كوحدة لحساب الميزانية السنوية للبنك وحسابات الارباح والخسائر. واكثر من ذلك سمحت الاتفاقية المشار اليها سابقا

باعادة فتح المركز الرئيسي في مدينة غزة والفروع ايضا، مع التعهد باعادة فتح فروع البنك في خان يونس ورفح مستقبلا. ولاحقا لذلك، لم تمنح الموافقة للفروع من اجل اعادة فتح ابوابها للعمل بالرغم من ان اغلاق بنك «لومي» في خان يونس كان قد ترك تلك المدينة دون اي نوع من التسهيلات المصرفية، ومن هنا، قام عدد من سكان المدينة في ايلول - سبتمبر من عام ١٩٨٥ بتوقيع عريضة تطالب بالسماح لفرع بنك فلسطين العودة الى مزاولة اعماله.

بقي بنك فلسطين تحت ظل مثل هذه المحظورات والقيود صغيرا بحيث بلغ اجمالي موجودات البنك ٤,٦٧٧,٨٥٥ جنيه مصري عند نهاية عام ١٩٨٤. وبلغت ودائع البنك والحسابات الاخرى للعملاء ٣,٢٣٠,٧٥٣ جنيه وقد كانت اقل ثلاث مرات من حجم حقوق الملكية لدى البنك من رأسمال واحتياطيات ١,٢٤٥,٧٦٠ جنيه[١٤]. ويعتبر معدل حجم الودائع الى رأس المال، بذلك منخفضا الى حد بعيد وذلك بالنسبة له كبنك تجاري.

وعلى سبيل المقارنة، بينما تبلغ نسبة الودائع الى رأس المال لدى بنك فلسطين ٢,٥٦ تتراوح النسبة المقبولة في الولايات المتحدة ما بين ٢٥ و ٣٠[١٥] وهذا يشير الى انه مع نهاية عام ١٩٨٤ لم يعد بمقدور بنك فلسطين جذب الودائع بالحجم الذي يمكن لاي بنك تجاري اخر لا يقع تحت ثقل القيود ان يحققه.

ومن الدلائل الاخرى التي تشير الى عجز بنك فلسطين عن تأسيس اعمال مصرفية متكاملة هو انه لم يتأسس منذ البداية كوسيط مالي. وبكلمات اخرى، لم يتوسط البنك بشكل واضح ورئيسي ما بين المقرضين والمقترضين عن طريق اقراض جزء كبير من الودائع المودعة لديه، وقد بلغت قروض البنك غير المدفوعة عام ١٩٨٤ (١,٧٠٠,٧٣٥ جنيه مصري) وهي تساوي نسبة ٣٦٪ فقط من اجمالي موجودات البنك، في حين ان الممتلكات السائلة لدى البنك كانت مرتفعة وتبلغ نسبة ٤٨٪ من قيمة الموجودات (٧٠٪ من الودائع).

ان اعمال الوساطة المالية الكاملة يجب ان تؤدي الى دفع جزء/ نسبة كبيرة من هذه الممتلكات السائلة باتجاه استخدامها كقروض، وعلى سبيل المقارنة، احتفظ بنك هابوعاليم الاسرائيلي بنسبة ١٥,٥٪ فقط من ودائعه على شكل ممتلكات سائلة في العام ١٩٨٤[١٦].

هناك سبب اخر يعزى له الانخفاض في مستوى الودائع لدى البنك وانخفاض حصته من القروض، وهذا هو الحظر المفروض على اعمال صرف النقد الاجنبي بما في ذلك الدينار الاردني. فمنذ عودة «بنك فلسطين» لمزاولة اعماله، ادت معدلات التضخم المرتفعة وتخفيض قيمة «الشاقل الاسرائيلي» الى جعل مسألة الاحتفاظ بحسابات مصرفية بالشاقل امرا باهظ التكاليف، وحيث ان البنك يستطيع قبول الودائع بتلك العملة فقط، فقدت من هنا عملية الايداع لديه جاذبيتها. وبالمثل، ادى الحظر على التعامل بالنقد الاجنبي الى منع البنك من اقراض المستوردين، كما اعاق الكساد الذي حدث في اقتصاد غزة تحت الاحتلال من فرص الاستثمار الاخرى.

يقدم بنك فلسطين قروضا للصناعة والزراعة ولمقترضين في مجالات اخرى. وتأتي معظم قروضه على

شكل قروض قصيرة الاجل، لفترات اقصاها ١٠ شهور، ومدفوعات باقساط شهرية، الا ان تجديد الائتمان يمكن المقترضين من الحصول على الائتمان لفترات تزيد عن الثلاث سنوات. اما بالنسبة لضمان القروض فيحتاج الامر الى ثلاثة كفلاء من الاشخاص Third Parties مع امكانية طلب ضمانة اضافية على القروض التي تتعدى الـ ٥٠,٠٠٠ دولار امريكي، وبالرغم من ان بنك اسرائيل الذي يمارس الدور الاشرافي على البنوك ينصح بنك فلسطين برهن العقارات كضمان لنسبة كبيرة من القروض، الا ان بنك فلسطين لم ينفذ مثل هذا الامر.

يعطي بنك فلسطين قروضا لقطاع الزراعة بمعدل فائدة سنوية نسبتها ١٢٪، وهو ما يعتبر اقل من نصف المعدل الذي تقرضه البنوك الاسرائيلية. ويذكر ان استمرار معدل التضخم حتى منتصف عام ١٩٨٥ قد تمثل في مستوى سلبي حقيقي وواضح فيما يتعلق بمعدلات الفائدة.

وتقول مصادر بنك فلسطين ان الفائدة التي يضعها عند حدود ١٢٪ ترجع الى كون تكلفة هذه الاموال لا تتعدى حدود ٨٪ فقط، هذه النسبة هي التي يمكن الابقاء عليها في حال ما اذا تم ايداع الاموال كودائع لدى بنك اسرائيل بدلا من وضعها على هيئة قروض.

ويعتبر بنك فلسطين ان القروض التي يقدمها لقطاع الزراعة تخدم النمو الزراعي الفلسطيني في غزة[١٧]. ومن الامثلة الحديثة، القروض المقدمة من اجل تمويل مشاريع وشركات مشتركة زراعية جديدة مثل: شركة لانتاج المشاتل الزراعية والاشجار الصغيرة (نحو ١٠,٠٠٠) دولار امريكي، ومزرعة لتربية الارانب، اضافة الى مزارع للاغنام.

وفي عام ١٩٨٣، بدأ البنك بتقديم قروض لمزارعي الليمون. وكان انتاج الليمون في غزة قد تراجع بشكل حاد. في حين بلغ الناتج من خلال اتحاد مزارعي الليمون في غزة نحو ٢٥٠ الف طن عند منتصف السبعينات، مقابل ١٦٨ الف طن في عام ١٩٨٠-١٩٨١، وتراجع حجمها عام ٨٣-٨٤ الى ١٤٦ الف طن قبل ان تعود للانتعاش ثانية لتصل الى ١٦١,٧٠٠ في العام ٨٤-٨٥[١٨].

ويعزى هذا التراجع الى عدة عوامل، خاصة العوائق التي تضعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في طريق المصدرين، احد هذه العوامل هو في الغالب غياب التمويل بالنسبة لمزارعي الليمون، وقد كان برنامج الائتمان الذي بدأه بنك فلسطين والقاضي بتقديم قروض لمزارعي الليمون في العام ١٩٨٣ عاملا مساعدا وراء الانتعاش الذي حدث في العام ١٩٨٤-١٩٨٥ بهذا الشأن

ولتلخيص وضع بنك فلسطين، يمكن القول ان البنك عمل في ظل صعوبات بالغة منعته من التوسع، بحيث اصبح من المستحيل امامه ان ينمو ويتطور كما ينبغي، سواء في مجال التعامل بالنقد وتحويل الاموال او فيما يتعلق بمسائل الوساطة المالية (من اقراض واقتراض).

اما القيود المفروضة على معاملات صرف النقد الاجنبي وعلى فتح فروع جديدة للبنك (او اعادة فتح الفروع القديمة) فقد اضعفت من نمو البنك في كلا المجالين، وبالنسبة للعوائق التي خلقتها السلطات الاسرائيلية امام تطور ونمو اقتصاد غزة بشكل عام، فقد أدت بدورها الى اعاقة نمو بنك فلسطين نظرا

للقيود المفروضة على البيئة الاقتصادية التي يعمل ضمنها البنك.

بالاضافة الى ذلك، اتخذت السلطات الاسرائيلية اجراءات مباشرة لاعاقة تطور البنك، فعلى سبيل المثال، عندما حاول بنك فلسطين في تموز-يوليو من عام ١٩٨٥ ان يزيد من رأسماله (يضاعفه ثلاث مرات) عن طريق بيع ١٠٠ الف من اسهمه للجمهور، ورغم ان البنك، تبعا لمصادره الخاصة، كان قد استجاب لكافة المتطلبات القانونية، الا أن السلطات العسكرية قامت باغلاق البنك في يوم تقديم الطلبات من قبل الجمهور لشراء الاسهم، حيث قامت السلطات العسكرية بوضع جنود على باب البنك واصدرت بلاغات تحذر من شراء الاسهم. واعلنت بهذا الشأن ان البنك لم يف بالمتطلبات القانونية كاملة، وكان هذا الاجراء اشارة واضحة ولكن غير مبررة منطقيا لسكان غزة لدفعهم الى عدم الوثوق ببنك فلسطين.

١-٣-٢- شركة التأمين العربية:

سمحت السلطات لشركة تأمين عربية واحدة للعمل في الضفة الغربية منذ منتصف السبعينات. وقد تركز عملها الرئيسي على اعمال التأمين بشكل عام، وعلى التأمين على المركبات/ السيارات بشكل خاص، حيث تفي بالمتطلبات القانونية للمركبات بدلا من متطلبات التأمين على الحياة.

وعلى الرغم من صغر حجم مجال التأمين على الحياة لدى الشركة، الا انها استطاعت ان تقوم ببعض اعمال الوساطة المالية عن طريق اقراض الاموال الفائضة لديها. وكانت سياستها تنبع من التركيز على القروض قصيرة الاجل (لمدة ٣٠ يوما) الا ان هناك بعض الامثلة على قيامها بتقديم قروض متوسطة الاجل تزيد عن فترة الثلاث سنوات. وقد تفاوتت الفائدة التي تقدمها الشركة ما بين ١٥ و٢٥٪ سنويا[١٩].

١-٤- المصادر «غير الرسمية» او القروض القروية:

حصل الفلاحون في الضفة الغربية وغزة على حرية استعمال القروض قصيرة الاجل من التجار وملاك الارض، وقد تم ترتيب هذه القروض الى حد بعيد لاغراض التجارة وعمليات التسويق، الى جانب القروض التي يقدمها الصرافون للفلاحين. وقد شكلت هذه المصادر التقليدية معا شبكة مشابهة لاسواق القروض «غير الرسمية» او «غير المنظمة» والتي طالما ذكرها الباحثون عند المجتمعات القروية عبر العالم[٢٠]. وبالنسبة للقروض قصيرة الاجل فانها تعتبر مرتبطة بهدفين يتميز كل منهما عن الاخر بشكل، الا انهما يتداخلان في بعض الاحيان: مثل القروض الموسمية المقدمة للحصول على المكونات اللازمة للدورة الزراعية. والقروض الاستهلاكية المقدمة للحصول على الحاجات الملحة في الاوقات الصعبة.

وقد قدم التجار ائتمانات موسمية عبر شبكة علاقات واسعة ومتنوعة. ويعتبر سماسرة العمولة احد اهم الاشكال من بعض النواحي، اذ انهم تجار جملة يقومون ببيع انتاج المزارع الصغيرة في سوق الجملة ويأخذون عمولة مقابل ذلك كنسبة مئوية من صافي مبيعاتهم[٢١]. ويزود وكيل العمولة المزارع بالائتمان على شكل (اشجار صغيرة وبذور واسمدة كيماوية وغيرها من المدخلات In Put) اضافة الى توفير الاموال عند بداية كل فصل وذلك كجزء من الاتفاق المعقود والذي يقوم من خلاله الوكيل ببيع المحصول

التالي للمزارع في السوق.

في احدى الدراسات المتعلقة بالزراعة في احدى مناطق وادي الاردن وجد ان الارباح العادية التي يحققها سمسار العمولة اتت في شكل اقتطاع بنسبة ٧٪ من صافي الارباح العائدة على محصول المزارعين، الا انه كان من الممكن زيادتها من خلال فرض ارباح مرتفعة على مصادر المدخلات الاخرى (يذكر ان حصص سماسرة العمولة تختلف في مناطق اخرى من وادي الاردن).

ولا تفرض فائدة منفصلة على الائتمان في مثل هذه الصفقات حيث تعتبر الفائدة مندمجة ضمنيا كوحدة واحدة من اجمالي العمولة. ومع ذلك، فان التأخير في استعادة وكيل العمولة لقرضه يؤدي الى فرض فائدة مرنة قد ترتفع الى حدود ٣٠٪ سنويا على القرض ان الترتيبات بين المزارع ووكيل العمولة كثيرا ما يتم اقرارها من خلال عقد خطي.

وفي كثير من الحالات يكون وكيل العمولة هو ذاته مالك الارض. بينما في حالات اخرى، يقوم المالك المتغيب الذي يؤجر لمزارعين مستأجرين او لمزارعين يستغلون الارض لمصلحة المالك مقابل جزء من المحصول يقوم هذا المالك باقراض هؤلاء المزارعين المستأجرين (حتى عام ١٩٤٨ قام كبار اصحاب الاراضي ايضا بمراكمة احجام كبيرة من الديون عبر قيامهم بالاقراض للفقراء ممن يقومون بحرث الارض من اجل مساعدتهم وتمكينهم من شراء البذار والمحاصيل الاخرى، بحيث كانوا يأخذون الارض كضمانة اضافية والاحتفاظ بملكيتها وذلك بعد ان ادى ضعف الحصاد / الغلة الى التخلف عن ايفاء الديون. ان هذه الدراسة لا تملك معلومات أكيدة عن مدى صحة استخدام الارض كضمانة اضافية مقابل القروض القروية في الحالات الحديثة، الا ان القانون منذ عام ١٩٤٨ والاوضاع المتعلقة بالاحتلال العسكري كانت تقف دون ذلك).

والى جانب القروض التي يقدمها سماسرة العمولة للفلاحين المزارعين، فان شكلا واضحا من القروض المرتبطة بالتسويق تتكون من قروض موسمية تقدمها تعاونيات التسويق. وفي الضفة الغربية ينتمي نحو ١٨٪ من المزارعين للجمعيات التعاونية[٢٣] اكبر تلك التعاونيات، تعاونية اريحا للتسويق، وهي جمعية لها هدفان رئيسيان اثنان هما: المصادقة على مصدر المحاصيل التي يفترض تصديرها الى الاردن (المصادقة على عدم كونها من مصادر اسرائيلية) وتوفير قروض موسمية من اجل عملية الانتاج المتعلقة بالمحاصيل تلك.

وتقوم المنظمة التعاونية المركزية في الاردن بتمويل مشروع / برنامج الائتمان هذا، ففي عام ١٩٨٤-١٩٨٥ حصلت جمعية اريحا التعاونية للتسويق على نحو ثلاثة ارباع المليون دينار اردني من المنظمة التعاونية المركزية في الاردن وقامت بتقديم قروض قصيرة الاجل باسعار فائدة منخفضة (تم تسجيل اسعار فائدة منخفضة الى حدود ٣٪).

ولا تختلف قروض جمعية اريحا التعاونية للتسويق بشكل كبير عن المنح او الهبات والاعانات المالية المقدمة لاعضائها حيث انه لم يكن هناك نظام ادارة قوي لارغام المتخلفين عن الوفاء بالديون او المتأخرين عن الدفع، لتسديد تلك الاموال.

جانب اخير في تركيبة القروض القروية المرتبطة بالتجار وبالتسويق، يشمل امناء المستودعات في القرى الذين يبيعون بضائع مقابل ائتمانات ويقدمون القروض النقدية. اما اسعار الفائدة والظروف المتعلقة بهؤلاء فليست معروفة تماما. الا انه وفي الدول الاخرى تقدم مثل هذه الترتيبات قروضا لاشخاص ذوي حاجة ماسة وبمعدلات ربوية.

١-٥- المصادر المالية الاردنية (الضفة الشرقية):

يمتلك المقيمون في الضفة الغربية حرية الحصول على الاموال المتأتية من البنوك التجارية، والمصادر الرسمية العاملة من خلال بنوك الاستثمار في عمان. ويعكس ذلك الظروف السياسية التاريخية للضفة الغربية وشرقي القدس فيما يخص علاقتها بالمملكة الاردنية الهاشمية والتأييد العربي لسياسة دعم الصمود في المناطق المحتلة.

١-٥-١- البنوك التجارية في عمان:

منذ ان قامت سلطات الاحتلال باغلاق فروع البنوك الاردنية العاملة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، لم تنقطع الادارات العامة لتلك البنوك عن دفع رواتب الموظفين في تلك المناطق[٢٥]. اما الوظيفة الرئيسية التي يقوم هؤلاء الموظفون بتأديتها، رغم ذلك، فتتمثل في دعم امكانية قيام العملاء الجدد المحتملين باستكمال الاجراءات والترتيبات اللازمة لفتح حساب لهم في فروع الضفة الشرقية وتحويل الاموال المودعة من ثم. وفي بعض الحالات ايضا، عمل هؤلاء على تمويل الصادرات الى الاردن وذلك عن طريق قيامهم بالدفع محليا بالدينار الاردني لمصدري الضفة الغربية، وترتيب عمليات الدفع بالايعاز لفرع البنك المعني في عمان لجمع الاموال المدفوعة من المستوردين في عمان.

رغم ذلك، يملك العديد من المقيمين في المناطق المحتلة حسابات لدى بنوك مقرها عمان في الضفة الشرقية، الا ان امكانية حصولهم على قروض من تلك المصادر يعتبر محدودا. وفي نفس الوقت، تعتبر البنوك في عمان القروض المقدمة للمقيمين في المناطق المحتلة على انها قروضا خطرة نظرا لصعوبة مراقبتها، بالاضافة الى ان اجراءات تغطية الديون تعتبر مستحيلة ايضا. ويتطلب الامر من المقترض من الضفة الغربية ان يقدم كفيلين او ثلاثة من المقيمين في الضفة الشرقية، وهذا امر يصعب على المقترض ان يفي به، اما لقلة المعارف بين المجتمع في الضفة الشرقية والاخر في الضفة الغربية، او بسبب المنافسة الاقتصادية.

١-٥-٢- بنك الاسكان:

يعتبر بنك الاسكان من البنوك المتخصصة في الاردن، وقد تأسس البنك في عام ١٩٧٤ بهدف تقديم قروض البناء لمؤسسات الاسكان وللافراد من ملاك الارض[٢٦]. ويتم ضمان قروض بنك الاسكان في الضفة الشرقية من خلال الرهونات العقارية بشكل رئيسي.

يقوم البنك ايضا بتمويل التجارة الخارجية، ويدير معاملات الصرف الاجنبي. ويملك بنك الاسكان شبكة واسعة من الفروع ولديه عدد كبير من ودائع التوفير بما في ذلك تحويلات العاملين في الخارج، حيث

تعتبر تلك من المصادر الرئيسية لاموال البنك.

في العشرين من ايلول/ سبتمبر عام ١٩٨١، وقع بنك الاسكان مع اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة اتفاقية لترتيب تسهيلات على هيئة قروض لسكان الضفة الغربية. وبين ايلول/ سبتمبر ١٩٨١ وبداية أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٥، كان بنك الاسكان قد رتب نحو ٢١٥٠ قرضا لصالح الضفة الغربية بلغ اجماليها ١٣,٨٠٠,٠٠٠ دينار اردني.

وتتوزع قروض بنك الاسكان المقدمة لسكان الضفة الغربية على ثلاثة اشكال:

١ـ قروض البناء والاعمار: وتبلغ قيمة مثل هذا القرض حدا اقصى قدره ٧٠٠٠ دينار اردني، لمدة أقصاها ١٥ سنة مع فترة سماح تصل العامين قبل بداية التسديد.

٢ـ قروض تشطيبات البناء: ويبلغ أقصى حد لهذه القروض ٣٥٠٠ دينار أردني على مدى خمسة عشر عاما.

٣ـ قروض الترميم، ويبلغ اقصاها ٢٠٠٠ دينار لمدة عشرين عاما مع فترة سماح مدتها عام واحد.

يعمل بنك الاسكان فعليا كوكيل اداري للجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة وذلك من خلال قيامه بتوجيه الاموال للضفة الغربية، ومن هنا، يعتبر الائتمان كأداة وجانب مهم في سياسة دعم صمود الاهل في الاراضي المحتلة، أكثر من كونه وجها أو شكلا من أشكال الوساطة المالية التجارية العادية.

أما تمويل القروض التي يقدمها بنك الاسكان للضفة الغربية، فتأتي من البنك المركزي الاردني وليس من المصادر الخاصة بالبنك ذاته.

يقوم المقترض بترتيب القرض عبر اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة التي تقوم باصدار الامر لبنك الاسكان من اجل تقديم واقراض الاموال. ولا يتقاضى بنك الاسكان فائدة على ذلك.

وعلى الرغم من ان هذه القروض يتم ضمانها عبر كفالة موظف اوتاجر من الضفة الشرقية، الا ان بنك الاسكان نفسه لا يستطيع اعطاء ائتمان لسكان الضفة الغربية كجزء من نشاطه العادي وذلك بسبب الاحتلال.

ان غياب شبكة فروع في الضفة الغربية تمنع البنك من الحصول على معلومات عن المقترضين او حتى متابعة القرض، حيث تمنع سلطات الاحتلال حق اللجوء او الرجوع للنظام القانوني الاردني فيما يتعلق بالعقود، ويؤدي الاستيلاء على الارض من قبل سلطات الاحتلال الى القضاء باعتبار ثمن الملكية هي الضمانة الاضافية.

١ـ٥ـ٣ـ البنك الصناعي:

تأسس البنك الصناعي عام ١٩٦٥ وباشر اعماله في العام ١٩٦٦ بهدف تمويل الصناعة وتطوير السياحة على أساس طويل المدى.[٢٧] قدم البنك أيضا تسهيلات ائتمانية خاصة لاعمال تجارية صغيرة (يبلغ أقصى حد لكل قرض من تلك القروض ٤٠٠٠ دينار اردني والفائدة السنوية عند مستوى ٦,٥٪) ولا يقبل البنك ودائع الطلب والتوفير.

مع بداية الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ بلغت قيمة القروض غير المدفوعة للبنك والتي تم تقديمها للضفة الغربية نحو ٤٥٠,٠٠٠ دينار اردني، لم يتم تسديد معظم هذه القروض فيما بعد ذلك. وفي الظروف الحالية لا يستطيع البنك الصناعي تقديم قروض لسكان الضفة الغربية كجزء عادي من اعماله التي يؤديها، وذلك نتيجةً للصعوبات المتأتية من تقييم اوتخمين طلبات الائتمان، وضبط استعمال الائتمان، اضافة الى استرداد الديون في ظل الاحتلال.

مع ذلك، يقوم البنك الصناعي باقراض الاموال لمشاريع في الضفة الغربية، بما فيها تطوير الفنادق، مستخدما الاموال المودعة لديه لهذا الغرض من قبل السلطات الاردنية، وتوزيع او تقسيم الائتمان تبعا لتوجيهات السلطات.

بالاضافة الى ذلك، سعى البنك الى الحصول على قرض من المجموعة الاوروبية قدره ٢ مليون وحدة نقد اوروبية وذلك للقيام بعمليات اقراض للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية. ويذكر ان جميع اتفاقيات القروض مع سكان الضفة الغربية يتم ضمانها عن طريق كفالة اشخاص من الضفة الشرقية.

٢ـ نماذج من عمليات الاخضاع والقمع المالي:

تعتبر تجربة السلطات المحتلة، بمعنى من المعاني، على انها نموذج صارخ من اشكال «القمع والاخضاع المالي». وينطبق مثل هذا المفهوم او المصطلح، والذي يستخدم من قبل العديد من الكتاب، على الانظمة المالية لدى دول العالم الثالث حيث تتدخل في الشؤون المصرفية والمالية لتحديد معدلات الفائدة، واعادة تنظيم الائتمان المباشر بطرق اخرى.

في الفقرات التالية، اضع الهيكل الاساسي للنظرية التي بُنيت حول هذا المفهوم، حيث ساحلل الاثار الناجمة عن القمع المالي في دول العالم الثالث (نموذج او نظرية ماكينون ـ شو)[٢٨]

تؤكد نظرية «ماكينون ـ شو» على أن الوساطة المالية يمكنها أن تؤدي دورا بارزا ومساعدا للنمو الاقتصادي اذا ما سمحت الدولة لمسائل الوساطة المالية أن تأخذ دورها في ظل ظروف تنافسية، وعلى وجه التحديد، اذا ما قام الوسطاء الماليون كالبنوك مثلا بوضع فائدة على الودائع ويتقاضي فائدة على القروض، مما يعكس من ثم وضعية السوق.

ينظر لاقتصاديات العالم الثالث على انها تعاني من نقص في رأس المال على أساس ان هناك العديد من مشاريع الاستثمار ذات العائد المرتفع والتي يرغب المتعاملون سواء في مجال الزراعة او الصناعة وغير ذلك من قطاعات، في اقامتها. ولكنهم غير قادرين على ذلك بسبب تفاوت مداخل التمويل وعدم انتظامها، اضافة الى انخفاض مستوى الادخار الوطني ككل والذي يعتبر ضمانا للتمويل.

وإذا ما عكست أسعار الفائدة المتعلقة بالوسطاء الماليين اوضاع السوق، فسوف يتسبب نقص رأس المال هذا الى دفع اسعار الفائدة للارتفاع من اجل جذب المدخرات القليلة/ النادرة واقراضها للمشاريع ذات العائد المرتفع، الا ان القمع المالي يحدثه عندما تفرض الدولة سقفا محددا لاسعار الفائدة مما يعمل على احباط مثل هذه العملية.

وهكذا، تتميز الصفات العامة للقمع المالي بما يلي:

(أ) تقييد نمو الوسطاء الماليين (وبالتحديد البنوك) عن طريق منع تلك البنوك من عرض فائدة لجذب الادخارات باتجاه زيادة الودائع.

(ب) ان مسألة تقييد اسعار الفائدة التي يفرضها الوسطاء الماليون (خاصة البنوك) على المقترضين يزيد من طلب المقترضين للائتمان.

(جـ) ان عدم تشجيع المدخرات وتشجيع الاقتراض من الجانب الاخر، يؤدي الى فائض في الطلب على الائتمان (وهذا يعكس النقص في رأس المال).

(د) تتبنى الدولة هذا الاسلوب من اجل ان تتمكن من ضبط اتجاه الائتمان، حيث تقوم بتوجيه البنوك وارشادها الى القطاعات والمؤسسات التي يجب ان تعطى الاولوية من حيث توزيع الائتمانات القليلة، اضافة الى توفير التمويل الخاص بمشاريع الاستثمار من قبل اموال الجمهور.

(هـ) اذا ما اضطرت الدولة الى تغيير او ازالة تشريعاتها، سوف ترتفع معدلات الفائدة مما سيؤدي بدوره الى ازدياد الاموال التي يتم توجيهها عبر الوسطاء من المدخرين الى الشركات التي تتبنى المشاريع الاستثمارية، وسوف تؤكد اسعار الفائدة المرتفعة من ثم ان الاموال موجهة نحو المشاريع ذات العائد المرتفع (High Yielding).

يمكن اعتبار التشريعات التي تسنها السلطات الاسرائيلية فيما يتعلق بالنظام المالي العربي داخل الاراضي المحتلة على انها شكل صارخ من اشكال القمع والكبح المالي، الا انها لا تملك جميع المميزات التي وصفها المفهوم العام للقمع المالي.

اما اكثر جوانب هذا القمع حدة فتمثلت في اغلاق البنوك الاجنبية العربية، وحقيقة ان فروع البنوك الاسرائيلية وبنك فلسطين الذي اعيد فتحه ثانية تعتبر (لاسباب مختلفة) غير قادرة على العمل بفاعلية كبنوك تؤدي خدماتها للسكان العرب. ومن هنا، اشار احد الكتاب ذات مرة بقوله: «ان اقتصاد الضفة الغربية يفتقد عمليا الى نظام مصرفي حقيقي» و «ان هذا الوضع يعتبر وضعا فريدا من نوعه الى حد ما». وكذلك لا يختلف الوضع في غزة كثيرا. إذ ان هذا التقييد في نشاط المصارف يعتبر عائقا في طريق الوساطة المالية، أكثر شدة من القيود التي تنسبها النظرية وتعزوها للقيود المفروضة على أسعار الفائدة.

ولكن في الجانب الاخر، يعتبر افتراض النظرية والقائل بان القيود المفروضة على النظام المالي يقابلها قيود تفرضها الدولة على اموال الاستثمار، صحيحا من جانب فقط، حيث أنه وبالرغم من ان السلطات المحتلة تفرض قيودا ادارية تسمح لها برفض او السماح بتقديم أي ائتمان، الا ان السلطات ذاتها لا تنفق اموالا ذات شأن لتمويل مشاريع الاستثمار العربية.

أحد أهم المعاني الضمنية لمفهوم المصطلح او التعبير المالي يتعلق بكون اسواق رأس المال مجزأة الى حد كبير؛ وفي الحقيقة، يبدو ذلك حسب نظرية «ماكينون» كصفة رئيسية ترافق عملية القمع المالي، وتوازيها عملية التجزيء في مختلف جوانب الاقتصاد.

اما التجزيء فيعني عدم تدفق الائتمان بحرية عبر الاقتصاد، بحيث تبقى المدخرات والاموال في قطاع اومجال ما ضمن القطاع نفسه برغم امكانية توفر ايرادات اعلى على مشاريع الاستثمار في مجالات وقطاعات اخرى.

كما يعني التجزيء ان بعض المقترضين يتمتعون بامتياز او بحق استخدام الائتمان في حين لا يملك بعضهم الاخر ذلك الحق، ويقال بان هذا يجري داخل اقتصاديات دول تعاني من القمع المالي في العالم الثالث، وذلك بسبب ثلاث عمليات ترتبط بالقيود والمحظورات.

اولا: يفترض بالدولة المعنية ممارسة اعمال الضبط والرقابة على الاموال لصالح بعض المقترضين (الذين قد يتسببون في القيام باعمال تخريب).

ثانيا: قيام البنوك (ومؤسسات الوساطة المالية الاخرى) بتوزيع الائتمانات الصعبة عن طريق محاباة قطاعات او افراد وهيئات معنية.

وثالثا: ان القيود المفروضة على البنوك تعمل على زيادة نمو انشطة مالية غير رسمية وغالبا غير قانونية.

يعتبر التجزيء احد أهم المظاهر المكونة لاقتصاد المناطق المحتلة وعلى وجه الخصوص للنظام المالي فيها. وفي ظل غياب العمل المصرفي الفعلي داخل الاقتصاد العربي، او اموال الاستثمار الهامة المتأتية من الحكومة الاسرائيلية (دولة اسرائيل)، فان التجزئة المالية سوف تنبع من ثم من مصادر اخرى.

في الجزء التالي سوف أقوم باختصار أسباب تلك التجزئة والعلاقة عموما بين نموذج اونظرية القمع المالي والوضع في المناطق المحتلة.

جانب آخرهام من المعاني المتضمنة للنظرية المتعلقة باقتصاديات القمع المالي، هي أنه حيث تكون عمليات الوساطة المالية مقيدة، هناك ايضا ضعف في الطلب على النقود المتعلقة بالانتاج والدخل، أو وبكلمات أخرى، سرعة تدفق النقود. فمن منظور واحد من جوانب النظرية ينشأ مثل هذا الامر بسبب أن الطلب على النقود يعتبر مرنا بشكل كبير في ما يتعلق بمعدلات الفائدة الحقيقية، بحيث أنه إذا ما دفعت فائدة منخفضة أوكانت الفائدة صفرا على ودائع البنك (مع فائدة قدرها صفرا على الاموال السائلة) سيكون الطلب على النقود كموجودات ضعيفا أيضا.

وهكذا، تعمل ضوابط اسعار الفائدة المفروضة على الوسطاء الماليين على تقليص حجم الطلب على النقود ما دامت البنوك هي أكثر أشكال الوساطة اهمية، كما تقلل القيود والضوابط من جاذبية الودائع المصرفية. ومما يزيد من هذا الواقع أوهذه الحقيقة هوحجم التضخم، حيث أنه عندما تكون أسعار الفائدة الاسمية على النقود منخفضة أوتبلغ صفرا، تعمل المعدلات المرتفعة للتضخم على جعل معدلات الفائدة الحقيقية سلبية بشكل ما.

والنتيجة الطبيعية لذلك هي أنه إذا ما أزيلت الضوابط عن أسعار الفائدة، سوف يرتفع الطلب على ودائع البنوك، وستعني هذه الزيادة في مخزون اسهم الودائع أن المخزون الحقيقي للودائع يتزايد مع توسع وتزايد عمليات الوساطة المالية لدى البنك . في المناطق المحتلة، أيضا، هناك ما يؤكد على ان الطلب على النقود ضعيف وأن المخزون النقدي أيضا منخفض. بالرغم من أن الاسباب تعود بشكل

واضح الى الاوضاع المحلية القائمة.

٣ـ نقاط الضعف في النظام المالي والنقدي:

يتكون النظام المالي والنقدي للمناطق المحتلة من مجموعة من النظم والسياسات ظهرت وتطورت في ظل القيود السياسية والاقتصادية للاحتلال. وكنتيجة لذلك، تعتبر تلك النظم متخلفة مقارنة مع النظم المالية والنقدية للدول الفقيرة الاخرى، الا انه، ومع اعتبار صرامة تلك القيود ـ فان وقوف السلطات الاسرائيلية المحتلة ضد أي شكل من أشكال التطور المالي والاقتصادي الفلسطيني ـ كذلك التطور المالي والنقدي، قد ازداد بشكل واضح وقوي في بعض الاتجاهات.

ومع ذلك، فان المظهر الغالب للنظام المالي والنقدي يتلخص في أن نقاط الضعف فيه تعتبر حادة بحيث تجعله غير مناسب لتحقيق نشوء اقتصاد فلسطيني مستقل على المدى البعيد. وقد خلقت نقاط الضعف تلك أيضا مخاطرة تكمن في أن النظام، وفي المستقبل القريب، سوف يواجه مشاكل حادة حتى من حيث الاستمرار في خدمة المناطق المحتلة على المستوى القائم.

في هذا الجزء من الدراسة، سأضع في الاعتبار نقاط الضعف في النظام وأربطها بنظرية/ نموذج القمع المالي.

٣ـ١ـ التجزيء

اما الصفة الغالبة على النظام المالي والنقدي فهي في كونه لين الجانب ضعيف البنية. حيث نشأ من أجل تمويل الهيكل القائم في الاقتصاد الفلسطيني، ولذلك، يقوم بتزويد مكونات التجارة والانتاج التي نشأت تحت الاحتلال. ومن النتائج الطبيعية الملازمة لذلك أنه اذا لم يتم احداث تغييرات مناسبة، لن يكون بمقدور النظام توفير القاعدة اللازمة لتطور اقتصاد فلسطيني مستقل.

ومن النتائج الطبيعية الاخرى، أن كون النظام لينا/ مرنا يجعل منه نظاما مؤلفا من اجزاء وذلك من ناحيتين اثنتين:

أولا: يعتبر النظام جزئية (مؤلف من اجزاء) من منظور أن «الاقتصاد الحقيقي» لفلسطين يعتبر مجزأ، بحيث أن النظم المالية والنقدية تعكس هذا الامر. ومن هنا، فإن تجزيء القوى العاملة منذ عام ١٩٦٧ كانت نابذة/ طرديمركزية (مندفعة بعيدا عن المركز) يرافقها كمّ مرتفع من الهجرة العمالية، وقد كانت تحويلات العاملين في الخارج (قدرت بنحو ٣٢٪ من اجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٨٢) أحد أهم العوامل التي أدت الى تطور الطرفين. وبالمثل، أدت العوائق أمام تكامل التطور في الاقتصاديات المحلية للمناطق المحتلة الى ارتفاع مستوى/حجم الاعتماد على الصادرات والواردات، وأدت الى ارتفاع مستوى نشاط المتاجرة بدلا من النشاط الانتاجي/ المنتج، ويشار هنا الى أن عمليات الطرفين، البنوك وغيرها من وكلاء ماليين تتميز أيضا بشكل قوي بارتباطها الوثيق في مسائل التجارة.

ثانيا: يعتبر النظام المالي والنقدي مجزأ من المنظور المالي البحت. أي أنه نظام مجزأ ومقسم يعتمد الى حد بعيد، على الثقة الفردية، ويبنى على شبكة من العلاقات الشخصية.

ان تصريف العملة ليس مجزءا بصورة كبيرة اذ يحتاج الى القليل من الثقة، الا ان تحويلات النقد والاقتراض والاقراض مجزأ ومتخالف بالنتيجة حيث مدى الوساطة المالية محدود. وهكذا فان الادخارات في دائرة واحدة لا تحول عموما من خلال النظام المالي لتمويل استثمار آخر.

ان التجزؤ المالي هو حصيلة عاملي قوة، اولا يعكس ويوائم التجزئة للاقتصاد الفعلي، وثانيا ينتج من السياسات المعنية للاحتلال الموجهة الى ضغط النظام المالي العربي. وكلاهما نشّط نمو الترتيبات النقدية والمالية غير الرسمية على غرار الصيارفة والتجار الريفيين العاملين كوكلاء بالعمولة. وحول هذا الشأن فان التجزئة المالية للمناطق المحتلة اكثر تعقيدا من نموذج (ماكينون شو) القياسي الموحد، لانه في النموذج السالف يشاهد نظام التجزئة كأثر معين للسياسات المالية ذات التأثير الراسخ الذي يجري من النظام المالي الى الاقتصاد الفعلي: اذا انهيت السياسات المالية الكابحة كما يُحاجّ النموذج، فان التماسك المالي الجديد يمكنه من جلب التماسك للاقتصاد الفعلي. ان القيود التي يفرضها الاحتلال في الضفة الغربية وغزة، مع التباين، تضمن بقاء التجزئة حتى فيما اذا سمح للعمل المصرفي العربي بالتطور والنمو ويستمر الهيكل المالي غير الرسمي المبني على قاعدة المعرفة والثقة في اداء دوره.

في نهاية الامر، بمقارنة التجزئة في النظام المالي في المناطق المحتلة بتلك الموصوفة في نموذج (الكبح المالي) فقد اشرت اعلاه انه في السابق لم تنشأ التجزئة في الاصل ضمن ضوابط معدلات الفائدة على البنوك (اذ ان النظام المصرفي الفعال يمنع من العمل بشكل مباشر اكثر) ولا من حصول القلة من الفلسطينيين على تمويل استثماري من الدولة الاسرائيلية (حيث ان مثل هذا التمويل لا يدخل مباشرة الى الاقتصاد العربي باية مبالغ معتبرة).

الحصول على ائتمان تفاضلي في الضفة الغربية وغزة ـ الذي هو علامة التجزئة يعود الى الامتلاك التمييزي لهياكل العمل الذي يمارس ضمنه الصيارفة عمليات الاقراض والاقتراض وتحويل النقود، كما يعود ثانيا الى اموال الدولة من الضفة الشرقية (كلا من: المنح ومصادر الائتمان، المعرّفة اعلاه، من بنوك الضفة الشرقية) اذ تتفاوت درجات حصول الفئات الاجتماعية المختلفة على مثل هذا التمويل المتعلق بالبناء الاسكاني والديون الزراعية الموسمية او بالصناعة.

٣ـ٢ـ ملكية النقود:

لتلك الاشكال من التجزئة اثرها اذ اصبح الاقتصاد عملة ذات قيمة محرّفة بمعنى ان الاقتصاد الفلسطيني محرّف القيمة وملتو مقارنة مع الاقتصاديات الفقيرة كون الانتاج الزراعي الى حد كبير معد للبيع عوضا عن الحاجة والاكتفاء المعيشي. وقسط كبير من الدخل الشخصي يأتي من العمل مقابل الاجور النقدية (محليا وفي اسرائيل والضفة الشرقية وغيرها) كما ان التجارة الخارجية بالنقد تشكل جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادي. وعلاوة على ذلك فان سكان المناطق المحتلة لديهم الالمام الى درجة كبيرة في التعامل بعملات مختلفة (الاسرائيلية والاردنية والاميركية) ويستعملون الشيكل والدنانير والدولارات كوحدات حساب. غير ان هذه الدرجة العالية من استعمال النقود تحرّف عن الصورة الاصلية بمفاهيم عديدة. انها لا تقترن بشكل عام بالملكية الكبيرة للنقود ضمن المناطق المحتلة، كما انها لا تقترن

بدرجة عالية بالوساطة المالية وليس هناك مستوى نقدي مفرد.

ليس هناك تقديرات موثوق بها لمقدار النقود في المناطق المحتلة ولا يمكن ان تخرج اية تقديرات بدون عمل ميداني رئيسي. الا انه من الممكن الوصول الى بعض التقديرات على أسس التفهم المنطقي والدليل المادي.

بالترصيد يظهر ان ارصدة الملكية النقدية (حسب المعادلات الفعلية وحسب معادلات القوة الشرائية للبضائع لتلك الارصدة) ادنى مما يمكن توقعه لبلد اخر اجمالي الناتج القومي فيه شبيه بذلك القائم في المناطق المحتلة.

وللوصول الى هذه التقديرات يتوجب الاخذ بعين الاعتبار كلا من عاملي العرض والطلب، غير ان المشكلة الاولية تكمن في تحديد العرض للنقود في ظروف المناطق المحتلة. وتحدد هنا كنقد الودائع تحت الطلب في البنك ومدة الوديعة في البنوك الممتلكة من قبل سكان المناطق المحتلة. وحيث ان عملات التداول الرئيسية ثلاث عملات فان التحديد يجب ان يشمل النقدية والودائع المميزة بمقتضى اعتبارات الشيكل الاسرائيلي، والدينار الاردني والدولار الاميركي. ولا يوجد مبدأ ثابت يمكن من التقرير فيما اذا كان يتوجب ان يشمل التقدير الودائع البنكية الموجودة في عمان وفي اسرائيل (ما عدا شرقي القدس) او المراكز الاجنبية في اماكن اخرى.

ان الضوابط الحاسمة المعوّل عليها بدرجة كبيرة من الدقة لتقديرات الملكية النقدية في المناطق المحتلة هي الطلب على النقود. ويعود ذلك جزئيا لسبب عدم وجود سلطة دولة اوبنك مركزي يحتكر تزويد النقود اومراقبتها، ولان تدفق رأس المال الى ومن المناطق المحتلة الذي يتعلق مباشرة بتدفق النقدية والمخزون الاسمي للنقود في المناطق المحتلة (اومحدد ليشمل الودائع في عمان) هو بشكل عام يقرر حسب مبدأ الطلب. على كل حال، هناك فترات تحبط فيها قوى الطلب برقابة الصرف والقوانين المتزايدة على تدفق النقدية عبر الجسور أو غير ذلك من الامور الاعتراضية. وهكذا يتوفر في بعض الاحيان فائض في العرض على النقود في المناطق المحتلة (اوفائض في الطلب) واعتقد البنك المركزي الاردني في احد الاوقات بان هناك خطرا في الفائض من العرض على النقود (بروز السيولة) في الضفة الغربية نفسها غير انه اعتبر ان ذلك قد زال تدريجيا ما بين سنة ١٩٧٥ـ١٩٨٢ بازدياد تدفق رأس المال من الضفة الغربية الى عمان.

هناك اسباب قوية للتفكير بان الطلب على النقود وبالتالي مبالغ النقود المتوفرة في ايدي ساكني المناطق المحتلة متدنيا بالمقارنة مع الاقتصاديات الاخرى في مستويات نمو مشابهة. ان العوامل التي تؤثر على الطلب على الودائع البنكية وتلك التي من وراء الطلب على النقدية يستحسن النظر فيها على حدة، الا ان الاعتبارات المتعلقة بكل حالة هي جاذبية هذا مقارنة الى الموجودات والمقتنيات كالجواهر والاراضي والمساكن. وكما هو الحال مع جميع اشكال النقود، فان العامل الرئيسي في ذلك هو سيولتها. ان الودائع البنكية لدى بنوك اسرائيل، بشكل جزئي، غير مغرية نسبيا بسبب صعوبة العمل بحساب الدينار لديها، وكذلك بسبب الانخفاض السريع لحسابات الشيكل لغاية منتصف سنة ١٩٨٥ ولكن بشكل رئيسي بسبب حظر تجميد اومصادرة مثل تلك الودائع من قبل السلطات الاسرائيلية كاجراء سياسي. ان للودائع

البنكية في عمان اغراءاتها المنتقصة لغياب شبكة فروع تقدم التواصل المحلي اليها في المناطق المحتلة. بالاضافة الى عدم اكتمال اسباب التواصل مع الصرافين الذين يقومون بتحويل الاموال من والى عمان، ناهيك عن المخاطر المتعلقة باعتراض تدفقات الاموال عبر الجسور. ولم تعان المقتنيات السائلة من الدينار الاردني الى حد ما، والدولار الاميركي من مسألة التخفيض، الا انها لا تأتي بفائدة، وتحمل مخاطرة تتعلق بالسرقة، والخسارة او التراجع، كما ان قبولها دوليا (وهي مسألة مهمة اذا ما اعتبر المال كوسيلة يمكن ادخارها من اجل الاستعمال في حال اجبر صاحبه على ان يصبح لاجئا) قد يعتبر أقل أمنا من الموجودات الاخرى كالذهب مثلا.

تفترض هذه المناقشات ان الطلب على الاموال في المناطق المحتلة، وعلى ادخارها من ثم، يعتبر ضعيفا نسبيا.

وتفترض ايضا انخفاض في مستوى الموجودات السائلة انطلاقا من حقيقة انه عندما يؤدي فرض حظر التجول الاسرائيلي الى اعاقة قدرة اهالي المدن على مزاولة اعمالهم في المزارع والحقول، فان مبيعات الحاجات الضرورية والاساسية كالطعام مثلا تنخفض مباشرة من خلال عدم توفر الاموال وتتسع بالتالي وبسرعة الديون المترتبة على الافراد لاصحاب المتاجر.

وينسب الى تحريف عملية سك العملة وضعف مقتنيات البنك من الودائع، حقيقة ان المؤسسات والوكلاء/ السماسرة الذين تحدث عنهم القسم الاول من الدراسة يقومون بتوفير درجة منخفضة من الوساطة المالية في المناطق المحتلة. حيث تتضمن الوساطة المالية قيام الوكلاء باقتراض المدخرات الخاصة ببعض القطاعات (عن طريق قبول الودائع في حالة البنوك) واقراض تلك الاموال لمقترضين آخرين. ولا تستخدم الودائع المودعة لدى فروع البنوك الاسرائيلية الى حد كبير لاهداف الاقراض داخل المناطق المحتلة. أما بنك فلسطين فيحقق مستوى منخفضاً من الودائع الى رأس المال وحصة منخفضة من القروض الى اجمالي الموجودات.

وبالنسبة لكميات الاموال المودعة على شكل ودائع لدى الصرافين، وقروض هؤلاء للمقترضين، فهي ليست معروفة، الا انه وتبعا لطبيعة الصفقات غير المدعمة بالوثائق والعقود، مع الصرافين، الى جانب عدم شرعيتهم من وجهة نظر السلطات، مع الحاجة الى درجة عالية من المعرفة الشخصية والثقة، فمن المحتمل أن تكون وساطتهم المالية غير هامة من ناحية الكم.

هناك مصدر اخر من مصادر الائتمان داخل المناطق المحتلة لا يتم تمويله بشكل عام عن طريق الاموال التي امتلكها المقرض، فالبعض منها، كقروض التجار المقدمة للعائلات في الريف، او القروض الموسمية التي يقدمها وسطاء/ سماسرة العمولة، للمزارعين، يتم التزود بها من خلال رأس مال المقرض الخاص، وغيرها، مثل القروض المقدمة من قبل بنك الاسكان (في عمان) لاغراض تشييد البيوت، فان مصدر تمويلها يأتي من اموال خارجية هي في الواقع جزء من سياسة دعم صمود الاهل في المناطق المحتلة.

ان انخفاض حجم الممتلكات النقدية السائلة وضعف مسألة الوساطة المالية تبدو وكأنها تتوافق

وتنسجم مع ما ترمي اليه تنبؤات نموذج او مخطط «ماكينون ـ شو».

فمن احد جوانب هذا النموذج، يمكن تفسير انخفاض حجم الممتلكات النقدية كنتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الضفة الغربية وغزة، التي أدت الى تحقيق ارباح سلبية على بعض الممتلكات النقدية، السائلة. ولكن هذا البرهان (او الحجة) لا يصح تماما ومباشرة في المناطق المحتلة، لان المميزات الخاصة بنظامها النقدي تشير الى انها تعتمد مقاييس نقدية تجمع بين انواع مختلفة من العملة، حيث يستعمل كل من الشاقل الاسرائيلي والدينار الاردني، اضف الى ذلك حرية تداول الدولار الامريكي بشكل واضح.

ومن جانب، يمكن اعتبار ذلك كنتيجة لسياسات الاحتلال الرامية الى السيطرة على عرض المال القانوني، حيث يعتبر الدينار الاردني والشاقل الاسرائيلي على انها نقود قانونية في الضفة الغربية. الا ان المقياس المتعلق باستخدام اكثر من نوع ينطبق ايضا في غزة وشرقي الاردن حيث تعترف سلطات الاحتلال بالعملة الاسرائيلية فقط كنقد قانوني صالح للتعامل، وهكذا ينعكس عدم القبول باستعمال الشيكل الاسرائيلي كشكل وحيد من النقود لانها من ناحية جزئية عملة القوات المحتلة، ومن ناحية جزئية اخرى نظرا للانخفاض المتكرر بقيمة العملة الاسرائيلية في سنوات السبعينات والثمانينات. ان ضعف الشيكل قاد الى الاستعمال الواسع للدولار الاميركي داخل اسرائيل نفسها. اما داخل المناطق المحتلة فقد ادى الى انتشار استعمال كل من الدينار الاردني والدولار الاميركي.

يستعمل الشيكل وسيلة التبادل للعمليات اليومية الصغيرة ويقبض من قبل العاملين العرب ضمن الاقتصاد الاسرائيلي كمدفوعات اجور العمل. اما الدنانير الاردنية والدولارات الاميركية فانها تعتبر كمخازن الثراء، اذ انها تحافظ على قيمتها على مدى الوقت، كما وتستعمل ايضا كوسيلة تبادل في المعاملات الكبيرة ووسيلة تبادل على مجال عريض وللمعاملات الصغيرة. مثالا على ذلك، بعض مزارعي الزيتون في الضفة الغربية يقبلون فقط الدينار الاردني ثمنا للزيت المباع، حيث ان عوائد هذه المبيعات تشكل مصدرا هاما للتوفيرات. وهكذا شاع استعمال العملات ذات القيمة الحقيقية الثابتة في وجه تضخم الاسعار المحلي وانخفاض الارصدة النقدية داخل المناطق المحتلة وبشكل كبير، نتيجة لعوامل اخرى.

٣-٣- غياب الوجود المصرفي المركزي:

ان النظام النقدي والمالي في بلدان اخرى يخضع للبنك المركزي اوسلطة النقد المركزية والتي تعتبر ذراع الدولة. حيث يقدم بنكها المركزي ضمانات مطلقة اوتوجيهية لثبات النظام من خلال مقاييس تكتنف على الامد العريض (الملاذ الاخير) والمثل التام هو انه يشرف على عمليات البنوك والبيوت المالية (القوانين التحفظية) كما ينظم تأثيراتها على المجموع الكلي للنقود تزويدا اودينا للاقتصاد (مراقبة النقدية) وليس للمناطق المحتلة مثل هذه السلطة المركزية.

ويمارس بنك اسرائيل سلطة البنك المركزي على البنوك الاسرائيلية التي لها فروع في المناطق المحتلة. كما يشرف وينظم عمليات بنك فلسطين، في حين انه من المشكوك به فيما اذا كان يقوم بدور «الملاذ الاخير» لضمان استقرار ذلك البنك. غير ان نظام الصرافة والتحويل والمصادر الرئيسية للائتمان في المناطق المحتلة خارجة عن نطاق رقابته. كما يملك البنك المركزي الاردني بعض السلطة على الصيارفة في حدود صلاحياته كسلطة ترخيص تملك النفوذ على فروع اولئك الصيارفة في عمان. غير ان هذا الامر له تأثير محدود ـ اذا وجد اي تأثير اصلا ـ على العمليات ضمن المناطق المحتلة. فان الاحتلال يمنع البنك المركزي الاردني من القيام باي رقابة مباشرة اوفرض اي تشريع او اشراف على الشؤون النقدية والمالية للمناطق المحتلة.

ان غياب حالة الشرعية التي تتوفر لها سلطة حق التصرف على النظام النقدي والمالي (من خلال مصرفها المركزي التابع للسلطة المركزية) هو العقبة الاساسية الكبرى في وجه النظام الذي يعمل بصورة مجدية نافذة المفعول.

عبّر محمد طلعت حرب بقوة عن الحاجة الى بنك مركزي لانجاح تقدم ونمو الاقتصاد الوطني والاستقلال الوطني (حين اكد عام ١٩٢٠) «يجب على كل بد من متابعة سياساته المالية الخاصة ويجب عليه الظفر بحرية اقتصاده والحفاظ عليه».

في كل بلد من العالم، تقع مسؤولية توجيه هذه السياسة وحفظ هذا الاستقلال الاقتصادي، على عاتق بنك وطني من صلاحياته اصدار العملة الورقية والوقوف فوق التنافس بين جميع البنوك الاخرى، والاشراف على انشطتها ومساعدتها بالقروض عندما تدعو الحاجة، ولحل ومنع ـ عند الامكان ـ الازمات فان مثل هذا البنك هو الحكم الاعلى للائتمان المالي والثقة التجارية. تأخذ كل حكومة حذرها بان لا تتمكن اي يد اجنبية من التحكم بشؤون البنك الوطني. على اي حال، ليس للمناطق المحتلة مثل هكذا بنك مركزي.

وبدون سلطة شرعية حكومية وبنك مركزي يعمل كمشرف وبصفة «الملاذ الاخير المسعف» فان المؤسسات المالية بشكل راسخ اقل امانا كما يمكن ان تكون خلافا لذلك، ولهذا تواجه صعوبات في تطوير الوساطة المالية، وهي نسبيا اقل جاذبية كمودع لاصول المدخرين وقبولهم للاقراض بدلا من الاحتفاظ بارصدة الاحتياطي النقدي.

وهكذا حتى لو ازيلت العقبات الاخرى لاقامة المؤسسات المالية، فان غياب الدولة الشرعية ذات السلطة المالية يعيق نمو الوساطة المالية. علاوة على ذلك، فان الدولة التي تقترض هي نفسها من النظام المالي تزوده بالاصول (سندات الدين، كمبيالات اوقروض مباشرة للدولة) المضمونة والآمنة والتي تعطي ارباحا، وبغياب هذا يجرد النظام المالي من مصدر امان.

ان غياب الدولة ذات المسؤولية عن النمو الاقتصادي ككل يعني بان الائتمان المتوفر تحت النظام الحالي غير موجه الى مناطق الحاجة التي تعين كاولويات للنمو الشامل. ان مخطط الدولة المستقلة للنمو يمكنه بتكشف وجوه الاختلاف بين المناطق، ان يوجه الائتمان الى المناطق التي تعتبر ذات اولوية عالية،

وفي هذا القبيل فان تطبيق «الكبح المالي» يشكل نموذجا على ان النمو الحر للنظام المصرفي يستطيع تخصيص مصدر قوة مالية بحصة وقدر اكبر من الدولة غير ملائم. ان ميزان تحويل الاقتصاد المتطلب في فلسطين مستقلة يمكن تنسيقه من خلال تخطيط انمائي. كما ان غياب الرمز النقدي الموحد للاقتصاد الفلسطيني يشكل عائقا كبيرا في وجه الانماء الاقتصادي الذي هو النتيجة الطبيعية لغياب دولة مستقلة وبنك مركزي.

اولا، ان اعتماد الاقتصاد على تداول عملتين او اكثر يقود الى انحراف المصادر باتجاه اعمال صرافة النقود. ومع ان هذا يدور على مستوى عال من الكفاءة فان المصادر المستعملة من قبل الصيارفة انفسهم ومن المؤسسات الاخرى (عملائهم) الذين يحسبون بالدقة القصوى فان الصفقات النقدية تستحق الاعتبار. واضافة الى ذلك يمكنها تشجيع توجيه الاعمال التي ترى امكانية الحصول على النقود من التعامل بالنقود بدرجة اكبر من امكانية الربح من الانتاج والاستثمار في الانتاج. اسلوب تفكير تصبح معه معرفة سعر الصرف تكتسب اهمية اكبر من حسابات اسعار الانتاج.

ثانيا، في حال وجود عملة وطنية موحدة ضمن دولة تقوم بضبطها ومراقبتها، فسوف تكون هذه الدولة قادرة على استخدام Seignorage الرسم من اجل تمويل مشاريع التنمية. وهذا يعني، ان الدولة حالما تصدر عملة بنفسها (او تخلق ودائع مصرفية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي) فانها ستسيطر على المصادر من اجل عملية التنمية.

وعلى اساس تلك المقارنة بين المقياس النقدي الواحد/ الموحد والمقياس النقدي المتعلق باكثر من نوع من العملات، يمكن لعملة واحدة موحدة ان تخدم التنمية والتطوير بشكل افضل في حالة ما اذا كانت مستقرة نسبيا، وهذا ما لا يندرج على الشاقل الاسرائيلي.

٤ـ خلاصة

بالنتيجة، يذكر ان احتلال الضفة الغربية وغزة، قد أثر على اوضاعها المالية والنقدية، وهي جوانب رئيسية وهامة في تكوين الاقتصاد العربي الفلسطيني. وفي السنوات الماضية حاولت السياسات الاسرائيلية ان تلغي العمل المصرفي العربي. ورغم ان البنوك الاسرائيلية كانت قد شجعت على العمل في المناطق المحتلة، الا ان السياسة لم تكن قد تشكلت من اجل دمج الواقع الاقتصادي والمالي العربي تماما مع اقتصاد اسرائيل كتابع او عامل ثانوي ولكن ملحق مربح، حيث ان السياسة تلك صممت بشكل اساسي لهدف سياسي يرمي الى اضعاف وتقويض التطور والنمو الاقتصادي العربي المستقل. ومع ذلك، فقد استطاعت المؤسسات والعمليات المالية العربية ان تشق طريقها وتستمر، بحيث تطورت وبرزت بجهد بالغ في حقول مختلفة. رغم ذلك ايضا، كان النمو المالي الذي حدث جزئيا الى حد ما، اضافة الى ما واجهه من تشويه وتحريف وتدخلات.

ملاحظات/ هوامش

(١) الاوامر العسكرية رقم ٧، ٩، ٢١، ٣٣، ٧٦، ٨٣، ٩٤، ٢٩٥، ٢٩٩، ٨٢٣ المرتبطة مباشرة بضبط / سيطرة سلطات الاحتلال للمسائل المالية.

(٢) الاهتمام الرئيسي لهذه الدراسة يتعلق بالنظام المالي والنقدي واثره على الاقتصاد الحقيقي، الا ان العلاقة تعتبر متبادلة حيث يؤثر الاقتصاد الحقيقي ايضا في التطورات المالية والنقدية.

(٣) بني التحليل في هذا القسم على مقابلات جرت في الاردن، الضفة الغربية، غزة والقدس في ايلول/ سبتمبر من عام ١٩٨٥. اما العمل الميداني فيعود الى دراسة جرت في ذلك الشهر تحت رعاية المجلس الثقافي البريطاني.

(٤) المعلومات التي بني على اساسها الوصف المتعلق بالصرافين في هذا القسم من الدراسة تم الحصول عليها من خلال مقابلات مستقلة مع اثنين من كبار الصرافين وصراف اخر متوسط في الضفة الغربية والقدس. كما واضيف اليها مقابلات مع رجال اعمال هم في الحقيقة عملاء للصرافين المذكورين، اضافة الى مقابلة مع السيد ماهر شكري، محافظ البنك المركزي الاردني، وغيرهم اخرون.

(٥) اعطي احد الصرافين، ويعتقد انه اكبر صراف في الضفة الغربية، المثال التالي في منتصف ايلول/ سبتمبر من عام ١٩٨٥ «اذا كان معدل صرف الدولار/ المارك الالماني في اوروبا هذا اليوم يبلغ ٢,٨٤، سوف اتعامل بمستوى صرف قدره ٢,٨٦ـ٢,٨٧ بالنسبة للدولار/ المارك بزيادة نقطة واحدة).

(٦) مقابلة مع السيد ماهر شكري، نائب محافظ البنك المركزي الاردني.

(٧) لعبت مصر دورا تاريخيا كمركز مصرفي محلي للمقيمين في غزة، الا ان دورها بهذا الخصوص يعتبر صغيرا بالمقارنة مع الدور الذي تلعبه عمّان.

(٨) تمت الاشارة الى معدل الفائدة المذكورة من قبل صناعي اقترض من احد المقرضين الماليين. ورغم ذلك، قال المقرض نفسه في مقابلة سابقة ان سعر الاقراض لديه ينحصر ما بين ١٪ ـ ١,٥٪ لكل شهر. ومن المحتمل ان اختلاف الاسعار يوضحه الاختلاف في القروض.

(٩) مقابلة مع السيد وحيد المصري، والامثلة المعطاة هي لصراف استطاع ان يعطي كفالة من مكتبه في الضفة الشرقية لضمان قرض تنموي مقدم من طرف ثالث.

(١٠) للحصول على تحليل شامل وعام فيما يتعلق بحدود الانظمة المالية المبنية على الثقة الشخصية، يمكن الرجوع الى «آر.آي. ماكينون» **المال ورأس المال في النمو الاقتصادي**، واشنطن، ١٩٧٣.

(١١) ورد الشكل التوضيحي للفروع الثمانية والعشرين في عام ١٩٨٢ لدى «دان زاكاي»، **التطورات الاقتصادية في يهودا ـ السامرة وقطاع غزة ١٩٨١-١٩٨٢**، بنك اسرائيل، القدس ١٩٨٥، ص ٦٧. ورغم ذلك، فقد شملت المعلومات لديه بنك فلسطين ايضا الذي لم يرد في التقرير الاخير كبنك اسرائيلي. وتجدر الملاحظة بان الاجمالي المذكور لا يشمل فروع البنوك الاسرائيلية شرقي القدس.

(١٢) اخذت المعلومات من مفتش البنوك، **احصائيات سنوية للنظام المصرفي الاسرائيلي ١٩٨٠-١٩٨٤**، بنك

اسرائيل، القدس، ١٩٨٥، ص ٢٦.

(١٣) بنيت المعلومات التالية على مقابلات مع السيد رشدي. ت. ساق الله (المدير العام) والسيد هاشم عطا (الرئيس) بنك فلسطين المحدود.

(١٤) بنك فلسطين المحدود، الميزانية العامة ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤.

(١٥) اظهرت الميزانية العامة المجمعة لبنك «هابوعاليم» عام ١٩٨٤ معدلا قدره ٦٨،٨، مفتش البنوك، (**احصائيات سنوية للنظام المصري الاسرائيلي) ١٩٨٠-١٩٨٤**، القدس، ١٩٨٥، ص ٢٨.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) مقابلة مع السيد هاشم عطا الشوا، الرئيس.

(١٨) معلومات تم الحصول عليها من السيد هاشم عطا الشوا من خلال تقارير لاتحاد مزارعي الليمون في غزة.

(١٩) هذه المعلومات مبنية على مقابلات مع السيد هادي (ممثلا عن الشركة) وصناعي اخر.

(٢٠) الدراسة الادبية لمثل هذه الاسواق «غير المنظمة» هي يو، تن واي «اسعار الفائدة خارج اسواق المال المنظمة للدول المتخلفة، **اوراق لهيئة العاملين في صندوق النقد الدولي**، مجلد ٦، عدد ١، الصفحات من ٨٠-١٢٥.

(٢١) المعلومات الخاصة بدور سماسرة العمولة مأخوذة من س. تاماري و آر. جياكامان، زبيدات: **الاثر الاجتماعي للري بالتقطير على مجتمع الفلاحين في وادي الاردن**، مركز الابحاث والتوثيق، جامعة بيرزيت، ١٩٨٠.

(٢٢) س. تاماري، «بناء بيوت الاخرين»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مجلد ٤١، خريف ١٩٨١. ص ٤٤.

(٢٣) مقابلة مع السيد شحاده دجاني.

(٢٤) س. تاماري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

(٢٥) اخذت المعلومات في هذا القسم بناء على مقابلات مع السيد كمال، المدير العام للبنك العربي في نابلس، والسيد مدحت كنعان، المدير العام لبنك القاهرة - عمان في نابلس، والسيد ماهر شكري نائب محافظ البنك المركزي الاردني.

(٢٦) معلومات مأخوذة بناء على مقابلة مع السيد عبد الرحمن صالح، الادارة العامة لبنك الاسكان، عمان.

(٢٧) معلومات مأخوذة بناء على مقابلة مع السيد زياد عناب، البنك الصناعي، عمان.

(٢٨) معلومات مأخوذة بناء على اساس محادثة مع السيد شحاده دجاني، صندوق التنمية والمعونة الاجتماعية، القدس.

التطوّرات المصرفيّة في الأرض المحتلّة

عيسى الشعيبي

في السابع عشر من ايلول/ سبتمبر ١٩٦٧، صدر الامر العسكري الاسرائيلي رقم (٧) الذي يقضي باغلاق جميع البنوك الاردنية العاملة في الضفة الغربية المحتلة. وبعد تسع عشرة سنة كاملة من ذلك التاريخ، اي في ١٧ ايلول ١٩٨٦، اعلن رئيس الادارة المدنية الاسرائيلي في الضفة الغربية العميد افرايم سنيه عن موافقة سلطات الاحتلال على افتتاح اول فرع لبنك اردني في مدينة نابلس، وهو بنك القاهرة - عمان. كما عقد شموئيل غورين منسق شؤون العمليات الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاشتراك مع رئيس شعبة مراقبة البنوك في البنك المركزي الاسرائيلي، مؤتمرا صحفيا في القدس المحتلة، اعلنا فيه باسم الحكومة الاسرائيلية قرار الموافقة الرسمية على السماح بافتتاح فرع بنك القاهرة - عمان، وقاما بتسليم رئيس مجلس ادارة البنك شهادات الترخيص التي تنص على ذلك بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢١ (١).

وكانت مثل هذه النتيجة مجرد محصلة عملية لجهود ومحاولات سياسية متعددة استغرقت عدة سنوات، وشارك فيها العديد من الاطراف المعنية، بما في ذلك بعض الشخصيات الاقتصادية المرموقة التي وعت شدة مخاطر استمرار الفراغ المصرفي في الاراضي المحتلة القائم منذ العام ١٩٦٧، واهمية المصارف ذاتها في تنمية وتطوير اقتصاديات الاراضي المحتلة، خاصة بعد أن فشلت البنوك الاسرائيلية التي سمحت لها سلطات الاحتلال بفتح فروع لها في الضفة والقطاع، بملء هذا الفراغ الناجم عن اقفال فروع البنوك العربية.

ويذكر أن الحاكم العسكري الاسرائيلي كان قد اعلن بتاريخ ١٩٦٧/٦/٨، امرا باغلاق ٣١ فرعا تتبع ثمانية بنوك تجارية مقارها في عمان، بالاضافة الى فرع البنك المركزي الاردني في القدس، وفروع مؤسسات الاقراض المتخصصة ومكاتب الصرافين. وقد بلغت قيمة الودائع المصرفية في ايار/ مايو ١٩٦٧ نحو ٤٥ مليون دينار اردني، فيما بلغت القروض في حينه نحو ١٢ مليون دينار. اما في قطاع غزة فقد كانت تعمل في ذلك الحين ثلاثة بنوك، هي البنك العربي، بنك الاسكندرية وبنك فلسطين، لديها اربعة

فروع تم اغلاقها ايضا بموجب اوامر الحاكم العسكري الاسرائيلي [٢].

وما أن وضعت السلطات الاسرائيلية المحتلة يدها فورا على السيولة النقدية الموجودة في فروع بنوك الضفة الغربية، والتي بلغت ٢,٣ مليون دولار انذاك، وفي مواجهة التطورات الاقتصادية القاسية والخطيرة الناجمة عن الاحتلال وتدابيره، حتى شكلت الحكومة الاردنية، بالمقابل، لجنة عرفت باسم «لجنة الامن الاقتصادي» لمعالجة جميع القضايا المالية والاقتصادية والمصرفية والجمركية التي تخرج عن نطاق التشريعات الاردنية القائمة. وكان من المشكلات المباشرة التي واجهتها هذه اللجنة التي اتخذت من البنك المركزي الاردني مقرا وامانة عامة لها، ضرورة حماية النظام المصرفي الاردني من الانهيار نتيجة للسحوبات الكبيرة على ودائعه. وعليه فقد تقرر اعتبار جميع فروع البنوك في الضفة الغربية مغلقة اعتبارا من ١٩٦٧/٦/٥، وتجميد ودائعها وتسهيلاتها الائتمانية، والايعاز للبنوك بعدم التشدد في تحصيل ديونها، ووضع سقوف على المبالغ التي يمكن ان يسحبها كل مودع من حسابه، وقيام الحكومة الاردنية بايداع مبالغ مساوية لما يسحب من البنوك التجارية [٣].

واتضح فيما بعد مدى الفراغ الكبير الذي خلفه اغلاق فروع البنوك العربية في الاراضي المحتلة، وتأكد منذ ذلك الوقت انه من الصعب على اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة ان تنمو وتتقدم دون وجود نظام مصرفي متكامل الوظائف، وخاصة تجميع المدخرات من جهة واقراضها للمستثمرين من جهة اخرى، فضلا عن الوظائف التقليدية الاخرى للمصارف، مثل تحويل الاموال من شخص الى اخر، وخلق النقود، وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وغيرذلك مما درجت عليه فروع البنوك التجارية العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل احتلالهما من قبل القوات العسكرية الاسرائيلية، واخضاع الحياة الاقتصادية، مع جوانب الحياة اليومية الاخرى، الى اوامر عسكرية مباشرة، يقوم باصدارها تباعا الحكام العسكريون الاسرائيليون، كل حسب الحالة التي تواجهه.

لذلك فقد جرى بحث امكانية اعادة فتح فروع البنوك التجارية الاردنية المغلقة في الضفة الغربية المحتلة، وذلك من خلال صندوق النقد الدولي، وفي اكثرمن مناسبة، كانت بدايتها بعد الاحتلال، ومرة اخرى في بداية السبعينات، الا ان الحكومة الاردنية لم توافق على الشروط الاسرائيلية التي اشتملت انذاك على عدم فتح فروع البنوك التي كانت قائمة في القدس، فضلا عن اخضاع الفروع المفتوحة، والحالة هذه، لرقابة بنك اسرائيل المركزي، والاحتفاظ لديه بالاحتياطيات القانونية للفروع، واستعادة ودائع الفروع المحتفظ بها خارج الضفة الغربية، وزيادة رأس مال هذه الفروع، لتتمكن من العمل بصورة مستقلة عن اداراتها الرئيسية في عمان [٤].

لقد لخص السيد جواد كمال المشرف على فروع البنك العربي المغلقة في الضفة الغربية، الموقف الاسرائيلي انذاك عبرمداخلة له امام ندوة عقدت في ١٩٨٥/١/٢٥ في جامعة النجاح في نابلس، ونشرتها صحيفة الفجر المقدسية بعد ذلك، بقوله ان مفاوضات استمرت نحو ثماني سنوات، بدأت العام ١٩٦٨،

لفتح فروع البنوك المغلقة، بما فيها فروع البنك العربي، غير ان البنك المركزي الاسرائيلي ظل مصرا على موقف مفاده انه اذا طالبت البنوك العربية هذه بفتح فروعها، فان عليها ان تتقيد بالقوانين الاسرائيلية وهو امر لا تقبله ادارات هذه البنوك سلفا. وكان من بين الحلول الوسط التي تم التوصل اليها بين وقت واخر، ان تفتح البنوك العربية هذه فروعها في الضفة الغربية وان تتبع اداراتها في عمان، على ان تقوم بايداع نحو ٧٨٪ من ودائعها لدى البنك المركزي الاسرائيلي. غير ان هذا البنك الذي وضع مثل هذا الشرط التعجيزي اوضح بانه لن يدفع فوائد على ايداعات فروع البنوك العربية لديها. لذلك فقد تم التوصل الى حل اخر يتم بموجبه تحويل المبالغ المودعة بالدينار الاردني الى دولارات اميركية وتحسب عليها الفوائد السارية في جنيف مثلا، الا انه لم يتم التوصل كذلك الى نتيجة حاسمة مما ادى الى استمرار بقاء تلك البنوك مغلقة طوال الوقت [٥].

وفي ندوة جامعة النجاح ذاتها حول الحركة المصرفية في الارض المحتلة، اوضح السيد ظافر المصري رئيس غرفة التجارة والصناعة في نابلس، من جانبه، الجهود المضنية التي تم بذلها في غضون سنوات طويلة من اجل الحصول على ترخيص باقامة بنك عربي في الارض المحتلة، وذلك دون أي نجاح. فقد أكد المصري انه بعد ان توقفت المفاوضات الخاصة باعادة افتتاح فروع البنوك العربية في الضفة الغربية ومن خلال رغبة المواطنين في التعامل مع بنك عربي، وبعد ان تراكمت المشاكل مع البنوك الاسرائيلية التي لم ترغب يوما في تلبية الاحتياجات التحويلية للمواطنين العرب، تم التقدم بطلب لانشاء بنك عربي محلي يكون اصحابه من المواطنين العرب، ويلبي احتياجاتهم المصرفية من ايداع واقراض وغيرذلك من المعاملات البنكية. وكان ذلك الطلب قد تم تقديمه عام ١٩٧٩، وبعد فترة طويلة من الاخذ والرد كان جواب السلطات المحتلة بالرفض، وذلك قبل حدوث التطور على صعيد هذه المسألة اواسط العام ١٩٨٤ [٦].

في غضون ذلك كانت الاراضي العربية المحتلة، بمثابة ساحة مفتوحة امام فروع البنوك الاسرائيلية التي وجدت نفسها بدون أي منافسين لملء الفراغ المصرفي القائم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد شجعت سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي قيام فروع البنوك هذه بمباشرة اعمالها المصرفية، بعد تقسيم الارض المحتلة جغرافيا وتوزيعها بمثابة مناطق احتكار لفروع البنوك الاسرائيلية، مثل بنك لئومي باركلز في مدينة القدس المحتلة وقد بلغت فروع هذه البنوك نحو ٢٦ فرعا في اواخر العام ١٩٨٥، الى جانب البنوك البريدية التي تنتشر في مختلف مدن ومناطق الارض المحتلة [٧].

وقد شجعت سلطات الاحتلال على تعامل المواطنين العرب مع البنوك الاسرائيلية هذه، وقامت بعدة اجراءات متنوعة في سبيل ذلك، مثل تحويل رواتب الموظفين واجور العمال العرب العاملين في القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية المختلفة. ومع ذلك فقد ظل دور هذه الفروع مقتصرا على بعض الخدمات البنكية الاولية ولم يتطور دورها فيما بعد، كما لم تؤد أيا من الخدمات التي ينهض بها، عادة، نظام مصرفي متكامل.

ويعود عدم تطور وظيفة فروع البنوك الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الى عدم رغبة السلطات الاسرائيلية في تلبية الاحتياجات التمويلية القادرة على تطوير اقتصاديات الاراضي المحتلة، وجعلها بمثابة سوق للبضائع والخدمات الاسرائيلية. وفضلا عن مثل هذه الحقيقة التي تخدم غرضا سياسيا اسرائيليا على جانب كبير من الوضوح، فقد وقفت عدة عوامل موضوعية دون قيام مثل تلك الفروع باداء المهام المنوطة بنظام مصرفي وطني، من أهمها:

اولا: استعمال الشيكل كعملة رسمية من جانب فروع البنوك الاسرائيلية، الامر الذي أثر سلبيا على التعامل مع هذه الفروع من جانب المواطنين العرب الذين يستعملون الدينار الاردني كوحدة نقد، وغالبا للاكتناز، أي الادخار تحسبا للظروف السياسية وعدم الرغبة في مغامرات الاستثمار. ويستخدم (الدينار) بشكل واسع كوسيط للمبادلة في عمليات الشراء والبيع خاصة في سوق السلع الاستهلاكية الكمالية، في حين تتم كافة المدفوعات الجارية والصفقات بالعملة الاسرائيلية [٨].

ثانيا: الانخفاض المستمر في سعر صرف الشيكل مقابل الدينار الاردني وبقية العملات الاجنبية الاخرى، خصوصا في حقبة السبعينات، حيث انخفضت اسعار العملة الاسرائيلية يوميا وفاقت اسعار الفائدة التي يمكن لاصحاب الودائع الحصول عليها نتيجة ايداع اموالهم في فروع تلك البنوك. وقد أدى ذلك كله الى النفور من هذه الفروع، والى انخفاض المبالغ المودعة فيها، واتجه المواطنون بدل ذلك الى الاستثمارات السلعية او الى اخراج رؤوس اموالهم الى الخارج، اما لايداعها في بنوك عربية واجنبية لشراء الاسهم او غير ذلك من الاوراق المالية [٩].

ثالثا: انعدام نسبة الفوائد على الودائع وارتفاع الفوائد على القروض في فروع البنوك الاسرائيلية حيث ارتفعت فوائد القروض في اواخر العام ١٩٨٥ الى نحو ٢٠٪ شهريا، الامر الذي أدى الى احجام المواطنين عن الاقتراض بمثل هذه النسبة الربوية، مما يعني ان وظيفة الاقراض، وهي احدى اهم وظائف البنوك على الاطلاق، قد تم الغاؤها عمليا في الارض المحتلة، وذلك رغم انتشار فروع البنوك الاسرائيلية في العديد من مدن ومناطق الضفة الغربية وقطاع غزة طوال السنوات الطويلة الماضية. ويكاد يقتصر التعامل بالشيكات وبالعملة الاسرائيلية لتسوية المدفوعات المختلفة على الشركات العربية ذات العلاقة التجارية بالاسرائيليين [١٠].

رابعا: الشروط القاسية والمتعلقة بالتعامل مع فروع البنوك الاسرائيلية هذه، مثل ضرورة دفع قيمة الاعتماد باكمله عند فتح الحساب وقبل وصول البضائع، اضافة الى رسوم فتح حساب الاعتماد نفسه التي تصل الى نحو ٣٪ من قيمة الاعتماد. وقد أدى ذلك الى نفور المستوردين العرب من التعامل مع هذه البنوك لتسديد قيمة وارداتهم، واعتمادهم بدل ذلك على الاستيراد بواسطة الوكيل الاسرائيلي، تسهيلا لحصولهم على البضائع من الميناء، ومنعا لتحملهم تكاليف اضافية، ولفوائد أخرى عديدة. وعليه فقد بقي حجم التعامل مع هذه الفروع محدودا للغاية، الامر الذي انعكس على زيادة حجم التعامل مع الصرافين حتى في المعاملات البنكية الخالصة. وبالنتيجة لم تتعد الودائع في المصارف الاسرائيلية خلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٧٥ نسبة ٤٪ من اجمالي الناتج المحلي في الاراضي المحتلة .وكانت هذه النسبة تصل الى

نحو ٢٩٪ قبل حرب حزيران ١٩٦٧ مقابل نسبة ٤٨٪ في اسرائيل. وتمثل هذه الودائع المبالغ التي يستعملها تجار الاراضي المحتلة لتمويل عملياتهم التجارية مع الاسرائيليين، وهي تمثل ايضا ودائع سكان قطاع غزة الذين لا يتعاملون الا بالليرة الاسرائيلية. أما التسليفات فقد ارتفعت من ١٠ ملايين ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٠ الى ٦٥ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٥، أي ما يوازي ١٥٪ من اجمالي الناتج المحلي في الاراضي المحتلة [١١].

في مقابل مثل هذا الفراغ المصرفي، الناجم عن محدودية دور المصارف الاسرائيلية وفقدان ثقة المواطنين العرب بها، قام الصيارفة الذين وسعوا من اعمالهم كثيرا، بدور الوسيط مع عمان، فكانوا يقبلون الشيكات المسحوبة على المصارف في الاردن، ويؤمنون ـ غالبا ـ السيولة على الفور.

ويرتبط التعامل بهذه الشيكات بمعرفة الصيرفي لحامل الشيك وثقته به. اضافة الى ذلك اخذ الصيارفة يقومون بصرف العملة الاسرائيلية والدينار الاردني على أساس معدلات أفضل من المعدلات الرسمية المعتمدة في المصارف الاسرائيلية، الامر الذي دفع بالجمهور الى زيادة التعامل مع هؤلاء الصيارفة. لكن الصيارفة لم يقوموا ـ الا نادرا ـ بدور المصارف في منح القروض (للافراد وللصفقات التجارية مع اسرائيل) او غير ذلك من الوظائف التي تقوم بها البنوك عادة [١٢].

وقد أدت الارباح العالية التي كان يحصل عليها الصرافون حتى بداية العام ١٩٨٦، بسبب التقلبات المستمرة في سعر العملة الاسرائيلية، الى زيادة عدد هؤلاء الى نحو ١٩٤ صرافا عام ١٩٨٥، اضافة الى نحو ٢٢٠ معرضا للصياغة والمجوهرات، ويعمل قسم كبير منها باعمال الصرافة. غير ان دور الصرافين هذا أخذ في التراجع منذ العام ١٩٨٦، وكذلك التعليمات الاسرائيلية المشددة والخاصة بتنظيم الحسابات وتسجيل جميع المعاملات المالية والشخصية للمتعاملين مهما بلغ حجم التعامل، مما لم يعد معه للصيارفة دور تمويلي يذكر، وذلك باستثناء البعض منهم ممن استمروا في ممارسة بعض الاعمال مثل بيع وشراء الاسهم، وقبول الودائع تحت الطلب والتوفير والامانات [١٣].

من ناحية اخرى، كانت المصارف العربية والاجنبية التي كانت تعمل قبل حرب ١٩٦٧ في الضفة الغربية، تحتفظ طوال الوقت بمكاتب تمثل لها يشرف عليها بعض الموظفين، حيث ظلت هذه المكاتب تقوم بدور الوسيط بين الضفة الغربية وادارات المصارف في عمان. ومن الواضح ان هذه المكاتب لم تكن تقوم بدور المصارف، بل تسهل للمدخرين امكانية فتح حساب لهم في المصارف في عمان، دون الاضطرار الى الانتقال من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية. وقد كانت هذه المكاتب، وما تزال، تقبل الودائع، لكنها ترفض دفع الشيكات ولا تمنح زبائنها امكانية سحب الاموال من حسابات التوفير العائدة لهم. ويذكر ان البنك العربي يقوم بانشط دور على هذا الصعيد، حيث ان له ستة مكاتب في الضفة الغربية، ومكتب واحد في قطاع غزة. كما انه لم يسرح الموظفين الذين كانوا يعملون في فروعه في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧، ويبلغ عدد هؤلاء الموظفين نحو مئة موظف [١٤].

يظهر من كل ما تقدم مدى الفراغ المصرفي الذي ظلت تعيشه الاراضي العربية المحتلة لسنوات طويلة وقاسية من الاحتلال العسكري الاسرائيلي الذي ظل يقاوم اية امكانية لاعادة افتتاح فروع المصارف العربية المغلقة او منح تراخيص مصرفية جديدة، تاركا بذلك الساحة مغلقة على فروع البنوك الاسرائيلية التي حاولت جاهدة توسيع نطاق اعمالها وزيادة عدد فروعها الى اقصى الحدود المكنة. الا ان عزوف المواطنين العرب عن التعامل معها من جهة، وضعف العملة الاسرائيلية المعتمدة في التعامل داخل هذه البنوك من جهة ثانية، ادى الى استمرار حالة الفراغ الناجمة اساسا عن القرار الاسرائيلي المبكر باغلاق فروع المصارف العربية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك بنك فلسطين الذي كان يتخذ من غزة مقرا له.

في غضون ذلك، ومع بداية التراجع الاقتصادي الذي شهدته الاراضي المحتلة في اوائل عقد الثمانينات، ازدادت الحاجة الى وجود مصرفي عربي يمكن له أن يساهم في تطوير الوضع الاقتصادي المتسم بالجمود، وتحسين اوضاع المواطنين العرب الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال. وقد اطلق جورج شولتز وزير الخارجية الاميركي في اواسط العام ١٩٨٤ مبادرته الهادفة الى ما يسمى بتحسين مستوى المعيشة للسكان العرب، حيث الح على ضرورة وجود نشاط مصرفي عربي في الاراضي المحتلة.

وخلال تلك الاثناء، قام وفد من سكان الاراضي العربية المحتلة بزيارة الى الولايات المتحدة الاميركية، حيث تم التباحث حول عدد من القضايا الاقتصادية، كان من بينها بحث اقامة بنك عربي، الى جانب جملة من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المتفرقة [١٥]. وقد تصادف في تلك الاثناء ان تشكلت حكومة اسرائيلية جديدة برئاسة شمعون بيريز (مؤتلفة مع الليكود)، الامر الذي فتح الطريق أمام استمرار المحاولة التي تبنتها الولايات المتحدة علنا لاقامة بنك عربي في الضفة الغربية، وسط معارضة اسرائيلية - علنية ايضا - لاقامة مثل هذا الوجود العربي المصرفي، ايا كانت درجة استقلاليته.

وتبين المناقشات الاسرائيلية الصاخبة التي دارت في تلك الاثناء حول مسألة افتتاح بنك عربي في الاراضي المحتلة، مدى عمق الخلافات التي نشبت داخل الحكومة الاسرائيلية الائتلافية ازاء الضغوطات التي كانت تمارسها الادارة الاميركية على هذا الصعيد. ولعل التصريح الذي أتهم فيه وزير الصناعة والتجارة الليكودي ارئيل شارون رئيس الحكومة الاسرائيلية انذاك شمعون بيريز بانتهاج سياسة من شأنها ان تعرض أمن اسرائيل للخطر، يبرز جدية الاختلافات التي سادت اوساط حكومة بيريز - شامير المشكلة حديثا.

فقد ذكر شارون في حينه ان التكتل (الليكود) يعارض مبادرات عديدة اتخذها شمعون بيريز، من بينها خطة لتحسين ظروف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما انتقد وزير التجارية والصناعة الاسرائيلي نفسه، الدعوة الاميركية الخاصة بتحسين ظروف المعيشة هذه. وقال انها غطاء للنوايا الاميركية الهادفة لاعداد ارضية ملائمة لاقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. وقد جاءت هذه الحملة الشارونية الشديدة، في وقت كانت فيه صحيفة التايمز اللندنية قد ذكرت ان الحكومة الاسرائيلية قد وافقت على السماح باقامة اول بنك عربي في الضفة الغربية منذ احتلالها، وقالت ان هذه الخطوة تعتبر

جزءا من صفقة لتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين. ثم اضافت الصحيفة البريطانية ان رئيس غرفة تجارة وصناعة نابلس السيد ظافر المصري يسعى للحصول على عشرة ملايين دولار لافتتاح مثل هذا البنك الذي سيمكن الفلسطينيين من وضع مدخراتهم بالدينار الاردني في البنك الذي سيطلق عليه اسم المؤسسة المالية للضفة الغربية [١٦].

ويبدو ان المعارضة الليكودية القوية لاقامة مثل هذا البنك قد حالت دون قيامه طوال المدة اللاحقة على التاريخ الذي تم فيه تقديم طلب رسمي باقامة البنك من قبل رئيس غرفة تجارة وصناعة نابلس، أي في اواخر العام ١٩٨٤. اذ اكد رئيس هذه الغرفة، خلال الندوة التي عقدت في ١٩٨٥/١/٢٥، انه تقدم بطلب لتأسيس هذا البنك، وانه فهم في حينه ان سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي المختصة قد وافقت على استلام ذلك الطلب ودراسته بجدية [١٧].

وهكذا انقضى العام ١٩٨٥ بكامله، دون أن تنجح اكثر المحاولات العربية جدية لتأسيس بنك عربي في الارض المحتلة. غير ان الحكومة الاردنية التي كانت قد بدأت تعد لبرنامج تنمية في الاراضي المحتلة، اعادت في العام ١٩٨٦ محاولة افتتاح بنك عربي في الضفة الغربية، لما يمكن ان يلعبه مثل هذا البنك من دور في تلبية الحاجات الملحة للمواطنين في الداخل، ولما يمكن ان يساهم به في اطار عملية التطوير الاقتصادي، وتعزيز صمود المواطنين العرب في مواجهة الضغوط الاقتصادية الاسرائيلية الرامية الى تدمير اقتصاديات الارض المحتلة، تمهيدا لتفريغها من المواطنين العرب.

ويبدو أن الضغوط الدولية التي وظفتها الحكومة الاردنية على السلطات الاسرائيلية نجحت في خريف العام ١٩٨٦ في تخطي بعض الشروط التعجيزية الاسرائيلية. وقد لعبت الحكومة الاميركية دورا مهما على هذا الصعيد، الامر الذي أدى في نهاية المطاف الى السماح بافتتاح فرع بنك القاهرة - عمان القائم في نابلس، كخطوة اولى على طريق افتتاح المزيد من فروع هذا البنك التي ظلت مغلقة منذ العام ١٩٦٧.

فقد صرح السيد جودت شعشاعه رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة - عمان انه نتيجة للجهود الاميركية، فقد أعطى البنك المركزي الاسرائيلي لبنك القاهرة - عمان، استقلالية العمل مقابل الاشراف على الامور الامنية المرتبطة به، كما منحه فرصة ان يكون تابعا للبنك المركزي الاردني، وان يرفض التعامل مع من يحملون الجنسية الاسرائيلية. كما سيقوم الفرع المزمع افتتاحه بالتعامل في كل الاعمال المصرفية بلا استثناء، بما في ذلك - بطبيعة الحال - خصم الكمبيالات، وتقديم تسهيلات بنكية للتجار، وكشف الحسابات بموجب امكانيات كل من يتعامل مع البنك. كما سيعمل هذا الفرع على خدمة المواطنين الفلسطينيين في كل مكان، من القرية الى المدينة، ويوفر التسهيلات لزوار الصيف سواء مباشرة او عن طريق الادارة العامة في عمان. وايضا سيتعامل البنك بالدينار الاردني وستكون ميزانيته بالدينار الاردني ايضا، وفي الوقت نفسه سيتعامل بالشيكل، وستقوم الحكومة الاردنية بتأمين النقد الاجنبي لفروع البنك، خاصة فيما يتعلق بالاعتمادات للمعاملات الخارجية التي يرغب أي مواطن في الضفة

الغربية في استيرادها، وسيتم افتتاح باقي فروع البنك الاخرى تدريجيا، وخلال عدة اشهر، في كل من الخليل ورام الله وجنين [١٨].

وعن امكانية قيام بنك القاهرة عمان بمنح قروض لمواطني الضفة الغربية، فقد اعلن رئيس مجلس ادارة البنك الذي كان يزور الضفة المحتلة انذاك، بان البنك سيمنح قروضا لمواطني الضفة عن طريق فروعه العاملة في المدن المحتلة، وان هذه القروض سوف تكون شخصية للمشاريع الفردية مثل البناء وغيره مقابل كفالات وضمانات محلية. وبالتالي فلن يكون المواطن مضطرا للسفر الى عمان لتقديم الكفالات والضمانات. كما أن القروض ستمنح للقطاع الصناعي على مدى زمني متوسط الاجل مدتها ٢ الى ٣ سنوات. اما القروض لقطاعات التجارة والاسكان والزراعة فستكون طويلة الاجل. كما ان فرع البنك في نابلس سوف يكون مستعدا لتقديم الخدمات لمواطني الضفة الغربية، بما في ذلك صرف شيكاتهم المسحوبة على بنوك اخرى، نظرا لارتباط سائر فروع البنك بغرفة المقاصة في عمان التي تتولى عمليات تنظيم العلاقات بين البنوك المختلفة. كما سيقوم البنك بصرف رواتب الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من عمان، وتسليم قيمة الحوالات من المغتربين الفلسطينيين لذويهم، وسوف تكون نسبة الفوائد على القروض والمدخرات التي يطبقها البنك، ذات النسبة التي يحددها البنك المركزي الاردني وليس القانون الاسرائيلي. ويضاف الى هذه الفائدة نسبة ١٪ مقابل نقل العملة من الخارج، وبدل ضريبة القيمة المضافة على رواتب موظفي البنك وارباحه بنسبة ١٥٪ في الضفة الغربية [١٩].

وقد لخص تقرير صادر عن وزارة الارض المحتلة في عمان، اواخر العام ١٩٨٦، التفاصيل المتعلقة بالاتفاق الخاص باعادة افتتاح فرع بنك القاهرة ـ عمان. اذيسند هذا التقرير الى وكالات الانباء، خبر المحادثات التي جرت بين الاردن وامريكا واسرائيل، الهادفة الى وضع اسس اعادة فتح فروع البنوك العربية في الاراضي المحتلة. «وتم في ختام المباحثات التوقيع على وثيقة بهذا الشأن، وشارك في المباحثات عن الاردن محافظ البنك المركزي، اما الجانب الاميركي فكان برئاسة توماس بيكرنغ سفير الولايات المتحدة في تل ابيب الذي ذكر انه لعب دورا مهما في هذه المحادثات لان الادارة الاميركية تعتبر قرار فتح البنك انجازا ملموسا. اما الوفد الاسرائيلي فكان برئاسة ميخائيل برونو محافظ بنك اسرائيل وعضوية كاليا مائور التي تشغل منصب مديرة المراقبة على البنوك» [٢٠].

وعشية افتتاح فرع بنك القاهرة ـ عمان وغداة التوصل الى اتفاق حول اسس عمل هذا الفرع، عقد شموئيل غورين منسق شؤون الارض المحتلة مؤتمرا صحفيا في القدس، اعلن فيه باسم الحكومة الاسرائيلية قرار الموافقة الرسمية على السماح بافتتاح فرع لبنك القاهرة عمان في مدينة نابلس ذاكرا «ان افتتاح هذا البنك يأتي بعد مشاورات غير مباشرة استمرت سنتين مع الجانب الاردني، وانه لولا التدخل الاميركي في هذا الموضوع لما تم التوصل الى قرار». وحدد ان عملية المراقبة على هذا الفرع ستكون في يد بنك اسرائيل المركزي والادارة المدنية الاسرائيلية، كما انه ستكون هناك مراقبة اردنية على اعمال هذا الفرع [٢١].

واوضح غورين ان هنالك مسالك معينة سيتبعها البنك في كل معاملاته وانشطته التجارية، وعلى

رأسها المراقبة الامنية، كي لا يتم استغلاله لفتح حسابات تعود مواردها لاشخاص ينوون القيام باعمال «عدائية او الاضرار بامن اسرائيل». كما ستكون هنالك مراقبة مالية في صورة تقارير منتظمة، بالاضافة الى اجهزة الكمبيوتر التي سيعمل من خلالها البنك، حيث يمكن مراقبة التحركات المالية فيه. اضافة الى ذلك ستكون هناك مراقبة قانونية على معاملاته مع الزبائن. اما التعامل بالنقد الاجنبي فسيعمل به حسب الانظمة المعمول بها في جميع بنوك اسرائيل، مع اضافة فقرات يتفق عليها بين بنك اسرائيل المركزي وبين الادارة المدنية وبين ادارة فرع بنك القاهرة عمان [٢٢].

وهكذا انتهى مطاف واسع، استغرق عدة سنوات من المفاوضات، تارة عبر صندوق النقد الدولي، وطورا عبر الولايات المتحدة الاميركية، الى ان استجابت السلطات الاسرائيلية المحتلة الى طلب اعادة تأسيس اوفتح بنك عربي في الارض المحتلة، وذلك وفق شروط أقل حدة وتعقيدا من تلك الاشتراطات والقيود والمطالب التعجيزية التي كانت تجابه بها كل محاولة من هذا القبيل، خصوصا وان المحاولة الناجحة التي نالت، اخيرا، موافقة كل من الاردن والسلطات الاسرائيلية، والمتمثلة في اعادة فتح فرع بنك القاهرة ـ عمان، ستمكن ذلك الفرع من استئناف اعماله وفقا للقانون الاردني النافذ في الضفة الغربية والذي عدلته اسرائيل مرارا.

وقد اعتبرت اوساط مستقلة، بما في ذلك الامم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصصة، تلك الخطوة المشتملة على فتح فرع بنك القاهرة ـ عمان في نابلس، تطورا ايجابيا يؤدي الى توقعات اعادة فتح فروع بنوك اخرى كانت تعمل في الارض المحتلة، قبل عام ١٩٦٧. بيد أن الطابع الفريد للبنك، حيث ستشترك الاردن واسرائيل على السواء في الاشراف على عملياته، يثير عددا من الاسئلة، وهذه تتصل بالاثار السلبية للبنك على الاعمال المالية الصغيرة، وعدم رغبة الافراد في الكشف عن جميع عملياتهم المالية لسلطات الاحتلال، ودور السلطات الاسرائيلية في توجيه القروض وحجمها. ومن البديهي ان نجاح البنك سيعتمد على عدد من العوامل الحيوية، اي حجم رأسماله، وقدرته على القيام بالوساطة المالية بجذب المدخرات المحلية وتخصيصها بكفاءة للقطاعات المحتاجة من الاقتصاد، ومجال تغطيته، وسياسته في تلبية الاحتياجات الائتمانية لمختلف قطاعات الاقتصاد، وقبل كل شيء السياسة الاسرائيلية الناظمة لطابع ونطاق انشطته، واطار النظام القانوني الذي يتوقع البنك ان يعمل ضمنه» [٢٣].

يبقى بعد ذلك كله، ضرورة الاشارة الى بنك فلسطين في قطاع غزة الذي كان قد تأسس عام ١٩٦٠ برأس مال صغير، وذلك باعتبار التطورات والتحولات التي شهدها هذا البنك تعكس جانبا مهما من التجربة المصرفية المريرة التي شهدها قطاع غزة، اسوة بما كان عليه الحال في الضفة الغربية طوال سنوات الاحتلال الطويلة الماضية، وما تخللها من اجراءات وتدابير اسرائيلية هدفت جميعها الى اضعاف البنية الاقتصادية، الضعيفة اساسا، للاراضي المحتلة، وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي.

ذلك ان بنك فلسطين الذي كان قد تأسس برأسمال بلغ نصف مليون جنيه مصري، ثم بدأ اعماله

عام ١٩٦٠ استطاع ان يسهم بفعالية في التقدم الاقتصادي النسبي الذي كان قد تحقق في قطاع غزة عشية عام ١٩٦٧، وهو العام الذي تم فيه اغلاق فروع هذا البنك في كل من غزة وخان يونس ورفح (تحت التأسيس)، وتم الاستيلاء على المبالغ التي كانت في خزينة البنك. غير ان ادارة البنك بدأت محاولتها لاعادة افتتاح فروع البنك المغلقة، لتواجه بسلسلة طويلة من القيود والاشتراطات التي كان من بينها تغيير اسم بنك فلسطين الى اي اسم اخر. وفي غضون ذلك توجهت ادارة البنك الى المحكمة الاسرائيلية العليا التي قررت بعد اربعة عشر عاما من اغلاق البنك اعادة فتح فرعه في غزة. إلاأنه ومنذ اليوم الاول، تسلمت ادارة البنك امرا عسكريا يمنعها من التداول بالنقد الاجنبي (اي الجنيه المصري)، وبالتالي لم يعد هناك مفر من التعامل بوحدات العملة الاسرائيلية التي كانت تشهد في مطلع عقد الثمانينات تدهورا مستمرا.

وهكذا، ورغم ان الترخيص الممنوح لبنك فلسطين كان مستقلا عن التشريع المصرفي الاسرائيلي، فقد اخضع البنك عمليا لاشراف ومراقبة بنك اسرائيل المركزي والادارة العسكرية الاسرائيلية من خلال «مدقق البنوك».

وعليه فقد سمح هذا الوضع لبنك فلسطين بتقديم خدمات مصرفية اعتيادية من مقره الرئيسي في مدينة غزة، مع الالتزام بالنظر فيما بعد باعادة فتح فرعيه في المستقبل في كل من خان يونس ورفح. الا انه رغم الطلبات المتكررة، لم يتم اعادة فتح اي من هذين الفرعين، ومع ان سلطات الاحتلال وافقت في النهاية، ومن حيث المبدأ في حزيران/ يونيه ١٩٨٦ على اعادة فتح فرع هذا البنك الكائن في خان يونس، إلا أن الموافقة النهائية لبنك اسرائيل المركزي لا زالت معلقة. كما لم تستجب السلطات الاسرائيلية لطلب التعامل بالعملات الاجنبية، بما في ذلك الدنانير الاردنية، الامر الذي جعل من هذا الوضع عائقا رئيسيا يقف في وجه تطور هذا البنك وقدرته التنافسية مع البنوك الاسرائيلية. وبالتالي فقد بقيت عمليات الاقراض والتسهيلات التي تشمل التجارة والزراعة والصناعة محدودة، كا ظلت قروضه قصيرة الاجل لا تتعدى عشرة اشهر، وبقي رأسماله صغيرا رغم المحاولات المتكررة لزيادته الى ثلاثة اضعاف والتي لم تلق موافقة السلطات الاسرائيلية [٢٥].

ونتيجة ذلك كله، لم يتمكن بنك فلسطين من القيام بوظيفته الخاصة بحشد المدخرات وتخصيصها لمختلف القطاعات الاقتصادية التي تحتاجها، وبقي دوره محدودا كوسيط بين المدخرين والمقترضين. مما يعني ان قطاع غزة، شأنه شأن الضفة الغربية، ظل يشهد فراغا مصرفيا شبه تام، الامر الذي اعاق التنمية الاقتصادية، وافسح المجال امام اشكال اخرى من الوساطة المالية التي عبرت عن نفسها بظاهرة الصرافين الذين تزايد عددهم في الارض المحتلة الى نحو مئتي صراف، اضافة الى نحو اربعمائة صائغ يقومون ايضا باعمال الصرافة، فضلا عن ان كل محل اودكان صغيرا كان أوكبيرا يمكن اعتباره بمثابة دكان صرافة [٢٦].

في غضون ذلك كله، كانت فروع البنوك الاسرائيلية التي سمح لها بفتح ابوابها في الضفة الغربية وقطاع غزة، تفشل في القيام بوظيفة المصارف التقليدية، وذلك لجملة من الاسباب الموضوعية، في المقدمة منها اعراض سكان الارض المحتلة عن التعامل مع مثل هذه الفروع التي بلغ عددها حتى ايار / مايو ١٩٨٦ نحو ٣٠ فرعا في الضفة والقطاع، فضلا عن ٦ فروع اخرى في مدينة القدس المحتلة، الامر الذي يرفع عددها الى ٣٦ فرعا منها ٢٢ فرعا قائمة في مستوطنات اسرائيلية كبيرة مقامة في الارض المحتلة وتخدم المستوطنين الاسرائيليين على وجه الخصوص [٢٧].

ومن خلال هذا العرض لتطورات الوضع المصرفي في الاراضي العربية المحتلة، عبر عشرين سنة كاملة، يتبين ان القرار الاسرائيلي الذي قضى عام ١٩٦٧ باغلاق ثمانية مصارف تجارية في الضفة الغربية وثلاثة في قطاع غزة، باجمالي فروع بلغ نحو ٣٠ فرعا، شكل مفتاح سائر الوقائع والقوانين والتدابير والاوامر العسكرية التي جاءت لتخلق حالة من الفراغ المصرفي الحقيقي، وتدفع اقتصاديات الاراضي المحتلة نحو التراجع، وتحرم المواطنين العرب من امكانية تطوير انشطتهم وفعالياتهم الاقتصادية، وتخلق الارضية الملائمة، في نهاية الامر، للسيطرة على الحياة الاقتصادية العربية والحاقها بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي، وهو الهدف الذي لم يغب يوما عن بال سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي التي تواصل سياسات القهر والمصادرة والاستيطان وافقار المواطنين العرب، من اجل اخضاعهم وتسهيل السيطرة على مقدراتهم، ومواصلة حرمانهم من كافة حقوقهم الوطنية المشروعة.

الهوامش:

(١) جريدة **السياسة** الكويتية، ١٩٨٦/١١/٢٦.

(٢) د. تيسير عبدالجابر، الاوضاع المالية المصرفية في المناطق المحتلة، **البنوك في الاردن** تشرين الاول ١٩٨٧، ص ١٥

(٣) المصدر السابق، ص ١٦.

(٤) المصدر السابق، ص ١٧

(٦) جريدة **الفجر** المقدسية، ١٩٨٥/٢/٢

(٦) المصدر السابق

(٧) جريدة **صوت الشعب** الاردنية ١٩٨٦/٩/٣.

(٨) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة والجمعية العلمية الملكية، **الاحوال المالية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، عمان، حزيران ١٩٨٥، ص ٥٥

(٩) جريدة **صوت الشعب** الاردنية ١٩٨٦/٩/٣.

(١٠) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، المصدر نفسه، ص ٥٦

(١١) د. انطوان منصور، **اقتصاد الصمود** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ٩٧

(١٢) المصدر السابق، ص ١٠٢

(١٣) جريدة **صوت الشعب** الاردنية، ١٩٨٧/٢/١

(١٤) د. انطوان منصور، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣

(١٥) جريدة **صوت الشعب** الاردنية، ١٩٨٤/١١/٢٢

(١٦) جريدة **الوطن** الكويتية، ١٩٨٤/١٠/٢١

(١٧) جريدة **الفجر** المقدسية، ١٩٨٥/٢/٢.

(١٨) جريدة **النهار** المقدسية، ١٩٨٦/٩/٢٦

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) وزارة شؤون الارض المحتلة، **تطورات افتتاح فرع بنك القاهرة عمان**، مديرية الدراسات والابحاث، عمان، ١٩٨٦/١٠/٢٩، ص ٢.

(٢١) جريدة **القدس** المقدسية، ١٩٨٦/٩/١٨

(٢٢) وزارة شؤون الارض المحتلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣

(٢٣) مؤتم الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، **التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، جنيف، ٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٧، ص ١٦.

(٢٤) جامعة النجاح الوطنية (نابلس) **ندوة حول الحركة المصرفية في الاراضي المحتلة**، نشرتها جريدة **الفجر** في ١٩٨٥/٢/٢.

(٢٥) مؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، المصدر نفسه، ص ١٣.

(٢٦) د. تيسير عبدالجابر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤

(٢٧) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، مصدر سبق ذكره ، ص ١١

المؤسسات المالية الفلسطينيّة ودور البنوك الاسرائيليّة في الأراضي المحتلّة

مقدمة:

توقفت جميع المؤسسات المالية الوطنية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة عن أداء أعمالها بعد الاحتلال الاسرائيلي لتلك المناطق عام ١٩٦٧. وقامت السلطات العسكرية الاسرائيلية باغلاق فروع البنوك العربية والاجنبية بالاضافة الى المؤسسات المالية الاخرى، واستعاضت عنها ببنوك ومؤسسات اسرائيلية. ولكن عجز فروع البنوك الاسرائيلية عن الاندماج كليا وبنشاط في عمليات الوساطة المالية، الى جانب قاعدة التعامل باكثر من عملة والتي كانت مفروضة على المناطق تلك، أدت الى قيام قطاع نقدي غير رسمي لعب فيه صرافو العملة دورا هاما. ومع ذلك، بقي أساس الموارد لهذا القطاع مرهونا بالظروف، كما استمر التركيب المؤسساتي له عرضة للتطورات والاجراءات المختلفة والمتغيرة. وبالنتيجة، تعرضت الاحتياطات المالية اليومية والخاصة بالاقتصاد ومتطلبات نموه المستقبلي للتقويض.

ولم تكن الادارة الاقتصادية خلال سنوات الاحتلال العشرين توجه من قبل سلطة مركزية محلية تقود سياسة نقدية محددة ومتكاملة. ومع ان البنك المركزي لسلطات الاحتلال يقوم ببعض جوانب السياسة النقدية للمناطق المحتلة، الا ان هذا الجهد لم يوجه بأي شكل لمساعدة سكان تلك المناطق. نتيجة لذلك، بقي النظام المالي مجزءا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ومتخلفا من حيث المصادر، اضافة الى عجزه تقنيا على مجاراة الاحتياجات المالية المتنامية للمناطق المحتلة.

يتعرض هذا الموضوع الى بعض الجوانب المتعلقة بالسياسة النقدية في المناطق المحتلة، ويتفحص امكانيات العمل على تحسين الاوضاع.

★ تشكل هذه الدراسة اجزاء من دراسة موسعة اعدت بالانجليزية بالتعاون بين سكرتارية الاونكتاد وسكرتارية اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا بعنوان: THE PALESTINIAN FINANCIAL SECTOR UNDER IARAELI OCCUPATION

أ. الوضع قبل ١٩٦٧: توضيح تاريخي مختصر:

مع حلول الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين (١٩١٧-١٩١٨) تم اعتماد الجنيه المصري كوحدة نقد قانونية مستخدمة في البلد ككل [١] وجاء ذلك اعتبارا لعاملين اثنين هما. ثبات تلك العملة لربطها بالجنيه الاسترليني، والحاجة الى تلبية متطلبات التجارة الفلسطينية، خاصة وأن نحو نصف تلك التجارة تتم مع كل من مصر والمملكة المتحدة[٢] وقد أدت هذه الترتيبات الى خلق تداخل بين الاقتصاديات المعنية وعززت من اعتماد احدهما على الاخر.

وبتفويض من عصبة الامم، قامت الادارة المدنية البريطانية في فلسطين بتأسيس مجلس النقد الفلسطيني عام ١٩٢٦، وذلك بهدف تزويد وضبط العملة الى فلسطين. وفي العام ١٩٢٧ قام المجلس باصدار الجنيه الفلسطيني، بحيث تم ربطه بالجنيه الاسترليني، وبقي مستخدما حتى نهاية الانتداب عام ١٩٤٨. وتبنت حكومة شرقي الاردن أيضا النقد الجديد للاستخدام ضمن حدودها الخاصة حتى نهاية الانتداب البريطاني[٣].

وقد ترافق الاعلان عن العملة الجديدة مع قيام وتطوير نظام مصرفي حديث بدأت من خلاله البنوك الاجنبية والمحلية ومؤسسات الائتمان التعاونية في تلبية حاجات العدد المتزايد من الزبائن والمتعاملين. ومع ذلك، وحيث أن مجلس النقد لم يكن يعادل بأي شكل كيان البنك المركزي، الذي يقوم أيضا بتلبية أهداف مصرفية محددة الى جانب دوره كمشرف على العملة/ النقد، فقد سعت البنوك الاجنبية الى اتباع سياسة محافظة في تنفيذ عملياتها. وبالنتيجة، أحجمت معظم البنوك الاجنبية الرئيسية تقريبا عن تمويل أي استثمار محلي، رغم أن التشريعات المصرفية المتسامحة نوعا ما تسببت في المساهمة بانشاء مؤسسات مالية محلية، كالبنوك والتعاونيات الائتمانية الهادفة الى تلبية احتياجات الوساطة المالية القائمة ضمن الاقتصاد.

ومع تقسيم فلسطين وقيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، تم تحويل أسهم مجلس النقد الفلسطيني الى حيفا، تحت الوصاية الاسرائيلية، وحول جزء اخر الى عمان، شرق الاردن. وعلى اساس اتفاقية تمت بين البنك الانجليزي - الفلسطيني المحدود وحكومة اسرائيل، تم استحداث دائرة اصدار من قبل البنك وأعلن عن اصدار عملة جديدة، هي «جنيه اسرائيل». وقد استمرت هذه الاتفاقية حتى اقامة بنك اسرائيل عام ١٩٥٤.

كما تم اللجوء الى تدبير مماثل لتحويل العملة من قبل المملكة الاردنية الهاشمية[٤]، وذلك من اجل اصدار عملة خاصة بها. وفي عام ١٩٥٠، تم انشاء مجلس النقد الاردني، واعلن عن استخدام الدينار الاردني على أساس أنه نقد قانوني صالح للتعامل به في المملكة ككل، الى جانب الضفة الغربية أيضا[٥]. وكان دور مجلس النقد الاردني معنيا بالحفاظ على ودائع الجنيه الاسترليني امام اصدارات الدينار الاردني. ومن هنا، لم يكن له سيطرة على عرض النقد[٦]. وفي عام ١٩٦٤ استبدل مجلس النقد بالبنك المركزي الاردني الذي عُهد إليه القيام بكافة أعمال وأهداف السلطة النقدية المركزية[٧].

واستتبعت التطورات التي حدثت في الاردن عام ١٩٥٠، باجراءات واتفاقات بين بنك باركليز وبنك مصر الوطني عام ١٩٥١، من اجل استبدال الجنيه الفلسطيني في قطاع غزة الذي أصبح خاضعا للحكم المصري. وتبعا لذلك استبدلت العملة الفلسطينية بالجنيه المصري. وتوقف من ثم جنيه فلسطين عن اعتباره نقدا قانونيا صالحا للتعامل. كما تم حل مجلس النقد الفلسطيني وحولت موجوداته المتبقية الى بنك باركلين، الذي بدأ انذاك يعمل كوكيل للمستعمر.

ب. الوضع بعد ١٩٦٧: السياسات والممارسات

مراجعة مختصرة للاوامر العسكرية لحكومة اسرائيل

صدر منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى بداية عام ١٩٨٣ نحو ١٢٢ امرا عسكريا تحكم وتوجه الانشطة المصرفية والنقدية في الضفة الغربية وقطاع غزة. يعكس عدد منها محاولات تعديل الاوامر السابقة، وذلك طوال العقدين الماضيين، الى جانب تطبيق مجموعة مركبة من القوانين المالية على المناطق. وقد فرضت السلطات العسكرية، عبر مدقق البنوك[٨]، سلطاتها على العمليات المصرفية والنقدية، بما في ذلك الترخيص للبنوك ومعاملات النقد الاجنبي، ادارة موجودات ومطلوبات البنوك، صلاحية اغلاق او/ وتعويم البنوك، وضع سقف للائتمان واسعار الفائدة والسيولة، بالاضافة الى سن سلسلة واسعة من التشريعات المصرفية والنقدية[٩].

هذه الاوامر العسكرية وغيرها من الشروط، أدت إما إلى إبطال أو إدخال تعديلات على القوانين والتشريعات المصرية والاردنية القائمة في المناطق المحتلة حتى حزيران من عام ١٩٦٧، بحيث أنها وضعت تدريجيا الانشطة المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت اختبار الشروط التي فرضت من خلال القوانين والتشريعات الاسرائيلية. وقد أدى ضم القدس الشرقية من قبل اسرائيل الى وضع هذا القطاع تحت سيطرة التشريعات المالية الاسرائيلية القائمة في حدود اسرائيل ما بعد الـ ١٩٤٨. وقد سمحت السلطات رغم ذلك، ومنذ عملية الضم[١٠]، باستمرار عمليات تحويل العملة التي كانت سابقا للعام ١٩٦٧ اجمالا، يمكن تصنيف المجالات الرئيسية التي طبقت عليها الاوامر العسكرية تحت بندين رئيسيين، هما مجال عمل البنوك، والمعاملات المتعلقة بالنقد/ العملة.

عمل المصارف:

قبل حزيران ١٩٦٧ كان هناك ثمانية مصارف تجارية تعمل في الضفة الغربية وثلاثة في قطاع غزة. وكان اجمالي عدد الفروع قد وصل في ذلك الحين الى ٢٦ فرعا في الضفة الغربية وأربعة فروع في قطاع غزة. (جدول (١))

جدول (١)

مواقع فروع البنوك التجارية (ايار ١٩٦٧)

اسم البنك	موقع الفروع
أ. الضفة الغربية	
١ـ البنك العربي	نابلس، القدس، الخليل، رام الله، جنين، طولكرم
٢ـ بنك القاهرة ـ عمان	نابلس، القدس، الخليل، رام الله، جنين
٣ـ البنك العثماني	نابلس، القدس، رام الله، بيت لحم.
٤ـ بنك الاردن الوطني	نابلس، القدس، الخليل.
٥ـ بنك الاردن	نابلس، جنين، اريحا
٦ـ البنك العقاري العربي	نابلس، القدس
٧ـ البنك البريطاني للشرق الاوسط	القدس
٨ـ بنك انترا	نابلس، القدس
ب. قطاع غزة	
١ـ بنك الاسكندرية	غزة
٢ـ البنك العربي	غزة
٣ـ بنك فلسطين	غزة، خان يونس

المصدر: من خلال مقابلات منفصلة مع مسؤولين في البنوك المعنية.

وكانت المصارف، خاصة تلك الموجودة في الضفة الغربية، تقدم خدمات ذات مستوى عال نسبيا وتلعب دورا هاما في تطوير قطاعات مختلفة مثل التجارة والسياحة والصناعات وبعض أشكال المشاريع الزراعية. وفي العام ١٩٦٧، قدِّراجمالي موجودات هذه الفروع في الضفة الغربية وحدها باكثر من ١٥ مليون دينار أردني، مما يشكل ما يزيد عن خمس موجودات النظام المصرفي التجاري الاردني، حيث بلغت الودائع نحو ١٤ مليون دينار اردني والائتمان حوالي ١٠ ملايين دينار[١١].

ولاحقا لاحتلال الاراضي، تم اغلاق جميع المصارف التجارية المحلية وفروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك تم اغلاق المؤسسات المالية الاخرى (مثل بنك التنمية الصناعي، وشركة الائتمان الزراعي)[١٢]. وجمدت حساباتها كما نقلت وثائقها وحولت اموالها النقدية الى البنك المركزي الاسرائيلي كحسابات ودائع باسماء المصارف. ومنع تحويل الدينار الاردني والجنيه المصري الى العملة الاسرائيلية. وأضيفت اموال الدولة الاردنية الى حساب الحكومة العسكرية لدى البنك المركزي الاسرائيلي[١٣].

وهذا يوضح كيف تحولت أدوار البنوك المركزية في كل من الاردن ومصرحتى عام ١٩٦٧ الى البنك المركزي الاسرائيلي. بحيث تم تعيين «مدققي المصارف» وأوكلت اليهم سلطة اصدار تراخيص مصرفية، وفحص وتجميد الحسابات، وتحديد المستويات القصوى المسموح بها لاسعار الفائدة وأساليب تراكم الاموال، اضافة الى تقرير الحد الادنى لنسبة السيولة والقيام بعدد من المهام الاخرى[١٤].

ومن جهتها، اعلنت الحكومة الاردنية عن اغلاق الفروع وجمدت حساباتها وتسهيلاتها الائتمانية، في الوقت الذي أبقت فيه على حضورها الرسمي/ القانوني في الضفة الغربية[١٥]. وفيما بعد، سمحت بالسحب من الودائع بمعدل لا يؤثر على السيولة في النظام المصرفي الاردني بحد ذاته. وحتى يتم ذلك، توفرما يقدربنحو ٣,٤ مليون دينار اردني من البنك المركزي من اجل دعم قدرة النظام المصرفي على الوفاء بحجم الطلب على الودائع. ومع منتصف عام ١٩٧٥، تم تسديد نحو ٨٠٪ من ودائع قبل عام ١٩٦٧، بحيث تبقى نحو ٢ مليون دينار اردني منها معلقا. وفي جانب الموجودات من الحساب تم جمع نحو ٣٠٪ من قيمة الديون المعلقة/ غير المدفوعة.

وشهد اغلاق البنوك عام ١٩٦٧ بداية الشدة والعناء بالنسبة لاقتصاد المناطق، حتى أتى الوقت الذي استطاع فيه السكان تدبير اتفاقيات لتعديل الوضع من خلال ارضاء واشباع احتياجاتهم النقدية الفورية. ونتيجة لذلك، بدأت مسألة نقل المدخرات الى جانب اختيار أفضل المجالات لضخها ضمن الاقتصاد، تواجه عوائق صعبة وبالغة.

تجارة العملة :

أعلن عن استخدام العملة الاسرائيلية كعملة قانونية في الاراضي المحتلة على إثر اغلاق البنوك العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وواصل الدينار الاردني كونه عملة قانونية ومتداولة في الضفة الغربية. غير أن الجنيه المصري سحب تدريجيا من التداول واعتبر غيرقانوني، تاركا المجال للعملة الاسرائيلية لاخذ دور العملة القانونية الوحيدة في قطاع غزة. وعلى الرغم من السماح للمقيمين باقتناء الجنيه المصري، الا ان السلطات شجعت عملية تحويل هذه المقتنيات الى عملة اسرائيلية بسعرصرف مخصص لمختلف فئات العملة المصرية. وكانت الالتزامات التي تعقد بالجنيه المصري تعتبر على انها تمت بالعملة الاسرائيلية بسعر تحويل يقدر على أساس القيمة الدولية للعملات المعنية[١٦]. وفي عام ١٩٨١، سمح لبنك فلسطين أن يعود الى مواصلة عملياته ومنح وضعا خاصا تبعا للودائع القديمة التي احتفظ بها بالجنيه المصري[١٧].

ومع ذلك لم يسمح بالتعامل في أية عملة اخرى سوى الشاقل الاسرائيلي. من هنا، استمرت العملة الاسرائيلية تخدم على أساس أنها الوسيلة الرسمية الوحيدة للصرف، بحيث جعلت من قطاع غزة أقل استقلالية من الضفة الغربية. الا أن كل من الدينار الاردني والجنيه المصري بقيا تحت التداول أيضا ولكن بشكل غيررسمي في قطاع غزة[١٨].

وتمشيا مع السياسة النقدية العامة لحكومة اسرائيل، بدا التعامل بالنقد الاجنبي وكأنه حافز لاصدار عدد كبيرمن الاوامر العسكرية بحيث تم السماح بالتعامل في العملات الاجنبية والذهب

والسندات من خلال تجار مرخص لهم بالعمل كافراد و/ أوكمؤسسات (أي بنوك)[19]. وقد حلت هذه الاجراءات/ الاحكام محل القوانين والانظمة المتعلقة بالنقد الاجنبي والقائمة في المناطق المحتلة حتى عام ١٩٦٧. وتبعا لذلك منع صرافو العملة من تحويل النقد الاجنبي، بما في ذلك الدينار الاردني، خارج المناطق الا في حال ادخال النقد الاجنبي اصلا والاعلان عنه و/ أو السماح بشرائه في اسرائيل.

ومع ذلك سمح للمقيمين في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٨٥ بادخال الدنانير الاردنية عبر الجسور من الاردن دون تحديد القيمة، بشرط ان يتم التصريح عنها عند الدخول[20]. اما النقد الاجنبي، بما في ذلك الدينار الاردني والليرة الاسرائيلية والذي يتم ادخاله بطرق غير رسمية باتجاه المناطق المحتلة، فيعتبر عرضة للمصادرة والتحويل «لصندوق التنمية» للمناطق التي تم تأسيسها من قبل السلطات العسكرية. ويشترط من ثم فيمن يقتني نقد أجنبي ان يقوم ببيعه في النهاية. كما ان التأخير في عملية بيعه تضطر حامله لان يبيعه عند مستوى أسعار التحويل التي تفرضها أو تقرها السلطات.

ويسمح للمقيمين في قطاع غزة بجلب النقد الاجنبي من الخارج، والاحتفاظ بحسابات بالنقد الاجنبي لدى البنوك (أي البنوك الاسرائيلية) او الاحتفاظ في حوزتهم بمبالغ تصل الى ٣ الاف دولار لكل فرد. وهذا يمكن الحصول على قسم منه من خلال مبالغ نقدية سائلة (٥٠٠) دولار والقسم الاخر من خلال شيكات وحوالات سحب مالية، ويتم صرفها وترتيبها لاغراض السياحة/ التنقل، وشراء البضائع والخدمات، والتحويل أيضا لاغراض متعددة أخرى[21]. ويقع السكان الاسرائيليون أيضا تحت طائلة تلك الشروط[22].

ونتيجة للتطورات التي حدثت بعد ١٩٦٧ ساد نظام نقدي يعتمد على خليط من العملة الاسرائيلية والاردنية في المناطق المحتلة. وجرى استخدام الدولار الاميركي ايضا الى جانب هاتين العملتين. ومن هنا لم يكن هناك نظام محدد للعملة خاص بالاراضي المحتلة كما كان عليه الحال خلال فترة الانتداب وحتى ١٩٦٧.

ومع ذلك دفع التخفيض المستمر في قيمة العملة الاسرائيلية بسكان المناطق المحتلة للجوء بشكل كبير الى استخدام الدينار الاردني، الذي استمر مستقرا وثابتا، وأدى التحول الى الدينار الى تقليص حجم المعاملات مع فروع البنوك الاسرائيلية العاملة في المناطق المحتلة حيث تستتبع ودائع الدينار عمولة بدلا من حصولها على فائدة[23].

وتلعب العملة الاسرائيلية من ثم كواسطة اووسيلة للتبادل. ولكن ضعف الثقة في الشاقل الاسرائيلي والناجم عن كونه عملة تعود لسلطات الاحتلال أدى الى تعرضه الى سلسلة من التخفيضات بدأت عام ١٩٧٤، بحيث لم يكن بالمقدور الحفاظ على المنافع المتأتية من تلك التخفيضات نظرا لتراجع قيمة الشاقل عالميا وبشكل متواصل لاحقا، لارتفاع معدلات التضخم العالمية. طبقا لذلك، وبالرغم من الروابط الهيكلية التي تمتنت منذ عام ١٩٦٧ بين اقتصاد المناطق المحتلة واقتصاد اسرائيل، بقيت العملة الاسرائيلية دون احراز تقدم ملموس في مجال خدمة الوظائف الاساسية للاموال في المناطق المحتلة.

البنوك الاسرائيلية

بعد الاحتلال بفترة قصيرة، سمح لفروع البنوك الاسرائيلية بفتح أبوابها والعمل في الاراضي المحتلة. وبلغ عدد المصارف الاسرائيلية العاملة في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية وقطاع غزة، عند نهاية عام ١٩٨٤، نحو ٣٠ فرعا موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (٢). اما عددها في حال اضافة الفروع الموجودة في القدس الشرقية فيصبح ٣٦ فرعا.

جدول (٢)

فروع المصارف الاسرائيلية والاجنبية

(نهاية عام ١٩٨٤)

اسم البنك	عدد الفروع
باركليز ديسكاونت	١
اسرائيل ديسكاونت	٥
بنك ميزراحي المتحد	٤
بنك هابوعاليم	٤
بنك لؤمي اسرائيل	١٥
بنك عين حي	١
الاجمالي	٣٠

المصدر: مدقق البنوك، احصائيات سنوية عن النظام المصرفي الاسرائيلي، ١٩٨٠-١٩٨٤، (القدس، بنك اسرائيل، ١٩٨٥) ص ٣٥.

ومع ذلك، أظهر مسح ميداني للبنوك الاسرائيلية في المناطق المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) أن ٢٢ فرعا من فروع تلك البنوك كانت تقدم خدماتها للمدن الفلسطينية وذلك في أيار/ مايو من عام ١٩٨٦. جدول رقم (٣).

ويوضح ذلك أن ١٤ فرعا منها كانت قائمة في مستوطنات اسرائيلية وتخدم المستوطنين الاسرائيليين بشكل رئيسي. ويشير توزيع الفروع الى ان كل فرع منها يحتكر بشكل عام العمل المصرفي في المدينة التي يعمل بها[24]، فيما عدا رام الله والقدس. ومن خلال مراجعة لقائمة تلك البنوك يتضح أن جميع البنوك في المناطق المحتلة تعتبر مملوكة لاسرائيل، ما عدا بنك باركليز.

جدول رقم (٣)

البنوك الاسرائيلية في المدن العربية

(ايار/ مايو ١٩٨٦)

الموقع	لؤمي	ديسكاونت	باركليز(أ)	هابوعاليم
١ـ الضفة الغربية				
الخليل	١			
بيت لحم	١			
بيت جالا	١			
القدس	٢	٢	١	١
رام الله	١	١		
اريحا		١		
نابلس	٢			
طولكرم		١		
قلقيلية	١			
جنين	١			
الاجمالي الاولي	١٠	٥	١	١
٢ـ قطاع غزة	٣	١		١
الاجمالي	١٣	٦	١	٢

المصدر: مسح ميداني.

أ/ شركة يملكها كل من بنك باركليز البريطاني وبنك ديسكاونت الاسرائيلي

قاعدة الموارد:

تستمد فروع البنوك الاسرائيلية في الاراضي المحتلة مواردها من الاموال المودعة من قبل الحكومة الاسرائيلية والجمهور في الاراضي المحتلة. ولا تستخدم هذه الاموال من قبل السكان الفلسطينيين. يوضح الجدول رقم (٤) حجم الموجودات والمطلوبات لدى فروع البنوك الاسرائيلية. بحيث يتضح انها لا تفرق بين الفروع العاملة في مدن فلسطينية والاخرى العاملة في مستوطنات اسرائيلية.

كما يوضح الجدول أن فروع البنوك الاسرائيلية لا تقوم عمليا كوسيط مالي في الاراضي المحتلة من خلال قبول الودائع واقراضها من ثم لافراد ومؤسسات اخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من زيادة حجم الودائع، فقد هبط اجمالي الائتمان المقدم من هذه الفروع للجمهور من مستوى ١,٢٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي للاراضي المحتلة في عام ١٩٧٧، وفي عام ١٩٨٤ بلغ اجمالي الائتمان المقدم للجمهور نسبة ٨٪ فقط من اجمالي الموجودات، ونسبة ١٠,٧٪ من الودائع، وتراجعت النسب المئوية من ثم بشكل متواصل من مستوياتها المنخفضة اصلا والبالغة ١٨,١ و٢٣,٨٪ على التوالي، في العام ١٩٧٧ (جدول رقم ٥). وتتناقض المستويات الهابطة والمتراجعة بالنسبة لهذه الارقام بشكل هائل مع الحقائق المتعلقة بالاوضاع في المناطق المحتلة، حيث الاحتياجات المالية لقطاعات الانتاج في الاقتصاد بعيدة كل البعد عن التحقيق.

مجال الخدمات:

على الرغم من عيوبها، تعتبر فروع البنوك الاسرائيلية في الاراضي المحتلة مسؤولة عن عدد من الوظائف الرئيسية والمؤثرة في الانشطة الاقتصادية لتلك المناطق، وذلك في ظل غياب المؤسسات المالية والمصرفية المحلية.

جدول رقم (٤)
موجودات ومطلوبات فروع البنوك الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٧٧-١٩٨٤/أ
(مليون شاقل (بالاسعار الحالية)

	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الموجودات								
المسكوكات والاوراق النقدية	٢,٦	٧,٨	١٠,٠	٣١,٠	٧٥,٧	١٣٧,١	٦٧٦,٣	٣٥٢٦,٢
الميزانيات مع الفروع في اسرائيل	٢٢,٠	٥١,٣	٩٥,١	٢٦٢,٧	٦٢٠,١	١٤٨٩,٦	٣٦٤٤,٠	٢٦٤٢٩,٠
اجمالي القروض للجمهور	٩,٢	١٤,١	١٨,٠	٣٤,٧	٥٤,٣	٢٢٧,٧	٦٩٩,١	٣٥٢٥,٨
ودائع حكوميةمخصصة	(٤,٠)	٦,٠)	(١١,٤)	(٤,٧)	(٣,٢)	(٩,٩)	(١٣,٨)	(٦٦,٢)
اخرى	(٥,٢)	(٨,١)	(١١,٤)	(٣٠,٠)	(٥١,١)	(٢١٧,٨)	(٦٨٥,٣)	(٣٤٥٩,٦)
الكفالات وموجودات اخرى	٧,٠	١٠,١	٢٢,٠	٤١,٦	١٣٢,٨	٣٠٣,٨	١٣٩٤,٠	١٨٥٥٤,٢
اجمالي الموجودات								
المطلوبات								
اجمالي ودائع الجمهور	٣٨,٦	٦٥,٨	١١٦,٢	٣١٤,٦	٧٢٤,٦	١٧٩٧,٢	٤٩٨٧,٤	٣٢٨٢٦,٨
بالعملة الاسرائيلية	(٣٤,١)	(٤٩,٢)	(٦٣,٩)	(١٢٧,٧)	(٢١٣,٣)	(٥٢٧,٣)	(١١٣٠,٠)	(٦٧٩٨,٣)
بالعملات الاجنبية	(٤,٥)	(١٦,٦)	(٥٢,٣)	(١٨٦,٩)	(٥١١,٣)	(١,٢٦٩,٩)	(٣٨٥٧,٤)	(٢٦٠٢٨,٥)
ودائع حكومية مخصصة	٣,٧	٥,٤	٥,٦	٥,١	٣,٢	٩,٩	١٣,٦	٦٦,٢
الكفالات ومطلوبات اخرى	٨,٥	١٢,١	٢٣,٢	٥٠,٤	١٥٥,٠	٣٥١,٠	١٤٠٢,٤	١١١٤٢,٢
اجمالي المطلوبات	٥٠,٨	٨٣,٥	١٤٥,٠	٣٧٠,١	٨٨٢,٨	٢١٥٨,٢	٦٤٠٣,٤	٤٤٠٣٥,٢

المصادر (١) رافائيل ميرون، التطورات الاقتصادية في يهودا والسامرة وقطاع غزة ١٩٧٠-١٩٨٠ (القدس، بنك اسرائيل ١٩٨٣) جدول ٧١-٥، ص ٦٦٠.

(٢) دان زاكاي، التطورات الاقتصادية في يهودا والسامرة وقطاع غزة، ١٩٨٣-١٩٨٥ (القدس، بنك اسرائيل، ١٩٨٦) جدول ٣٠، ص ٧١ الى ارقام نهاية العام.

جدول رقم (٥)
معدل الائتمان الى الناتج القومي الاجمالي، موجودات وودائع البنوك
١٩٧٧-١٩٨٤

السنة	الائتمان المقدم للجمهور (بملايين الشاقلات الحالية)	نسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي	كنسبة مئوية من الموجودات البنكية	كنسبة مئوية من الودائع
١٩٧٧	٩,٢	١,٢٧	١٨,١	٢٣,٨
١٩٧٨	١٤,١	١,١٢	١٦,٨	٢١,٤
١٩٧٩	١٨,٠	٠,٨٤	١٢,٤	١٥,٥
١٩٨٠	٣٤,٧	٠,٦٣	٩,٤	١١,٠
١٩٨١	٥٤,٣	٠,٤٨	٦,١	٧,٥
١٩٨٢	٢٢٧,٧	٠,٨٩	١٠,٥	١٢,٦
١٩٨٤	٣٥٢٥,٨	١,١٠	٨,٠	١٠,٧

المصدر تقديرات من الجدول رقم (٤) الارقام المتعلقة باجمالي الناتج القومي تم الحصول عليها من اسرائيل، المكتب المركزي للاحصائيات، احصائيات يهودا والسامرة وقطاع غزة، (القدس، المكتب المركزي للاحصائيات، ١٩٨٥) مجلد اعداد ٢،١ جداول رقم ٩،٢ صفحات ١٦٤ و ١٧١ و ٦٨ و ٧٥ على التوالي

حسابات الايداع:

ويستطيع سكان الاراضي المحتلة فتح حسابات ودائع لدى فروع البنوك الاسرائيلية بالعملات الاسرائيلية والاجنبية على حد سواء. وقد مثل اجمالي الودائع في العام ١٩٨٤ نسبة ٧٤,٥٪ من كافة المطلوبات. وفي حين اظهر اجمالي الودائع زيادة سنوية تراكمية متوسطة قدرها ٥٪ بالاسعار الثابتة خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٤، فانها بقيت منخفضة من حيث اجمالي الناتج القومي و/ أو اجمالي الدخل الصافي المتاح (انظر جدول رقم ٦). وفي العام ١٩٨٤ بلغ اجمالي الودائع نسبة ٧,٥٪ من الدخل القومي مقابل ٢٩٪ في العام ١٩٦٦[٢٥].

وعلى الرغم من النمو المطرد في الودائع من حيث اجمالي الناتج القومي، فقد اتبع مستوى الودائع بالعملة الاسرائيلية اتجاها تنازليا. بحيث بلغت الودائع بالعملة الاسرائيلية نحو ٢٠,٧٪ من اجمالي ودائع الجمهور، مقارنة بنسبة ٨٨,٣٪ عام ١٩٧٧.

ويدل الهبوط السريع، والمستوى الحالي المنخفض للودائع بالعملة الاسرائيلية على الانخفاض الكبير

والمستمر في قيمة تلك العملة أمام العملات المستقرة نسبيا، خاصة الدينار الاردني. وقد حاول الفلسطينيون في الاراضي المحتلة حماية أنفسهم من نتائج وآثار المعدلات المرتفعة في التضخم الاسرائيلية وذلك عن طريق تقليص حجم مقتنياتهم ومعاملاتهم المعقودة بالعملة الاسرائيلية. وأدى ضعف الثقة بالبنوك الاسرائيلية، الى جانب عدم الاستقرار الامني وتفضيل النظام المصرفي في عمان، الى تخفيض مستوى الودائع بالعملة الاسرائيلية ايضا. وعلاوة على حيازة الدنانير الاردنية، يتم حساب وسداد مختلف أنواع المعاملات التجارية ومدفوعات الرواتب والالتزامات الاخرى بالدينار الاردني[٢٦].

جدول رقم (٦)

الودائع المصرفية وعلاقتها بمجمل المسائل الاقتصادية الرئيسية

١٩٧٨-١٩٨٤

السنة	الودائع (بملايين الشاقلات الحالية)	كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي	كنسبة مئوية من GNP	كنسبة مئوية من صافي الدخل الخاص من مختلف المصادر
١٩٧٧	٢٢,٥	٣,١	٢,٣	٢,٣
١٩٧٨	٦٥,٨	٥,٣	٣,٩	٣,٩
١٩٧٩	١١٦,٢	٥,٥	٣,٩	٣,٨
١٩٨٠	٣١٤,٦	٠٥,٧	٤,٢	٤,٢
١٩٨١	٧٢٤,٦	٦,٥	٤,٦	٤,٥
١٩٨٢	١٧٩٧,	٧,١	٤,٩	٤,٩
١٩٨٣	٥٢٣٥,١★	٨,٤★★	٥,٦	٥,٨
١٩٨٤	٣٤١٨٠,٥★	١٠,٧	٧,٥	٧,٩

المصادر: تم الحصول عليها من مكتب الاحصائيات المركزي، **احصائيات اقليمية ليهودا والسامرة وغزة** (القدس، ١٩٨٥) مجلد ٧، اعداد ١، ٢، صفحات ١٦٤ و ١٧١، و٦٨ و ٧٥ على التوالي. ومصادر اخرى.

★ تشمل ٢٤٧,٧ مليون شاقل اسرائيلي و١٣٥٣,٧ مليون شاقل من ودائع لدى بنك فلسطين لعام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ على التوالي.

★★ في العام ١٩٨٣، مثلت الودائع المصرفية ما نسبته ٥٠٪ من اجمالي الناتج المحلي في مصر، ونسبة ٧٤٪ في الاردن، و٢٠٪ في الجمهورية العربية السورية و٢٦٪ في اليمن؛ حسب تقديرات «اسكوا»، **«مراجعة للمسائل المالية والنقدية والتطورات في منطقة «اكوا»**، ١٩٨٤ (DPD/ ECWA/E/ ١٩٨٥/ ٩)، ٣٠ تموز ١٩٨٥، جدول ٧، ص ص ٤٠-٤١. وكتاب **احصائيات التجارة الدولية والتنمية**، ملحق ١٩٨٥، (اصدارات الامم المتحدة، رقم المبيعات F/E . ٨٥. D. 11 ١٢) ص ص. ٤٣٥ - ٤٤٢.

أدى التعامل بالشيكات بين الفلسطينيين ورجال الاعمال الاسرائيليين، وبين المقيمين الفلسطينيين في بعض الاحيان، الى تسهيل المعاملات التجارية. حيث تعتبر مثل تلك الودائع اكثر أهمية لسكان قطاع غزة الذين يفتقرون لصلات الوصل مع الاردن، وحيث تعتبر العملة الوحيدة القابلة للتداول هي الشاقل الاسرائيلي[٢٧].

ويستدعي الاحتفاظ بودائع العملة الاسرائيلية أيضا المساعدة في تسوية جزء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وهو التزام يسري على رجال الاعمال والمؤسسات التجارية على حد سواء. وتتم جميع هذه المدفوعات بالعملة الاسرائيلية.

وكنتيجة للاستعمال المحدد للعملة الاسرائيلية، فان القدر الكبير من الصفقات والمعاملات التي تتم في المناطق المحتلة تنفذ بالدينار الاردني الموجود، سواء نقدا أو في البنوك خارج تلك المناطق، والذي يمكن الحصول عليه عبر الخدمات التي يقدمها صرافو العملة. وقد ازدادت الودائع المصرفية بالعملات الاجنبية في المناطق المحتلة أيضا، ويرجح ان معظمها كانت ودائع بالدينار الاردني. ومثل هذه الودائع يتم قبولها من فروع البنوك الاسرائيلية في المناطق المحتلة فقط لاسباب تتعلق بالامان، وحيث يجر المودع على نفسه دفع الرسوم، إذ تفرض البنوك المتلقية للودائع تلك على المودعين دفع رسوم بنسبة ٠,٢٥٪ على اجمالي المبلغ المودع بالدينار. وهوما يغطي التكاليف الادارية للعملية، حيث يحتفظ بسيولة بنسبة ١٠٠٪ على تلك الحسابات بالدينار. وهذا ما يجنب البنوك من تحقيق دخل او ربح عليها. ويمكن سحب الشيكات على هذه الودائع، الا ان الودائع ذاتها ليست قابلة للتحويل عبر البنوك.

ويعتبر الدينار الاردني أيضا موردا من موارد العملة الصعبة لاسرائيل، من منطلق أنه يمكن تحويل بعض الدنانير الى العملة الاسرائيلية. ويقال انه في ظل هذا الوضع يبقى دائما ثمة احتمال لحدوث تغيير في الوضع السياسي والاقتصادي من شأنه خلق طلب على الاحتياطيات الاردنية، الامر الذي سيدفع دون شك بالسلطات النقدية الاردنية الى وضع ضوابط وقيود على قابلية التحويل[٢٨].

ورغم الرسوم المفروضة على ودائع الدينار، وحالة عدم الاستقرار السياسي العميقة والمحيطة بمستقبل الاراضي المحتلة، فقد لجأ عدد من السكان الى هذه المصارف للحفاظ على الفوائض الخاصة بهم بالدينار الاردني. ولقد أودع ما يزيد عن نسبة ٨٠٪ من اجمالي الودائع المصرفية للجمهور في العام ١٩٨٤ بالعملات الاجنبية بما في ذلك الدينار الاردني، مقابل نسبة ١٢٪ في العام ١٩٧٧.

ان تدفق الدينار الاردني باتجاه فروع المصارف الاسرائيلية تحكمه عدة عوامل، اولها، ان الزيادة في الودائع المصرفية تعود الى قلة فرص الاستثمار المربح والمفتوحة أمام المقيمين الذين يمتلكون مبالغ صغيرة من الدنانير، يرافقها التراجع في حالة الاقتصاد، الذي أدى في بدء العمل بمشاريع جديدة.

واضطر المقيمون من السكان للاحتفاظ بفوائضهم من الدنانير لدى فروع البنوك الاسرائيلية في المناطق المحتلة من ثم، أو توجيهها باتجاه البنوك في الاردن. وفي حين أن الجزء الاكبر من الدنانير يتم التعامل معها من خلال صرافي العملة، ويودع جزء منها لدى بنوك اردنية، فقد وجد المقيمون ان ايداع قسم من اموالهم بالدينار لدى فروع البنوك الاسرائيلية العاملة في المناطق المحتلة مسألة عملية من أجل تلبية

احتياجاتهم اليومية.

ومع التطورات المذكورة آنفا، بقي حجم الودائع، سواء بالدينار الاردني أوبالعملة الاسرائيلية، والمودعة لدى فروع البنوك الاسرائيلية منخفضا، مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية الاخرى المختلفة في المناطق المحتلة.

التسهيلات الائتمانية:

تتبع فروع المصارف الاسرائيلية في عملها الممارسات المصرفية التقليدية الداعية للامان والسيولة، وذلك نظرا للافتقار الى سوق مالية منظمة، الى جانب تضعضع الوضع الاقتصادي والعادات المتبعة من قبل السكان في ما يتعلق بالاحتفاظ بالاموال السائلة. وتقدم البنوك من هنا، قروضا قصيرة الاجل لفترة سنة واحدة ولاغراض تجارية في قسم منها، وكرأسمال متداول لاغراض الزراعة والصناعة في القسم الاخر. اما القروض التي تزيد عن سقف معين، فيتم تقديمها على أساس موافقة الحكومة العسكرية وضمانة الحكومة الاسرائيلية.

وتهدف ضمانات الحكومة على قروض البنوك التجارية لسكان المناطق المحتلة الى تغطية المبلغ الكامل للقروض التي لا تدفع من جراء دوافع سياسية. وتحتسب الفائدة على القروض المقدمة من حالة الى اخرى بحيث تتفاوت نسبة الفائدة على اساس اختلاف الحالات. وفي بداية العام ١٩٨٦، بلغت نسبة الفائدة المتقاضاة على القروض التي تزيد عن قيمة الـ ٦٠,٠٠٠ دولار ١١-١٢٪. اضافة الى ذلك، تطلب ضمانة ثلاثة من التجار ذوي السمعة الجيدة.

ولا يوجد مؤسسات مالية متخصصة مهيأة لتلبية الاحتياجات المالية المتوسطة و/ أو الطويلة الاجل في الزراعة والصناعة والاسكان. ولقد كانت الندرة في الاسهم ورأس المال المتداول من العوامل المحددة، خاصة في مجال الزراعة والصناعة. وتعقدت المشكلة اكثر مع ارتفاع التضخم وازدياد حالة عدم الاستقرار بالنسبة لمناخ الاستثمار.

اجمالا، هناك نوعان رئيسيان من التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل فروع البنوك الاسرائيلية، هي القروض والسحب الاضافي على الحساب.

ومن الاشكال العامة للائتمان تقديم السلفيات. وتستطيع البنوك بمقتضى هذا الترتيب الذي لايشتمل على استخدام الاموال المخصصة من الحكومة، ان تمارس حرية التصرف دون الاضطرار الى التشاور مع السلطات العسكرية. وقد بلغ سعر الفائدة التي يتم تقاضيها على السلفيات ما بين ٣٩٪ و٥٠٪ سنويا، وذلك في بداية العام ١٩٨٦. وتصدر فروع المصارف الاسرائيلية أيضا كتب اعتماد للمستوردين الفلسطينيين. وحيث ان حجم الواردات من بقية العالم الى الاراضي المحتلة، باستثناء اسرائيل، يعتبر صغيرا بشكل بارز يصبح دور المصارف الاسرائيلية في عملية تسهيل التجارة الدولية نيابة عن رجال الاعمال الفلسطينيين هامشيا الى حد بعيد. ويذكر ان فتح كتب الاعتماد تتعرض للاعاقة من جراء القيود الناتجة عن الانظمة الحكومية والمتعلقة بالتراخيص والمتطلبات الاخرى اكثر من تعرضها للاعاقة من قبل المصارف ذاتها.

كما تصدر البنوك الاسرائيلية عددا من اشكال الضمانات نيابة عن رجال اعمال فلسطينيين ولمصلحة طرف ثالث. وتقدم أيضا خدمات يمكن ان تسهل المعاملات التجارية، دون ان يؤثر ذلك على دورها كوسيط مالي بين المودع والمقترض. اذ تعمل تلك البنوك بوصفها قنوات للمدفوعات الواجبة بين دافعي الضرائب والحكومة. وتلجأ الحكومة أيضا الى هذه الفروع من اجل دفع الرواتب ومعاشات التقاعد للغالبية العظمى من مستخدميها في الاراضي المحتلة وللفلسطينيين العاملين في اسرائيل.

كذلك يعتبر دور البنوك الاسرائيلية معروفا في ما يتعلق بتداول الاسهم في سوق الاسهم باسرائيل، وبعد فترة قصيرة من الانتعاش في نهاية السبعينات من هذا القرن، عانت عملية التداول والمتاجرة بالاسهم من حالة حادة من عدم الاستقرار النقدي في اسرائيل الى ان انهارت بعد أزمة سوق الاسهم في اسرائيل عام ١٩٨٣.

ان مراقبة شاملة لدور فروع البنوك الاسرائيلية على اعتبار أنها مؤسسات اقراض في المناطق المحتلة تكشف عن التالي:

(أ) احجمت البنوك الاسرائيلية بشكل متزايد عن تقديم قروض مشروطة لاشخاص يعملون في مجالات انتاجية مباشرة مثل الزراعة والصناعة والاسكان. رغم انها لعبت دورا متواضعا في بعض الجوانب الخدمية، لا سيما تلك المتعلقة بمؤسسات تقوم باعمال تسهيلات النقل العام. وقد قدمت في هذه الحالات قروض بشروط ميسرة من حيث أسعار الفائدة والكمبيالات التي تضمن القروض.

(ب) اعتبرت السلطات الاسرائيلية عمليات الاقراض من الاموال الحكومية المخصصة على أنها أكثر من خدمة مصرفية بحتة. وقد أعطي المقترضون قروضا لاسباب سياسية أوبالنظر لطبيعة أعمالهم، مثل أعمال النقل العام. ان الغالبية العظمى من هؤلاء المقترضين ليس بمقدورهم التقدم لمثل هذه القروض. اما مصادر الاموال الخاصة بهذا النوع من القروض فقد جفت نوعا ما.

(جـ) لعبت فروع البنوك الاسرائيلية دورا في قطاع التجارة الخارجية من خلال تقديم تسهيلات سحب على الحساب لرجال اعمال متميزين على اسس وقواعد تجارية بحتة. ورغم ذلك، اشار بعض العملاء الذين تم استجوابهم حول الموضوع بان هذه الخدمة تنقصها الكفاءة وتتم باسعار مرتفعة.

(د) مع أن المقترضين الفلسطينيين قد يواجهون بعض الصعوبات في تسديد قروضهم، فان المصارف في مثل هذه الحالات تعود وتلجأ الى السلطات العسكرية الاسرائيلية لتعويضهم عن الديون الصعبة التي تحمل ضمانات حكومية.

تقرير شامل:

بوجه عام، فشلت فروع المصارف الاسرائيلية في استعادة مستوى العمليات المصرفية التي كانت سائدة قبل ١٩٦٧ من حيث المجالات والحجم على السواء. ولم تستطع، بشكل خاص، أن تقوم بالدور التقليدي والاساسي من حيث عملها كوسيطة بين المودعين والمقترضين، وهو أمر أساسي من أجل حشد الموارد المالية المحلية وتوجيهها الى فرص استثمارية في الاراضي المحتلة.

ومن ضمن الاسباب الكامنة وراء ذلك، هناك حالة عدم التيقن السياسي والاقتصادي المترافق مع

الاحتلال العسكري، والرفض السياسي فيما يتعلق بالتعاون مع القوى المحتلة، والرغبة في الاحتفاظ والتعامل بالدينار الاردني من قبل السكان على اساس انها عملة اكثر استقرارا وثباتا من العملة الاسرائيلية، بالاضافة الى اسعار الفائدة المرتفعة، والموقف غير الملتزم للبنوك الاسرائيلية فيما يتعلق بخدمة المصالح في المناطق المحتلة[29]. وفيما استفادت البنوك من الاوضاع القائمة في المناطق المحتلة، نظرا لدورها الاحتكاري، وجذبت من ثم حجما من الودائع، الا ان القسم الاكبر من هذه الودائع يتم توجيهها للاستثمار في اسرائيل. وبقي بالتالي دورها في تقديم الائتمان لمقترضين فلسطينيين غير واضح وضئيل.

وبالنتيجة، فعدا عن بعض الخدمات المصرفية العامة التي توفرها البنوك الاسرائيلية، مثل عمليات السحب على الحساب، والتسهيلات، ورسائل الاعتماد والضمانات المصرفية، بقي دورها في تعزيز نمو الاقتصاد وتنميته بالاراضي المحتلة في حده الادنى، حقيقة.

المؤسسات المالية الاخرى

يشمل التأمين جانبا مهما آخر في العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسات الاسرائيلية. حيث تقدم خدمات التأمين على نطاق واسع من خلال عدد كبير من الشركات العاملة في مختلف المدن. ويخدم في مدينة عدد سكانها نحو ٢٠ ألف نسمة مثلا، ما يقارب الـ ٤ الى ٨ مكاتب تأمين، يتركز عملها بشكل رئيسي على التأمين على المركبات وهي تمثل نحو ٨٠ـ٨٥٪ من اجمالي اعمال التأمين. وتتضمن الاشكال الاخرى للتأمين عمليات التأمين على الحرائق، السرقات، حوادث العمل، والتأمين الطبي.

إن معظم شركات التأمين العاملة في المناطق المحتلة هي وكالات تعود لمؤسسات اسرائيلية. وهناك شركة تأمين فلسطينية واحدة، اسمها «مؤسسة التأمين العربية» ولا تخدم الشركات الاسرائيلية حاجات السكان المحليين. حيث تصدر العقود باللغة العبرية التي لا يتقنها الغالبية الكبرى من العملاء المحليين. كما تعتبر معدلات اقساط التأمين مرتفعة بشكل واضح، خاصة فيما يتعلق بالسيارات.

المؤسسات والنشاطات المالية العربية:

النظام المصرفي الاردني:

عندما تم اغلاق جميع البنوك والمؤسسات المالية الاخرى من قبل السلطات الاسرائيلية عام ١٩٦٧، قررت السلطات الاردنية الاحتفاظ بوجود مادي في الضفة الغربية من خلال فروع المصارف التجارية القائمة في عمان. ولم يكن الهدف من ذلك حماية مركزها القانوني فحسب، بل تسهيل بعض الاتصالات في فترة ما بعد الاحتلال بين سكان الاراضي المحتلة والضفة الشرقية فيما يتعلق بسحب الودائع، والمحافظة على الروابط التجارية والتقليدية الاخرى.

وهذا يعني عمليا اصدار الاوامر لفروع البنوك التي تتواجد مقارها الرئيسية في عمان بالا تنهي خدمات موظفيها، وان تستمر في دفع معاشاتهم والاحتفاظ باتصالات رسمية مع فروعها في عمان بقدر ما

تستدعي الحاجة. كما طلب من بعض البنوك من خلال مكاتبها الرئيسية في عمان فتح مكاتبها بشكل دوري من اجل الاجابة على الاسئلة والاستفسارات. وقد نشطت مكاتب الضفة الغربية في تسهيل وتيسير مجموعة القروض العالقة والتي اصبحت مستحقة الدفع بعد الاحتلال. اما ايجارات المباني لهذه الفروع فتدفع من قبل صناديق البنوك العربية التي تمت مصادرتها تماما من قبل اسرائيل في حزيران ١٩٦٧.

وفي خطوة تالية تهدف الى «دعم صمود الاهالي في المناطق المحتلة» سمحت السلطات الاردنية لبعض مؤسسات الاقراض المتخصصة الاردنية (بنك الاسكان وبنك التنمية الصناعي) بتدبير بعض الاموال من اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، وشجعت البنك العربي وبنك تنمية المدن والقرى من اجل توسيع خدماتها وتقديمها للمقيمين في الضفة الغربية الى اقصى حد ممكن.

بعد اغلاق البنوك في الضفة الغربية، لم يحدث تغيير واضح في مركزها القانوني والتشغيلي حتى عام ١٩٨٦، باستثناء الارتقاء والتدرج في الخدمات المقدمة من خلال فرع البنك العربي في نابلس ـ الضفة الغربية. حيث كان هذا الفرع يعمل على أساس يومي منتظم. وبدأ فعليا بتنفيذ أشكال محددة من الخدمات المصرفية. كما نشط من حيث افتتاح حسابات جديدة، ولكن في الفروع الشقيقة للبنك في عمان. وتقول التقديرات بانه كان هناك تدفق ثابت للودائع من المناطق المحتلة باتجاه البنوك التجارية في عمان وباحجام كبيرة تقارب الـ ٣ـ٦ ملايين دولار شهريا، معظمها تم عبر البنك العربي. ولا يزال فرع البنك العربي في نابلس يمتنع عن تقديم اي نوع من القروض أو التسهيلات الائتمانية لسكان الضفة الغربية، وذلك امتثالا للاوامر الاسرائيلية.

بشكل عام لا تقدم المصارف التجارية في الاردن أي شكل من أشكال الائتمان للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، باستثناء الحالات التي تكون فيها الشركات المعنية موجودة خارج الاراضي المحتلة. الا انه اذا ما نظرنا في أي قرض بحق، نجد المصارف التجارية تطالب بضمانات كافية يمكن تحصيلها في الاردن (مثل رهن عقارات موجودة في الاردن او تواقيع من كفيلين الى ثلاثة كفلاء موثوقين) ولا تستطيع الا قلة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة تدبير الضمانة اللازمة.

ويقوم البنك العربي في عمان بتقديم قروض طويلة الاجل لبلديات الضفة الغربية منذ عام ١٩٧١. وقد بلغ مجموع القروض طويلة الاجل والتي ضمنتها الحكومة الاردنية وتم تقديمها الى نحو ٢٢ بلدية في الضفة الغربية خلال الفترة من ١٩٧١ـ١٩٧٩، ما قيمته ٢,٢ مليون دينار اردني غطت ٣٩ مشروعا انمائيا في مجال الكهرباء والماء والمدارس والطرق والمجاري[30].

ويقدم كذلك بنك تنمية المدن والقرى قروضا طويلة الاجل لمجالس البلديات من اجل استكمال مشاريعها الانمائية منذ الاحتلال عام ١٩٦٧. وتتضمن الحكومة قروضه ذات الفائدة المنخفضة عند ٥,٥٪، على اعتبار انه مصرف حكومي. ومنذ عام ١٩٧٨، اصبحت ضمانات الحكومة على القروض مشروطة ومرهونة بالتعاون فيما بين البنك والبلديات عبر وزارة شؤون الارض المحتلة في عمان. وقد بلغ

اجمالي القروض المقدمة الى البلديات حتى نهاية عام ١٩٨٤ نحو ٦٠٩,٠٠٠ دينار اردني تغطي نحو ١٨ مشروعا انمائيا[٣١].

كما يقوم بنك الاسكان ايضا بتقديم قروض الى سكان الضفة الغربية لتشييد واصلاح المنازل، وذلك وفقا لاتفاقية تمت بينه وبين اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة عام ١٩٨١. وتبلغ مدة القرض ما يزيد عن الـ ١٥ الى الـ ٢٠ سنة، مع فترة سماح تتراوح بين عام واثنين وبضمانة اثنين من التجار او الموظفين في الضفة الشرقية. وقد تم تنفيذ ما يقارب الـ ٢,١٥٠ قرضا بقيمة ١٣,٨ مليون دينار اردني خلال الفترة ما بين ١٩٨١ـ١٩٨٥[٣٢]. وتم توفير الموارد من خلال اللجنة المشتركة عبر البنك المركزي الاردني لدعم صمود الاهل في الاراضي المحتلة.

اما البنك الصناعي فلا يمنح قروضا لسكان الضفة الغربية بسبب صعوبة تقديم القروض والاشراف على استخدامها واستعادتها. غير انه قدم قروضا لمشاريع في الضفة الغربية مستخدما الاموال التي اتاحتها السلطات الاردنية[٣٣].

وفي حين استطاعت البنوك الاردنية آنفة الذكر ان تقدم خدمات محدودة للمقيمين في الضفة الغربية، بقيت الاحتياجات المالية والمصرفية لاقتصاد المناطق بعيدة عن التحقيق التام. ويعتبر الوضع في قطاع غزة اشد صعوبة وغير مأمون، على الرغم من اعادة فتح بنك فلسطين عام ١٩٨١.

تجربة بنك فلسطين:

سابقا لعام ١٩٦٧ كانت فروع البنك العربي في قطاع غزة تعمل ضمن نطاق خدمات محدودة، تتركز بشكل خاص على تمويل التجارة. ولم تكن هناك رغبة كبيرة في تحمل المخاطر والاشتراك في تمويل المشاريع الانمائية الزراعية والصناعية[٣٤].

وقد تمكن بنك فلسطين، الذي انشىء عام ١٩٦٠ برأسمال مصرح به قدره ٥٠٠ الف جنيه مصري، من تقديم تسهيلات ائتمانات لانشطة التجارة الخارجية في قطاع غزة، خاصة في مجال الحمضيات. وقد جاءت الحاجة الى تأسيس بنك محلي مقره الرئيسي في المناطق من منطلق انه لم يكن هناك سوى فرعين لبنوك اجنبية في قطاع غزة تخدم نحو ٣٨٠,٨٠٠ نسمة من السكان، مقابل ثمانية بنوك تملك ٣١ فرعا في الضفة الغربية وتخدم نحو ٨٥٠,٠٠٠ مقيم. اما المصرفين فتملكهما وتشغلهما البنوك الاردنية والمصرية، وهي على وجه التحديد البنك العربي وبنك الاسكندرية على التوالي. اما نشاطات «بنك الامة» وهو الثالث الذي كان يعمل هناك فقد تم تجميدها.

بدأ بنك فلسطين العمل فعليا في العام ١٩٦١ برأسمال حقيقي مدفوع قدره ١٥٠,٥٩٠ جنيه مصري فقط. وعند نهاية عام ١٩٦٦ افتتح البنك فرعين له احدهما في غزة والاخر في خان يونس. ولاحقا لاحتلال قطاع غزة عام ١٩٦٧ وبعد ان كان من المفترض افتتاح فرع ثالث للبنك في رفح، تم الاستيلاء على بناية ذلك الفرع من قبل بنك هابوعاليم الاسرائيلي.

وقد استمر بنك فلسطين في تقديم خدماته وتوسيع نطاق عملياته حتى قيام الاحتلال الاسرائيلي. وتركزت اعمال البنك حول تمويل عمليات قصيرة الاجل تغطي التجارة وخدمات اخرى. بحيث لم تتوفر

اموال كافية لاستثمارات متوسطة وطويلة الاجل تتعلق بالصناعة والزراعة والاسكان. وبقي حجم القروض المقدمة محدودا، وصلت الى ٠,٦ مليون جنيه مصري عند نهاية ١٩٦٦. وبلغت ودائع البنك ٢,٥ مليون جنيه مصري مقابل اجمالي حقوق ملكية (بما في ذلك الاحتياطي) بلغ نحو ٤٨٧,٧٠٠ جنيه مصري. أما أسباب ضعف أداء البنك فقد تأتت من جراء المنافسة مع البنوك القوية الاخرى (البنك العربي وبنك الاسكندرية)، بالاضافة الى تصاعد حالة عدم التيقن السياسي ومواجهة الاحتلال. مع ذلك، تمكن البنك خلال الفترة من ١٩٦١ حتى حزيران ١٩٦٧ من تقديم تسهيلات ائتمانية تتعلق بانشطة التجارة الخارجية في قطاع غزة. ومع حزيران ١٩٦٧ وصل رأسمال البنك المدفوع ٣٤٣,٠٠٠ جنيه مصري. وبدا ان البنك مضى قدما في تطوير خدماته ونموه الثابت لولا قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية باغلاقه عام ١٩٦٧[٣٥].

تطورات ما بعد الاحتلال:

تجاوبا مع الامر العسكري رقم ١٨، الذي صدر خلال يوم واحد من قبل سلطات الاحتلال في حزيران ١٩٦٧، اجبر بنك فلسطين على اغلاق ابوابه والتوقف عن عملياته المحلية والاجنبية. وتم مصادرة موجودات سائلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري من الفرع الرئيسي للبنك في غزة. وبعد نحو عشر سنوات، بدأت ادارة بنك فلسطين بالتفاوض مع السلطات الاسرائيلية في محاولة ترمي الى اعادة فتح البنك.

وبعد مفاوضات طويلة، وبالنظر للحاجة المتزايدة للخدمات المصرفية الاعتيادية، تم التوصل الى اتفاق مع بنك اسرائيل في العام ١٩٧١ يقضي بالسماح للبنك باعادة فتح أبوابه للعمل. ومع أن الترخيص الممنوح كان مستقلا عن التشريع المصرفي الاسرائيلي، فقد اخضع بنك فلسطين عمليا لاشراف ومراقبة تامة من قبل بنك اسرائيل والادارة العسكرية من خلال «مدقق البنوك». وقد سمح الاتفاق لبنك فلسطين بتقديم «خدمات مصرفية اعتيادية» من مقره الرئيسي في مدينة غزة، مع الالتزام فيما بعد بالنظر ثانية بامكانية اعادة فتح فرعيه في خان يونس ورفح مستقبلا. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة، لم يتم اعادة فتح أي من فروع البنك. ومع أن السلطات الاسرائيلية وافقت في النهائية «مبدئيا» على اعادة فتح فرع البنك في خان يونس في حزيران ١٩٨٦، الا ان الموافقة النهائية والفعلية لبنك اسرائيل ما زالت معلقة.

وفي حين سمح لبنك فلسطين بالابقاء على حساباته القائمة للفترة السابقة للعام ١٩٦٧ بالجنيهات المصرية وتقديم كشوف الحسابات بهذه العملة، فقد كانت جميع معاملاته تجري بالشاقل الاسرائيلي. وترتبط تسديدات قروض الزبائن بدولار الولايات المتحدة الاميركية، حيث لم تستجب سلطات الاحتلال الاسرائيلي لطلب التعامل بالعملات الاجنبية. وقد تسببت في عجز البنك عن الاشتراك بوصفه «بنك مرخص له» بالقطع الاجنبي، بما في ذلك الدينار الاردني، عائقا رئيسيا امام عملياته وحجمها، وامام قدرته على تعزيز التجارة الخارجية والتنافس مع فروع البنوك الاسرائيلية، وباسهامه في تطور ونمو الاقتصاد المحلي، وتطوير روابطه التجارية الفعالة مع الاردن والدول الاخرى. وقد بقيت عمليات الاقراض وتقديم السلفيات، التي تشمل التجارة والزراعة والصناعة محدودة.

يمنح بنك فلسطين قروضا متواضعة لفترات قصيرة نادرا ما تزيد عن العشرة شهور. اما الحاجات طويلة الاجل لهذه القطاعات فلا يتم تلبيتها.

ومن خلال تحليل الميزانية العامة لبنك فلسطين (جدول ٧) يتضح ان اجمالي الموجودات عند نهاية ١٩٨٤ بلغت ٤,٦٨ مليون جنيه مصري، وبلغ حجم القروض والاوراق المخصومة منها نحو ١,٧ مليون جنيه،والاموال السائلة ٢,٢٥ مليون جنيه مصري،اما حقوق المساهمين فبلغت ١,٢٥ مليون جنيه مصري. وبلغ اجمالي الودائع وحسابات العملاء ٣,٢٣ مليون جنيه مصري، بارتفاع نسبته٤٪ عن السنة السابقة، وكان عدد المساهمين عند نهاية ١٩٨٤ قد وصل الى ١١٥٠ شخص. وقد كان معدل الائتمان الى اجمالي الموجودات منخفضا، مما أدى الى ارتفاع معدل السيولة مقارنة مع المستويات السائدة لدى البنوك التجارية في الاردن.

ان حجم الاعمال التي يقوم بها بنك فلسطين يعتبر محدودا، ويظهر ذلك واضحا من خلال القدر الضئيل من الخدمات التي يعرضها البنك. وقد أدى عجزه عن التعامل في النقد الاجنبي الى صعوبة اجتذابه لحجم جيد من الودائع. كما ان الشكوك المحيطة بالنوايا الاسرائيلية فيما يتصل بمستقبل البنك أدت الى تثبيط المودعين أكثربشأن ايداع أموالهم. وفي محاولتها لتوسيع نطاق الودائع، قامت ادارة البنك بالموافقة على فتح حسابات ودائع جارية بالدولار الامريكي ولكنها فرضت فيما بعد فائدة مقدارها ٥٪ تقريبا، وهي نسبة غير موفقة بشكل عام على أساس العائد المرتفع المتوفر فيما يتصل بالخيارات الاخرى.

جدول رقم (٧)

بنك فلسطين - الميزانية العامة

(جنيهات مصرية)

	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤
الموجودات							
النقد والميزانيات مع البنوك الاخرى	٢٠٨,٢٢٧	٢,٢٥٣,٥٨١	١,٣٠٦,١٦٨	١,٣٤٢,٥٥٨	١,٤٤١,٢٧٥	٢,٥٦٩,٦٧٨	٢,٢٥٠,١٠٤
القروض اوراق مخصومة، تسهيلات ائتمانية اخرى	١٨٨,١٧٣	٧٣٠,٧٣٧	١,٠٤٥,٩٦٠	١,٠٠٦,٥٤٨	٩٤٧,٩٩٩	١,٣٠٥,٥٨٠	١,٧٠٠,٧٣٠
موجودات ثابتة	٤,٧٠٠	٧,٤٣٩	٥٧,٩٢٧	٥٨,٤٣٩	٦٣,٤٨٦	٣٢٤,٠٦١	٦٢٦,٦٧٩
موجودات اخرى	١٠٠,٩١٦	١,١٩٧,٦٢٦	٦٠٣,٢٨٦	٦٠٣,٢٧٩	٥٣٨,٠٨٧	٤٠٦,٢٦٧	٢٠١,٣٤٢
اجمالي الموجودات	٤٣٢,٠٢٦	٤,١٨٩,١٧٠	٣,٠٠٢,١٤٠	٣,٠١٠,٨٢٤	٢,٩٩٠,٧٤٦	٤,٦٠٥,٥٨٦	٤,٦٧٧,٨٥٥
المطلوبات							
راس المال	١٥٠,٥٩٠	٣٤٣,٠٠٠	٣٤٣,٠٠٠	٣٤٣,٠٠٠	٣٤٣,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
الاحتياطي	-	١٢٦,٨٥٦	١٧٣,٩٠٩	١٧٣,٩٠٩	١٧٣,٩٠٩	٦٠٥,٦٩٦	٧٤٥,٧٦٠
الودائع	١٧٣,١٠٥	٢,٤٣٤,٧٣٧	١,٦٧٣,٩٧٥	١,٦٣٣,٦٦٣	١,٦١٦,٤٠٤	٣,٠٩٣,٦٢٣	٣,٢٣٠,٧٥٣
ارباح غيرموزعة	٧,٦٦٤	٥٨,٨٤٥	٢١١,٠٠٧	٢٥٩,٠١٠	٣٢١,٣٨٣	-	-
مطلوبات اخرى	١٠٠,٦٦٦	١,٢٢٦,٧٣٢	٦٠١,٢٤٩	٦٠١,٢٤٢	٥٣٦,٠٥٠	٤٠٦,٢٦٧	٢٠١,٣٤٢
اجمالي المطلوبات	٤٣٢,٠٢٦	٤,١٨٩,١٧٠	٣,٠٠٢,١٤٠	٣,٠١٠,٨٢٤	٢,٩٩٠,٧٤٧	٤,٦٠٥,٥٨٦	٥,٦٧٧,٨٥٥

المصدر (١) بنك فلسطين في عشرين سنة. غزة، ١٩٨٠، ١٩٨٠ ص ص ٢٢-٢٤.

(٢) جلال داوود، «بنك فلسطين في قطاع غزة» صامد الاقتصادي، رقم ١٨، ١٩٨٠ ص ١٢ و (٣) تقرير مجلس ادارة بنك فلسطين لعام ١٩٨٤.

من خلال تجربة بنك فلسطين منذ اعادة فتحه عام ١٩٨١، يتضح الاتي:

(أ) واجه بنك فلسطين عوائق مختلفة حدت من نشاطه ومن تطوير اعماله. حيث لم يكن يسمح له بالتعامل في النقد الاجنبي. وكان البنك يتنافس مع اكثر من ستة فروع لبنوك اسرائيلية في القطاع تتمتع بدعم من مراكزها الرئيسية فيما يتصل بالمخاطر. وكان البنك معرضا لضريبة الدخل عند مستوى ٣٧,٥٪ بدلا من ٢٥٪ التي تم فرضها تبعا لقانون الضريبة المصري الذي ساد في الفترة السابقة للاحتلال الاسرائيلي. ولم يكن البنك ايضا يملك القرار الاخير فيما يتعلق بالموافقة على مشاريع الاستثمار، بغض النظر عن جدواها. كذلك لم يسمح للبنك بفتح فروع جديدة والتوسع في عملياته من ثم باتجاه مناطق اخرى جديدة[٣٦]

(ب) وكنتيجة لذلك،لم يكن بمقدور البنك أن يقوم بأعمال الوساطة بجدارة في السوق المالية لقطاع غزة ولم ينجح حتى الان في تحريك الموارد المتوفرة وحشدها، على ضآلة حجمها ثم تخصيصها للمجالات ذات الاولوية. وهكذا لم يساهم البنك في زيادة الدخل والانتاج. وفي حين يمكن اعتبار معدل الائتمان الى الودائع لدى البنك مرتفعة بشكل عام مقارنة بتلك المعدلات الموجودة لدى فروع البنوك الاسرائيلية العاملة في المناطق المحتلة، الا انها لا تزال منخفضة بالنسبة لمصرف تجاري. وهذا يعكس بوجه منه سياسات الادارة في البنك الهادفة الى الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة تزيد عن الحد المطلوب، ويشير من وجهة أخرى الى حالة عدم التيقن السياسي والاقتصادي الشاملة والتي تحيط بعمل البنك.

(جـ) بقي رأسمال البنك صغيرا رغم المحاولات المتكررة لزيادته الى ثلاثة أضعاف الامر الذي لم يلق تجاوبا وموافقة من بنك اسرائيل.

(د) سيبقى دور البنك كوسيط بين المودعين والمقترضين غير ذي أهمية طالما بقيت قدرته على حشد المدخرات والقروض الخارجية محدودة. وعلى البنك أن يعيد النظر في بنية أسعار الفائدة لديه اذا ما أراد ان يجتذب ودائع أكثر. وعليه أن يوسع من عملياته في مجال الائتمان والاستثمار، التي سيرافقها ارتفاع المخاطر بلا شك وتقوية القدرات التقنية لدى البنك في مجال ادارة الائتمان.

(هـ) في ظل العوائق القائمة لم تفض العلاقات بين ادارة البنك والسلطات الاسرائيلية الى تعزيز دور البنك في مجال حشد المدخرات المالية وتحريكها. مما أضاف الى الصعوبات التي تواجه البنك واعاق قيامه بالوظائف العادية كما يجب.

موارد اقليمية اخرى:

انخرطت مرافق مختلفة في العمليات المالية داخل المناطق المحتلة من اجل سد الثغرة الناجمة عن غياب مؤسسات مالية مناسبة وعن قصور النظام المصرفي ومن بين هذه المؤسسات:

١- الشركة العربية للتنمية والتسليف:

تأسست الشركة عام ١٩٨٥، على أساس القيام بأعمال الوساطة المالية بشكل رئيسي. ومع أنها

تأسست في القدس وفي ظل القوانين الاسرائيلية، فقد سمح لها بأن تعمل ضمن الاراضي المحتلة تحت اشراف السلطات العسكرية الاسرائيلية.

٢- شركة التأمين العربية:

وهي شركة التأمين العربية الوحيدة، وكانت تقوم بحجم كبير من أعمال التأمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما سمح لها بالعمل في شرقي القدس منذ منتصف السبعينات من هذا القرن. ويحكم الشركة القانون الاردني الخاص بالتأمين لعام ١٩٦٥، الذي يطلب من مختلف المؤسسات أن تحتفظ بحد أدنى من السيولة نسبته ٤٠٪. وقد وظفت الشركة جزءا من اموالها لمشاريع استثمار محلية. كما قامت بتقديم قروض لاغراض تجارية وأخرى تتعلق بالبناء. ويشير تحليل ميزانية الشركة لعام ١٩٨٤ الى ان نحو ٨٠٪ من اجمالي الموجودات لديها (١,٢٥ مليون دولار) كانت بشكل ودائع جارية، ونحو ٠,٠٠٣٪ على هيئة أسهم، و ٩,٤٪ بشكل قروض وأوراق مخصومة.

٣- التعاونيات:

مع نهاية عام ١٩٦٦، كان هناك نحو ٢٣٨ جمعية تعاونية في الضفة الغربية، ومن بين جميع التعاونيات المسجلة، لم ينشط سوى خمسون جمعية تعاونية منها. وبقيت الاخريات غير ناشطة بانتظار الحصول على التصفية رسميا. وبالمجمل كان دور هذه التعاونيات متواضعا خاصة في مجال الزراعة، الذي يفترض به ان يحصل على الاولوية ضمن اهتمامات التعاونيات تلك. وفي قطاع غزة، من الجانب الاخر، بلغ عدد التعاونيات ١٧ تعاونية.

بقيت حركة التعاونيات ساكنة لمدة تزيد عن العشر سنوات بعد الاحتلال، ولكنها استعادت نشاطها بعد ١٩٧٨ لاحقا لتدفق الاموال من خلال اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ومن خلال شركات تطوعية خاصة منها ANERA American Near East Rebugee Aid.

وعند نهاية عام ١٩٨٥، بلغ عدد التعاونيات الزراعية الناشطة نحو ٣٠ تعاونية زراعية و ٨٠ جمعية تعاونية اخرى. يعمل نحو ٤٠ من تلك الاخيرة في مجال الاسكان. اما في قطاع غزة فبلغت التعاونيات اربع تعمل جميعها في الزراعة.

قاعدة الموارد:

تأتت الموارد المالية لهذه التعاونيات بشكل رئيسي من أربعة مصادر هي: اللجنة المشتركة، المنظمة التعاونية الاردنية، ANERA. وحقوق المساهمين من الاعضاء ومع نهاية ١٩٨٤ ادخلت اللجنة المشتركة ما مجموعه ٦٤ مليون دولار لتلك التعاونيات، ذهب القسم الاكبر منها (٤٠ مليون دولار) باتجاه مشاريع الاسكان، ثم الزراعة، والكهرباء وغيرها من مجالات. وبالنسبة لحقوق المساهمين فقد كانت الموارد التي تم جمعها قليلة.

هناك ثلاثة انواع من القروض التي تقدمها التعاونيات من خلال استخدامها للاموال المقدمة من اللجنة المشتركة و Anera.

(أ) قروض الاسكان، حيث يتم تزويد كل مقترض بمبلغ يقارب ال ١٧,٠٠٠ دولار من اجل المساهمة في بناء بيت خاص. وبالمعدل، غطت تلك القروض نسبة ٣٥٪ من اجمالي نفقات البناء، وتم توفير الباقي من مصادر خاصة.

(ب) قروض مقدمة لاغراض شراء معدات وآليات تستخدم في تزويد الاعضاء بالخدمات المطلوبة. وتشمل المعدات الزراعية، معاصر زيت الزيتون، ومعدات صناعة الصابون.

(جـ) قروض لبناء ووضع اسس تسهيلات وقنوات الري اضافة الى شق الطرق.

الى جانب الخدمات السابقة التي توفرها الجمعيات التعاونية تقوم بعض هذه التعاونيات لاسيما تلك المسماة «بجمعيات التسويق المحلية/ الاقليمية» بتقديم قروض على شكل اموال سائلة لاعضائها يتراوح ما بين ١,٤٠٠ دولار الى ١,٠٠٠ دولار لكل مقترض بمعدل فائدة قدره ٢٪، وذلك بناء على طلب اللجنة المشتركة. ويقدر عدد الاعضاء الذين حصلوا على مثل هذه القروض بنحو ٢٠٠٠ عضو.

تقدير شامل:

لم تلعب الجمعيات التعاونية دورها بشكل كامل في مجال تلبية الاحتياجات الضرورية الملحة لاعضائها فيما يتصل بالقروض متوسطة وطويلة الاجل. الا انها قدمت للاعضاء من جانب اخر، قروضا موسمية غطت نحو ٣٠-٥٠٪ من احتياجات الاعضاء، وقد بلغ مجموع المزارعين الذين تلقوا قروضا نسبة ١٠٪ من اجمالي المقترضين الموثوقين.

وقد نجحت تعاونيات الاسكان بترتيب عمليات بناء تتصل بعدد كبير من البيوت. مع ذلك، وبالنظر الى الطلب المتزايد على البناء عالي المستوى وبسبب ضآلة حجم القروض المقدمة مقارنة مع مجمل تكاليف بناء البيت، فقد امتدت في معظم الاحيان سنوات العمل على انهاء بناء البيوت الذي ان حصل، فبعد عناء وضغط كبيرين تحملهما المقترض ورغم ذلك، بقيت مشاريع الاسكان ضمن اكثر الانجازات الناجحة التي قامت بها التعاونيات واللجنة المشتركة.

٤- تجار الامدادات الزراعية:

لعب تجار الامدادات الزراعية دورا بارزا في تلبية احتياجات معظم اصحاب المزارع التجاريين من خلال تزويدهم بتسهيلات ائتمانية فصلية. كما كان دورهم دائما حاسما في تغطية المتطلبات الائتمانية مقيدة الاجل للمزارعين في الضفة الغربية، وقطاع غزة وان يكن بحدود اقل. واصبح دور الشركات الزراعية من حيث تقديم القروض حتى بعد الاحتلال، اكثر اهمية. ومع ذلك أخذ الوضع منحى حادا بعد منتصف السبعينات بسبب تسارع معدلات التضخم وما نجم عنه من تخفيض سريع وغير متوقع في قيمة العملة الاسرائيلية. وهو ما حدا بالبائعين الى تقليص امد الائتمان والاصرار على الدفع نقدا. وفي حالات عديدة، عندما يظهر أن الاقراض بلغ حد المخاطرة، يتم ربط المعاملات بالدينار الاردني عند مستويات صرفه لحظة البيع. وقد استمر تجار الزراعة في لعب دور حاسم في مجال الائتمان الفصلي، وذلك على الرغم من تراجع دورهم بالارقام الحقيقية.

٥- الائتمانات القروية:

في اعقاب الاحتلال الاسرائيلي، كان الائتمان القروي يتوفر من خلال مؤسسات متخصصة متعددة لكل منها عمله المحصور في نطاق معين. فالاحتياجات الائتمانية متوسطة وطويلة الاجل في الضفة الغربية يتم تنفيذها من خلال مؤسسة التسليف الزراعي عبر مكتب المقاطعة التابع لها. وتفرض هذه الشركة فائدة نسبتها ٦٪ على القروض وتصر على تقديم رهن عقاري.

اما قروض الانتاج المخصصة لاغراض فصلية، فيتم تنفيذها من خلال الاتحاد المركزي التعاوني الاردني، عبر تعاونيات اعضائه التي تقوم بدورها بتقديم قروض للاعضاء فقط (نحو ١٠٪ من اجمالي المزارعين) عند معدل فائدة نسبتها ٩٪ ومع حزيران ١٩٦٧ بلغت قيمة القروض المقدمة من خلال التعاونيات الى اعضائها نحو ٤٥٧,٠٠٠ دينار اردني.

وفي قطاع غزة كان المصدر الرئيسي للائتمان الفردي للفترة السابقة للاحتلال ثلاثة فروع لبنك الائتمان الزراعي في مدينة غزة، خان يونس، ورفح. وبالاضافة الى المصادر الاقليمية للائتمان القروي، حصل المزارعون في المناطق المحتلة أيضا على مدخل لمصادر أخرى من الائتمان المخصص لاغراض فصلية واغراض قصيرة الاجل. وكانت مصادر الائتمان بالتالي تتألف من موردي مستلزمات الانتاج ومن وسطاء التسويق أيضا.

ثم تحول الائتمان القروي وأخذ منحى اخر في اعقاب الاحتلال الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧. وكانت الحكومة الاردنية قد أغلقت جميع فروع الضفة الغربية العائدة لشركة الائتمان الزراعي وأمرت بتجميد عمليات الاقراض التي تقوم بها فروع الاتحاد التعاوني الاردني بالنظر للشروط التي فرضتها السلطات الاسرائيلية.

وكانت مصادر الائتمان القروي خلال السنوات الثمانية الاولى للاحتلال، تتألف بالدرجة الاولى من موردي مستلزمات الانتاج ومن وسطاء التسويق. ومع اواخر السبعينات شهد الائتمان القروي ثلاثة تحولات رئيسية. اولا، أظهر المزارعون اتجاها متزايدا نحو تخفيض استثماراتهم طويلة الاجل الى الحد الادنى، بسبب التقلبات العشوائية فيما يتصل بالربحية والبيئة السياسية غير المستقرة. ثانيا، شهد النصف الثاني من السبعينات ظهور عدد كبير من المنظمات الطوعية الخاصة، اشترك عدد منها في تقديم المساعدة المالية للمشاريع القروية والزراعية. ثالثا. اعتبر انشاء اللجنة الفلسطينية الاردنية المشتركة التي انبثقت عن مؤتمر القمة العربي في بغداد لعام ١٩٧٨، بوصفها القناة الرئيسية للمساعدات العربية للاراضي المحتلة تطورا مميزا اضاف امكانيات جديدة.

على الرغم من هذه التطورات، بقيت تسهيلات الائتمان في المناطق القروية ناقصة، حيث تجاوزت تكاليف وشروط التمويل، والائتمان الفصلي ايضا ما قدره الغالبية العظمى من السكان وقامت التعاونيات ومقرضو الاموال وتجار الامدادات الزراعية ووسطاء التسويق، بتلبية الاحتياجات الملحة ولكن بشكل جزئي.

الصرافون:

عمل الصرافون قبل ١٩٦٧ في كل من الاردن والضفة الغربية. وارتفع عددهم في الضفة الغربية بشكل ملحوظ بعد الاحتلال الاسرائيلي واغلاق المصارف والمؤسسات المالية الاخرى. ويتضمن عملهم حاليا تقديم مختلف اشكال الخدمات المكنة. بحيث يعتبر دورهم بارزا في مجال تشغيل القطاع النقدي في المناطق المحتلة.

هناك عوامل عديدة وراء النجاح الذي لحق بالصرافين وما قدموه لخدمة اقتصاد المناطق المحتلة، لا سيما في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) اذ ان غياب المؤسسات المصرفية الوطنية أدى الى خلق فجوة كبيرة في المعاملات والصفقات المالية والنقدية في المناطق المحتلة، استطاع صرافو العملة ان يسدوها الى حد ما. كما ان اعتراف السلطات الاسرائيلية المحتلة بكل من الدينار الاردني والشاقل الاسرائيلي على انهما عملتين قانونيتين في الضفة الغربية، جعل من صرف العملة مسألة يومية. وتأكد ذلك من ثم في اعقاب التخفيض المستمر في سعر العملة الاسرائيلية، وهي حقيقة دفعت بالفلسطينيين في الاراضي المحتلة الى اللجوء لعملات اكثر ثباتا، فكان التعامل بالدولار الاميركي والدينار الاردني.

وهناك الدعم المالي العربي، الذي اشتمل على مدفوعات تقوم بها الحكومة الاردنية لصالح موظفين في المؤسسات الحكومية العامة، بالاضافة الى تحويلات العاملين الاردنيين والتي كانت تتم باحجام كبيرة باتجاه الاراضي المحتلة عبر الصرافين و / او من خلال اشخاص يعبرون الجسور باتجاه المناطق المحتلة.

ومن العوامل التي أدت الى نمو قطاع الصرافة أيضا، غياب العمليات المصرفية المباشرة بين الاراضي المحتلة والدول العربية. أضف الى هذه العوامل أن التعامل مع الصرافين له ايجابياته المعروفة من حيث المرونة والسرعة التي يتمتع بها هؤلاء، اضافة الى عرضهم لمعدلات صرف قريبة جدا من المعدلات العالمية والاقليمية السائدة في الاسواق.

لقد ارتفع عدد الصرافين، الذين لا يملكون رخصة للتعامل، ارتفاعا حادا في الضفة الغربية، بحيث وصل عددهم الى نحو ١٩٦ صيرفياً في نيسان / ابريل ١٩٨٦، (جدول رقم ٨) وقبيل العام ١٩٦٧ بلغ اجمالي عددهم ٤٢ صرافا. وبالرغم من أن السلطات الاسرائيلية لا تعتبر الدينار الاردني عملة قانونية صالحة للتعامل في القدس الشرقية، فانه يتم استخدامه من قبل المقيمين والصرافين هناك. ويسود نفس الوضع في قطاع غزة أيضا، ولكن بنطاق أضيق. حيث تمنع السياسة الاسرائيلية صرافي العملة من العمل في قطاع غزة. ونظرا لحقيقة أن نظام العملة في القطاع يعتبر مفردا وليس مزدوجا. واضافة الى ذلك هناك عدد كبير من الباعة الذين يقومون بأنشطة تحويل الاموال.

جدول رقم (٨)

توزيع الصرافين العاملين في الضفة الغربية حسب المناطق

نيسان ١٩٨٦

المدينة	عدد الصرافين
نابلس	٦٤
القدس	٣٤
رام الله	٢٢
بيت لحم وبيت ساحور	٢٢
جنين	١٦
طولكرم	١٥
قلقيلية	١٤
الخليل	٧
اريحا	٢
الاجمالي	١٩٦

المصدر: مسح ميداني

الوظائف والانشطة التي يقوم بها الصرافون:

يؤدي الصرافون في معظم الحالات، سلسلة واسعة من الانشطة تتضمن صرف العملة، تحويل العملة، تدقيق الحسابات، قبول الودائع، تقديم القروض، وادارة الحافظات الاستثمارية. أما الوظائف الثلاث الاولى فهي الاكثر شيوعا في حين تنحصر الباقية في كبار الصيارفة ويبقى مجالها متواضعا تبعا لذلك.

اما الشكل الاول والرئيسي الذي يقوم به جميع الصرافين فهو صرف العملات. ويعتبر تبديل الدينار الاردني بالشاقل الاسرائيلي عملية روتينية تكاد تقوم بها مختلف فئات السكان. وبالاضافة الى معاملات التبديل بين الدينار والشاقل، يشارك الصرافون أيضا في التعامل بالعملات الاخرى مثل الدولار والجنيه الاسترليني، وعدد من العملات العربية كالريال السعودي والدينار الكويتي وذلك على شكل تحويلات من الاقارب العاملين في الخارج. ويجري التعامل بالدولار الاميركي أيضا على نطاق واسع، يشمل في كثير من الاحيان المواطنين الاسرائيليين. وتظهر السلطات العسكرية الاسرائيلية والسلطات النقدية قدرا من التسامح ازاء هذا النشاط خاصة بالنظر لاثاره الايجابية على الاقتصاد الاسرائيلي.

ويعتبر تحويل الاموال من الاراضي المحتلة واليها وظيفة رئيسية أخرى يؤديها كبار الصيارفة بكفاءة وعلى نطاق واسع. وقد أفسح غياب نظام مصرفي ملائم المجال أمام الصرافين للقيام بمهام تقوم بها المصارف، حيث يقوم كبار الصرافين من خلال مكاتب وفروع مراسلة في الاردن وفي دول الخليج بتحويل الحوالات بكفاءة. والى جانب تقاضيهم رسوم بنسبة ١٪ تقريبا، يستفيد الصرافون من جراء الاحتفاظ بالمال في حساباتهم لفترات تزيد عن الاسبوع.

كما يتم تحويل الاموال من المناطق المحتلة الى المقيمين في الخارج بكفاءة وفعالية، سواء الى المقيمين في الدول العربية او باتجاه اوروبا واميركا الشمالية. وقد درج هذا الاجراء لفترة طويلة من الزمن حيث كان الاباء يحولون مصاريف ابناءهم الذين يدرسون في الخارج. وتراجع الطلب على هذه الخدمة بشكل ملحوظ بسبب انتشار الجامعات المحلية حاليا.

ويقدم الصرافون ايضا بعض القروض لمقترضين معروفين من خلال عملهم، وتمنح هذه القروض لفترات قصيرة لا تزيد عن الاربعة شهور، وباسعار فائدة تختلف من مقترض الى اخروتتراوح بين صفرو ٤٠٪ على اساس سنوي. ويقدم الصرافون احيانا قروضا معفاة من الفائدة وذلك لبعض عملائهم المميزين.

ومن الخدمات الاخرى التي يقدمها الصرافون لزبائنهم المؤتمنين ما يتعلق بصرف الشيكات المصرفية المسحوبة على حسابات في البنوك الاردنية ويتقاضى الصرافون عمولة بمقدار ٠,٥٪ - ٢٪ عن هذه الخدمات.

وهناك حالات نادرة قام خلالها كبار الصرافين بمهام أخرى على أساس انتقائي كالاستثمار بالنيابة عن الاخرين في أسهم السوق المالية في عمان. وفي الحقيقة، ساهمت تدفقات الموارد المالية من الضفة الغربية باتجاه عمان في تطور ونمو سوق الاسهم الاردنية (البورصة). كما كان لثبات الدينار الاردني ونمو الاقتصاد الاردني ايضا دورا واضحا في المساهمة بهذه العملية[٣٧].

تقييم شامل:

تمكن الصرافون من توفير عدد من الخدمات الحيوية للسكان والمؤسسات في المناطق المحتلة. غير أن دورهم في مجال الوساطة المالية بقي محدود النطاق، اذ تنحصر تسهيلات الائتمان بقروض «الاسعاف الاولي» في قطاع الخدمات. ويكاد دور الصرافين في مجال تمويل الصناعة يكون معدوما. في حين انهم لا يقومون بأي دور على الاطلاق في مجالات الزراعة والاسكان.

وقد بقيت معاملات اقراض المال الخاص جزءا من عمليات القطاع النقدي غير الرسمي. حيث اكتسب تشغيل القطاع النقدي غير الرسمي طابعا مؤسسيا دفع بالصرافين للعمل كبنوك. وقد حدث ذلك في ظل غياب القوانين والانظمة اللازمة وغياب سلطة مركزية محلية مسؤولة عن حماية الاطراف المعنية وتنظيم السياسة النقدية لمصلحة الاهداف الاقتصادية.

وفي مجال القطع الاجنبي وفر نظام العملة المزدوج مصدرا مربحا للدخل رغم عمليات الحظر الاسرائيلية وخطر مصادرة الاموال التي تنتقل بشكل غير شرعي عبر الجسور، والصراع المريرمع

سلطات الضرائب[٣٨].

المحاولات الرامية الى اعادة فتح المصارف:

بعد قيام الاحتلال، جرت محاولات لاعادة فتح المصارف المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطلبت السلطات الاسرائيلية أن تعمل المصارف المعنية تحت اشراف البنك المركزي لاسرائيل. وهوطلب يعتبر مخالفا للقوانين والانظمة السائدة في الاراضي المحتلة منذ احتلالها. وفي العام ١٩٧٣، انتهت المفاوضات، التي شملت صندوق النقد الدولي أيضا، دون التوصل الى أي اتفاق. وقد سمح لكل من البنك العثماني والبنك البريطاني للشرق الاوسط باعادة فتح ابوابها، الا ان كلا المصرفين رفضا القيام بذلك.

وعند منتصف السبعينات بدأت جولة جديدة من المفاوضات شملت هذه المرة البنك العربي فقط، ولكن عددا من العوائق حال دون الاتفاق في النهاية. ومن هذه العوائق:

(١) رفض السلطات الاسرائيلية السماح لفروع القدس الشرقية بفتح أبوابها، وقد أنطوى على هذا آثار اقتصادية خطيرة لا يقبلها البنك العربي.

(٢) ان الاحتياطي القانوني الذي يزيد عن ٧٠٪ يفترض الاحتفاظ به في بنك اسرائيل (بالدينار الاردني) وبدون فائدة.

(٣) يتوجب اعادة الودائع الموجودة لدى بنوك خارج البلد الى الفروع المحلية.

(٤) يطلب من البنوك التي يعاد فتحها أن تزيد من أسهم رأس المال بهدف المحافظة على أموالها بشكل مستقل عن مكاتبها الرئيسية في عمان.

وجرت الجولة الثالثة من مفاوضات اعادة فتح البنوك خلال الفترة ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٥ وتضمنت أيضا البنك العربي فقط. وتم التوصل الى اتفاق مؤقت في اواخر ١٩٨٥ بشأن اعادة فتح فروع البنك العربي في نابلس، كما تم التوصل الى حل وسط بشأن الخلافات الاخرى. غير أن السلطات الاسرائيلية لم تستجب حتى الان ايجابيا لهذه الخطوة.

وبالنظر الى فشل الجهود الرامية لاعادة فتح المصارف المحلية واستمرار الحاجة للخدمات المصرفية العادية في الاراضي المحتلة، فقد جرت محاولات أخرى في السنوات الاخيرة لفتح مؤسسات مصرفية جديدة في الضفة الغربية.

وفي العام ١٩٨٤ بدأ فريق من رجال الاعمال في الضفة الغربية حوارا مع السلطات الاسرائيلية في محاولة تهدف الى الحصول على ترخيص لمصرف جديد مركزه نابلس، على ان تفتح له فروع أخرى فيما بعد في مدن أخرى. غير أن الحكومة الاردنية أصرت على اعادة فتح المصارف المحلية المغلقة التي كانت في وضع أفضل مقارنة مع أي مصرف جديد من حيث رأس المال والخبرة في الاراضي المحتلة والدراية والقدرة

على حشد الموارد الخارجية. وعلى اثر ذلك دعت اللجنة الاقتصادية العليا في الاردن الى ضرورة فتح جميع البنوك في الضفة الغربية تبعا للقانون الدولي وتمشيا مع القوانين الاردنية والتشريعات السائدة ضمن تلك الحدود. وفشلت من ثم الجهود الرامية الى تأسيس بنك جديد.

وفي كانون الثاني ١٩٨٦ جرت محاولة أخرى للطلب الى السلطات الاسرائيلية للسماح بانشاء مؤسسة مالية تحت اسم «بيت التمويل العربي» وقد استطاع مؤسسو الشركة وهم عشرون مساهما من رجال الاعمال، ان يحصلوا على رخصة من الاردن، على عكس ما حدث مع التماس البنك الذي ذكر سابقا، ولكن الرخصة كانت لتأسيس شركة مالية (بنك اقراض) تهدف الى توسيع نطاق التنمية الاقتصادية نحو السكان الفلسطينيين المحليين.

وبعد مفاوضات مطولة مع السلطات الاسرائيلية تم التوصل الى اتفاق مؤقت تحت البنود التالية:

(١) ان يبلغ رأس المال الاولي/ المبدئي نحوخمسة ملايين دولاريتم الاكتتاب بنحو النصف منه من قبل المؤسسين.

(٢) ان تشرف على الشركة «الادارة المدنية» وليس بنك اسرائيل.

(٣) ان يكون بمقدور الشركة التداول بالعملات الاسرائيلية والاردنية. ويمنع التعامل بالعملات الاجنبية حتى يتم حصول الشركة على ترخيص.

(٤) لا يسمح للشركة أن تقوم بالاعمال القريبة جدا من العمل البنكي، ولا يسمح لها بفتح فروع في مناطق مختلفة، سوى في قطاع غزة والقدس.

وفي محاولة اخرى ايضا، وبدعم من وساطة الحكومة الاميركية، وافقت السلطات الاسرائيلية على طلب اعادة فتح فروع بنك القاهرة ـ عمان في نابلس[٣٩]. ومن المتوقع ان يخدم البنك رجال الاعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بعد ان فتح ابوابه للعمل عند نهاية عام ١٩٨٦، وسوف يعمل وفقاً للقانون الاردني النافذ في الاراضي المحتلة والذي تم تعديله من قبل اسرائيل، حيث تشرف الاردن على المعاملات بالدينار وعلى الحوالات النقدية للاردن التي تمكن من الاحتفاظ بالدينار لدى البنك المركزي الاردني في حين تتولى اسرائيل متابعة المعاملات بالشاقل الاسرائيلي وغيره من عملات.

تملك الحكومة المصرية نسبة ١٢٪ من اسهم البنك، والمؤسسات الحكومية الاردنية مثل صندوق التقاعد نسبة ١٠٪ من الحصص، أما الباقي فيملكه اشخاص اردنيون. ويقدر احد المصادر انه يوجد نحو ٢٥٠ مليون دولار من المدخرات الفلسطينية غير المستثمرة يمكن ايداعها في البنك واستخدامها للشروع في تنفيذ صناعات بالضفة الغربية[٤٠]. ويطمح البنك الى افتتاح فروع اخرى في مدن اخرى

بالضفة الغربية. ويعتبر افتتاح البنك من جديد بمثابة تطور ايجابي يزيد من احتمالات اعادة فتح بنوك اخرى كانت تعمل في الاراضي المحتلة قبل عام ١٩٦٧[٤١].

يعتمد نجاح البنك على عدد من العوامل الحيوية، مثل حجم رأس ماله، وقدرته على جذب المدخرات العائدة لافراد ومؤسسات وتخصيصها بكفاءة للقطاعات المحتاجة في اقتصاد الاراضي المحتلة، خاصة التجارة والزراعة والصناعة، اضافة الى سياسة البنك في تلبية الاحتياجات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية. وفوق ذلك كله، سيعتمد نجاح البنك في خدمة اقتصاد المناطق المحتلة على السياسة الاسرائيلية التي سيتم التعامل من خلالها مع البنك، وعلى طبيعة ونطاق انشطته والاطار القانوني الذي يتوقع ان يعمل ضمنه البنك.

تقييم شامل للقطاع المالي والتوقعات المستقبلية بشأنه:

تركت عملية اغلاق فروع البنوك العربية والاجنبية منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة فراغا في بنية النظام المالي والمصرفي، بحيث لم يكن هناك نظام مالي ومصرفي واضح يخدم الاحتياجات الملحة للمناطق ويسهم في التنمية الاقتصادية الخاصة بها. اذ ان افتقاد الاقتصاد لتلك التسهيلات الاساسية وحرمانه من سلطة مركزية محلية، لن تؤدي به أبدا نحومراكمة مبالغ معتبرة من الموارد التي يمكن توجيهها باتجاه القطاعات الانتاجية من اجل رفع درجة النمووالتطور. ويتناقض ذلك مع الوضع في اسرائيل، حيث يتم تلبية الاحتياجات المالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل للسكان من خلال البنوك التجارية وغيرها من مؤسسات مالية متخصصة أسست من اجل خدمة قطاعات الزراعة والصناعة والاسكان والسياحة والشحن البحري. وتعود ملكية هذه المؤسسات للحكومة الاسرائيلية، في حين يشترك في ملكية بعضها الاخركل من الحكومة والبنوك.

وبينما ساعدت المصادر الاجنبية للتمويل في تخفيف حدة الضيق الذي واجه القطاع المالي والاقتصاد في المناطق المحتلة، فانه كان يتوقع منها ان تدعم الجهود الوطنية الرامية الى حشد وتحريك الموارد المحلية وليس الحلول مكانها.

الى جانب ان المنح والائتمانات والقروض والاستثمار الاجنبي الخاص، التي يتحكم فيها عادة عدد ضخم من الشروط لا يمكن أخذها في الاعتبار في ظل الوضع الحالي السائد في المناطق المحتلة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من اجل اقامة ترتيبات بديلة، فقد ظلت التسهيلات الجديدة المستحدثة عاجزة من حيث الموارد، والمستقبل والقدرات التقنية وقد حاولت هذه التسهيلات في أفضل حالات ادائها ان تستوعب وتتسع لاقل قدر ممكن من الاحتياجات الملحة للاقتصاد تحت ظل العوائق المفروضة من قبل الاحتلال.

لم تستطع فروع البنوك الاسرائيلية والمؤسسات المالية الاخرى ملء الفجوة عن طريق قيامها بدور الوساطة المالية بشكل تام، ونقل الخدمات المصرفية والاخرى ذات العلاقة الى السكان في الاراضي المحتلة. وقد ابتعدت هذه الفروع طوال فترة العشرين عاما منذ انشائها عن الاستجابة لجهود التنمية الاقتصادية الفلسطينية، في الوقت الذي قامت فيه بسحب الموارد خارج الاراضي المحتلة، عن طريق امتلاكها لميزانيات ضخمة لدى فروع البنوك في اسرائيل نفسها. وبقي حجم الائتمان المقدم من تلك الفروع ضئيلا غيرذي بال في المناطق المحتلة. كما ان رفض السكان في الاراضي المحتلة التعامل مع مؤسسات السلطات المحتلة، الى جانب التراجع المتواصل في قيمة العملة الاسرائيلية، يفسر جزئيا، عدم اندماج فروع البنوك الاسرائيلية في اقتصاد المناطق المحتلة.

اما بنك فلسطين، فلم يستطع هو الاخر الاندماج في مجال الوساطة المالية بشكل نشط وفعال بسبب العوائق التي فرضت على ادائه لاعماله. حيث بقي رأس ماله، والتغطية الجغرافية لعملياته ونطاق الخدمات التي يقدمها للجمهور ضئيلا في قطاع غزة وذلك منذ اعادة فتحه عام ١٩٨١ ولم تكن هناك سلطة مركزية وطنية يمكن أن يلجأ اليها البنك من أجل تقديم الدعم والمشورة اثناء تأديته لوظائفه كبنك ونتيجة لذلك، اضطرت ادارة البنك أن تتبع سياسة محافظة نوعا ما في اداء البنك لعملياته.

وقد أدى نظام العملة المزدوج والقائم في المناطق المحتلة، الى ارتفاع عدد الصرافين واندماجهم في أعمال تبديل عملة بأخرى بهدف جني الارباح من خلال هذه العملية. ولم يكن بمقدورهم ان يتوسطوا بين المقترض والمقرض على نطاق واسع. بحيث أصبح عملهم الرئيسي يتضمن صرف وتحويل العملة الاسرائيلية والاردنية بشكل رئيسي، والتي تتراكم من خلال الاعمال التي يؤديها السكان في الاراضي المحتلة في اسرائيل والدول العربية، ومن خلال تحويل الموارد من الاردن وغيرها من حكومات ومؤسسات عربية واجنبية.

وقد لعبت الظروف لصالح هؤلاء الصرافين، خاصة عام ١٩٧٤، عندما استفادت المنطقة ككل من جراء الحجم الكبير للموارد المالية التي نتجت عن سلسلة من التغييرات في أسعار النفط. بيد أن الاستقرار النسبي في سعر العملة الاسرائيلية، الى جانب أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة والتراجع الحالي في قيمة الدولار الاميركي، بالاضافة الى هبوط حجم التحويلات المالية، لم تبشر جميعها باستمرار هذا القطاع من الاعمال المالية في المناطق المحتلة. حيث اضعفت العوامل السابقة من دور الصرافين في خدمة الاقتصاد في تلك المناطق. وسوف يعمل التوجه الحالي للسلطات الاسرائيلية، القاضي بتنظيم أنشطة الصرافين وما يتعلق بدفع ضرائبهم، على زيادة المصاعب التي تواجه هؤلاء.

يتطلب النظام المالي القائم حاليا في الاراضي المحتلة تغييرات جذرية في البنية الاساسية للتمويل مع تركيز على اعادة التكييف والتوجيه في طبيعة ونطاق عمليات هذا النظام. ويحتاج الامر الى هيئات محلية من أجل الحلول مكان الترتيبات الهشة القائمة بحيث تشمل نطاقا واسعا من الجمهور، وتوفر مجالا متنوعا من الخدمات المالية المترابطة وذات العلاقة تخدم الاحتياجات الخاصة بالاقتصاد ككل. ومن بين المتطلبات الملحة والضرورية الداعية الى تعزيز انشطة التنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة، هناك

ضرورة قيام مصدر تمويل مؤسسات يعمل بكفاءة والتأكيد على وجود سلطة نقدية مركزية تخطط وتنظم اساليب صحيحة تتعلق بالسياسة النقدية ضمن اطار الاهداف الاقتصادية العامة.

وليس من شك في أن اعادة فتح أحد فروع البنوك العربية في الاراضي المحتلة، وهوبنك القاهرة - عمان، يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. اذ يتوجب عليه من حيث المبدأ ان يقوم بتوفير اساس وقاعدة للخدمات العديدة التي لم يكن بمقدور البنوك الاسرائيلية ولا الصرافين ان يؤدوها بشكل مرض نظرا للقيود المستقاة والتي تتعلق بقانونية اعمالهم، وضعف الخدمة التي يؤدونها، وارتفاع التكلفة وفقدان الخبرة الى جانب المخاطر الكامنة، ومع ذلك، تركت هذه الخطوة الجديدة المجال واسعا أمام طلب المزيد فيما يتصل بتمهيد الطريق أمام خلق قاعدة مؤسساتية تقوم بتلبية الحجم الهائل للمتطلبات المالية للاراضي المحتلة.

وكبداية، لا بد من زيادة موارد الفرع عن طريق التبرعات الخارجية الى ان ينجح في حشد المدخرات القائمة ضمن الاقتصاد. ويجب أن لا ينحصر دور البنك المركزي الاردني في تقديم الخدمة على اساس انه مستودع اومخزن للاحتياطيات فقط، بل لا بد وان يتعدى ذلك على أساس أنه معترض يتم اللجوء اليه في النهاية من أجل تمكين الفرع من تحمل المخاطر المقدرة والتنافس مع المؤسسات الاجنبية القائمة والتي تتمتع بدعم من حكوماتها ومؤسساتها الام.

كذلك، لابد من تطوير نظام مناسب فيما يتعلق بتقديم وضبط الائتمان، وذلك من أجل التأكد من تسديد المدفوعات العاجلة لرأس المال والفائدة. ويجب أيضا ايجاد مجال واسع من الحوافز التي تساعد في تحريك المدخرات الشخصية ضمن نطاق جغرافي اوسع.

وكما أظهرت التجربة في العديد من الدول المتطورة والنامية[٤٢]، تعتبر الاموال والمدخرات المتأتية من القطاع غير المشترك هي المزود الاساسي لمصادر التمويل في الاقتصاد. وفيما يتعلق بالاراضي المحتلة يأخذ هذا الامر أهمية قصوى، وحاسمة، باعتبار عدم توفر مدخرات فعلية حكومية وأخرى تعود للقطاع المشترك. وعلى هذه الارضية، ومن خلال واقع أن المدخرات الشخصية وجدت دائما طريقا لها باتجاه أماكن اخرى ولاسباب أخرى أيضا لابد من أن تكون الحوافز جاذبة الى حد بعيد من اجل احداث تغيير في المواقف والقرارات. وقد تشمل هذه الحوافز برامج وانظمة مختلفة للودائع باسعار فائدة متنوعة أيضا ومعالم أخرى تهدف الى زيادة جاذبيتها في نظر الفئات المختلفة من المدخرين بحيث تشمل مساحات جغرافية واسعة النطاق.

ومن الضروري أيضا أن يسعى البنك الجديد والمؤسسات المالية المستقبلية، الى تكوين روابط قوية فيما بينها وبين الهيئات القائمة الرسمية منها وغير الرسمية، مثل التعاونيات، وشركات التأمين، والصرافين أيضا، من أجل حشد المزيد من المدخرات وتوجيهها على نطاق أوسع.

وفي حالة عجز البنك عن تقديم الائتمان ولجميع قطاعات وفئات المقترضين، يمكنه على اقل تقدير اتباع مخطط أوبرنامج انتقائي خاص يوجه نحو خدمة القطاعات والمشاريع ذات الاولوية. ويعتبر مثل

هذا التوجه فعالا بالنظر الى محدودية الائتمان الذي أخذ يؤثر في القرارات الاقتصادية أكثر مما تؤثر فيها معدلات اسعار الفائدة.

وفوق ذلك، لابد من تأسيس بنية حقيقية واقعية فيما يتصل باسعار الفائدة، بحيث يصبح المعدل الحقيقي للعائد على ودائع البنك أكثر جاذبية للمدخرات الشخصية وذلك على أساس اعتبار حالة عدم الاستقرار السياسي السائدة في المناطق المحتلة والمصادر البديلة والمتوفرة للاستثمار، سواء داخل أو خارج المناطق تلك، لا سيما الاستثمار في الشركات المتسمة بطابع المضاربة والشركات غير المنتجة.

وسوف يعتمد نجاح الفرع الجديد على المدى الذي يمكن أن يبلغه البنك من ناحية تكوين اطار/ كادر مناسب ومؤهل تقنيا واداريا وقادر على تقييم قابلية المشاريع، المعروضة من قبل المقاولين/ الملتزمين، اقتصاديا وماليا.

اخيرا، لا بد من الاتفاق على اطار مرجعي قانوني ملائم حتى يؤدي فرع بنك القاهرة ـ عمان، الذي أعيد فتحه، وظائفه بسلاسة وارتياح، وحتى يحقق الاهداف التي أنشىء من اجلها البنك. وتأتي أهمية مثل هذا الاطار القانوني على أثر تعطل البنى القانونية والادارية للمناطق المحتلة من جراء الاحتلال الاسرائيلي. وفي المقابل، لابد من تحديد دور البنك المركزي الاردني، بالتوافق مع القانون الاردني، وفيما يتصل بعمله الاشرافي، وقيامه لدوره كملجأ اخير للاقتراض، وفي مجال ممارسته لعدد من الوظائف التقليدية التي يقوم بها أي بنك مركزي، خاصة ما يتصل منها بمعدل الاحتياطي القانوني، ومعدل الخصم واستعمال وسيلة الاقناع الادبي/ المعنوي. ان ممارسة السلطة والنفوذ على هذه المسائل يعتبر أمرا عصيبا اذا ما أراد البنك المركزي أن ينظم، بشكل غير مباشر، اتجاه وحجم الائتمان والعرض على الدينار الاردني في المناطق المحتلة.

وهناك، مسألة السماح لفرع البنك المعاد فتحه من جديد بالاحتفاظ باحتياطيه لدى الادارة العامة للبنك في عمان، والعمل تحت اشراف البنك المركزي الاردني، إذ أن تشغيل الادارة الخاصة بالتعامل في العملة الاردنية، سوف تمكن البنك المركزي الاردني من ممارسة سلطاته ونفوذه على تلك المسائل[٤٣].

لا توجد سلطة نقدية مركزية في الاراضي المحتلة تعمل على تنظيم وترتيب مسألة العرض والطلب على الشاقل الاسرائيلي و/ أو الدينار الاردني. وفي ظل غياب مثل هذه السلطة، تتقرر مسألة العرض والطلب بشكل كبير من خلال تدفقات رأس المال الى داخل وخارج المناطق المحتلة.

ان قاعدة التعامل المزدوج، وغالبا الثلاثي، فيما يتعلق بالعملة المتداولة داخل المناطق المحتلة زاد في سوء الحالة بالمناطق تلك. ومع اعادة فتح بنك القاهرة ـ عمان اتسع المجال أمام قيام البنك المركزي الاردني بممارسة عمله الاشرافي والضابط لحجم احدى هاتين العملتين على الاقل، وتحديدا الدينار الاردني. مع ذلك، ليس هذا بكاف من أجل تنظيم واستخدام الاساليب الخاصة بالسياسة النقدية بهدف تنظيم الاقتصاد ككل. وتصبح الحاجة ضرورية من ثم لزيادة التنسيق مع السلطات النقدية لاسرائيل، من أجل ترجمة استخدام الوسائل والاساليب النقدية بشكل اكثر فعالية بالنسبة لادارة الاقتصاد في الاراضي المحتلة.

ويعتبر هذا الاجراء ثقيلا من الناحية التقنية وغير مرغوب من الناحية السياسية، وذلك من منطلق الظروف الراهنة. بل ان هذا الاجراء لا يمكن ان يكون بديلا عن هيئة محلية مستقلة ذاتيا، لا يقبل مدار نفوذها على الادارة الاقتصادية التجزؤ بأي شكل.

لقد أخفق النظام المالي الراهن في تلبية حاجات ومتطلبات التمويل التنموية للاقتصاد الفلسطيني. ويشهد حجم رأس المال المكون ومشاركة النظام المالي فيه عبر السنوات العشرين الماضية، لهذه الحقيقة. لقد تم توفير الموارد التي أضافت الى زخم النمو والتطور في الاقتصاد الفلسطيني من مصادر خارجية، سواء كانت تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج اوحوالات المؤسسات الحكومية والخاصة. ولم يكن للنظام المالي القائم في المناطق المحتلة أي دور في ذلك، اللهم الا في تأديته لدور الوساطة فقط.

وقد تفاعلت المشكلة أكثر مع غياب سلطة مركزية محلية مكرسة للتنمية، الى جانب قاعدة التعامل المزدوج بالعملة.

ونتيجة لذلك، أهملت الاحتياجات المالية مقيدة ومتوسطة وطويلة الاجل للقطاعات المعتمد عليها كالزراعة والصناعة والسياحة والاسكان. ويعتبر وضع صغار المزارعين والصناعيين غير مأمون ومرهونا بالظروف، حيث يضطرون للاعتماد على مدخرات شخصية بسيطة أو يلجأون لمصادر أخرى من مصادر التمويل بتكاليف باهظة، وباثار عكسية على مقدار انتاجهم، وعلى مجرد وجودهم كمؤسسات.

ان الجهود المحلية الرامية الى انشاء «بيت عربي للتمويل» أو مؤسسة للاقراض تستحق الدعم الكامل، من منطلق أنها تعد بخلق نواة لاغراض التمويل طويل الاجل. والى جانب دورها في تحريك وحشد رؤوس الاموال الخارجية للاستثمار في القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الفلسطيني. ويمكن للمصادر متعددة وثنائية الجانب ان تقوم بتزويد تلك المؤسسة بالاموال على أساس متساهل هذا ان لم تكن معفاة من الفائدة.

وحتى يكتب لها النجاح تستطيع الشركة تلك التماس وطلب الدعم من مؤسسات تمويل اقليمية كالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتوجب على الشركة ان تنوع من مصادر تمويلها حتى لا تكرر تجربة الشركة العربية للتنمية والائتمان.

وبالاضافة الى رأس مالها الاساسي المدفوع والاموال الموضوعة تحت تصرفها والمتأتية من مصادر متعددة وثنائية الجانب، قد يسمح أيضا للشركة المقترضة جلب المزيد من الاموال من السوق المحلية والخارجية واصدار السندات ان تطلب الامر. بحيث يصبح ذلك ضروريا وهاما اذا لم تستطع الشركة الجديدة المقترحة جذب الودائع بمختلف الطرق.

وبالنظر لطبيعة المجالات التي قد تعمل الشركة لاجلها ومن خلالها، فمن المهم ان لا ينظر للشركة تلك على أنها شركة ربحية. وحالما يتم تأسيسها من الضروري لها أن تركز على عمليات مساعدة المشاريع الصغيرة، سواء في الزراعة أو الصناعة، الى ان يتم خلق مؤسسات مالية منفصلة يعمل كل منها في مجاله المحدد.

الهوامش

(١) انظر ر.د. اوتينسوسر **(تحول الجنيه الفلسطيني والجنيه الاسرائيلي من عملة استعمار الى عملة مستقلة)** (اطروحة جامعية رقم ١٠١، جامعة جنيف ١٩٥٥، ص ص ١٢-١٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣١

(٣) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٤) مشتمل على شرق الاردن، والاجزاء التي تضمها من فلسطين على أساس اتفاقية الهدنة الموقعة مع اسرائيل في ٣ نيسان/ ابريل ١٩٤٩، المصدر المشار اليه آنفا، ص ١١٤.

(٥) في حقيقة الامر، توقفت الاوراق النقدية فقط عن كونها قانونية وصالحة للتداول في الاردن بعد عام ١٩٥٠، في حين استمر التعامل بالعملة المعدنية الفلسطينية تبعا للنقص في العملة الاردنية الجديدة.

(٦) انظر **البنية المالية للاردن**، (عمان - البنك المركزي الاردني، ١٩٨٦) ص ٥.

(٧) لمزيد من المعلومات، انظر البنك المركزي الاردني، **قانون البنك المركزي الاردني**، عمان، القانون رقم ٢٣، ١٩٧١ والقانون المؤقت رقم ٤، ١٩٧٥.

(٨) معين من قبل محافظ بنك اسرائيل، انظر بنك اسرائيل، **التشريع المصرفي الاسرائيلي**، (القدس)، بنك اسرائيل، ١٩٨٢) ص ٥٣

(٩) انظر جيش الدفاع الاسرائيلي، **اوامر وتعيينات، يهودا والسامرة ومناطق قطاع غزة**، الاوامر العسكرية رقم ١٩٤، ٤٧١، ٧٠٥ والتشيعات اللاحقة الموضوعة على ضوء مداخلات هذه الاوامر.

(١٠) هاريس، لورنس، «**الوضع المالي والنقود في الضفة الغربية وغزة**»، تقرير مطبوع، الجامعة المفتوحة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥، ص ص ٨-١٢

(١١) ف. غرايبة «**اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة**» (شركة باولدر، ويست فيو للنشر، ١٩٨٥)ص ص ١٢٤-١٢٥.

(١٢) جيش الدفاع الاسرائيلي «الاوامر رقم ٧، ١٨، ٢٦ و ٣٠ (١٩٦٧)، ورقم ٧٠٥ (١٩٨١) الاوامر العسكرية رقم ٧ استثنت البنك العثماني. الاوامر العسكرية رقم ٧٠٦ (١٩٨١) التي ازالت لاحقا بنك فلسطين من قائمة البنوك المغلقة.

(١٣) المصدر نفسه، الاوامر العسكرية رقم ٢٦، ٣٣، ٤٥، ٧٤ (١٩٦٧) و ٤٤٥ (١٩٧١).

(١٤) المصدر نفسه، الاوامر العسكرية رقم ٩، ٢١ (١٩٦٧)، ٤٤٥ (١٩٧١) ٤٨٧ (١٩٧٢)، ٦٤ (١٩٨٠) ٦٧١ (١٩٨٠). ٧١٩ (١٩٨١)، ٧٦٧ و ١٠٢٤ (١٩٨٢).

(١٥) ف. غرايبه، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥٠

(١٦) جيش الدفاع الاسرائيلي، الاوامر العسكرية رقم ١٣، ٣٤، ٤١، ٧٦، ٨٣، ٨٩ (١٩٦٧) و١٥٥، ١٧٩ (١٩٦٨)، ٧٢١ (١٩٧٧) و ٨٢٣ (١٩٨٠).

(١٨) ف. غرايبة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣

(١٩) جيش الدفاع الاسرائيلي، الاوامر العسكرية رقم ٢٥٨ (١٩٦٧) انظر ايضا بنك اسرائيل، **ضبط النقد الاجنبي، مرشد توضيحي، (القدس، بنك اسرائيل ١٩٨١)، الفصل رقم ٣، ص ص ١٩-٢١، والفصل رقم ٤**، (قسم ب).

(٢٠) جيش الدفاع الاسرائيلي ، الاوامر العسكرية رقم ٢٩٩ (١٩٦٩) ٧٥٠ (١٩٨٢) و ٨٠٥ (١٩٨٣) انظر ايضا. الادارة المدنية، يهودا والسامرة، **تقرير سنوي، السنة التاسعة عشرة للادارة، ١٩٨٥**، (القدس، الادارة المدنية ١٩٨٦) ص ٢.

(٢١) للمزيد من التفاصيل حول التعامل بالنقد الاجنبي في قطاع غزة، انظر تعديل ٤ نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٨١ للاوامر العسكرية رقم ٧١٩ (١٩٨١)

(٢٢) بنك اسرائيل، **التشريع المصرفي الاسرائيلي**، الفصل رقم ٤، قسم ٢ (أ) ص ٢٣.

(٢٣) دان زاكاي، **التطورات الاقتصادية في يهودا والسامرة وقطاع غزة، ١٩٨٣-١٩٨٤** (القدس، بنك اسرائيل، ١٩٨٦) ص ٧٢.

(٢٤) هاريس، لورنس، مصدر سبق ذكره ص ١٦.

(٢٥) آري، بريجمان، **النمو الاقتصادي في المناطق الواقعة تحت الادارة، ١٩٦٨-١٩٧٣** (القدس، بنك اسرائيل، ١٩٧٤) ص ٩٥.

(٢٦) انطوان منصور، «الازدواجية النقدية في الضفة الغربية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد رقم ٣، ربيع ١٩٨٢، ص ١٠٥. للمزيد من التفاصيل حول الاحتفاظ بالمدخرات بعملات مستقرة انظر، سي، ل. راميريز-روجان، «التبديل النقدي في الدول النامية»، **التمويل** والتنمية، حزيران/ يونيو ١٩٨٦، مجلد ٢٣، رقم ٢، ص ص ٣٥-٣٨.

(٢٧) ا. منصور، «الوضع النقدي: **العوائق ومقترحات العلاج الممكنة**» ورقة مقدمة الى ندوة (المستوطنات) حول الاوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة، فيينا، ٢٥-٢٩ آذار/ مارس ١٩٨٥، ص ٦

(٢٨) ب. فان اركادي، «**الفوائد والاعباء: تقرير حول اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧** (نيويورك ١٩٧٧) ص ١٠٤.

(٢٩) ف. غرايبة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

(٣٠) الجمعية العلمية الملكية، **الظروف المالية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين** (عمان، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٥) ص ص ٩٦-٩٩.

(٣١) المصدر نفسه ص ص ٩٧-٩٩

(٣٢) هاريس، لورنس، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧-٢٩

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) ز. ابوعمر، **اقتصاد غزة**.. ص ٣٧

(٣٥) جلال داود «بنك فلسطين في قطاع غزة» **صامد الاقتصادي**، رقم ١٨، ١٩٨١ ص ص ٣-٢٠، (باللغة العربية).

(٣٦) **الفجر**، ٦ حزيران ١٩٨٦

(٣٧) مجلة «**الايكونوميست**»، مراجعة اقتصادية فصلية، سوريا، الاردن الربع الرابع ١٩٨٠، ص ٢٠.

(٣٨) **جيروساليم بوست**، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، في الحقيقة اصدرت الـ VAT دائرة الضريبة المضافة العائدة للسلطات العسكرية مؤخرا تعليمات جديدة تطلب من الصرافين الفلسطينيين الاعلان للدائرة يوميا عن حجم معاملاتهم، مع اسماء ارقام وهويات عملائهم، والهدف من ذلك هو دفع الصرافين للابقاء على حسابات دقيقة من اجل اجبار رجال الاعمال العرب على دفع الضريبة الاضافية VAT بالكامل، وهي ضريبة مفروضة في الاراضي المحتلة منذ منتصف السبعينات عند معدل ١٧٪ (**الفجر** ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، ص ١٤)

(٣٩) **جيروساليم بوست**، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦

(٤٠) **جيروساليم بوست**، الطبعة الدولية، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦، ص ٥.

(٤١) **الفجر**، ١٠ تشرين الاول/ اكتوبر١٩٨٦، ص ٩.

(٤٢) ف.ف. بات، «تطوير الهيكل المالي في الدول النامية» **في التمويل والتنمية**، حزيران/ يونيو ١٩٨٦، ص ص ٢٠-٢٢.

(٤٣) يتوافق هذا مع شروط اتفاق بازل لعام ١٩٨٣ كاتفاقية دولية حول الاشراف على المؤسسات الاجنبية للبنوك الدولية. للمزيد من المعلومات، انظر لورنس، هاريس، «القطاع المالي والنقود» الفصل الخامس، ص ص ١١-١٢٤.

مشكلة تمويل الفعاليات الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ★

مقدمة:

تحتاج العملية التنموية في اي بلد الى التمويل اللازم لتحريك الفعاليات الاقتصادية المختلفة، فالتنمية تتطلب تغييرا وتطويرا لما هو قائم في نواحي الحياة المختلفة.

والتنمية الصناعية تتطلب تغييرا وتطويرا في القطاع الصناعي بتغيير اسلوب التصنيع وذلك باستخدام الالات الحديثة وزيادة عدد المشروعات الصناعية القائمة، وتوسيع الموجود منها بما يخدم التنمية الاقتصادية بشكل عام.

ولاحداث هذا التغير في النمط الصناعي وتوسيع المشروعات الصناعية القائمة وزيادة عددها، لا بد من الحصول على الاموال اللازمة لتنفيذ ذلك، فالتمويل ذو اهمية خاصة في عمليات التنمية، اذ يستحيل القيام بعملية التنمية صناعيةكانت ام تنمية شاملة بدون التمويل حيث ان التنمية تتضمن القيام بتنفيذ مشروعات، وخلق فرص العمل، مما ينتج عنه زيادة الدخول للعاملين الذي يؤدي بدوره الى رفع مستوى معيشة الافراد. والتمويل بالنسبة للمشروع كالدم في جسم الانسان، فالتدفق النقدي الداخل والخارج في المشروع هو الذي يحافظ على نموه واستمراريته.

وفي هذه الدراسة سنلقي الضوء على التمويل الخاص بالفعاليات الصناعية في الاراضي المحتلة بجوانبه المختلفة في محاولة منا لمعرفة مصادر التمويل وحاجات القطاع الصناعي منه، واقتراح سبل عملية لمعالجة مشكلة التمويل الصناعي في الاراضي المحتلة.

والجدير بالذكر ان الدراسات السابقة والمعدة في هذا المجال كانت قليلة حيث اعدت مؤخرا الجمعية العلمية الملكية دراسة[١] بعنوان «الاموال المالية والمصرفية في الضفة وقطاع غزة»، كما ظهرت بعض الاشارات الى التمويل بشكل عام[٣،٢] والتمويل الصناعي بشكل خاص[٤]، وذلك بسبب غياب نظام مالي ومصرفي عربي قادر على رسم السياسات المالية والنقدية اللازمة، وتجميع المدخرات الصناعية في

★ اعداد: المؤسسة العلمية العربية للابحاث ونقل التكولوجيا (أسير)

الاراضي المحتلة في التمويل على رؤوس الاموال المقدمة من اصحاب الصناعات وذويهم بصورة رئيسية، ولذا اتسمت الصناعة بصغرحجم منشآتها نظرا لعدم قدرة هذه المنشآت الصغيرة على الاقتراض من البنوك لتمويل عملياتها، كما ان الارتفاع المستمر[٥] في معدلات التضخم، وارتفاع اسعار الفوائد البنكية المحلية (الاسرائيلية) في الاراضي المحتلة وغياب البنوك العربية في مجال التمويل جعل من الصعب توسع مثل هذه المشروعات بسبب قلة مصادر التمويل وباسعار معقولة.

ان عدم توفر رأس المال نتج عنه عدم المقدرة على التوسع في الصناعات القائمة او انشاء صناعات كبيرة، وعند تصنيف دراسة اسير الميدانية للمنشآت الصناعية حسب الاسباب التي تشجع على توسع هذه الوحدات الصناعية تبين من جدول رقم (١) بان حوالي ٤٠٪ من ارباب العمل من الذين اجابوا على هذا السؤال في الاستبيان اشاروا الى ان عدم توفر رأس المال كان العامل المعيق بينما ذكر ٤٥٪ ان الضرائب هي السبب واجاب ٥٥٪ بان سبب منع التوسع هوحجم السوق آخذا بعين الاعتبار بان بعضهم ذكر تكرار وتنوع الاسباب.

ومع ان عدم توفر المال ليس هو المانع الرئيسي في التوسع فانه هو العامل الوحيد الذي نقدر ان نسيطر عليه حيث ان الضرائب قد فرضت على الشعب الفلسطيني من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي مباشرة بعد الاحتلال وهذا امرمناقض لاتفاقيات جنيف الدولية كما ان حجم السوق يعتمد ايضا على عوامل خارجية ومعظمها سياسية وتدور حول عدم سماح اسرائيل لدخول منتجات الاراضي المحتلة اليها الا باذن مسبق من الصعب الحصول عليه وبسبب ان تجاوزه قوانين المقاطعة العربية صعب للغاية.

جدول رقم (١)

تصنيف المنشآت الصناعية حسب الاسباب التي تعرقل التوسع وتلك التي لا تشجع على التوسع

	الرغبة في التوسع		الاسباب التي لا تشجع على التوسع		
	نعم	لا	الضرائب الحكومية	عدم توفر المال	حجم السوق
الضفة الغربية	٢١٣	٢٦٥	١٢٨	١٠٨	١٧٠
قطاع غزة	٣٥	١٩٨	١٨٥	١٦٩	١٩٧

المصدر: «اسير» (١٩٨٦): الصناعة وآفاق تطورها في الأراضي المحتلة.

ومن بيان توزيع المنشآت الصناعية حسب رأس المال التأسيسي الملخص بجدول رقم (٢) يتبين ان ١٢,٨٪ من عينات اسير العشوائية التي اجريت على مجموع ٧١٦ مصنعا في الضفة والقطاع ابتدأت برأس مال اكثرمن ٢٠ الف دينارفما فوق وان فقط ٤٪ منها هي برأس مال اكثرمن ١٥٠ الف دينارمما

يدل على ان معظم الوحدات الصناعية صغيرة جدا (برأس مال اقل من ٢٠ الف دينار) وهذه الوحدات الصغيرة تشكل ٨٧,١٪ من مجموع الوحدات الصناعية.

وقد اشرنا الى ذلك بالتفصيل في دراسة الصناعة وآفاق تطورها والتي بينا بها ان المصانع الصغيرة هي ايضا بعدد ٤ عمال فما دون.

جدول رقم (٢)

توزيع المنشآت الصناعية حسب رأس المال التأسيسي عند مباشرة العمل

رأس المال بالدينار

المنطقة	اقل من ٢٠ الف	من ٢١ حتى ٥٠ الف	اكثر من ٥٠ الف	المجموع
الضفة الغربية	٤٢٧	٤٤	١٣	٤٨٤
قطاع غزة	١٩٧	١٩	١٦	٢٣٢
المجموع	٦٢٤	٦٣	٢٩	٧١٦
نسبتها المئوية لمجموع المؤسسات	٨٧,٢٪	٨,٨٪	٤٪	١٠٠٪

٢ـ تأثير السوق المالي والنقدي

ان طبيعة وظروف الاراضي المحتلة المكبلة بالاحتلال الاسرائيلي جعلتها منطقة مغلقة بعيدة عن الاستقلال الاقتصادي والسياسي، فمنذ اللحظة الاولى للاحتلال وسلطات الاحتلال تتخذ الاجراءات الهادفة الى جعل اقتصاد الاراضي المحتلة اقتصادا تابعا للاقتصاد الاسرائيلي بل وجعل الاراضي المحتلة سوقا لاستهلاك المنتجات الاسرائيلية ووضع كافة العراقيل امام جعله اقتصادا منتجا، فهناك صعوبة في انشاء المشروعات التنموية اللازمة وذلك بسبب النقص الشديد في التمويل وخلو الاراضي المحتلة من المؤسسات المالية القادرة على تجميع المدخرات وبثها في جسم الاقتصاد الوطني.

وعليه فقد اصبحت السوق المالية خالية من الاوراق المالية التي تصدرها الشركات سواء كانت هذه الاوراق قصيرة الاجل يمكن تداولها بسهولة ويسر اوطويلة الاجل. لذا فلا نستطيع القول ان هناك سوقا نقديا اوماليا في الاراضي المحتلة بمعنى السوق النقدي الذي يسهل عملية تداول الاوراق المالية القصيرة الاجل او السوق المالي الذي يتم فيه تداول الاوراق المالية الطويلة الاجل كالاسهم والسندات، فالشركات المساهمة في الاراضي المحتلة محدودة العدد ويمتلك اسهمها عدد محدود من المواطنين ولا تتداول هذه

الاسهم بشكل منظم نظرا لغياب سوق مالي كما لا تصدر هذه الشركات السندات سواء القصيرة او الطويلة الاجل.

هذا مع العلم ان الكثيرين من المواطنين في الاراضي المحتلة يمتلكون اسهما في شركات اردنية، وقد ازدادت ملكيتهم لهذه الاسهم بعد الاحتلال حيث ان العديد من سكان هذه المناطق قاموا باستثمار اموالهم في اسهم شركات اردنية نظرا للازدهار الاقتصادي الذي حصل في الاردن بعد منتصف السبعينات كما تم استثمار جزء من اموال المواطنين في سندات التنمية الاردنية وعليه ونظرا لوجود هذين النوعين من الاوراق المالية الطويلة الاجل (الاسهم والسندات) في ايدي المواطنين كان لابد من ايجاد وسيلة لتداول هذه الاوراق المالية فظهرت في الاراضي المحتلة سوق مالية غير منظمة وبصورة الى حد ما غير رسمية، فقد قام الصرافون وبعض مكاتب بيع وشراء الاسهم بتسهيل تداول هذه الاوراق، فهذه المكاتب (مكاتب الصرافه، ومكاتب بيع وشراء الاسهم) تقوم بتسهيل عمليات بيع هذه الاسهم والسندات للمواطنين عن طريق سوق عمان المالي وهذا الاجراء يأخذ وقتا طويلا ويتقاضى الصراف عمولة على بيع هذه الاسهم اضافة الى العمولة التي يتقاضاها سوق عمان المالي، وكما يقوم بتسهيل شراء الاسهم والسندات لمن يرغب من المواطنين وذلك ايضا بواسطة سوق عمان المالي. وبمعنى اخر يقوم الصرافون ومكاتب بيع وشراء الاسهم في الاراضي المحتلة بدور الوساطة المالية لتسهيل تداول الاسهم والسندات الاردنية.

فالسوق المالية غير المنظمة وغير المتطورة الموجودة في الاراضي المحتلة لا تساهم في التنمية الاقتصادية لهذه المناطق، بل تساهم في نقل الاموال التي يرغب المواطنون في استثمارها الى الضفة الشرقية لتبث في جسم الاقتصاد الاردني، وذلك بسبب رغبة هؤلاء المواطنين في الاراضي المحتلة في استثمار اموالهم في اسهم الشركات الاردنية وسندات التنمية بدلا من الاستثمار في اسهم الشركات المحلية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وذلك لعدة اسباب منها:

١ـ ضيق السوق المحلي للاراضي المحتلة وعدم وجود شركات مساهمة كبيرة تصدر اوراقا مالية.

٢ـ قلة الارباح التي تحققها الشركات المحلية وعدم وجود استمرارية في الحصول على ارباح.

٣ـ الضرائب الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال والمختلفة الانواع. وعلى سبيل المثال فقد عملت سلطات الاحتلال على رفع الرسوم على الصناعات ورخص البناء في السنوات الاخيرة ففي حزيران ١٩٨٢ قامت سلطات الاحتلال برفع ضرائب المكوس على الصناعات في الاراضي المحتلة حيث زادت الضريبة على منتوجات الصابون والزجاج من ٧,٥٪ الى ١٥٪ ورفعت ضريبة القيمة المضافة والتي كانت لا شيء في بداية الاحتلال وحتى منتصف السبعينات الى ان اصبحت ١٢٪ في بداية الثمانينات ثم اصبحت ١٥٪ في عام ١٩٨٥. ان الارتفاع بالضريبة الاضافية هذه، والتي حاول ارباب العمل مقاومتها من خلال الاضرابات ولكن دون جدوى، ساعد على تضييق الخناق على الانتاج الصناعي، مما اجبر بنهاية الامر اصحاب الصناعات على دفع هذه الرسوم الباهظة وغير القانونية بالعرف الدولي. ولقد انعكست الزيادة

بالضرائب على المستهلك الفلسطيني وعلى نتائج اعمال هذه الصناعات والحد من قدرتها على التوسع بل وقدرة بعض الوحدات الصناعية على البقاء والاستمرار[٦].

٤ـ عدم وجود سوق مالي منظم ومتطور في الاراضي المحتلة[٧] يسهل ويساعد في تداول الاوراق المالية بحيث يخلق مصدرا تمويليا جيدا للصناعة وغيرها.

٥ـ الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تعيشها الاراضي المحتلة بسبب الاحتلال وقيوده.

والجدير بالذكر انه ليس من السهل تحديد حجم التداول بالنسبة للاوراق المالية التي يتم تداولها لانها تتم كما قلنا بصورة غير منظمة وذلك نظرا لغياب سوق مالي منظم ومتطور[٨] في الاراضي المحتلة. كما وجدنا من دراسة اسير الميدانية انه ليس من السهل الحصول على مثل هذه المعلومات من الصرافين وبعض المولين المرابين بسبب ترددهم في اعطاء معلومات من هذا القبيل التي قد تساعد في الكشف عن حقيقة حجم تعاملهم مما قد يعرضهم للمداهمة من قبل دوائر ضريبة الدخل وذلك كما تبين من نتائج استبيان اسير مع الصرافين والمولين العرب المحليين.

٣ـ حركة التدفقات النقدية والمالية في الاراضي المحتلة قبل وبعد الاحتلال.

قبل الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ كان هناك العديد من فروع البنوك الاردنية في الضفة الغربية، وكذلك فروع البنوك المصرية بالاضافة الى بنك فلسطين في غزة وكانت حصيلة الصادرات الزراعية تتدفق على هذه المناطق كما ان عددا من العاملين في الخارج كانوا يقومون بتحويل مدخراتهم الى حساباتهم في فروع البنوك العاملة في المناطق وكانت تستخدم حصيلة هذه التدفقات في بعض مشروعات الاسكان وتنمية وتطوير الزراعة. اما القطاع الصناعي فكان لا يزال في بداية التطوير وجاء الاحتلال واغلق البنوك ومنع ادخال العملة، واجبر المواطنين على التعامل بالليرة الاسرائيلية التي اصبحت عملة قانونية بالاضافة الى الدينار ويعاقب من يرفض التعامل بها، اما في غزة فاصبحت الليرة الاسرائيلية هي العملة القانونية الوحيدة وهي عملة التداول. كما تم فرض قيود على دخول العملة الاردنية عن طريق الجسور فلا يحق للشخص الواحد ان يدخل الى الاراضي المحتلة مبلغا يزيد عن الف دينار ثم رفع هذا المبلغ الى الفي دينار او خمسة الاف دولار وتتعدل هذه القيود بين الحين والاخر، هذه القيود أدت الى احتفاظ المواطنين بالاموال في الاردن على شكل ودائع لدى البنوك الاردنية او استثمارات في اراضي وعقارات في الخارج بدأوا يحتفظون بحصيلة مدخراتهم في حساباتهم لدى البنوك الاردنية ولا تتدفق الى الاراضي المحتلة سوى بعض الاموال التي تساعد عائلاتهم على العيش وذلك عن طريق الصرافين بصفة رئيسية. كما ان هناك القليل من التدفقات المالية المتمثلة في اجور العاملين في اسرائيل والذي بلغ عددهم حوالي ٩٠ الف عامل عام ١٩٨٤ في حين كانوا في العام ١٩٨٣ (٨٧,٨) الف عامل[٨].

يمكن تصنيف مصادر التمويل في الاراضي المحتلة بشكل عام الى مجموعتين:

أ ـ مصادر تمويل محلية.

ب ـ مصادر تمويل خارجية.

أ ـ مصادر التمويل المحلية:

يمكن تقسيمها الى الانواع التالية:

١ـ تحويلات العاملين العرب في اسرائيل:

حيث يعمل في اسرائيل حوالي (٩٠) الف عامل من سكان الاراضي المحتلة، يبلغ معدل الاجر اليومي للعامل الواحد في حدود (٢,٦) دينار اردني مما يجعل دخولهم السنوية في حدود (٦٢) مليون دينار على اعتبار ان سنة العمل الفعلية لهم حوالي (٢٦٥) يوما. واذا تم خصم الاقتطاعات المختلفة من دخولهم والتي تعادل حوالي (١٥٪) فتكون صافي التحويلات من دخولهم حوالي (٥٢,٧) مليون دينار سنويا وهذه التحويلات لاتكاد تكفي لتغطية الحاجات الضرورية للعاملين أي انها تنفق على الاستهلاك ولا يبقى منها للادخار وبالتالي لتمويل الاستثمارات.

وعموما فان دخل العمال الفلسطينيين العرب في اسرائيل قد لا يشكل مصدرا لاي تنمية صناعية او استثمار صناعي الا انه وكما هو متوقع له تأثيره الطبيعي على استهلاك المنتجات الصناعية المحلية ونقدم جدول رقم (٣) لاعطاء صورة عن هؤلاء العاملين بين اعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٢.

جدول رقم (٣)

تحويلات العرب العاملين في اسرائيل بالمليون دينار

السنوات	الضفة الغربية: اجمالي الدخل قبل الاقتطاعات	الاقتطاع ١٥٪	صافي التحويلات	قطاع غزة: اجمالي الدخل قبل الاقتطاعات	الاقتطاع ١٥٪	صافي التحويلات
١٩٧٥	٢٢,٩	٣,٤	١٩,٥	١٤,٣	٢,١	١٢,٢
١٩٧٦	٢١,٣	٣,٢	١٨,١	١٦,٤	٢,٥	١٣,٩
١٩٧٧	٢٠,٩	٣,١	١٧,٨	١٦	٢,٤	١٣,٦
١٩٧٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
١٩٧٩	٢٤,٤	٣,٧	٢٠,٧	٢٣,٦	٣,٥	٢٠,١
١٩٨٠	٢٣,٩	٣,٦	٢٠,٣	٢٢,١	٣,٣	١٨,٨
١٩٨١	٣٢,٥	٤,٩	٢٧,٦	٢٧,٨	٤,٢	٢٣,٦
١٩٨٢	٣٩,٣	٥,٩	٣٣,٤	٣٣,٦	٥,١	٢٨,٥

المصدر: **كتاب ملخص الاحصائيات الاسرائيلي السنوي (١٩٨٢)**: مكتب الاحصائيات المركزي ـ القدس، تم تقدير ان العامل يعمل ٢٦٥ يوما خلال السنة.

٢ـ التحويلات من سلطات الحكم العسكري:

لا تقوم سلطات الاحتلال بتقديم اي تمويل يذكر للاراضي المحتلة، وتقدم بعض التمويل للبلديات التي سيطرت على ادارتها والمؤسسات الحكومية المختلفة التي تقوم بادارتها وهذا التمويل يشكل حوالي (٨٪) فقط من مصادر تمويل البلديات . والجدير بالذكر ان هذا التمويل المقدم للبلديات ما هو الا جزء بسيط من حصيلة الرسوم والضرائب المختلفة التي تجنيها سلطات الاحتلال من المواطنين.

٣ـ التحويلات النقدية المترتبة على حركة الزيارات من والى الاراضي المحتلة:

وتقدر هذه التحويلات بحوالي ٦١ مليون دينار سنويا، وذلك على افتراض ان الفرد من السكان يحول ما قيمته (١٠٠) دينار سنويا في المتوسط والزائر يحول ما قيمته (٢٥٠) دينار سنويا في المتوسط.

٤ـ تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج الى الاراضي المحتلة:

تم تقدير هذه التحويلات بمعدل ٢٦,٤ مليون دينار سنوياً الى الضفة الغربية[٩] . ولو افترضنا ان نصف هذا المبلغ يحول الى قطاع غزة وذلك نسبة الى ان عدد سكان غزة يعادل حوالي نصف عدد سكان الضفة الغربية فيكون ما يحول الى قطاع غزة حوالي ١٣,٢ مليون دينار سنويا وبالتالي يمكن تقدير تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج الى الاراضي المحتلة بحوالي ٤٠ مليون دينار سنويا. والجدول رقم ٤ يبين هذه التحويلات خلال السنوات ٧٦ـ٨٣

جدول رقم (٤)

تحويلات الفلسطينيين العاملين بالخارج (على شكل ودائع واستثمارات) في الاردن لصالح ذويهم في الاراضي المحتلة (١)

السنوات	القيمة بالمليون دينار
١٩٧٦	٢٦,١
١٩٧٧	٢٨,١
١٩٧٨	٢٤,٢
١٩٧٩	٢٥,٢
١٩٨٠	٣٧,٥
١٩٨١	٦٥,٥
١٩٨٢	٦٨,٩
١٩٨٣	٦٢,٧

(١) جابر بدور، د. عيسى ابراهيم (١٩٨٥: مصدر سابق.

ب. مصادر التمويل الخارجية:

تتمثل هذه المصادر في المساعدات الخارجية الواردة للاراضي المحتلة والتي شكلت مساعدات اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن العربي المحتل الجزء الاكبر منها كما سيتضح فيما بعد.

وعليه يمكن تقسيم هذه التدفقات النقدية الى الاراضي المحتلة الى الاقسام التالية:

١ـ التحويلات المالية من اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل.

٢ـ التحويلات المالية من الاردن.

٣ـ المساعدات العربية المباشرة للاراضي المحتلة.

٤ـ المساعدات الاجنبية الى المناطق المحتلة.

أ ـ من المؤسسات التابعة لهيئة الامم المتحدة.

ب ـ من المؤسسات الامريكية.

جـ ـ من السوق الاوروبية المشتركة.

وندرج فيما يلي ملخص عن هذه الانواع المختلفة من مصادر التمويل واهميتها:

١ـ التحويلات المالية من اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل:

لقد تم تأسيس مكتب اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة في اعقاب مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد في تشرين الثاني ١٩٧٨، وتم في هذا المؤتمر تخصيص مبلغ (١٥٠) مليون دولار سنويا لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة.

ولقد بلغت نفقات اللجنة المشتركة منذ تأسيسها حتى نهاية عام ١٩٨٥ حوالي (١٣٨) مليون دينار اردني في حين بلغت اجمالي التحويلات من الدول العربية الى اللجنة حتى نهاية عام ١٩٨٥ حوالي (١٢٣,٥) مليون دينار. بينما كان المفروض تحويل ما قيمته (٣٤٠) مليون دينار خلال السبع سنوات من ١٩٧٩ـ١٩٨٥ حسب قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع. وعليه تكون نسبة التحويل فقط حوالي (٤٠٪) مما كان متفقا عليه بين الدول العربية.

والجدول رقم (٥) يبين نفقات اللجنة المشتركة موزعة حسب القطاعات المختلفة. ويلاحظ من الجدول ان اللجنة المشتركة قامت بانفاق ما قيمته (١٣٧,٥) مليون دينار اردني تقريبا خلال السنوات السبع من ١٩٧٩ـ١٩٨٥ استحوذ قطاع التربية والتعليم على حوالي (٢٥٪) من هذه المبالغ وذلك لتعدد المؤسسات التعليمية الجامعية في الوطن المحتل والتي يتم تمويل جزء من نفقاتها عن طريق اللجنة المشتركة. تلاه قطاع الاسكان الذي استحوذ على حوالي (١٦٪) من نفقات اللجنة المشتركة ثم المجالس

البلدية التي استفادت من نفقات اللجنة المشتركة بما يعادل (١٣٪) من جملة النفقات. ومشاريع التنمية الاجتماعية بـ (٩٪) والزراعة بحوالي (٨٪) والكهرباء بنسبة (٦,٦٪) والرعاية الوطنية بحوالي (٦٪) والقطاع الصناعي بحوالي (٤,٥٪) وقطاع النقل والمواصلات بحوالي (٣٪) واما بقية القطاعات فقد استفادت بحوالي (٨,٩٪) من مجموع نفقات اللجنة المشتركة.

جدول رقم (٥)

نفقات اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني خلال الفترة من ١٩٧٩ وحتى نهاية ١٩٨٥ موزعة حسب القطاعات المستفيدة من الدعم[1]:

القطاع	المبلغ بالدينار الاردني	النسبة المئوية
التربية والتعليم	٣٤,٥٧٦,٠٥٥	٢٥٪
الاسكان	٢١,٩٧٢,٥٩٦	١٦٪
المجالس البلدية	١٧,٦٢٦,٦٧٥	١٣٪
التنمية الاجتماعية	١٢,٦٩٨,٢٣٠	٩٪
الزراعة	١٠,٧٤٣,٩٦١	٧,٨٪
الكهرباء	٩,٠٩٤,٩٧٠	٦,٦٪
صندوق الرعاية الوطنية	٨,٣٤٦,٤٩٧	٦٪
الصناعة	٦,٠٤٨,٠٠٠	٤,٥٪
النقل والمواصلات	٤,٣٢٤,٢٠٠	٣٪
الصحة العامة	٢,٥٩١,١٥٠	٢٪
البيوت المنسوفة	٢,٠٤٨,٢١٦	٢٪
المياه	١,٩١٢,٨٠٠	١,٤
شراء الاراضي	١,٤٥٣,٥٣١	١٪
صندوق الطوارىء	١,٣٤٤,١١٣	١٪
الادارة	١,٢٣٩,٩٠٠	١٪
الاوقاف	٨٣٤,٥٠٠	٠,٦٪
الدراسات	١٨٢,٦٢٠	٠,١٪
المجموع	**١٣٧,٥٣٧,٩٩٠**	**١٠٠٪**

ويلاحظ من هذا التوزيع ان اللجنة المشتركة قامت بتوزيع نفقاتها على كافة القطاعات في الاراضي المحتلة وذلك بنسب متفاوتة بغية المساهمة في التنمية الشاملة في الاراضي المحتلة. وقد اولت قطاع التربية والتعليم خاصة الجامعات ربع مجمل المساعدات، يلي ذلك الاسكان حيث استحوذ هذان القطاعان على حوالي (٤١٪) من مجموع الدعم. ولكن اللجنة المشتركة لم تهمل اي قطاع من القطاعات المختلفة كما ساهمت في دفع رواتب ومساعدات شهرية للخريجين العاطلين عن العمل في الاراضي المحتلة والبالغ عددهم حوالي (١٢٠٠٠) خريج وبمعدل (٣٠) دينار اردني شهريا مما نتج عنه نفقات سنوية تقدر بحوالي (٤,٥) مليون دينار.

رغم ان هناك مكتب فني للجنة المشتركة في عمان لتنظيم هذه المساعدات للاراضي المحتلة الا ان قلة المبلغ الاجمالي المخصص للدعم سنويا لم يسمح بانشاء برامج تطويرية طموحة ومصانع كبيرة لتشغيل العاطلين عن العمل في الاراضي المحتلة فلا يوجد الا بضع مصانع حصلت على مبالغ تزيد عن (٧٠) الف دينار اردني، كما ان الصعوبة في الحصول على كفالة لهذه المساعدات التي قدمت بقروض مخفضة جدا لم تسمح لبعض الوحدات الصناعية والمؤسسات التطويرية من الحصول على الدعم اللازم لها. ان الركود الاقتصادي والذي يشهده العالم العربي في منتصف الثمانينات اثر وبشكل مباشر على سيولة العملة الصعبة في الاراضي المحتلة ولذا وجد اصحاب المصانع الذين حصلوا على قروض بانهم غير قادرين على سداد قروضهم في الوقت المحدد بسبب صعوبة اخرى في صرف قروض للاخرين. وهذا بالاضافة الى ان الدعم الموعود به من الدول العربية النفطية لدعم مشاريع الارض المحتلة بطيء جدا في التنفيذ، وبدأ يأخذ مؤخرا طابع سياسي غير مرن قد يكون له تأثير سلبي على التطور والصمود المطلوب.

٢ـ التحويلات الاردنية:

تتكون التحويلات المالية الاردنية الى الاراضي المحتلة من ثلاثة انواع:

- تحويلات حكومية
- قروض بكفالة الحكومة الاردنية.
- مساعدات من الجمعيات الخيرية الاردنية.

والجدول رقم (٦) يبين هذه الانواع الثلاثة من التحويلات. حيث يلاحظ من هذا الجدول ان مجموع التحويلات السنوية الاردنية تصل الى حوالي (٧) مليون دينار سنويا يمثل الجزء الاكبر منها مساعدات من الحكومة الاردنية على شكل رواتب تدفع للموظفين الذين كانوا يعملون في ظل الحكومة الاردنية قبل عام ١٩٦٧ والبالغ عددهم حوالي (٦٠٠٠) موظف، حيث تدفع لهم رواتب سنوية في حدود ٢,٦ مليون دينار اي حوالي ٤٠٪ من مجموع المساعدات الاردنية للضفة الغربية. كما تدفع الحكومة الاردنية مخصصات تقاعد لحوالي ٣٢٠٠ متقاعد بمعدل ٧٩٠ الف دينار سنويا اي ما نسبته ١٢٪ من مجموع المساعدات وتقوم بدفع ما قيمته ١٥٠ الف دينار سنويا كايجارات للمباني التي كانت مستأجرة

من قبل الحكومة الاردنية قبل ١٩٦٧. كما ينفق على الابنية المدرسية والعيادات الصحية والاثاث وابنية لمكاتب الموظفين في الاراضي المحتلة ما قيمته ٦٦٠ الف دينار سنويا وعلى الاوقاف ٢٧٩ الف دينار و ٦٠٠ الف دينار سنويا للبلديات والمجالس المحلية و ١,٥ مليون دينار لدعم الصمود.

كما تقوم الحكومة الاردنية بكفالة القروض التي تمنحها البنوك للمشاريع التي تهمها في الضفة الغربية. مثل القروض التي منحها البنك العربي لمشاريع الكهرباء والمياه والمدارس والطرق والمجاري والتي بلغت حتى نهاية ١٩٧٧ ٢,٢ مليون دينار. والقروض التي منحها بنك تنمية المدن والقرى لمحافظات القدس ونابلس وبفائدة ٥,٥٪ والتي بلغت حتى نهاية ١٩٧٧ ٠,٣ مليون دينار، وبالاضافة الى ٠,٧ مليون دينار قروض من البنوك التجارية.

والجدير بالذكر ان جميع هذه القروض التي ترعاها الحكومة الاردنية طويلة الاجل وتبلغ هذه القروض في المتوسط ٣٢٠ الف دينار سنويا.

كما ان الاتحاد العام للجمعيات الخيرية المسجل في الاردن وتشرف عليه دائرة الشؤون الاجتماعية في الاردن وفي دوائر الشؤون الاجتماعية الخاضعة للحكم العسكري في الاراضي المحتلة يقوم بتقديم مساعدات الى الجمعيات الخيرية المختلفة في الضفة الغربية بمعدل ٥٠ الف دينار سنويا.

جدول رقم (٦)

التحويلات من الحكومة الاردنية بالمليون دينار

١. الحكومة	عدد المستفيدين	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٨٣	المعدل السنوي
رواتب موظفين	٦٠٠٠	١,٥	٢,٧٥	غ.م	٠,٦	٣,٥	٤,٧	٢,٦١
مخصصات تقاعد	٢٢٠٠	٠,٥	٠,٧٥	غ.م	غ.م	٠,٥٨	غ.م	٠,٧٩
الايجارات		٠,١٥	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٥
ابنية مدرسية وعيادات صحية		٠,٣٥	غ.م	٠,٦	غ.م	٠,٨٥	غ.م	٠,٦٦
تحويلات لدعم الصمود عن طريق وزارة شؤون الارض المحتلة والمكتب الفني								١,٥
بواسطة وزارة الاوقاف								٠,٢٧٩
دعم للبلديات والمجالس المحلية								٠,٦
المجموع								٦,٩٨٥

ب قروض بكفالة الحكومة حتى سنة ١٩٧٧

مصدر القرض	نوع المشروع	القيمة
البنك العربي	لمشاريع الكهرباء والمياه والمدارس والطرق والمجاري	٢,٢ مليون
بنك تنمية المدن والقرى	لمحافظات القدس ونابلس والخليل وبفائدة ٥,٥٪	٠,٣ مليون
بنوك تجارية	-	٠,٧ مليون

المجموع = ٣,٢ مليون دينار (بمعدل ٣٢٠ الف دينار سنويا):

جـ ـ المساعدات المقدمة من الجمعيات الخيرية المسجلة في الاردن = معدل ٥٠ الف دينار سنويا

مجمع التحويلات الاردنية السنوية ٦,٩٥٩ مليون دينار.

المصدر: جابر محمد بدر رئيس وعيسى جمعة ابراهيم (١٩٨٥)، مصدر سابق.
تم اعداد هذا الجدول منن المعلومات والجداول المبينة في الصفحات من ٩٠ـ١٠٢.
ولاعطاء صورة موجزة عن مجمل التدفقات النقدية الى الاراضي المحتلة فاننا نقدم جدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

مجمل التدفقات النقدية الى الاراضي المحتلة لعامي ١٩٧٨ و ١٩٨٣

الجهة المولة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
مجمل التحويلات الفلسطينية والاردنية والعربية	١٣٣,٦٥	٣٩,٧	١٤٠,٩٣٨	٢٦,٥
فائض الميزان التجاري مع الاردن	١٧,٥	١٠,١	٢٥,١	٦,٣
صافي التحويلات بند رقم ١	١٥١,١٥	٤٩,٨	١٦٦,٤	٣٢,٨

٣ـ المساعدات العربية الحكومية المباشرة للارض المحتلة (توائم المدن)

أ . قامت الحكومات العربية بتقديم المساعدات لدعم الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة عن طريق اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، الا انه سبق تأسيس اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة في عام ١٩٧٨ نوع من الدعم المباشر للاراضي المحتلة على شكل تبرعات من مدن في البلدان العربية الى مدن في الضفة الغربية وسمي هذا النوع من الدعم بتآخي او توأمة المدن. وقد بلغت هذه المساعدات حوالي ٢٢،٣ مليون دولار خلال عام ١٩٧٨ حيث توقفت الى حد ما هذه المساعدات بعد عام ١٩٧٨ واصبحت تأتي ضمن المساعدات العربية للاراضي المحتلة من خلال اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة.

ب. المساعدات المقدمة من صندوق القدس: انشىء هذا الصندوق في عام ١٩٧٨ بتمويل من منظمة المؤتمر الاسلامي في جدة بغرض تقديم المساعدات المالية لترميم وصيانة الاماكن المقدسة في القدس حيث قدم مساعدات بلغت حتى نهاية عام ١٩٨٥، ٣٤،٧ مليون دولار امريكي لاغراض مختلفة[١١].

ج ـ التحويلات المالية المقدمة من صناديق التمويل العربية: يوجد عدة صناديق عربية تمويلية تمول مشاريع مختلفة في البلاد العربية وهي:

١ـ صندوق ابوظبي لتطوير الاقتصاد العربي.

٢ـ صندوق الاوبك للتطوير الدولي.

٣ـ صندوق السعودية للتطوير.

٤ـ صندوق العراق للتطوير الخارجي.

٥ـ الصندوق الكويتي لتطوير الاقتصاد العربي.

٦ـ البنك العربي للتطوير الاقتصادي في افريقيا.

٧ـ بنك التنمية الاسلامي.

٩ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

ويشير تقرير الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت الى ان فلسطين حصلت على قروض مالية تقل عن ١٪ من مؤسسات التمويل بقيمة ٩،٨٤ مليون دولار لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية وذلك في عام ١٩٨٥[١٢]. لقد قدم البنك الاسلامي للتنمية بعض المساعدات المخصصة لفلسطين على شكل منح ومساعدات لبعض المشاريع الدينية والانسانية، الا ان المبالغ المخصصة من سنة ١٩٧٦ـ١٩٨٦ والتي بلغ مجموعها (٩) ملايين دولار صرف منها بالضفة الغربية (٦) ملايين لبناء مدارس ابتدائية لتعليم القرآن الكريم والباقي صرف لاغاثة المخيمات الفلسطينية التي دمرت في لبنان[١٣].

وهناك أمل ان يساهم هذا البنك الناجح اقتصاديا[١٤] في دعم المشاريع في الاراضي المحتلة بصورة مكثفة. والجدير بالملاحظة ان الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي هو انشط هذه الصناديق في مجال المساعدات للفلسطينيين خاصة البنية التحتية الفنية للتنمية والتطوير في الاراضي المحتلة. بالاضافة لوجود مركز دراسات وبحوث لصندوق النقد العربي هذا فانه يقوم بدعم المؤسسات البحثية

والتعليمية للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها بمبلغ وصل لحد الان مليون دينار كويتي[١٥]. فلقد قررت ادارة الصندوق العربي في الكويت صرف مبلغ ١٢٠ الف دينار كويتي لدراسة جدوى انشاء جامعة فلسطينية مفتوحة ثم ١٥٠ الف اخرى لفتح برامجها. ولقد حصل برنامج دعم القدرات الفنية والادارية للصندوق القومي الفلسطيني على مبلغ ٧٠ الف دينار كويتي هذا بالاضافة لدعم الدراسات في كل من مركز الوثائق والابحاث في بيرزيت بمبلغ ١٢٠ الف دينار وبمبلغ ١٨٠ الف دينار كويتي لمركز الدراسات الريفية في جامعة النجاح ومبلغ ٢٠٠ الف دينار كويتي لدعم كلية العلوم في ابوديس و ١٦٠ الف دينار كويتي لتنفيذ برنامج تكنولوجي تدريبي في الاراضي المحتلة من قبل المؤسسة العلمية العربية للابحاث ونقل التكنولوجيا (اسير) في البيرة في الضفة الغربية الا ان القرار بصرف الدعم لاسير للبداية في هذا البرنامج لم ينفذ بعد.

د. جمعيات فلسطينية تقدم مساعدات تنموية للاراضي المحتلة:

١ـ مؤسسة عبدالحميد شومان: مقرها عمان وهي مؤسسة انبثقت كعمل خيري لتخليد ذكرى الاقتصادي المرحوم عبدالحميد شومان وقد تبرعت هذه المؤسسة التي يرأسها رئيس مجلس ادارة البنك العربي عبدالمجيد شومان باجهزة مخبرية لجامعة بيرزيت وآلة ناسخة لمؤسسة أسير، وجوائز علمية متعددة كما ساهمت هذه المؤسسة بتمويل عدة مؤتمرات علمية وتكنولوجية ومولت طبع بعض النشاطات والكتب التي تتعلق بالعلوم والتقنيات والتطوير في الاراضي المحتلة.

٢ـ جمعية الرعاية: مقرها جنيف ـ سويسرا وهي جمعية اسسها بعض الاثرياء الفلسطينيين المهتمين باحداث تطوير في الاراضي المحتلة من خلال تمويل بعض المشاريع وقد حصلت على تبرعات قدرها ٢٥ الف دولار من كل متبرع قادر بالاضافة الى تبرعات اخرى متفرقة، وقد وضعت المبالغ في بنك في سويسرا حيث تشرف عليها هذه الجمعية التي تقوم باستخدام الفائدة الناتجة عن هذا المبلغ لدعم بعض المشاريع الصحية والاجتماعية والتنموية في الضفة والقطاع. وحيث ان هذه الجمعية حديثة فان برامجها غير متبلورة خاصة وانه لا يوجد لها مركز في الاراضي المحتلة. ولقد مولت هذه الجمعية مشروعاً صناعياً في رام الله لصناعة الملابس الداخلية للاناث، وكذلك دعمهم للقيام بدراسات جدوى اجتماعية وصناعية. كما انها تقوم بتمويل خطة طموحة لمشروع مستشفى طبي في منطقة رام الله باشراف جمعية طبية ترأسها لجنة من موظفي جهاز الصحة بالحكم العسكري الاسرائيلي، وحسب تقرير هذه الجمعية الاخير فانها تنوي في المستقبل القريب دعم مشاريع حيوية في الاراضي المحتلة ونأمل ان تتم مساعدات هذه الجمعية حسب الاولويات الضرورية وعلى اسس علمية موضوعية مدروسة.

٤ـ المساعدات المالية الاجنبية الى الاراضي المحتلة:

يمكن تقسيم هذه المساعدات الى انواع ثلاثة هي:

أ. المساعدات المقدمة من المؤسسات التابعة لهيئة الامم المتحدة وذلك عن طريق وكالاتها المتخصصة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ـ وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: تم تقدير نفقات وكالة الغوث في الاراضي المحتلة بمعدل

١١٥ دولار للفرد الواحد عام ١٩٨٤ اي بمتوسط انفاق سنوي قدره ٢٤ مليون دولار في الضفة الغربية و ٢٧ مليون دولار سنويا في قطاع غزة، اي ما مجموعه ٥١ مليون دولار سنويا في الاراضي المحتلة[١٦].

٢ـ المساعدات المقدمة من برنامج الامم المتحدة للتنمية.

قدم هذا البرنامج مساعداته للاراضي المحتلة اعتبارا من عام ١٩٧٩ وقد كان المبلغ المخصص للانفاق على مشروعات التنمية والتدريب الصناعي في الاراضي المحتلة حوالي ٧,٥ مليون دولار، انفق منها فعلا حتى نهاية ١٩٨٤ ٢,٢ مليون دولار[١٧]. بعد ان تم نقل «نيكيتاس نيفرودس» مدير هذا البرنامج من الولايات المتحدة الى القدس العربية من المتوقع ان يزداد نشاط هذه الهيئة الهامة والتي قد تعادل مساعداتها المخصصة للاراضي المحتلة ان صدقت جميع المساعدات من الجمعيات الخيرية الاجنبية، وهذه المساعدات تأتي من هيئة الامم المتحدة للاراضي المحتلة بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية.

٣ـ مساعدات الصليب الاحمر الدولي:

يقدم الصليب الاحمر الدولي بعض المساعدات البسيطة لتأدية خدمات للمعتقلين والمساجين في الاراضي المحتلة لم تتجاوز قيمتها خلال عام ١٩٨٤ ٢٥٠ الف دولار.[١٨]

ب. المساعدات المقدمة من المؤسسات الامريكية:

بالاضافة للجمعيات الاميركية التي تقوم بالاشراف على مراكز معوقين ومراكز صحية ومراكز ايتام في الارض المحتلة تشرف عليها بشكل مباشر، فقد قامت بعض الجمعيات الخيرية الرسمية الامريكية بتقديم مساعدات الى سكان الاراضي المحتلة خلال السنوات الثمانية من ١٩٧٦ـ١٩٨٣ تطورت كما يلي:[١٩].

١٩٧٦	٢,٥ مليون دولار.
١٩٧٩	٦,٩ مليون دولار.
١٩٨٣	٦,٥ مليون دولار.

ولقد تضاعف حجم هذه المساعدة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥.

وتقدم هذه المساعدات الجمعيات التالية:

- اتحاد انقاذ الطفل التي كانت تعرف في الاراضي المحتلة باسم مؤسسة التنمية الاجتماعية.
- جمعية الشرق الادنى لمساعدة اللاجئين (الانيرا).
- جمعية الاغاثة الكاثوليكية.
- هيأة المانونانيت المسيحية، التي بعكس الجمعيات الثلاثة لا تعتبر رسمية فلا تستلم مساعدة من برنامج الحكومة الامريكية للتطوير الدولي.

ومعظم هذه الجمعيات تقدم مساعدات لتمويل مشاريع مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ساهمت هذه الجمعيات التي يشرف عليها امريكيون بتمويل قطاعات مختلفة كالزراعة ومياه الشرب والخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم والطرق وغيرها بما مجموعه ٤٠ مليون دولار خلال الفترة

٧٧ـ١٩٨٣ اي حوالي ٦ مليون دولار سنويا[٢٠]* والجدير بالملاحظة ان الجمعيات الرسمية الامريكية تساعد الصناعة بطريقة غير مباشرة بدعم البنية التحتية اللازمة كمياه الشرب والطرق والكهرباء، وجمعية الانيرا هي الوحيدة التي تسهم بشكل ملحوظ وان كان قليلا في مشاريع التنمية الصناعية كصناعة الاعلاف والالبان.

ج. المساعدات المقدمة من السوق الاوروبية المشتركة:

بدأت السوق الاوروبية المشتركة منذ نهاية السبعينات بتقديم مساعدات بسيطة لسكان الاراضي المحتلة لدعم مشاريع البنية التحتية في الارياف في الاراضي المحتلة، وهناك مشروع لدعم الصناعات الصغيرة بما يعادل ٣٥٠ الف دينار اردني. وقد تبرعت السوق الاوروبية المشتركة ايضا لمؤسسة اسير بمختبر تحليلي للاغذية والاعلاف في عام ١٩٨٦ لكي تقوم باجراء البحوث في مجال الصناعات الغذائية والزراعية. والجدير بالذكر ان السوق الاوروبية المشتركة لم تنفق سوى نصف مليون دينار اردني حتى نهاية ١٩٨٤ اذ ان مساهمتها بدأت تتبلور مؤخرا.

وهناك جمعيات اجنبية كندية وانجليزية وسويدية والمانية واسترالية وفنلندية ونرويجية وفرنسية وبلجيكية تساعد في بعض المشاريع الاجتماعية والصحية بشكل غير منتظم ومساهمتها بشكل عام لا تكاد تذكر، وخلاصة القول فرغم تعدد مصادر التمويل المبينة اعلاه الا ان اهم مصادر التمويل ينحصر في التمويل المتأتي من اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة حيث تنفق ما يزيد عن ٦٠ مليون دولار سنويا في الاراضي المحتلة. وتقوم بتوزيع هذا الانفاق على قطاعات مختلفة حسب اولويات تضعها اللجنة فتساهم في التنمية الشاملة، ولكن هذا يستدعي ضرورة الاستمرار في هذا الدعم، ونلاحظ ان هذا الدعم الذي كان يتزايد سنويا اعتبارا من ١٩٧٩ حتى نهاية ١٩٨٢ بدأ يتناقص تدريجيا حتى توقف في عام ١٩٨٦. لذا لا بد من قيام الدول العربية بالوفاء بالتزاماتها حتى تستمر اللجنة المشتركة في القيام بواجباتها في تمويل عمليات التنمية والفعاليات الصناعية في الاراضي المحتلة.

وبصورة عامة فان التمويل من المؤسسات الاجنبية والامريكية والاوروبية لا يكاد يذكر حيث لم تزد المساعدات الامريكية والاوروبية من كافة الجمعيات والمنظمات الامريكية عن ٨ مليون دولار سنويا. ان من المتوقع ان تزداد هذه المساعدات الاجنبية في الاعوام القادمة خاصة من برنامج الامم المتحدة الانمائي للشعب الفلسطيني.

كما يلاحظ ان التمويل من كافة المصادر قد ذهب لقطاعات مختلفة كما لم تقم المؤسسات الاجنبية بتقديم اية مساعدات تذكر لقطاع الصناعة، والدعم الذي يلقاه قطاع الصناعة كان بصفة اساسية من المساعدات العربية والاردنية وذلك عن طريق اللجنة المشتركة.

★ حسب معلومات من القنصلية الامريكية في القدس الشرقية فان مجموع المساعدات الامريكية الرسمية وغير الرسمية (التي لا تستلم مساعدات من الحكومة الامريكية) منذ ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٥ للضفة الغربية وقطاع غزة بلغ ٧٥مليون دولار اي ٧,٥ مليون دولار سنويا وهذا المبلغ الضئيل يجب مقارنته بـ١٧ مليار دولار تقدم سنويا لاسرائيل اي ٢٢٢٧٠ مرة اكثر.

٤- دور الدينار الاردني والليرة الاسرائيلية

صدرت الاوامر العسكرية بعد الاحتلال باعتبار الليرة الاسرائيلية عملة قانونية في الاراضي المحتلة وفرض عقوبات على من يرفض التعامل بها[٢١]، وبما ان القوانين الاردنية ما زال معمولا بها مع وجود تعديلات عديدة عليها فقد اصبحت تتداول في اسواق الضفة الغربية عملتين بصورة قانونية الدينار الاردني والليرة الاسرائيلية والتي بعد تخفيضها عدة مرات غير اسمها الى الشيكل الاسرائيلي. اما في غزة فالعملة الاسرائيلية هي العمل المتداولة بصورة رسمية، ولا يسمح بفتح محلات صرافة لصرف العملة الاسرائيلية في قطاع غزة من والى العملة الصعبة رغم ان السلطات تتغاضى عن التعامل بالدولار والدينار بصورة شخصية وحتى في المحلات التجارية.

ونتيجة للتدهور المستمر في قيمة العملة الاسرائيلية فقد اصبحت العملة التي تستخدم كوسيلة للتبادل فقط فيقوم المواطنون بحمل كميات من العملة الاسرائيلية لشراء حاجاتهم فقط. اما العملة الاردنية فتستخدم في الضفة كمقياس للقيمة ومخزن لها، وعليه ازداد الاكتناز في العملة الاردنية، وتستعمل العملة الاردنية في بيع وشراء الاصول الثابتة كالاراضي والعقارات، كما تتم معظم عقود الايجار بالدينار الاردني لثبات قيمته وعدم تذبذبه قياسا بالعملة الاسرائيلية المتدهورة كما ان معظم المؤسسات تقوم بدفع الرواتب للموظفين ومدفوعاتها بالدينار الاردني.

ويستخدم الدينار الاردني في دفع الرواتب والعقود الطويلة الاجل كالايجارات وشراء الاراضي والعقارات والاكتناز، اما العملة الاسرائيلية فيحتفظ المواطن منها بما يكفيه لشراء حاجياته اليومية ولا يحتفظ منها بكمية كبيرة، وعليه فهي لا تقوم بوظائف النقود كاملة انما تؤدي وظيفة واحدة وهي وسيلة للتبادل فقط، وبما ان العملة القانونية المستعملة في البنوك الاسرائيلية هي العملة الاسرائيلية ونظرا لتدهورها المستمر نجد ان الودائع لدى هذه البنوك قليلة على الرغم من زيادة سعر الفائدة عليها، والتي تصل حاليا الى حوالي ٤٠٪ وهذا انعكاس لما يجري في اسرائيل فعلى الرغم من تشجيع البنك المركزي الاسرائيلي للبنوك على دفع فوائد على الودائع الجارية عن طريق نسبة السيولة المطلوبة من قبل البنوك على الاصول والموجودات بالشيكل الا ان حجم الودائع لم يزد بشكل معقول[٢٢].

لقد قامت سلطات الاحتلال وبعد حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ مباشرة باصدار العديد من الاوامر العسكرية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية. فلقد كان هناك العديد من فروع البنوك الاردنية التي تعمل في معظم مدن الضفة الغربية. وجاءت الاوامر العسكرية لتغلق هذه الفروع وتحد من العمل المصرفي العربي في الاراضي المحتلة وعليه:

أ. فقد صدر الامر العسكري رقم (٧) تاريخ ٨/٧/٦٧ والخاص باغلاق جميع البنوك العاملة في الضفة الغربية قبل الخامس من حزيران ومنعها من عقد اية صفقات وفيما يلي نص الامر العسكري رقم (٧) تاريخ ٨/٧/١٩٦٧:

١- تغلق جميع البنوك ومؤسسات التسليف في منطقة الضفة الغربية الى ان يصدر امر اخر بهذا الشأن.

٢- تحظر على جميع البنوك ومؤسسات التسليف عقد اي نوع من الصفقات او الاتصال ببنوك خارج المنطقة.

٣- كل من يخالف هذا الامر يعاقب بالسجن لمدة ١٥ عاما او بغرامة مقدارها ١٠٠٠٠ دينار او بكلتا العقوبتين.

ب. ثم قيدت السلطات العسكرية حرية المواطنين في الاراضي المحتلة في عقد الصفقات الخاصة بالعملة الاجنبية والذهب والدنانير والاوراق المالية وذلك بالامر العسكري رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٧ والذي نص على انه لايجوز لأي شخص سواء بنفسه أو بواسطة شخص آخر ان يعقد صفقة اقتصادية بأية صورة كانت سواء فيما يتعلق بالعملة الاجنبية او الذهبية او الدنانير او الاوراق المالية، كما لا يجوز لاي شخص ان يخرج من المنطقة ولا ان يجلب اليها سواء بنفسه او بواسطة غيره عملة اجنبية دينارا، ذهبا، او اوراقا مالية.

ج. ثم جاء الامر العسكري رقم ٤٥ سنة ٦٧ ليلغي كل تعيين وكل صلاحية جرى تحويلهما بموجب قانون البنوك الاردنية قبل ٧ حزيران ١٩٦٧.

د. وتمهيدا لفتح فروع للبنوك الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، فقد قامت سلطات الاحتلال وخلال فترة قصيرة بعد الاحتلال بشراء السلع الموجودة في مخازن التجار في الضفة الغربية وقطاع غزة ثم منعت التجار في المناطق المحتلة بالاتجار بيعا اوشراء مع اية جهة خارجية وذلك عن طريق العديد من الاوامر العسكرية التي اصدرتها. وحتى تستمر الحركة التجارية في الاراضي المحتلة فقد طرحت سلطات الاحتلال البضائع الاسرائيلية في الاسواق (اسواق الاراضي المحتلة) حيث لم يجد المستهلك العربي امامه سوى هذه البضائع، وعليه كان لابد من نشوء نوع من المعاملات البنكية بين التجار الاسرائيليين والعرب والتعامل بالعملة الاسرائيلية.

هـ. وفي ٨ حزيران ١٩٦٨ اي بعد عام من الاحتلال، وبعد ان مهدت الطريق للمعاملات التجارية بين الاسرائيليين والعرب. وفرضت القيود على التعامل مع الخارج اصبح الجو مهيئا لاصدار الامر العسكري رقم ٢٥٥ والذي يقضي بالسماح بافتتاح بنوك في الاراضي المحتلة، وكان المقصود بهذا الامر التمهيد للسماح بافتتاح فروع للبنوك الاسرائيلية وعلى سبيل المثال بنك لئومي، بنك دسكونت، بنك باركليز وبنك هبوعليم والتي افتتحت فروع لها في جميع مدن الوطن المحتل يصل عددها الى ٢٠ فرعا هي:

في القدس - ديكسونت، باركليز، هبوعليم، لئومي، باركليز ديسكونت.

في رام الله والبيرة - بنك لئومي، بنك ديسكونت

في بيت لحم - بنك لئومي، بنك باركليز

في بيت جالا - بنك لئومي

في طولكرم - بنك ديسكونت

في نابلس - بنك لئومي

في جنين - بنك لئومي

في اريحا ـ بنك لئومي

في قطاع غزة ـ هبوعليم، لئومي، ديسكونت، ولكل منها اكثر من فرع واحد في مدن القطاع.

ولقد اضطر المواطنون الى التعامل مع هذه البنوك الاسرائيلية من اجل تسهيل المعاملات التجارية التي بدأت بين اسرائيل والاراضي المحتلة، وكذلك من اجل صرف الشيكات الناتجة عن التبادل التجاري، وايداع بعض المبالغ لتسهيل عمليات التبادل التجاري.

ويلاحظ ان السلطات الاسرائيلية قامت بالسماح بافتتاح فرع لبنك واحد في معظم المدن حتى لا يحدث التنافس في تقديم الخدمات المصرفية للمواطنين بين البنوك الاسرائيلية وذلك لصالح المواطن العربي، ووجود بنك واحد في كل منطقة يتيح لهذا البنك فرصة التحكم في التعامل مع المواطنين وابتزازهم وهذا ما هو حاصل فعلا حيث يتبين لنا من الاستبيان الذي وزعته اسير على عدد من رجال الاعمال ان التعامل مع البنوك الاسرائيلية تفوق سيئاته مزاياه كالفوائد والعمولات الباهظة، وطرق الحساب الملتوية نتيجة عدم استخدام اللغة العربية وغيرها من وسائل الابتزاز كالاحتفاظ بالحوالات فترة طويلة قبل تحويلها الى اصحابها وانخفاض قيمة الشيكل.

وفيما يلي نبذة موجزة عن اهم المشكلات بالنسبة للتعامل مع البنوك الاسرائيلية:

١ـ الفوائد والعمولات الباهظة: تتقاضى البنوك الاسرائيلية فوائد عالية باهظة على القروض التي تمنحها للمواطنين العرب في الاراضي المحتلة تصل الى حوالي ٢٢٠٪ سنويا، علما بان القروض تتم بالعملة الاسرائيلية (الشيكل) فاذا علمنا بان العملة الاسرائيلية (الشيكل) اتسمت قيمتها بالثبات تقريبا خلال الستة شهور الماضية لعلمنا مقدار الفوائد الطائلة التي يتكبدها المقترض من اي بنك اسرائيلي، الا انه يجب الاخذ بعين الاعتبار ان سعر الفوائد يتم تحديده بنسبة عالية بسبب التآكل المستمر في قيمة العملة الاسرائيلية حيث تقوم البنوك الاسرائيلية بحساب الفوائد على القروض والحسابات الجارية المدينة شهريا وتتراوح النسبة ما بين ٨ـ١١٪ شهريا للقروض الممنوحة للموظفين، وما بين ١٣ـ١٧٪ للقروض الممنوحة للتجار. ويقوم مراقب البنوك الاسرائيلية بتحديد الحد الاعلى للقروض والحد الاعلى للفوائد وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد في اسرائيل.

اما بالنسبة للفوائد الممنوحة على الودائع فهي لا تزيد عن ٤٠٪ سنويا. من هنا نلاحظ الفرق الشاسع بين سعر الفائدة المدينة وسعر الفائدة الدائنة (حوالي ١٨٠٪ سنويا) ان المتعامل العربي مع اي بنك اسرائيلي يدفع فائدة عالية على القروض في حين يتقاضى فائدة على الودائع تقل عن ربع الفائدة المدفوعة من قبله على القروض، ولذا فالنتيجة ستكون بلا شك كما وجدنا في الاستبيان الاحجام عن الاقتراض وعدم التوسع في المشروعات لقلة التمويل وتكلفته الباهظة.

ويلاحظ ان نسبة القروض الممنوحة من قبل البنوك الاسرائيلية الى مجموع موجوداتها في نهاية عام ١٩٨٤ تساوي ٨٪ فقط والجدول رقم (٨) يبين الميزانية العمومية لفروع البنوك الاسرائيلية العاملة في الاراضي المحتلة كما هي في نهاية عام ١٩٨٤ وهذه الميزانية المنخفضة تبين جليا قلة تعامل المواطنين العرب مع البنوك الاسرائيلية في الاراضي المحتلة:

جدول رقم (٨)

الميزانية العمومية لفروع البنوك الاسرائيلية العاملة في الاراضي المحتلة كما هي في نهاية ١٩٨٤ بالمليون شيكل[١٦]

الموجودات	المطلوبات
٣٥٢٦,٢ النقد في الصندوق	٣٢٨٢٦,٨ الودائع
	٢٦٠٢٨,٥ بعملات اجنبية
٢٦٤٢٩ الارصدة لدى الفروع في اسرائيل	٦٧٩٨,٣ بالعملة الاسرائيلية
٣٥٢٥,٨ التسهيلات الائتمانية على شكل قروض	٦٦,٢ ودائع حكومية لغايات الاقراض
١٠٥٥٤,٢ الكفالات والموجودات الاخرى	١١١٤٢,٢ كفالات ومطلوبات اخرى
٤٤٠٣٥,٢ مجموع الموجودات	٤٤٠٣٥,٢ مجموع المطلوبات

ـ مراقب البنوك الاسرائيلية (١٩٨٤) ـ الاحصاءات السنوية عن النظام المصرفي الاسرائيلي للاعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ ـ ص٢٦.

٢ـ عدم تعامل البنوك الاسرائيلية في الاراضي المحتلة باللغة العربية، واقتصارها في التعامل على اللغة العبرية. مما يجعل اسلوب التعامل مع هذه البنوك اسلوبا غير واضح وغير مفهوم. وهذا يؤدي، كما افاد الكثيرون، الى قيام البنوك الاسرائيلية بالتعامل مع المتعاملين معهم باساليب ملتوية وطرق حساب غير واضحة.

٣ـ تصل نسبة العمولة على الكفالات التي تقوم باصدارها البنوك الاسرائيلية بالنيابة عن المقاولين، التجار، المؤسسات، والمصانع الى ٢,٥٪ من قيمة الكفالة وهذه النسبة تعتبر عالية جدا، بالاضافة الى قلة الكفالات المصدرة.

٤ـ عند قيام التجار او الافراد بايداع نقود اسرائيلية لدى البنوك الاسرائيلية، يصر البنك الاسرائيلي على قيام المودع بترتيب اوراق النقود (الشيكلات الاسرائيلية) بطريقة معينة قبل استلامها من المودع (الصورة فوق الصورة) ونظرا لضآلة القوة الشرائية للعملة الاسرائيلية فان كمية كبيرة من النقود يحملها المودع تصل الى ملايين الشيكلات وكما بين لنا ارباب الاعمال باجاباتهم على الاستبيان فان هذه العمليات السخيفة تحتاج منهم الى وقت كبير لترتيبها مما يؤدي الى ضياع وقت كبير من وقت المودع.

و ـ نتيجة لوجود التبادل التجاري بين اسرائيل والاراضي المحتلة، كان لابد لاسرائيل ان تتبع سياسة الجسور المفتوحة كي يكون بمقدورها طرد البضائع المنتجة في الاراضي المحتلة الى خارج الوطن المحتل لتستطيع اسرائيل احلال البضائع الاسرائيلية محلها في اسواق الاراضي المحتلة. وكانت حصيلة تصدير

المنتجات المحلية الى الاردن ان نشط الصرافون المرخصون لنقل الاموال الناتجة عن حصيلة الصادرات من الاردن وغيرها، وعليه فقد لجأت اسرائيل الى اسلوب اخر لمنع دخول الاموال الى الضفة وتقييد حرية نقلها من الاردن كي لا تساعد في الاسهام في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة، فاصدرت التعليمات التي تمنع ادخال مبلغ يتجاوز ١٠٠٠ دينار للشخص الواحد وتم رفع هذا المبلغ الى ٢٠٠٠ دينار حديثا ويعدل المبلغ بين الحين والاخر.

لقد ادى هذا الاجراء الى بقاء جزء كبير من الاموال في الاردن، وايداعها في البنوك هناك. وترتب على ذلك قلة حجم الاموال التي تدخل الى الاراضي المحتلة، وبالتالي اعاقة قيام مشروعات تنموية تساهم في تنمية وتطوير الوطن المحتل ونتج عن ذلك هجرة الكثير من الايدي العاملة للعمل خارج الوطن المحتل، وقيام العديد منهم بالعمل في اسرائيل باجور زهيدة مما شكل قوى عاملة رخيصة للاقتصاد الاسرائيلي تساهم في التخفيض من مشاكله العديدة والمستعصية.

ان قلة مصادر التمويل وتقييدها من قبل سلطات الاحتلال بتقييد حرية عبور الاموال الى الاراضي المحتلة جعل الكثير من رجال الاعمال يقدمون على فكرة انشاء بنك عربي محلي ليساهم في تجميع المدخرات من الافراد والتجار والشركات ومن ثم بثها في قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة لتساهم في تنمية وتطوير هذه القطاعات، وبالفعل كانت هناك خطوتان نحو تحقيق هذه الفكرة: احداها في قطاع غزة والثانية في الضفة الغربية.

وفيما يلي ندرج خلاصة لما تم من محاولات لاخراج هذا البنك المقترح الى حيز الوجود:

٥- المحاولات العملية لانشاء بنوك في الاراضي المحتلة

أ . بنك فلسطين في قطاع غزة[٣٣]

لقد بين المحامون المختصون بالامور البنكية بانه لا يوجد قانون او امر عسكري اسرائيلي ينص على عدم التقدم بطلب للحصول على رخصة لافتتاح بنك محلي (عربي) في الاراضي المحتلة رغم انه قد جرى اغلاق للبنوك العربية العاملة بالارض المحتلة مباشرة بعد احتلال عام ١٩٦٧. ان تجربة بنك فلسطين في غزة تعطي ضوءا لما يمكن تحصيله من السلطات الاسرائيلية من ترخيص بظروف الوضع الراهن.

كان بنك فلسطين قد تم تأسيسه عام ١٩٦٠ في غزة برأسمال قدره نصف مليون جنيه مصري وكان له فرعان احدهما في خان يونس والاخر في رفح وبقي كذلك حتى عام ١٩٦٧ حيث سرى عليه قرار الاغلاق شأنه شأن البنوك التي كانت تعمل في الضفة الغربية ولقد جرت عدة محاولات اولية لاعادة فتح هذا البنك الا ان هذه المحاولات باءت بالفشل شأنها شأن المحاولات التي تمت في الضفة الغربية لاعادة فتح فروع البنوك التي كانت عاملة فيها قبل الاحتلال. وبقي الامر كذلك الى عام ١٩٨١ حيث لجأت ادارة بنك فلسطين الى المحكمة العليا في القدس والتي قررت اعادة فتح البنك في ١٩٨١/٨/٤ وقام بنك فلسطين في غزة بمزاولة اعماله في ١٩٨١/٨/٥ الا ان الحكم العسكري وفي نفس اليوم الذي صدر فيه قرار باعادة فتح البنك من المحكمة العليا اصدر قرارا يمنع به بنك فلسطين من التعامل بالعملات الاجنبية، وحصر التعامل فيه بالعملة الاسرائيلية المتداولة (الشيكل) كما منعه من فتح الاعتمادات واجراء الحوالات الى

الخارج ثم منعه من اعادة فتح فرعي خان يونس ورفح ومنعه من فتح فروع في الضفة الغربية وحدد اتصاله مع الحكم العسكري ومراقب البنوك.

ومع كل هذه المعوقات فقد استطاع بنك فلسطين في غزة بعد اعادة افتتاحه ان يحقق نتائج ملموسة فقد بلغت موجوداته عام ١٩٨٤ حوالي ٤٦٧٨٠٠٠ جنيه مصري وبلغت ودائعه ٣٣٣١٠٠٠ جنيه مصري وحقق ارباحا صافية قدرها ٤٨٧٠٠٠ جنيه تقريبا كما قام هذا البنك بتوزيع ١٦٠٠٠٠٠ جنيه مصري على المساهمين اي بواقع ٢,٣ جنيه لكل سهم والجدول رقم (٩) يبين الميزانية العمومية لبنك فلسطين كما هي في نهاية عام ١٩٨٣-١٩٨٤

جدول رقم (٩)

بنك فلسطين المحدود بغزة

موجز عن الميزانية العامة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ١٩٨٤[٣٤]

الموجودات	عام ١٩٨٤ جنيه مصري	عام ١٩٨٣ جنيه مصري
النقد في الصندوق ولدى البنوك	٢٢٥٠١٠٤	٢٥٦٩٦٧٨
قروض واوراق مخصومة وحسابات مدينة اخرى	١٧٠٠٧٣٠	١٣٠٥٥٨٠
العقارات (سعر التكلفة)	٢٢١٧٥٣	٥٣١٩٣
الاجهزة من كمبيوتر ومعدات اخرى	٣٠٣٩٢٦	٢٧٠٨٦٨
مجموع الموجودات	٤٤٧٦٥١٣	٤١٩٩٣١٩
تعهدات البنك مقابل الكفالات والاعتمادات المستندية	٢٠١٣٤٢	٤٠٦٢٦٧
المطلوبات	**عام ١٩٨٤ جنيه مصري**	**عام ١٩٨٣ جنيه مصري**
رأس المال المصرح به والمدفوع كاملا	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٣٠٣٨٩١	٢٧٣١١٥
الاحتياطي الخاص	٤٤١٨٦٩	٣٣٢٥٨١
مجموع رأس المال والاحتياطيات	١٢٤٥٧٦٠	١١٠٥٦٩٦
الودائع والحسابات الاخرى	٣٢٣٠٧٥٣	٣٠٩٣٦٢٣
مجموع المطلوبات	٤٤٧٦٥١٣	٤١٩٩٣١٩
تعهدات البنك مقابل الكفالات والاعتمادات المستندية	٢٠١٣٤٢	٤٠٦٣٦٧

ومع ان سلطات الحكم العسكري ومراقب البنوك الاسرائيلية وضعوا العراقيل المختلفة امام بنك فلسطين مثل منع التعامل بالنقد الاجنبي وعدم السماح بفتح الفروع القديمة او السماح بفتح فروع جديدة واعطاء مزايا متعددة لفروع البنوك الاسرائيلية الثلاثة العاملة في قطاع غزة الا ان اعمال بنك فلسطين تزايدت باستمرار سنة بعدا خرى رغم كل هذه العقبات فارتفعت الودائع على الرغم من انها مودعة بالعملة الاسرائيلية كما ارتفعت موجودات البنك. وكذلك ارباحه وهي المؤشرات الرئيسية لنجاح اي بنك. كل ذلك على الرغم من الخسارة التي حققها البنك في قيمة ودائعه المودعة في البنوك المصرية نتيجة الانحرافات في العمل المصرفي في مصر واشتراك بعض البنوك المصرية في عهد السادات في التعامل في السوق السوداء وتهريب مليارات الدولارات مما ادى الى انخفاض الجنيه المصري الذي كانت قيمته تزيد عن الدولار حتى اصبح الان يقارب نصف الدولار.

هذا وليس من المتوقع ان ترتفع حجم ودائع بنك فلسطين بصورة كبيرة اذا بقي التعامل محصورا في العملة الاسرائيلية المتدهورة. وما لم يتم السماح لهذا البنك بالتعامل بالنقد الاجنبي. والجدير بالذكر انه من مدة تزيد على الثلاث سنوات قام البنك برفع قضية في محكمة العدل العليا بشأن مشكلة التعامل بالنقد الاجنبي وفتح الفروع الا انه لم تحل لغاية الان.

وفي ١٩٨٥ قررت ادارة بنك فلسطين فتح فروعها القديمة في القطاع (في خان يونس ورفح) وفتح فروع جديدة في الضفة الغربية واضافة فروع في قطاع غزة. كما قررت الادارة زيادة رأسمال البنك مليون جنيه مصري مقسم الى ١٠٠,٠٠٠ سهم ونتيجة لان القيمة الدفترية للسهم القديم تعادل ٣١ جنيها للسهم فقد تقرر طرح الاسهم الجديدة بهذه القيمة (٣١ جنيه للسهم الواحد).

الا انه بنفس اليوم الذي كان مقررا فيه طرح الاسهم الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة حوصر بنك فلسطين في غزة من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي ومنعت ادارة البنك من تنفيذ قرارها القانوني وهو بيع الاسهم الجديدة.

وبناء على المقابلات التي اجراها باحثو اسير مع ادارة البنك فانه يمكن تلخيص العقبات والمشاكل التي يواجهها بنك فلسطين بما يلي:

١- مشاكل قانونية ونقدية صادفها البنك عندما تقدم بطلب لاعادة ترخيصه ولا تزال هذه المشاكل قائمة.

٢- اصرار السلطات على الاحتفاظ برصيد من النقد الاجنبي يحفظ لدى بنك اسرائيل بالعملة الاسرائيلية مما يؤدي الى تخفيض قيمة هذا الرصيد باستمرار نتيجة هبوط العملة الاسرائيلية باستمرار.

٣- رفض السلطات الاسرائيلية منحه ترخيصا للتعامل بالنقد الاجنبي.

٤- عدم قدرته على القيام بكافة الاعمال المصرفية نتيجة للتقيدات المختلفة على اعماله.

٥- الصلاحيات الكبيرة المخولة لمفتش البنوك الاسرائيلية والتي تتيح له التدخل الواسع في اعمال بنك فلسطين دون ابداء الاسباب. وهذه الصلاحيات التي اعطيت له بواسطة الاوامر العسكرية وليست بواسطة قانون البنوك الاسرائيلية مثل الامر العسكري رقم (٩) تاريخ ١٠ حزيران ١٩٦٧ الذي اعطى لمفتش البنوك صلاحية الدخول الى بنك اومؤسسة تسليف وان يطلب تقارير من كل مستخدم عن اية

معاملة اومستند تحت سيطرته او في حوزته اومعرفته كما يجوز للمفتش الاسرائيلي ان يأمر بتجميد اي حساب في اي بنك اومؤسسة تسليف، وله ان يأخذ الدفاتر والقيود والمستندات ويطلع عليها اويحتجزها ومع كل ما ورد اعلاه فان هذا البنك كما بينا ناجح بنكيا ويمكن ان يطغي نجاحه على البنوك الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ويتم انصافه بالعمل بدون قيود الاوامر العسكرية.

ب - المحاولات العملية لانشاء بنك في الضفة الغربية:

منذ ان صدر الامر العسكري رقم ٢٥٥ تاريخ ٨ حزيران ١٩٦٨ القاضي بالسماح بافتتاح بنوك في الاراضي المحتلة، بدأت المحاولات لاعادة فتح فروع البنوك العربية في الضفة الغربية والتي تم اغلاقها بموجب الامر العسكري رقم ٧ تاريخ ١٩٦٧/٧/٨ حيث تمت محادثات بين اسرائيل والاردن بواسطة صندوق النقد الدولي وذلك لاعادة فتح هذه الفروع الا ان الشروط الاسرائيلية الخاصة بالرقابة على هذه البنوك من قبل بنك اسرائيل كانت العائق الرئيسي امام اعادة فتحها بحيث رفضت الحكومة الاردنية هذه الشروط واصرت الاردن على تطبيق قانون البنوك الاردني على هذه الفروع اي ضرورة رقابة البنك المركزي الاردني[٢٥].

ونتيجة لذلك توقفت المحاولات لاعادة فتح فروع البنوك في الضفة الغربية من قبل الاردن وفي عام ١٩٧٥ ونتيجة لفشل المحاولات لاعادة فتح فروع البنوك الاردنية في الضفة الغربية اجتمع بعض رجال الاعمال في الضفة الغربية في مدينة القدس، ودرسوا امكانية انشاء بنك جديد في الضفة الغربية، وتم الاتفاق من حيث المبدأ ان يكون رأسماله في حدود ١٠ ملايين دولاروذلك من اجل تقديم الخدمات المصرفية المناسبة لسكان الاراضي المحتلة، وبالفعل تم تقديم طلب الى السلطات العسكرية من اجل الترخيص بانشاء هذا البنك المقترح عن طريق محام اسرائيلي. ولقد جاء رد السلطات الاسرائيلية ليطلب معلومات اضافية من اجل اتخاذ قرار بذلك، ومن هذه المعلومات ان يدار البنك بادارة حديثة ومن قبل اشخاص لديهم الكفاءة العالية في ادارة البنوك كما تم طلب دراسة جدوى اقتصادية للمشروع وبعد ان قدم كل هذا لم يتم استلام جواب رسمي بذلك.

ونتيجة لعدم وصول رد من قبل السلطات، فقد تم القيام بمبادرة ثانية من قبل عدد من رجال الاعمال وتم التفكير في توحيد العمل مع قطاع غزة وشكلت لجنة لمراجعة السيد هشام الشوا رئيس مجلس ادارة بنك فلسطين في غزة من اجل امكانية القيام بانشاء بنك واحد يكون بنك فلسطين نواة له، الا انه تبين استحالة امكانية تنفيذ هذه الفكرة ثم كانت فكرة زيادة رأسمال بنك فلسطين وعمل فروع له في الضفة الغربية الا ان نتيجة هذه المحاولة باءت ايضا بالفشل كما سبق وان بينا عند شرحنا لوضع بنك فلسطين في غزة.

هذا ونتيجة لوجود بطالة في الاراضي المحتلة فقد صرحت السلطات العسكرية بانها ستعمل على وضع برنامج لايجاد فرص عمل للعرب في المناطق المحتلة من خلال مشاريع تنموية وتنشيط حركة بنكية محلية. لذا صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيرس في رحلة في الثمانينات لواشنطن بما يلي: «ان بنكا عربيا

يمكن انشاؤه في الضفة الغربية ربما على شكل مشروع مشترك مع مستثمرين امريكيين، ويمكن السماح بحرية استيراد رأس المال من اجل تصنيع المناطق المحتلة، وهذا سيخلق فرصا حقيقية للعمل ويعيد العمال العرب من السوق الاسرائيلية المكتظة وينعش الاقتصاد الاسرائيلي ويطور بعض القطاعات الاقتصادية». وكما عقبت مجلة الاقتصاد الاسرائيلي «فان كل هذا من اجل منع ازدياد البطالة حتى يصبح السكان اغنياء وبالتالي يفقدوا رغبتهم في الحصول على دولة»[٢٦].

وبناء على تصريحات بيرس، انتشرت شائعات بان السلطات تفكر فعلا في ترخيص بنك عربي، وقد ظن البعض ان هذا كان ردا او اشارة للموافقة على الطلب الرسمي الاول ولذا تم تقديم طلب ثاني في اواخر ١٩٨٢ فتم التحدث مع السلطات مرة اخرى الا ان اصحاب الفكرة لم يتلقوا جوابا، ثم تم تقديم طلب رسمي ثالث بواسطة السيد ظافر المصري رئيس الغرفة التجارية في نابلس، لانشاء هذا البنك في نابلس وبفروع في مدن الضفة والقطاع وتمت عدة مقابلات مع الحكم العسكري تبين فيما بعد انها فقط من اجل الحصول على معلومات من المؤسسين. وقد حول الطلب الى بنك اسرائيل للبت فيه. ولغاية الان لم يتم اتخاذ قرار بشأنه.

وكما تبين من مقابلاتنا مع اصحاب فكرة انشاء بنك في الضفة الغربية فقد ايدوا الرأي بان السلطات العسكرية تماطل في اتخاذ قرار بشأن الترخيص للبنك وفي اعتقاد البعض منهم ان السلطات لن تتخذ قرارا بشأنه لا سلبيا ولا ايجابيا وسيبقى الامر معلقا اما ان تم اتخاذ قرار فسيكون هناك الكثير من العقبات والقيود التي لن تسمح للبنك القيام بعمله بشكل مقبول.

على اثر عدم اتخاذ قرار بشأن انشاء بنك في الضفة الغربية، وعدم توقع اتخاذ قرار من قبل السلطات، قام في ربيع ١٩٨٦ البعض من رجال الاعمال بتبني الفكرة لانشاء شركة مالية استثمارية تسمى «بيت التمويل العربي» من اجل القيام باعمال التمويل والاستثمار في الاراضي المحتلة، وقد تم بالفعل انشاء لجنة تأسيسية برئاسة خليل ابراهيم الكرسوع صاحب اكبر محل صرافة في الضفة الغربية والذي له فرع هام في عمان. وقد حصل على ترخيص من البنك المركزي الاردني وتم توكيل احد المحامين الاسرائيليين بان يقوم بمحاولة للحصول على ترخيص من بنك اسرائيل المركزي بانشاء هذه الشركة مقابل اتعاب يحصل عليها من المؤسسين عند الحصول على الترخيص، ويتأمل البعض من اصحاب الفكرة الحصول على هذا الترخيص بفترة اسرع من ترخيص بنك وقيام هذه الشركة التي ستبدأ برأس مال قدره خمسة ملايين دينار اردني باعمالها قبل نهاية عقد الثمانينات خاصة وان هناك توجيها امريكيا للاسرائيليين بان يقوموا بتحسين الاوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة بغية تخفيف النقمة ضد الاحتلال والقبول بالامر الواقع.

وقد اعلن وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين في حزيران ١٩٨٦ في التلفزيون الاسرائيلي السماح لانشاء غرفة صناعة في الضفة الغربية تتكون لجنتها التأسيسية من عدد من رجال الاعمال في الضفة الغربية. ومن المتوقع ان تقوم غرفة الصناعة هذه بدعم وتشجيع الصناعة في الاراضي المحتلة.

٦ـ دور المؤسسات المصرفية العاملة في الاراضي المحتلة في التمويل بشكل عام والتمويل الصناعي بشكل خاص

ان النظام المصرفي المعمول به الان في الاراضي المحتلة بعد الاحتلال يعتمد على:

أ. بنك فلسطين في غزة.

ب. البنوك الاسرائيلية العاملة في الاراضي المحتلة.

وقد عجزت جميع هذه البنوك بما فيها بنك فلسطين عن تقديم الخدمات المصرفية اللازمة لتسهيل المعاملات التجارية وعن تقديم التمويل اللازم لمشروعات التنمية، وذلك للاسباب التي ذكرناها سابقا عن البنوك الاسرائيلية وبسبب القيود الكبيرة المفروضة على بنك فلسطين في التعامل والتي تحد من قدرته على التحرك، لقد كان مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنك فلسطين الى جميع القطاعات الاقتصادية حوالي ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه مصري عام ١٩٨٤ اي بزيارة ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري عن العام السابق ١٩٨٣، واذا علمنا ان الجنيه المصري لا يعادل اكثر من دولار واحد، فيلاحظ ان مجموع الائتمان المقدم لتمويل المشروعات من قبل هذا البنك خلال عام ١٩٨٤ لم يتجاوز ٤٠٠,٠٠٠ دولار وهي لا تكفي لتمويل مشروع حيوي واحد. كما ان ودائع بنك فلسطين لم تتجاوز ٤,٣٤٠ مليون جنيه مصري عام ١٩٨٤ اي بزيادة قدرها ١٣٧,٠٠٠ جنيه عن العام السابق، وبمعنى ان الودائع خلال عام ١٩٨٤ كانت حوالي ١٣٧,٠٠٠ جنيه مصري، وهذه الودائع لا تعادل وديعة واحدة لشخص واحد في البنوك الكبيرة في الدول العربية الشقيقة. وكما سبق وذكرنا بالنسبة للتعامل بالنقد الاجنبي، وبما ان الودائع تتم بالعملة الاسرائيلية فمن الطبيعي ان تكون قليلة لان قيمتها تتآكل بسبب الانخفاض الكبير المستمر في قيمة الشيكل.

اما البنوك الاسرائيلية في الاراضي المحتلة فكما بينا فانه بسبب طبيعة ترخيصها، وهي وجود بنك واحد تقريبا في كل منطقة، مما اعطاها صفة الاحتكار والتحكم في العمولات والفوائد (فائدة على القروض ٢٢٠٪ في حين ان الفائدة على الودائع تصل الى ٤٠٪ بالاضافة الى عدم التعامل باللغة العربية، كل ذلك ادى الى احجام المواطنين عن التعامل مع البنوك الاسرائيلية الا في حدود ضيقة كصرف الشيكات الناتجة عن التعامل التجاري وايداع بعض المبالغ لتسهيل عمليات التبادل التجاري ونتيجة لذلك لم تستطع هذه البنوك الاسرائيلية اجتذاب الودائع بشكل يؤدي الى تجميع مدخرات المواطنين في هذه البنوك، كما لم تستطع تقديم القروض اللازمة لتمويل مشروعات التنمية بسبب الفوائد الباهظة التي تتقاضاها والضمانات التي تطلبها.

لقد عرضت البنوك الاسرائيلية قروضا على بعض اصحاب المصانع الحيوية الناجحة في الاراضي المحتلة بنسب اقل مما يتم عرضه على المقترضين العاديين، الا ان هذه البنوك طلبت رهن هذه المصانع لديها حتى يتم سداد القروض وهذا العرض لم يقبله احد لعدم وجود ثقة بنوايا هذه البنوك وما يمكن ان تلجأ اليه من خلال سلطات الاحتلال.

ويبدو عدم التعامل مع البنوك الاسرائيلية من قبل المواطنين في الاراضي المحتلة بشكل واضح من

تحليل الميزانية العمومية لفروع البنوك الاسرائيلية العاملة في الاراضي المحتلة حيث لم تزد الودائع بالعملات الاجنبية حيث بلغت ١٥٪ من مجموع المطلوبات في حين زادت الودائع بالعملات الاجنبية حيث بلغت ٥٩٪ من مجموع المطلوبات عام ١٩٨٤. الا ان الودائع بالعملات الاجنبية لم يتم استثمارها في الاراضي المحتلة، بل قامت البنوك الاسرائيلية بالاحتفاظ بها على شكل ارصدة لدى فروعها في اسرائيل ليتم الاستفادة منها في تمويل الفعاليات الاقتصادية في اسرائيل بدلا من تمويل الفعاليات الاقتصادية في الاراضي المحتلة. كما ان الودائع في فروع البنوك الاسرائيلية العاملة في الاراضي المحتلة لا تشكل اكثر من ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي المحتلة خلال الفترة ٦٨ـ٧٥ في حين كانت هذه النسبة ٢٩٪ قبل حرب سنة ١٩٦٧.

كما ان حجم القروض من البنوك الاسرائيلية للقطاعات المختلفة في الاراضي المحتلة لا يتجاوز ١,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من تشجيع الحكومة الاسرائيلية لهذه البنوك لمنح الائتمان لسكان الاراضي المحتلة حيث ان الحكومة الاسرائيلية تقدم للبنوك العاملة ضمانا في حدود ٩٠٪ من القرض الذي يمنحه البنك لسكان الاراضي المحتلة.

وعليه فان اهمية البنوك الاسرائيلية بالنسبة للاراضي المحتلة ضئيلة جدا بسبب قلة الودائع وقلة القروض وذلك يعود بالاضافة للاسباب المذكورة سابقا الى ضرورة الحصول على موافقة الحكم العسكري على كل قرض مما يؤدي الى زيادة الاجراءات وطول المدة اللازمة لاجابة الطلب. وكذلك الضمانات التي يطلبها البنك ورغبة البنوك الاسرائيلية في توظيف الودائع في اسرائيل بدلا من الضفة الغربية.

وهذه الامور ادت الى ما يلي:

أ. ان اقتصاد الاراضي المحتلة يخلو من نظام مصرفي قادر على تجميع المدخرات وبالتالي تمويل المشروعات اللازمة لعملية التنمية.

ب. ان قدرة المؤسسات البنكية القائمة على القيام بدور تمويلي في الاراضي المحتلة تكاد تكون معدومة.

٧ـ مكاتب الصرافة تطورها ودورها في التمويل

بينت دراسة اسير الميدانية بانه يعمل في الضفة الغربية حوالي ٤٠٠ صراف معظمهم متركز في مدينة رام الله ونابلس والقدس وبيت لحم وهي المدن الرئيسية ذات الحركة التجارية والسياحية في الاراضي المحتلة والباقي متمركز في مناطق مختلفة وكما بينا سابقا فانه لا يوجد صرافون مرخصون في قطاع غزة بسبب عدم سماح السلطات بذلك حيث ان البنك المركزي يحدد سعر العملات يوميا، والتي هي بتغير مستمر بالنسبة للشيكل، فان الصرافين كالمواطنين لا يحتفظون بكميات كبيرة من العملة الاسرائيلية ويحصلون من البنوك الاسرائيلية ومن المواطنين على تلك الكمية من العملة الاسرائيلية التي يتداولون بها يوميا، وجدول رقم (١٠) يبين توزيع الصرافين في مدن الضفة الغربية.

جدول رقم (١٠)

توزيع محلات الصرافة في الضفة الغربية

المدينة	عدد الصرافين	رأس مال (★)
القدس	٣٠	
رام الله	٤٠	
الخليل	٢٧	
طولكرم	٧	
جنين	١٣	
بيت لحم	٢٦	
نابلس	٦٥	
اريحا	٤	
المجموع	٢١٢	١,٥ مليون دينار

(★) تم تقدير رأس المال بشكل اجمالي من استمارات اسير ومن واقع معلومات متفرقة وبشكل تقديري وذلك لصعوبة الحصول على هذه المعلومات سواء من غرف التجارة او من الصرافين انفسهم الذين يخافون من تسرب اي معلومات لسلطات الضريبة.

ان مهنة الصرافة في الضفة قديمة، وكانت موجودة قبل الاحتلال الا انها ازدادت وبشكل ملحوظ حتى لا يكاد يخلو شارع في مدينة رئيسية من مدن الضفة من صراف، كما ان هناك العديد من محلات الصرافة التي تم فتحها في المدن الصغيرة والقرى ومخيمات اللاجئين، ويعود السبب في ذلك الى تداول عملتين رئيسيتين في الاراضي المحتلة، وهما الدينار الاردني والشيكل الاسرائيلي في الضفة الغربية فمن يريد ان يحتفظ بالنقود لفترة يقوم بشراء الدينار الاردني، ولتسهيل المعاملات التجارية واليومية للمواطنين يقومون باستبدال الدينار بالشيكل الاسرائيلي حتى يقوم بشراء ما يحتاجه من لوازم ويقوم بتحويل ما تجمع له من شيكلات اسرائيلية الى دنانير خوفا من انخفاض قيمة العملة بسبب الانخفاض المستمر في العملة الاسرائيلية (الشيكل). والجدير بالملاحظة ان الاسرائيليين يقومون وبصورة غير علنية بتحويل كميات كبيرة من العملة الاسرائيلية للدولار والدينار الاردني من محلات الصرافة.

ومعظم محلات الصرافة العاملة في الضفة الغربية تعمل بترخيص من السلطات العسكرية، اما في غزة فهناك حظر على القيام بمهمة الصرافة، ولا يوجد ترخيص لمهنة الصرافة.

كما ان معظم المحلات تمارس بالاضافة الى مهنة الصرافة اعمالا اخرى حيث ان معظم هذه المحلات مشروعات فردية تقوم اصلا بعمليات تبديل العملات من دينار اردني الى شيكلات اسرائيلية، ومن شيكل اسرائيلي الى دينار اردني وتستفيد من فرق السعرين بالاضافة الى ما سبق:

١ـ عمليات تحويل العملة الى الطلبة في الخارج وذلك بواسطة فروعها في عمان او الخارج.

٢ـ تقبل الودائع من الافراد والشركات.

٣ـ تقوم ايضا بايداع جزء من اموالها في البنوك خاصة في الاردن والولايات المتحدة الامريكية وذلك لتسهيل عمليات التمويل للخارج.

٤ـ تقوم بصرف شيكات للمواطنين مسحوبة على بنوك في الاردن خاصة للموظفين الذين تحول رواتبهم على حساباتهم في البنوك في الاردن مقابل عمولة تتراوح بين نصف الى ١٪ من قيمة الشيكل، وبذلك يسهلون نقل العملة من الاردن الى الضفة الغربية عن طريق دفع قيمة الشيكات الى اصحابها، وايداع الشيكات في حساباتهم في البنوك في عمان.

٦ـ كما يقوم البعض بصرف عملات اخرى غير الدينار كالدولار الامريكي، المارك الالماني، الدينار الكويتي وغيرها من العملات سواء كانت اوراقا نقدية او على شكل شيكات، مما يوفر على المواطنين الكثير من العناء في تسهيل استبدال ما لديهم من عملات.

٧ـ تتعامل بشراء وبيع الذهب.

ولقد تبين من نتائج الاستبيانات التي قامت بها اسيرومن المقابلات الشخصية مع بعض الصرافين ان مساهمتهم في اسهم الشركات المحلية تعتبر قليلة جدا ويفضلوا المساهمة في اسهم الشركات الاردنية وقد عزوا ذلك الى اسباب مختلفة منها:

١ـ انخفاض نسبة الارباح.

٢ـ وضع الاحتلال والوضع السياسي الراهن.

٣ـ تدهور قيمة الشيكل امام الدينار.

٤ـ عدم الرغبة في الخروج عن العمل الاساسي وهو الصرافة.

اما عن امكانية قيام الصرافين باستثمار جزء مما لديهم في عمليات الاقراض للمشروعات المختلفة ومنها الصناعية، فقد اكد معظم الصرافين على عدم رغبتهم وعدم قدرتهم على القيام باعمال الاقراض وان كانت هناك بعض القروض فهي تمنح للشركات التجارية والافراد وبمبالغ ضئيلة وبعضها بدون فائدة ويعلل الصرافون عدم قيامهم بعمليات الاقراض للاسباب التالية:

١ـ ان القروض عمل من اعمال البنوك ويحتاج الى اموال كثيرة لا تتوفر لديهم بسبب قلة رأس المال.

٢ـ ان الظروف الراهنة وقيود الاحتلال لا تسمح لهم للقيام بمثل هذه الاعمال.

٣ـ عدم الاستقرار السياسي في الاراضي المحتلة.

٤ـ افاد البعض انه لا يمنح قروضا بسبب عدم رغبته في تقاضي فائدة ربوية.

٥ـ عدم الصدق بين الناس في المعاملات خاصة وان العمل يتم في ظروف احتلال صعبة.

٦ـ افاد البعض انه لم يتلق طلبات اقراض.

وعليه يمكن القول ان مهنة الصرافة في الضفة الغربية مهنة مرخصة تمارس بواسطة مكاتب يمتلكها في الغالب افراد فهي مشروعات فردية، وتتركز اعمالها بصفة رئيسية على بيع وشراء العملات،

وتقوم ببعض اعمال البنوك الاخرى يمكن توضيحها كما يلي:

أ ـ قبول الودائع من الافراد والشركات، وذلك بسبب غياب بنوك وطنية يقوم المواطنون بايداع اموالهم لدى الصرافين، حيث انهم المكان الامين لحفظ اموالهم مقابل ايصالات ايداع تماما كما بدأت مهنة الصرافة في قديم الزمان.

ب ـ عمليات تحويل العملة للخارج سواء للطلبة اولتسديد اثمان البضائع مقابل عمولات، وذلك نظرا لحاجة المواطنين الى مثل هذه الخدمات، ولغياب بنوك وطنية يقوم بعض الصرافين الذين لهم فروع او مراسلين في الخارج بهذه العمليات وهي تحويل العملات.

جـ ـ اصدار الكفالات بالنيابة عن الافراد او الشركات، وذلك لتسهيل معاملاتهم وتسهيل قيامهم بتنفيذ تعهداتهم، ولكن لاتصدر هذه الكفالات الا في حدود ضيقة ولمعارفهم الشخصية.

د ـ بيع وشراء اسهم الشركات بالنيابة عن عملائهم، حيث يقوم الصرافون بشراء اسهم الشركات الاردنية لصالح عملائهم في الضفة الغربية وبيع هذه الاسهم ايضا بالنيابة عن هؤلاء وبناء على توكيل رسمي منهم ويتم البيع والشراء حسب اسعار سوق عمان المالي، ويتقاضى الصراف عمولة على البيع والشراء.

هـ ـ القيام بصرف الشيكات المسحوبة على بنوك في الخارج سواء في الاردن بالدينار الاردني او امريكا بالدولار الامريكي مقابل عمولة تتراوح بين نصف الى ١٪ وذلك لتسهيل معاملات المواطنين حتى لا يتكبدوا عناء السفر الى الاردن لصرف ما لديهم من شيكات، وبذا فهم يسهلون على المواطنين قبض رواتبهم ان كانت تودع من قبل المؤسسات التي يعملون بها في حساباتهم لدى بنوك في عمان كما ان الشخص الذي يرد اليه شيكا من الخارج يستطيع قبض قيمته من الصراف بعد خصم العمولة المشار اليها.

د ـ المساهمة في اسهم الشركات المحلية ولكن بنسب ضئيلة.

و ـ المساهمة في اسهم الشركات الاردنية، وكما افاد البعض ان هذه المساهمة تمت بسبب عدم الرغبة في المساهمة في اسهم الشركات المحلية للاسباب التي ذكرت سابقا.

هذا بالاضافة الى قيام الصرافين ببعض الاعمال الاخرى التي لا تمارس عادة من قبل البنوك، مثل القيام ببعض الاعمال الاخرى التجارية كالصياغة والتجارة العامة بمختلف انواعها.

ومعظم محلات الصرافة العاملة في الضفة الغربية تعمل بترخيص من السلطات العسكرية الاسرائيلية في حين ان عمليات الصرافة في قطاع غزة محظورة وغير مرخصة الا ان البعض يمارس هذه العمليات بصورة غير رسمية فيقوم بتبديل العملات واجراء الحوالات دون ان يكون له مكتب رسمي للقيام بهذا العمل.

وتقوم المحلات التجارية سواء في الضفة الغربية او في قطاع غزة بتبديل العملات بالاضافة الى عملها الاساسي وهي التجارة فلو عرفنا مهنة الصرافة بانها عملية تبديل العملات فقط لقلنا ان معظم

المحلات التجارية في الاراضي المحتلة يمكن تصنيفها بانها محلات صرافة، الا ان بحثنا اقتصر هنا على الصرافين المرخصين للقيام بهذه المهنة والبالغ عددهم حوالي ٤٠٠ صراف في الضفة الغربية.

اما مدى مساهمة محلات الصرافة في عمليات التمويل بشكل عام والتمويل الصناعي بشكل خاص فالمساهمة كما هو واضح لا تكاد تذكر، على الرغم من ان بعضها يقوم بتجميع جزء من المدخرات على شكل ودائع الا انها لا تساهم في انشاء المشروعات الصناعية او التجارية او غيرها.

٨ـ شركات التأمين العاملة في الاراضي المحتلة

أ ـ مقدمة:

تعتبر المؤسسات العاملة في حقل التأمين من المؤسسات المالية التي تجلب المدخرات من المواطنين على شكل اقساط تأمين ليتم بثها في جسم الاقتصاد الوطني على شكل استثمارات تأخذ اشكالا مختلفة كالتعويضات التي يستحقها اصحابها عن المخاطر التي ألمت بهم والتي كانوا قد أمنوا ضدها. وهذه التعويضات تدخل في جسم الاقتصاد الوطني باشكال مختلفة، كما ان الفرق بين الاقساط والتعويضات بعد خصم المصاريف الادارية والعمومية لمنشأة التأمين والذي يعتبر ربحا عاديا يمكن استثماره باشكال مختلفة منها المساهمة في اسهم الشركات مما يدر عائدا على هذه الاسهم، ومنها منح القروض لاغراض مختلفة لتنمية المشاريع السكنية والتجارية والصناعية ومنها ايداع جزء من اموالها السائلة على شكل ودائع لدى البنوك بعملات قابلة للتمويل وتتسم اسعارها بالاستقرار والثبات الى حد ما مما يجعل عائد هذه الاشكال المختلفة للتوظيف يتمثل في ارباح اسهم، فوائد قروض، وفوائد ودائع، وفروق عملة وفوائد استثمارات قد تزيد هذه العوائد في مجموعها عن ارباح منشأة التأمين العادية في بعض الاحيان، مما يجعل المحصلة النهائية زيادة كبيرة في ارباح منشأة التأمين ومساهمة في تمويل المشاريع المختلفة الصناعية والتجارية والاسكانية سواء على شكل مساهمات في اسهم هذه الشركات او على شكل قروض تمنح لها لتمويل عملياتها مما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ولدى دراستنا لاوضاع المنشآت العاملة في حقل التأمين في الضفة والقطاع قمنا بتصميم استبيان ثم جمع معلومات مباشرة من المؤسسات العاملة في حقل التأمين شمل هذا الاستبيان معلومات مختلفة عن اوضاع هذه الشركات واعمالها، ومساهمتها في خدمة التنمية وتمويل المشروعات، وفيما يلي خلاصة للنتائج التي تم التوصل اليها من واقع تبويب الاستمارات والاستفسارات الشخصية من بعض المسئولين في شركات التأمين:

ب ـ منشآت التأمين في الضفة والقطاع:

يعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من منشآت التأمين التي اصبحت ظاهرة منتشرة في الاراضي المحتلة تعمل على شكل وكالات تأمين لشركات اجنبية منها: البريطانية كوكالة القدس للتأمين، ومنها الوكالة لشركة ايطالية مثل وكالات التأمين العربية المتحدة العاملة في القدس، وبعض مدن الضفة، وقطاع غزة، وهي وكالة لشركة جنرال الايطالية بالاضافة الى العديد من وكالات التأمين لشركات اسرائيلية، والتي تكاد تكون منتشرة في معظم مدن الضفة الغربية وقطاع غزة. اما الشركة العربية

الوحيدة التي تمارس اعمال التأمين فهي المؤسسة العربية للتأمين وهي شركة مساهمة عربية مركزها نابلس، ولها وكالات في معظم مدن الضفة الغربية وقطاع غزة. واسست برأس مال عربي منذ تسع سنوات مقداره نصف مليون دينار.

ومعظم المنشآت العاملة في حقل التأمين ما عدا المؤسسة العربية للتأمين ووكالة القدس ـ وهما الشركتان الكبيرتان في هذا الحقل ـ مشروعات فردية تمارس اعمالها من خلال مكاتب صغيرة تقوم باعمال اخرى بالاضافة الى اعمال التأمين، فبعضها يمارس بالاضافة الى اعمال التأمين اعمال السياحة والسفر والبعض الاخر يقوم باعمال تجارية كتجارة السيارات والاثاث وبعضها يمارس عمليات الصرافة كما دلت نتائج استبيان اسير الذي تم بحثه مع عدد من وكالات ومكاتب التأمين في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما دلت نتائج استبيان اسير على ان المنشآت العاملة في حقل التأمين في الاراضي المحتلة من وكالات والمؤسسات العربية للتأمين تقوم بصفة رئيسية بالاعمال التالية:

تأمين السيارات
تأمين الحوادث
تأمين السرقة والحريق
تأمين الحياة
تأمين الممتلكات

وتقوم بعضها بتقديم خدمات التأمين الصحي بالاضافة الى انواع التأمين السابقة ـ مثل وكالة القدس للتأمين والمؤسسة العربية للتأمين اللتين تقدمان خدمات التأمين الصحي لموظفي بعض المؤسسات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذا وتقوم شركات التأمين والوكالات والمكاتب العاملة في هذا الحقل بتقديم خدمات التأمين للافراد وشركات الخدمات والشركات التجارية وبعض المنشآت الصناعية في الاراضي المحتلة. كما يقوم بعضها بالتأمين المشترك وذلك اذا كان حجم التأمين كبيرا والخطر المتوقع كبيرا.

اما اعادة التأمين فلان معظم المنشآت العاملة في حقل التأمين وكالات لشركات اجنبية واسرائيلية، فهي لا تقوم باعادة التأمين حيث ان الشركة الام هي التي تتحمل مخاطر التأمين والحالات الوحيدة التي تقوم بها المنشآت العاملة في حقل التأمين باعادة التأمين فهي من قبل وكالة القدس للتأمين وهي وكالة لشركة برودنشل البريطانية للتأمين حيث افادت هذه الوكالة بانها تقوم باعادة التأمين لدى وكالة اللويدز البريطانية ولدى بعض شركات التأمين البريطانية الكبرى ويتوقف قسط اعادة التأمين فيها على نوع الخطر وحجم الموجودات المؤمن لديها. وكذلك فان المؤسسة العربية للتأمين وهي المؤسسة العربية الوحيدة العاملة في هذا الحقل وكبرى منشآت التأمين في الضفة الغربية وقطاع غزة تقوم باعمال اعادة التأمين لدى وكالة اللويدز للتأمين البريطانية.

ج ـ الاعمال الاخرى التي تقوم بها المنشآت العاملة في حقل التأمين بالاضافة الى التامين ودورها في التمويل:

وبما ان معظم هذه المنشآت هي وكالات تأمين لشركات اجنبية او اسرائيلية فهي تمارس اعمال التأمين من خلال مكاتب. وتستخدم هذه المكاتب للقيام باعمال اخرى كانت في معظم الحالات مخصصة اصلا لها بالاضافة الى خدمات التأمين فمنها من يمارس اعمال السياحة والسفر ومنها من يمارس اعمال الصرافة ومنها من يقوم بتجارة السيارات والاثاث.

اما شركات التأمين الرئيسية العربية فهي المؤسسة العربية للتأمين ووكالة القدس للتأمين، فان توفر سيولة عالية لديها ناتجة عن الفرق بين اقساط التأمين التي تحصلها وتعويضات المخاطر التي تحصل فعلا يحتم عليها ان تفكر في سبل استثمار هذا الفائض النقدي، وبسبب ظروف الاحتلال والظروف الاقتصادية السيئة التي تعيشها الاراضي المحتلة فان مجالات الاستثمار بالنسبة لها محدودة، وحجمها قليل، ولقد قامت بالفعل بالاستثمار في المجالات التالية:

أ ـ المساهمة في شركات محلية، ومقدار الاموال المستثمرة في اسهم شركات التأمين يعتبر ضئيلا للغاية، فهو لا يزيد عن ١٠٪ من قيمة موجودات المؤسسة العربية للتأمين.

ب ـ منح القروض والاستثمار في الاوراق المالية الاخرى، تقوم بعض المنشآت العاملة في حقل التأمين باستثمار جزء من فائض اموالها السائلة في منح القروض للاغراض الشخصية، والاغراض الصناعية والتجارية، الا ان حجم هذه القروض الممنوحة محدودا للغاية، وبسبب صعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن هذا الموضوع، حاولنا تقديرهذه المبالغ بالاعتماد على ما هووارد في التقرير السنوي للمؤسسة العربية للتأمين على اعتبار ان قروضها تمثل الجزء الاكبر من القروض الممنوحة من قبل منشآت التأمين، وكذلك بالاعتماد على تقديرات بعض المسؤولين في مؤسسات التأمين الكبرى. وقد قدرت هذه القروض بشكل عام بمبلغ يتراوح ما بين ١٠٠,٠٠٠ دينار و ١٥٠,٠٠٠ دينار تم منحها لغاية نهاية ١٩٨٤ لتمويل قطاعي الصناعة والتجارة. والجزء الاكبر من هذ المبلغ تم منحه لتمويل مشتريات سيارات واثاث وغيره. ويعتبر هذا المبلغ زهيدا جدا اذا ما قيس باحتياجات هذين القطاعين من التمويل ذلك ان هناك تردد في منح القروض في الضفة الغربية وقطاع غزة لعدد من الاسباب نذكر منها:

أ ـ سوء الاوضاع الاقتصادية.

ب ـ عدم الثقة.

ج ـ عدم وجود ضمانات كافية.

د ـ ان عملية الاقراض لا تدخل اصلا ضمن عمليات مؤسسات التأمين وانما تدخل ضمن اعمال البنوك.

مما سبق نستنتج ان مساهمة شركات ووكالات ومكاتب التأمين العاملة في الاراضي المحتلة كاحدى المؤسسات المالية في التمويل بشكل عام وتمويل القطاع الصناعي بشكل خاص يعتبر ضئيلا للغاية

ويعود السبب في ذلك الى ان مجال عمل شركات التأمين يختلف عن مجال عمل البنوك، الا ان وجود سيولة مرتفعة لدى مؤسسات التأمين والناتجة عن الفرق بين الاقساط المحصلة من المؤمنين والتعويضات المدفوعة لهم يحتم على هذه المؤسسات ان تبحث عن فرص لاستثمار هذه المبالغ السائلة. فيضطرها الى زج هذه الاموال السائلة في الاستثمار في اسهم شركات وتقديم بعض التمويل لبعض الشركات (★) بشكل عام والصناعية منها بشكل خاص على صورة قروض مضمونة.

الا ان التمويل من قبل هذه المؤسسات يبقى قليلا لان معظم هذه المؤسسات تعمل لحساب وكالات اجنبية او اسرائيلية فتعود فائض موجوداتها السائلة الى الشركة الاجنبية او الاسرائيلية الام التي تقوم باستثمارها في التمويل لصالح بلادها فتتسرب الاموال النقدية السائلة من هذه الوكالات إلى داخل اسرائيل في حالة الوكالات الاسرائيلية، كما يقوم الوكيل باستخدام حصيلة الارباح التي يجنيها كوكيل تمويل في عملياته الاخرى التي يقوم بها بالاضافة الى اعمال التأمين كما ذكرنا سابقا مثل عمليات الصرافه، والسياحة والسفر وتجارة الاثاث والسيارات والتي تحتاج الى تمويل وكل هذه الاعمال بعيدة الى حد ما عن التمويل الصناعي.

كما ان المؤسسة العربية للتأمين وهي المؤسسة العربية الوحيدة كما سبق وذكرنا العاملة في هذا المجال تحتفظ بموجودات سائلة تعادل حوالي ٨٢٪ من موجوداتها. معظمها اموال سائلة على شكل نقد في الصندوق ونقد لدى البنوك وودائع لاجل بالدينار والعملات الاجنبية المختلفة، اما ما تقوم به المؤسسة على شكل تمويل فهو مساهمتها في اسهم بعض الشركات ولكن بنسب ضئيلة تقل عن ٠,٠٣٪ من مجموع موجوداتها، وتستثمر جزءا من اموالها في اوراق مالية وقروض بلغت ما نسبته حوالي ١٪ من مجموع موجوداتها عام ١٩٨٤ وهذا يدل بصورة واضحة على ان نسبة مساهمة شركات التأمين بشكل عام في التمويل ضئيلة جدا خاصة في التمويل الصناعي، ولقد تبين من التقرير السنوي للمؤسسة العربية للتأمين عام ١٩٨٤ انه عندما تكون السيولة متوفرة ضمن القوانين فان الشركة لا تتأخر في تقديم القروض لتنمية المشاريع السكنية والتجارية والصناعية، وكما وتتبرع للجمعيات الخيرية وتساهم في البعثات الدراسية الجامعية، وتنوي المؤسسة المساهمة بانشاء شركة مالية استثمارية وقد بدىء فعلا بدراسة هذا الموضوع.

وتتكون مصادر ايرادات شركات التأمين بصفة رئيسية من الاقساط وتأتي الاقساط الناتجة عن تأمين السيارات والاليات في المرتبة الاولى تليها اقساط تأمينات الحوادث الشخصية ثم اقساط تأمينات الحريق والسرقة ثم اقساط التأمينات ضد اصابات العمل ثم اقساط التأمين البحري والتأمينات الاخرى.

وتتكون معظم مصروفاتها من التعويضات الناشئة عن اخطار التأمينات السابقة الذكر، وتأتي

★ كمثال انظر الملحق رقم (١ ـ ب) من جريدة القدس ١٤/٦/١٩٨٦ دعوة للاكتتاب بشركة المؤسسة العقارية العربية المساهمة المحدودة ـ نابلس

التعويضات من حيث الاهمية حسب الترتيب السابق بالنسبة للاقساط، وتشكل التعويضات في المؤسسة العربية للتأمين ما نسبته ٦٧٪ من الاقساط.

وخلاصة القول ان معظم منشآت التأمين العاملة في الاراضي المحتلة سواء كانت وكالات لشركات اسرائيلية او وكالات لشركات اجنبية او عربية محضة كالمؤسسة العربية للتأمين - شأنها شأن مؤسسات التأمين يتكون لديها فائض سيولة. الا ان استثمار هذا الفائض يختلف من شركة لاخرى فبالنسبة للوكالات الاسرائيلية او الاجنبية فيتسرب معظم هذا الفائض الى الشركات الام التي تقوم باستخدامه في صالح بلادها سواء اسرائيل او الدول الاجنبية، وتبقى حصة الوكيل من الارباح حيث يقوم باستخدام جزء منها في الاستهلاك والجزء الاخر ان بقي ليساهم في تمويل عملياته التجارية الاخرى التي يقوم بها بالاضافة الى عمليات التأمين.

اما بالنسبة للمؤسسة العربية للتأمين [٢٧] فلديها فائض من السيولة معظمه متراكم على شكل نقد في الصندوق ولدى البنوك وعلى شكل ودائع لاجل بالدينار وبالعملات الاجنبية المختلفة، وتساهم في اسهم الشركات، ومنح القروض بنسبة ضئيلة لا تتعدى في مجموعها (١,٠٪) من مجموع موجوداتها في حين تبلغ موجوداتها السائلة ٨,٢٪ من مجموع موجوداتها (★)

وهذا يدل بصورة واضحة ان مساهمة شركات التأمين في التمويل بشكل عام والتمويل الصناعي بشكل خاص لا يكاد يذكر.

٩- السياسات والاجراءات المفروضة من قبل سلطات الاحتلال على تمويل الفعاليات الصناعية

يتضح من العرض السابق ان سلطات الاحتلال قامت منذ اليوم الاول للاحتلال بوضع كافة العراقيل من اجل تعطيل الاجهزة والمؤسسات المالية القادرة على تجميع المدخرات، ومن ثم المساهمة في التمويل سواء تمويل الفعاليات الصناعية او غيرها من الفعاليات الاقتصادية، فاغلقت البنوك التي كانت عاملة انذاك، وصرحت للبنوك الاسرائيلية بفتح فروع لها في الاراضي المحتلة، واستبدلت العملة القابلة للتحويل والمستقرة الى حد ما كالدينار الاردني بالليرة الاسرائيلية المتدهورة، وجعلت المعاملات مع البنوك الاسرائيلية لا تتم الا بالعملة الاسرائيلية مما جعل من الصعب التعامل مع هذه البنوك الاسرائيلية.

كما ان الفائدة العالية التي تتقاضاها البنوك الاسرائيلية جعل الكثيرين من رجال الاعمال يحجمون عن الاقتراض من هذه البنوك، اضف الى ذلك ان البنوك الاسرائيلية العاملة في الاراضي المحتلة كلها بنوك تجارية لا تخدم القطاع الصناعي، وعليه وحتى لو كانت هناك تسهيلات في المعاملات من قبل البنوك التجارية فمن الصعب ان تتعامل البنوك التجارية مع القطاع الصناعي وعلى الرغم من السماح للبنوك الاسرائيلية بفتح فروع لها في الاراضي المحتلة الا ان السلطات الاسرائيلية لم تقم بفتح اية فروع للبنوك

★ لمزيد من التفصيلات عن مصادر أموال المؤسسة للتأمين واستخداماتها: انظر ملحق رقم ١.

الصناعية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، مما يدل على النية الاسرائيلية في عدم الرغبة في اقامة اية فرصة للقطاع الصناعي في المناطق ليجد مجالا ليستطيع فيه الحصول على تمويل، حيث تحجم البنوك التجارية بطبيعتها عن تمويل القطاع الصناعي، وذلك ان التمويل الصناعي يكون لاجال طويلة وتحتاج الى بنوك متخصصة للقيام به.

هذا بالاضافة الى ان القيود المفروضة على دخول وخروج النقد من والى الاراضي المحتلة يؤدي الى صعوبة الحصول على تمويل للصناعات، كما ان بنك الانماء الصناعي في الاردن لا يستطيع اقراض وتمويل الصناعات في الاراضي المحتلة بسبب عدم تمكن المقترضين من الوفاء بالشروط التي يطلبها البنك الصناعي الاردني للاقراض وذلك بسبب ظروف الاحتلال ومنها ضرورة الحصول على ضمانات من اشخاص في الاردن يقبلهم بنك الانماء الصناعي.

ونتيجة لكل ذلك اصبح القطاع الصناعي شأنه شأن بقية القطاعات الاقتصادية في الاراضي المحتلة يعاني من نقص ويعتمد بصورة رئيسية على الاموال المستثمرة من قبل اصحاب المصانع كانت نتيجة ذلك كله ان المصانع في الاراضي المحتلة مع تعددها بلغت حوالي ٤٠٠٦ مصنعا منها ١٣٪ كراجات وورش تصليح، ١١٪ محاجر ومصانع طوب ١٣٪ مناجر ٢٠٪ مصانع خياطة ٢٪ مصانع احذية وجلد بلاستيك و ١٤٪ متنوعات. تعمل معظم هذه المصانع بطاقة انتاجية تقل عن ٥٠٪ بسبب العقبات المالية والادارية التي تضعها امامها سلطات الاحتلال. وكما ذكرنا معظمها ممولة من اصحابها.

وهذا سبب رئيسي في جعل هذه المصانع صغيرة الحجم، ومن الصعب توسيعها ومن العقبات التي تحد من قدرة هذه المصانع على التوسع اسعار الفائدة العالية التي تحسبها البنوك الاسرائيلية على الاراض، وعدم وجود بديل اخر كمصدر للتمويل. ان التخفيض المستمر في قيمة العملة الاسرائيلية يخلق عدم استقرار مما يعيق نموها وتطورها ويجعلها صغيرة. فقد وجد ان حوالي ٩٨٪ من هذه المصانع يعمل لديها عمال يقل عددهم عن عشرة عاملين[٢٨]. وعليه فلا بد من القيام باجراءات فعالة للتغلب على العقبات التي تواجه تطوير الصناعة في المناطق، وايجاد وسائل التمويل المناسبة لها كما سيرد ذكره في المقترحات.

١٠- الاثار التضخمية والتمويلية الناجمة عن ازمات الاقتصاد الاسرائيلي

يعاني الاقتصاد الاسرائيلي من عجز كبير في ميزان المدفوعات يبلغ حوالي ١٥٪ من الناتج القومي الاجمالي سنويا خلال السبعينات. ويبلغ ١٥٪ في سنة ١٩٨٢، و ١١٪ في سنة ١٩٨٣، ١٦٪ عام ١٩٨٤، وقد حاولت الحكومة الاسرائيلية تمويل هذا العجز بالطرق التالية[٢٩]:

١- قيام القطاع الخاص بشراء عملات اجنبية من بنك اسرائيل مما ادى الى الاقتراض من الخارج وهذا ادى الى تعقد ميزان المدفوعات.

٢- قيام الحكومة الاسرائيلية باصدار سندات حكومية بدرجات مختلفة من السيولة.

٣- الاقتراض من البنوك ومن بنك اسرائيل.

وقد عانت اسرائيل من ارتفاع معدلات التضخم بدرجات لم تشهد دول العالم له مثيلا. فقد ازداد التضخم في اسرائيل بمعدل ٧٪ شهريا قبل اكتوبر ١٩٨٣ ثم بدأت نسبة الزيادة الشهرية ترتفع

واصبحت ١٥٪ شهريا او اكثر بعد اكتوبر ١٩٨٣، وعليه وما دام التضخم مستمرا فان الحكومة الاسرائيلية تستطيع تمويل جزء من موازنتها عن طريق طبع النقود.

هذا وقد اثر التضخم في اسرائيل على الموجودات والقروض التي بدأت تنخفض فانخفضت الاستثمارات من الموجودات وكان النمو في الموجودات الاخرى بطيئا.

وقد اعترف بنك اسرائيل في تقريره السنوي ١٩٨٤ بان الدين الخارجي الكبير في السنتين السابقتين سيجعل من الصعب تمويل العجز في المستقبل.

اما تأثير ذلك على الاراضي المحتلة: فقد تمثل في ما اتخذته السلطات الاسرائيلية من اجراءات بشأن ربط اقتصاد الاراضي المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي لجعل اقتصاد الاراضي المحتلة اقتصاداً تبعياً والاستفادة من عناصر الانتاج الرخيصة في الاراضي المحتلة لتنمية اقتصادها وجعله قادرا على المنافسة واستغلال اسواق الضفة لتسويق منتجاتها ونجحت اسرائيل في ذلك وحققت مكاسب كبيرة فقد استفادت من الايدي العاملة الرخيصة في المناطق فقد بلغ عدد العمال العرب العاملين في اسرائيل ما يزيد عن ٩٠ الف عامل عام ٨٤ يعمل حوالي ١٨٪ منهم في قطاع الصناعة و ٥١٪ في قطاع الانشاءات و ١٪ في الزراعة والباقي قطاعات اخرى، كما نجحت اسرائيل في استغلال الاراضي المحتلة كاسواق لمنتجاتها حيث ان ٩٠٪ من واردات الضفة عام ٨٤ يأتي من اسرائيل.

ونتج عن ذلك ان اصبح اقتصاد الاراضي المحتلة تابعا للاقتصاد الاسرائيلي وبذلك فان المشاكل الاقتصادية الموجودة في الاقتصاد الاسرائيلي من تضخم وبطالة انعكست على اقتصاديات الاراضي المحتلة.

وبصورة عامة فقد ارتفع الرقم القياسي للاسعار منذ عام ٧٦ الى ٤٦٣٨٤ عام ١٩٨٤[٥] وتعتبر هذه النسبة من اعلى نسب التضخم في العالم، واختلف الرقم القياسي للاسعار من سلعة لاخرى فقد بلغ في قطاع النقل ٢٥٥١٤ في حين بلغ في قطاع الاثاث ٢٤٧٩١ والتعليم ٢٥٥١٤ وتعني هذه الارقام ارتفاع الاسعار من سنة ٨٣ الى ٨٤ بمعدل ٤٦٠٪ اما في قطاع غزة فقد بلغت نسبة التضخم حوالي ٥٠٠٪ ويعود ذلك الى الاسباب التالية:

١ـ تغيرات مختلفة في نمو الدخل القومي القابل للانفاق والناتج القومي نتج عنه زيادة في الطلب النقدي وعدم استطاعة القطاع الانتاجي زيادة الانتاج والعرض بمقدار يكفي ويغطي ذلك وذلك عائد الى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني المتخلف من منافسة الاقتصاد الاسرائيلي ووصول الاقتصاد الفلسطيني الى حالة الركود والتي تتمثل في ارتفاع الاسعار المستمر وبنسب عالية مع عدم نمو الناتج القومي وعدم الوصول الى حالة التشغيل الكامل.

٢ـ الارتفاع المستمر المتزايد في كميات النقود المعروضة مما ادى الى انخفاض مستمر في سعر صرف الشيكل وما ينتج عن ذلك من تضخم نقدي ويظهر ذلك واضحا في انخفاض سعر صرف الشيكل بالنسبة للدينار كما هو واضح من الجدول رقم ١١ الذي يبين صرف الدينار بالشيكل الاسرائيلي من سنة ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٤.

جدول رقم (١١)

سعر صرف الدينار الاردني بالشيكل الاسرائيلي ٧٣ـ١٩٨٤[٣٠]

السنة	شيكل لكل دينار اردني	فلس اردني لكل شيكل
١٩٧٣	١,٣٤	٧٤٦,٢
١٩٧٤	١,٧٢	٥٨١,٤
١٩٧٥	٢,٠٥	٤٨٧,٨
١٩٧٦	٢,٩١	٣٤٣,٦
١٩٧٧	٣,٢٠	٣١٢,٥
١٩٧٨	٥,٤٨	١٨٢,٥
١٩٧٩	٨,٣٧	١١٩,٥
١٩٨٠	١٦,٩٦	٥٩,٠
١٩٨١	٣٤,٢٣	٢٩,٢
١٩٨٢	٦٨,٠٦	١٤,٧
١٩٨٣	١٥٤,٩٧	٦,٤
١٩٨٤	٨٠٧,٠٧	١,٢

وعليه تعود اسباب التضخم العالية في الاراضي المحتلة الى اسباب نقدية بصورة رئيسية وهي زيادة في كميات النقود المعروضة، وبذلك يكون التضخم في الاراضي المحتلة تضخم نقدي. اما تأثير هذا التضخم فقد أدى الارتفاع المستمر في الاسعار في الاقتصاد الفلسطيني الى هروب الافراد الى الاقتصاد السلعي واستخدام رؤوس الاموال في اصول ثابتة كالاراضي والعقارات بدلا من توظيف الاموال كايداعات في البنوك من اجل حماية قيمة اموالهم من الانخفاض، وذلك بالرغم من عدم وجود حاجة حقيقية لهذه السلع الثابتة، وبالرغم من توافر العرض الكافي من هذه السلع الثابتة فقد ادى ازدياد الطلب عليها الى ارتفاع اسعارها ارتفاعا باهظا مما أدى الى ارتفاع الاسعار في الضفة بنسبة ٤٧٥٪ وفي غزة ٤٨٠٪.

وقد ساعدت العوامل التالية في ارتفاع الاسعار:

١ـ عدم توفر فرص استثمارية للاموال المدخرة في القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية وغيرها نظرا لعدم وجود عائد مرتفع لهذه الاستثمارات.

٢ـ تم في الاراضي المحتلة ربط اسعار معظم السلع والخدمات خاصة السلع المعمرة منها بالدينار الاردني

مما ادى الى زيادة الطلب على الدينار الاردني وارتفاع قيمته بالنسبة للعملة الاسرائيلية مما ادى الى ارتفاع حدة الاسعار في الاراضي المحتلة.

٣ـ ادى تدمير القطاع الانتاجي والبنية التحتية في الاراضي المحتلة الى تدمير الكثير من المصانع الصغيرة والورش، وتسريح العمال باعداد كبيرة مما دفعهم الى العمل في اسرائيل، وبالتالي زيادة تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي.

٤ـ ادى هروب رؤوس الاموال الى الخارج بسبب انخفاض العائد المتوقع على الاستثمارات الى انخفاض واضح في امكانية التمويل الاجنبي للمؤسسات والمنشآت القائمة، مما ادى الى تقليص في الاستثمارات الاجمالية بحيث اصبحت الاستثمارات الصافية السنوية لا تغطي حاليا ما يتم اهلاكه من ثروة المجتمع مما ادى الى انخفاض مستمر في معدلات نمو الدخل القومي الاجمالي حتى اصبح في عام ١٩٨٣ سالبا (-٢٪) وقد تم احتسابه بعد مراعاة نسب التضخم وحساب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للسنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣.

٥ـ أدى ارتفاع الاسعار المستمر الى اتساع الفجوة في الدخول في الاراضي المحتلة مما ادى الى توزيع الدخل القومي لصالح اصحاب الدخل المتغير حيث ازداد دخلهم مع زيادة الاسعار وعلى حساب اصحاب الدخل الثابت كالموظفين حيث نقصت القيمة الحقيقية لدخولهم بسبب زيادة اجورهم بنسب تقل بكثير عن نسبة ارتفاع معدل الاسعار وبذلك زاد الغني غنا والفقير فقرا.

١١ـ مقترحات حول تذليل العقبات الخاصة بتمويل الفعاليات الصناعية

من التحليل السابق يتضح لنا مقدار ما يعانيه الاقتصاد الفلسطيني في الاراضي المحتلة من مشاكل وعقبات وتبعية للاقتصاد الاسرائيلي الذي يعاني من العديد من المشاكل والتي انعكست اثارها بصورة مباشرة على اقتصاديات الاراضي المحتلة بسبب تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي، وعليه فان القطاعات الاقتصادية كلها في المناطق تعاني من مشاكل متشابهة، منها بصورة رئيسية عدم القدرة على التوسع بسبب ضيق السوق، وبالتالي عدم وجود مؤسسات مالية قادرة على تمويل التنمية الاقتصادية، وقد تأثر القطاع الصناعي بهذه المعطيات كغيره من القطاعات، فالاراضي المحتلة خالية الى حد ما من نظام مصرفي ومالي قادر على المساهمة الفعالة في التمويل. فلا بنوك وطنية ولا مؤسسات مالية متوفرة، وفروع البنوك الاسرائيلية غير قادرة على مواجهة متطلبات القطاع الصناعي من التمويل، مما جعل هذا القطاع كغيره يعتمد في التمويل بشكل رئيسي على مساهمة اصحاب المنشآت الصناعية لعدم قدرة فروع البنوك الاسرائيلية على تمويل هذا القطاع ولغياب سوق مالية تنشط حركة التداول للاوراق المالية (الاسهم والسندات) التي يمكن للمؤسسات الصناعية اصدارها للحصول على التمويل اللازم.

وحاجة القطاع الصناعي للتمويل كبيرة وذلك من اجل تنمية وتطوير هذا القطاع ليساهم في زيادة الدخل القومي للاراضي المحتلة. فقد كان الدخل الفردي في الاراضي المحتلة عام ١٩٨٠ يعادل ٣٠,٣٪ مما هو عليه في اسرائيل حيث بلغ ١٠٩٦ دولارا للفرد الواحد، وكانت تحويلات العاملين في الخارج تشكل ١٠٪ من الناتج القومي الاجمالي للاراضي المحتلة وتشكل تحويلات العاملين في اسرائيل ما نسبته ١٥٪

من الناتج القومي الاجمالي.

ومن اجل تثبيت الدخل الفردي على الاقل على ما هو عليه، امكن تقدير الاحتياجات المالية لتمويل وتطوير قطاع الصناعة ـ على اعتبار ان التطوير سيتركز على قطاع الصناعة ـ بـ ٥٥٠ مليون دولار سنويا، وستزداد هذه الاحتياجات الى ٧٥٠ مليون دولار سنويا اذا كان الهدف زيادة الدخل الفردي بـ ٢,٥٪ وقد بنيت هذه التقديرات على افتراض انخفاض تحويلات العاملين في الخارج الى النصف وانخفاض من تحويلات العاملين في اسرائيل، ولكن ومع بطلان هذه الافتراضات فان الاحتياجات المالية تبقى ضمن هذه التقديرات ولكن معدل النمو في الدخل الفردي قد يرتفع من ٢,٥٪ الى ٥٪ سنويا.[٣١]

وعليه لابد من الاسراع في العمل على تدبير الاموال اللازمة لتطوير وتنمية القطاع الصناعي.

وعليه ومع استمرار الاحتلال، فليس من السهل خلق جو مالي مصرفي قادر على تمويل التنمية الصناعية، وذلك بسبب قيام سلطات الاحتلال منذ بداية الاحتلال بالتخطيط لجعل الاراضي المحتلة سوق مستهلكين بدلا من سوق منتجين، وذلك حتى يخلو المجال للمنتجات الاسرائيلية لتباع في اسواق الاراضي المحتلة، ولذا فليس من السهل تطوير مجالات التمويل المحلي في ظل عدم الاستقرار الذي يعيشه مواطنو الاراضي المحتلة، فرأس المال المتواجد يهرب الى الاردن ليودع في البنوك الاردنية بالدينار او يستثمر في اسهم الشركات او العقارات.

ان هذه الظروف ايضا لا تشجع المغتربين الفلسطينيين على استثمار اموالهم داخل الاراضي المحتلة بسبب قلة العائد على الاستثمار، الضرائب الباهظة، حالات الاغلاق التعسفي للمشروعات، الانخفاض المستمر في قيمة العملة الاسرائيلية، وعليه فلتذليل العقبات الخاصة بتمويل الفعاليات الصناعية يجب اتخاذ الخطوات التالية:

أ ـ ان تتدخل وكالات الامم المتحدة المتخصصة وصندوق النقد الدولي لدى سلطات الاحتلال، وذلك لخلق نظام مالي ومصرفي في الاراضي المحتلة يساعد سكانها على النمو والتقدم، فسلطات الاحتلال ما زالت تعارض تطوير بنك فلسطين، وذلك برفض السماح له بالتعامل بالعملات الاجنبية، واستعمال عملة قابلة للثبات في المعاملات بدلا من الليرة الاسرائيلية، ومنع اعادة فتح فروعه السابقة اوفروع جديدة وكذلك منع زيادة رأسماله. في ظل هذه المعطيات لا بد من تدخل جهات خارجية كصندوق النقد الدولي ووكالات الامم المتحدة المتخصصة من اجل تسهيل قيام مؤسسات مالية وطنية في الأراضي المحتلة.

ب ـ الطلب عن طريق جهات اخرى من سلطات الاحتلال ترخيص البنك المقترح انشاؤه في الضفة الغربية حيث ما زالت السلطات لم تتخذ قرارا بشأنه مع ان الموضوع قديم كما سبق وتم توضيحه في بداية الدراسة.

ج ـ العمل مع وكالات الامم المتحدة كمنظمة التنمية الصناعية الدولية لانشاء بنك صناعي في الاراضي المحتلة برأسمال عربي واجنبي قادر على القيام بالتمويل اللازم للتنمية الصناعية في الاراضي المحتلة، وتقديم الخبرة الفنية والادارية، ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

د ـ محاولة القيام بانشاء شركات مالية استثمارية في الاراضي المحتلة تقوم بالمساهمة في رؤوس اموال

الشركات الصناعية مع غيرها من المساهمين، وقد بدأت هذه الفكرة تبرز في الضفة الغربية بالفعل لتأسيس بيت التمويل العربي، في نابلس وتم الطلب من احد المحامين الاسرائيليين محاولة الحصول على ترخيص بذلك.

هـ ـ تشجيع المغتربين الفلسطينيين على الاستثمار في المشاريع الصناعية مع اقاربهم ومعارفهم في الاراضي المحتلة.

و ـ ان كل المحاولات لتحسين مجال التمويل المحلي قد لا تؤدي الى النجاح اوقد لا تحقق الكثير بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على امكانية استخدام اجهزة مالية تساهم في خدمة التنمية الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص.

لذا فلا بد ايضا من القيام بمحاولات لتحسين مصادر التمويل الخارجي وذلك بالطرق التالية:

أ ـ زيادة حجم المساعدات العربية للاراضي المحتلة عن طريق اللجنة الفلسطينية الاردنية المشتركة، او عن طريق دائرة شؤون الوطن المحتل بمنظمة التحرير الفلسطينية، اووزارة شؤون الارض المحتلة بتنسيق مع المكتب الفني للجنة المشتركة، وتركيزهذا الدعم والمساعدات على مشروعات التنمية الصناعية حيث لم يحتل قطاع الصناعة سوى ٥,٥٪ من مجموع المساعدات، ولا بد من حسن ادارة هذه المساعدات بتنظيم قنوات الاتصال بين مصادر التمويل والمنشآت الصناعية التي تستخدم هذه الاموال.

ب ـ زيادة حجم المساعدات من صناديق التمويل العربية ومن الجمعيات الفلسطينية التمويلية المختلفة التي ذكرناها سابقا.

ج ـ الطلب من بنك الانماء الصناعي في الاردن القيام بدور الوسيط بين مؤسسات التمويل الخارجية، والصناعات في الاراضي المحتلة، كأن تقوم الصناديق العربية، والمؤسسات المالية الدولية بتقديم الدعم اللازم لمشروعات التنمية الصناعية المجدية اقتصاديا وذلك بواسطة بنك الانماء الصناعي في الاردن الذي يقوم بدوره بتمويل الصناعات في الاراضي المحتلة وذلك بواسطة وكلاء في الاراضي المحتلة كغرف التجارة او بعض المؤسسات الوطنية.

د ـ الطلب من المؤسسات المالية الدولية، والامريكية والاوروبية زيادة مساعداتها للاراضي المحتلة والتركيز في هذه المساعدات على مشروعات البنية التحتية اللازمة للصناعة، وكذلك على المساعدات لمشروعات الصناعة، وذلك تمهيدا لخلق قطاع صناعي في الاراضي المحتلة قادر على مواجهة متطلبات سكان الاراضي المحتلة والتصدير للخارج لتحسين وضع ميزان مدفوعات الاراضي المحتلة.

هـ ـ الطلب من المؤسسات الاجنبية والدول الغربية حث اسرائيل على السماح للمنتجات الصناعية وخاصة الصناعات الزراعية من الاراضي المحتلة بالخروج من موانيء التصدير بحيفا واسدود الى اسواق الدول الاجنبية.

الهوامش

(١) جابر محمد بدور وعيسى جمعة ابراهيم (١٩٨٦): الاحوال المالية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ـ تقرير الجمعية الملكية الى اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة ـ عمان ـ الاردن.

(٢) انطوان منصور، اقتصاد الصمود، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٨٤، ص ٩١ـ١٠٥

(٣) لورنس هاريس (١٩٨٦): التمويل والنقود بوجود مصارف غير متطورة. ورقة في مؤتمر التطوير الاقتصادي في ظل الاحتلال ـ الضفة الغربية وقطاع غزة ـ الجامعة المفتوحة ـ بيلتون كينز ـ بريطانيا.

(٤) بيتر سادلر، عمر كازي، هشام جبر: المسح الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، يونيدو ـ فيينا ١٩٨٤، ص ٤ـ٦

(٥) كتاب ملخص الاحصائيات الاسرائيلي السنوي. مكتب الاحصائيات المركزي ـ القدس (١٩٨٥) العدد ٣٦

(٦) جابر بدور وعيسى ابراهيم (١٩٨٥) مصدر سابق.

(٧) لورنس هاريس (١٩٨٦) : مصدر سابق

(٨) كتاب ملخص الاحصائيات الاسرائيلي السنوي (١٩٨٥) العدد ٣٦ ص ٧٢

(٩) جابر محمد بدور ـ د. عيسى جمعة ابراهيم (١٩٨٥)، مصدر سابق.

(١٠) المكتب الفني، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة (١٩٨٦). ملخص نفقات اللجنة المشتركة في الاراضي المحتلة، عمان ـ الاردن.

(١١) جابر بدور وعيسى ابراهيم (١٩٨٥): مصدر سابق.

(١٢) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨٤): التقرير السنوي ـ الكويت

(١٣) اسحق الدزدار (١٩٨٦): تقرير محافظ البنك الاسلامي للتنمية عن فلسطين، البنك الاسلامي للتنمية، الاجتماع السنوي العاشر لمجلس المحافظين، عمان ـ الاردن.

(١٤) احمد محمد علي (١٩٨٦): تقرير محافظ البنك الاسلامي للتنمية ـ الاجتماع السنوي العاشر لمجلس المحافظين ـ عمان ـ الاردن.

(١٥) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ـ الكويت التقرير السنوي ١٩٨٤.

(١٦) جون هوبكنز (١٩٨٦): معلومات عن الاونروا ـ القدس الشرقية.

(١٧) برادفورد موريس (١٩٨٦): برنامج الامم المتحدة الانمائي ـ برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني: موجز انشطة المشاريع المقبلة حتى عام ١٩٨٦ ـ القدس الشرقية.

(١٨) جابر بدور وعيسى ابراهيم (١٩٨٥): مصدر سابق.

(١٩) ميرون بنفنستي، مشروعات التمويل الحكومية في الضفة الغربية ٧٧ـ١٩٨٣ باللغة الانجليزية ١٩٨٤ ص ٣.

(٢٠) ميرون بنفنستي: مرجع سابق.

(٢١) اسير (١٩٨٤): فهرسة الاوامر العسكرية الاسرائيلية:

أ ـ في الضفة الغربية.

ب ـ في قطاع غزة.

(٢٢) التقرير السنوي لبنك اسرائيل ١٩٨٤، ايار ١٩٨٥، ص ١٢٥ـ١٢٩.

(٢٣) بنك فلسطين المحدود، غزة التقرير السنوي ١٩٨٤.

(٢٤) بنك فلسطين (١٩٨٤): التقرير السنوي ـ غزة ـ قطاع غزة.

(٢٥) انطوان منصور، الوضع المالي، ورقة مقدمة الى ندوة عن الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، فيينا ٢٥ـ٢٩ آذار ١٩٨٥ ص ٤ـ٥.

(٢٦) مجلة الاقتصاد الاسرائيلي، ديسمبر ١٩٨٤، ص ٤ باللغة الانجليزية.
(٢٧) المؤسسة العربية للتأمين (١٩٨٤): التقرير السنوي، نابلس ـ الضفة الغربية.
(٢٨) سادلر: كازي، جبر: المسح الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، يونيدو، فيينا ١٩٨٤، ص ٢١ـ٢٥.
(٢٩) بنك اسرائيل (١٩٨٥): التقرير السنوي، مرجع سابق.
(٣٠) جامعة النجاح الوطنية ـ مركز الدراسات الريفية: النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة رقم ٥ (١٩٨٤) ـ نابلس ص ٦٤
(٣١) بيتر سادلر. عمر كازي وهشام جبر: مرجع سابق ص ١١٠ـ١١١.

الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية للضفة الغربيّة بعد حرب ١٩٤٨

هاني حوراني

آثار حرب ١٩٤٨ على الضفة الغربية:

تميزت المنطقة الشرقية من فلسطين، والتي عرفت بعيد حرب ١٩٤٨ بالضفة الغربية، بكثافتها السكانية العالية والضعف النسبي لمواردها الطبيعية. فعشية الحرب (ايار ١٩٤٨) قدر عدد سكان الضفة الغربية الاصليين بحوالي ٤٦٠ الف نسمة[١]، أي ما يعادل ثلث عدد سكان فلسطين العرب. لكن مساحة هذه الرقعة لم يكن يتجاوز خمس (١/٥) مساحة فلسطين الكلية[٢]. فبالمقارنة مع باقي اجزاء فلسطين، نجد ان الضفة الغربية كانت تعاني من شحة مواردها المائية وصغر رقعتها الزراعية، وخاصة الاراضي الخصبة منها (انظر جدول رقم «١»). كما انها كانت أدنى تطوراً من الناحية الصناعية وأكثر اعتماداً على المناطق الفلسطينية الاخرى، سواء لجهة استيفاء احتياجاتها الاستهلاكية اولجهة توفير مصادر الدخل والعمل لجزء هام من سكانها[٣].

إبان حرب ١٩٤٨ وبعدها، شكلت الضفة الغربية الملاذ الرئيسي للفلسطينيين الذين حولهم الاحتلال الاسرائيلي الى لاجئين مشردين. واعتماداً على تقديرات الامم المتحدة[٤] بلغ عدد اللاجئين، في ايلول ١٩٤٨، الى منطقة فلسطين الوسطى (نابلس وطولكرم ورام الله) ٨٠ ألف لاجيء، وارتفع هذا العدد في صيف ١٩٤٩ الى ٢٢٠ ألف لاجيء، مقابل ٨٨ الف لاجيء الى الضفة الشرقية. وفي ١٣ آب ١٩٥٠ قدر العدد الاجمالي للفلسطينيين اللاجئين في الضفتين الشرقية والغربية للاردن بحوالي ٤٨٥ ألف نسمة، وهكذا فانه من المجموع الكلي لعدد اللاجئين الفلسطينيين، والذين يتراوح بين ٦١٥ و ٦٣٠ الف لاجيء، هاجر الى الضفة الغربية نحو ٤٣٪ منهم[٥].

بعد اعلان الهدنة ورسم خط الحدود، باتت مساحة الضفة الغربية، بألويتها الثلاثة، القدس ونابلس والخليل ٥٦٤٢ كم^2. وكانت هذه تعادل ٧٢,١٪ فقط من مساحة الألوية المذكورة قبل الحرب[٦]. وفي المقابل تضاعف عدد السكان المقيمين في الألوية الثلاثة للضفة الغربية، بسبب تدفق اللاجئين، الأمر

الذي زاد من الضغط السكاني على الاراضي والخدمات والموارد الأخرى، وفاقم مشكلات الضفة الغربية الاقتصادية والاجتماعية بصورة حادة. فقد تكدس عشرات الآلاف في مخيمات تفتقر الى المرافق الحياتية والصحية الضرورية، وازداد الضغط على المساكن وعلى المواد الاستهلاكية وسائر الخدمات، وقد ارتفعت الاسعار بقوة، واتسع حجم البطالة، في ظروف تميزت بانكماش فرص العمل وازدياد التزاحم والمنافسة عليها، كما تدنت بشدة مستويات الاجور وانخفضت قيمتها الشرائية. هذه الظروف حتمت حدوث هجرة سكانية واسعة باتجاه الضفة الشرقية، شملت ابناء الضفة الغربية الاصليين واللاجئين الفلسطينيين اليها على حد سواء. ويقدر عدد المهاجرين من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية بين عام ١٩٤٨ و ١٩٥٢ بحوالي ٨٨ ألف نسمة[٧]. نتيجة هذه التحولات الديموغرافية والعميقة (اللجوء اليها والهجرة منها، نحو الضفة الشرقية) فقد بلغ عدد سكان الضفة الغربية في آب ١٩٥٢ ٧٤٤,٢٨٩ نسمة، منهم ٢٠٤ الف لاجيء، أو ما نسبته ٢٧,٥٪ من مجموع السكان فيها[٨].

لقد تركت حرب ١٩٤٨ بصماتها العميقة على اوضاع الضفة الغربية، أي ما تبقى من الوية القدس ونابلس والخليل، فقد انفصلت عن اسواقها الطبيعية التي كانت تصدر اليها فائض انتاجها الزراعي وتؤمن منها احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والانتاجية، كما عزلت عن الموانىء الفلسطينية على البحر المتوسط وأضحت منطقة داخلية مفصولة عن الكيان الاقليمي الذي كونت جزءاً عضوياً منه ترتبط مع باقي اجزائه بعلاقات مجتمعية وثقافية واقتصادية ومعيشية متكاملة. ومع سلخ الضفة الغربية عن باقي فلسطين وقيام «دولة اسرائيل»، فقد قسم كبير من القوة العاملة من سكان الضفة الغربية فرص العمل والوظائف التي كان يشغلها هؤلاء قبيل الحرب، كالعمل في دوائر الحكومة ومعسكرات جيش الانتداب والسكك والموانىء ومزارع الحمضيات والاعمال الموسمية الاخرى. وقدر بورتر ان ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف مواطن، يشكلون ٤٠٪ من سكان الضفة الغربية الاصليين، قد تضرروا مباشرة وبشدة نتيجة لفقدان معيليهم ووظائفهم وفرص عملهم القائمة داخل الجزء المحتل من فلسطين[٩]. وعلى سبيل المثال، فان ٢٠ ألف مواطن من ابناء الضفة الغربية كانوا يعملون، حتى أيار ١٩٤٨، في اجهزة ومرافق الادارة الحكومية او الجيش، وذلك من اصل ٥٥ ألف مواطن عربي يعمل في هذه الاجهزة والمرافق[١٠] (انظر جدول رقم ٢).

كارثة اخرى حلت بسكان عدد كبير من القرى الأمامية بعيد الحرب. فنتيجة لتعديل خطوط الهدنة، عام ١٩٤٩، خسر فلاحو القرى الأمامية ٣٨٪ من أراضيهم، علماً بأنها كانت أخصب أراضي الضفة الغربية وأكثرها موارد مالية[١١]. (انظر جدول رقم «٣» وجدول «٤»). ولقد أدى هذا الى اضافة ١٤ ألف عائلة (او ٨٠ ألف شخص) الى عداد السكان الذين فقدوا مصادر معيشتهم من أهالي الضفة الغربية. وبشكل عام كانت الأراضي الزراعية للضفة الغربية تكفي لاعالة ما لا يزيد عن ٢٣٠ ألف نسمة، لكن عدد السكان المعتمدين على الزراعة كانوا يتجاوزون ٣٦٥ الف نسمة. وهذا يعني ان هناك ١٣٠ ألف نسمة من المزارعين المحرومين من الاراضي الكافية لاعالتهم[١٢] (انظر جدول رقم «٥»).

كان اللاجئون انفسهم، دونما شك، اكثر الفئات معاناة من نتائج الحرب، اذ لم يفقدوا الارض ووسائل الانتاج الاخرى فقط، وانما تمزق نسيج حياتهم كشعب وفصلوا عن هياكلهم الاقتصادية والاجتماعية وتم اجلاؤهم خارج مناطقهم الاصلية[١٣].

نزح الى الضفة الغربية سكان من مختلف ألوية فلسطين المحتلة[١٤]. كان غالبية اللاجئين اليها من ذوي الاصول الريفية الفقيرة. وباستثناء أقلية ضئيلة تمكنت من حمل بعض مدخراتها وممتلكاتها المنقولة[١٥]، او استطاعت تأمين معيشتها، فان الاكثرية العظمى منها كانت في حالة مدقعة، وظل هذا هو حالها لسنوات عديدة لاحقة، في ظل استمرار ظروف البطالة الجماهيرية وتردي الاجور وارتفاع تكاليف المعيشة والخدمات التي سادت الضفة الغربية بعيد الحرب.

تم ايواء اللاجئين أول الأمر في الأماكن العامة كالساحات والمدارس، وحتى في الاماكن المهجورة كالكهوف[١٦]. وقد توزعوا على مختلف اقضية الضفة الغربية، وخاصة في لوائي نابلس والخليل. وقد اقام الجزء الاكبر من اللاجئين في المدن الرئيسية وضواحيها وكان عددهم في بعض المناطق يفوق نصف مجموع السكان[١٧]. وبعد شتاء ١٩٤٩ شديد القسوة، كان قد تم انشاء عدد من المخيمات، حيث تم نقل اللاجئين اليها[١٨]، وقد ضمت هذه المخيمات أبناء الريف والفئات التي تلاشت مدخراتها القليلة التي استطاعت احضارها معها. وقد اضطر غالبية اللاجئين الى الاقامة في هذه المخيمات والاعتماد على معونات وكالة الغوث الشحيحة للابقاء على أودهم[١٩]. ولسنوات عديدة لاحقة، عانى اللاجئون لا فقط من شحة المعونات الغذائية وتدني مستوى الخدمات المقدمة لهم، وانما ايضا من محاولة الربط الوثيق ما بين الحصول على هذه الخدمات ومشاريع توطينهم خارج وطنهم[٢٠].

وفي عام ١٩٥١، أي بعد ثلاث سنوات من التهجير، كانت الضفة الغربية تضم ٢٥ مخيماً من اصل ٧١ مخيما اقيمت لايواء اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مناطق لجوئهم. وكانت هذه المخيمات تضم ٩٤,١٨٧ لاجئا يمثلون ثاني اكبر تجمع للاجئين بعد سكان مخيمات قطاع غزة (انظر جدول رقم «٦»). وكان الى جانب هؤلاء آلاف اللاجئين الآخرين الذين يقطنون الاكواخ وبيوت الصفيح في احياء مجاورة للمدن الرئيسية[٢١].

وقد شكلت هذه الاوضاع ضغطاً خانقاً على اقتصاديات الضفة الغربية، وكانت وراء موجات الهجرة الواسعة التي عرفتها سنوات الخمسينات والستينات، باتجاه الضفة الشرقية والخارج.

الاوضاع الاقتصادية للضفة الغربية:

١ ـ الزراعة:

من مساحة الضفة الغربية البالغة ٥٦٤٢ كم٢، كانت رقعة الأراضي القابلة للزراعة لا تتجاوز ثلاثة ملايين دونم، غالبيتها ذات طبيعة جبلية، صخرية، تفتقر الى مصادر المياه الكافية. ومن هذه المساحة القابلة للزراعة شكلت الاراضي البعلية الثلثين. أما الثلث الباقي فكان معظمه مزروع بأشجار الزيتون والكروم والفواكه والاشجار المثمرة الاخرى، بينما كانت الاراضي المروية تشكل حصة ضئيلة لا تتجاوز

١,٥٪ من مجموع الاراضي الزراعية المستغلة[٢٢].

وفقاً لارقام عام ١٩٥٢، بلغت مساحة الاراضي المزروعة فعلاً ١,٧٥١,٠٧٢ دونم[٢٣]. أي ٣٢٪ فقط من مساحة الضفة الغربية ونحو ٥٨,٥٪ من الاراضي القابلة للزراعة. وكان توزيع الاراضي المزروعة يظهر تركزها في لواء نابلس، حيث كان هذا التوزيع يشير الى ان ٦٠٪ منها كان في لواء نابلس و٢٢٪ في لواء القدس و١٨٪ منها في لواء الخليل (انظر الجدول رقم «٧»).

أما النمط المحصولي للزراعة في الضفة الغربية، فقد كان يشير الى هيمنة طاغية للحبوب التي غطت زراعتها ما مساحته ١,٤١٢,٧٥٤ دونماً، أي ما يعادل ٨١٪ من مجموع المساحة الكلية المستغلة. أما باقي الاراضي المستغلة زراعيا فقد توزعت ما بين زراعة الخضروات التي كانت تغطي ٩,٦٪ من المساحة الكلية وكروم العنب والفواكه التي غطت ما نسبته ٥,٢٪ و٤٪ تقريباً على التوالي. وكانت هناك مساحة صغيرة لا تتجاوز ٤١٩٦ دونماً مستغلة في زراعة التبغ (انظرجدول رقم «٨»). وفيما يتعلق بالاشجار المثمرة فقد كانت اهمها دون منازع اشجار الزيتون التي بلغ عددها ما يربو على اربعة ملايين شجرة[٢٤].

أما من حيث كميات الانتاج الزراعي بالاطنان، فقد كانت أهم المحاصيل هي الحبوب، اذ بلغ الانتاج منها، في عام ١٩٥١، ١٠٢,٨٧٣ طنا ثم الخضروات، وكان انتاجها ٨٠,٤٥٢ طنا، ثم الزيتون الذي بلغ انتاجها منه ٤٩,٦٩٢ طنا، ثم الكروم التي انتجت ٢٣,٥٢٥ طنا[٢٥] (انظر جدول رقم «٩»).

ويمثل الوضع الحيازي لاراضي الضفة الغربية مشكلة قائمة بذاتها، إذ ان تفتيت الاراضي المملوكة والحجم القزمي للحيازات الزراعية، كان من ابرزسمات الزراعة في الضفة الغربية. ووفقاً لارقام ١٩٥٢، فقد بلغ عدد المزارعين المالكين فيها ٦١,٧٥٠ مالكاً، وكان متوسط ما يملكه الفرد منهم ٢٨,٤ دونماً فقط، أي ما دون المتوسط العام لحجم ملكية المزارعين المالكين في فلسطين خلال فترة الانتداب[٢٦].

من مجموع هؤلاء المالكين، كان الثلثين (٦٨,٥٪) يملكون قطع أراضي لا يكفي انتاجها لسد احتياجاتهم المعيشية[٢٧]. وكان نحو ١٦٪ من المالكين من أصحاب الحيازات الصغيرة (٥٠ ـ ١٠٠دونم)، ونحو ١٤,٥٪ منهم يملكون حيازات متوسطة (١٠٠ ـ ٥٠٠دونم). أما فئة كبار الملاك (٥٠٠ دونم فاكثر) فان نسبتهم لم تتجاوز ١,١٪ من مجموع المالكين[٢٨].

مما مريلاحظ ان زراعة الضفة الغربية كانت تتسم باعتمادها الشديد على الامطار نظراً لغلبة الاراضي البعلية (ذات الزراعة الجافة)، وهي كما رأينا تمثل الثلثين من المساحة الكلية، وبهيمنة المحاصيل التقليدية (كالحبوب التي تعتمد على الامطار وعلى تقنيات زراعية بدائية).

كما اتصفت من حيث وضعها الحيازي بانتشار الملكيات الزراعية القزمية غير الكافية لاعالة اصحابها. ولقد ترتب على هذا الوضع ان تدنت الانتاجية الزراعية، سواء من حيث متوسط الانتاجية للدونم الواحد او لاسرة المزارع الحائز.

لم تتغير اوضاع الزراعة كثيرا في السنوات اللاحقة. هذا ما يتضح عندما نقارن ارقام عام ١٩٥٧ بعام ١٩٥٢/٥١. فقد ظل الوضع الحيازي متأزماً. فالحيازات التي تبلغ مساحتها ما دون ١٥ دونما كانت تمثل ٦٨,٨٪ من مجموع الحيازات في عام ١٩٥٧. اما المساحة العامة للاراضي الزراعية المستغلة

فقد تقلصت بنسبة ١١,٥٪ تقريبا عن عام ١٩٥١ بدلا من ان تتسع[٢٩]. لكن التطور الاهم لزراعة الضفة الغربية فقط تمثل في التحول الحثيث من زراعة الحبوب لصالح المحاصيل التسويقية كالخضار والفواكه. (انظر جدول رقم «٨» وجدول «٩»).

٢ ـ الصناعة:

شهدت فلسطين تطوراً صناعياً هاماً في الفترة ما بين الحربين العالميتين، وقد ارتبط نمو المدن وازدياد عدد سكانها بنشوء وتطور الصناعات الاستهلاكية والخفيفة فيها[٣٠]. غير أن الأجزاء المكونة للضفة الغربية لم يكن لها في السنوات التي سبقت حرب ١٩٤٨ ميزات صناعية تذكر عن باقي أجزاء فلسطين، باستثناء التطور الذي شهدته صناعة الصابون واستخراج الزيت في منطقة نابلس. والواقع ان التطور الصناعي للضفة الغربية كان بطيئاً وضعيفاً اذا ما قورن بالاجزاء الساحلية من فلسطين[٣١].

بعد حرب ١٩٤٨، وعند ضمها الى شرقي الاردن، كانت الضفة الغربية، رغم تخلفها عن باقي اجزاء فلسطين اقتصادياً وصناعياً، تتمتع بميزات واضحة اذا ما قورنت بشرقي الاردن سواء من حيث تطورها الحرفي والصناعي او من حيث مستوى التأهيل المهني والتعليمي للقوى العاملة فيها. كما كانت هذه الاخيرة تملك تجربة غنية في ممارسة العمل التنظيمي النقابي[٣٢].

كان كلا السوقين الداخليين للضفتين الشرقية والغربية على حد سواء، يعتمد، في فترة ما قبل عام ١٩٤٨، على السلع الاستهلاكية المصنعة في فلسطين، كما كانت مستورداتها الخارجية تصل عن طريق الموانىء الفلسطينية على البحر المتوسط. وبعد عام ١٩٤٨ وقيام دولة اسرائيل على معظم الاراضي الفلسطينية، تعطلت امكانيات التكامل ما بين الضفتين والجزء الاكثر تطوراً من فلسطين. كما نشأت ظروف موضوعية جديدة أملت تطور الصناعة المحلية، اهمها اتساع رقعة السوق الاستهلاكية الداخلية من جراء ازدياد عدد السكان وحجم الطلب المحلي على مختلف السلع ووفرة الايدي العاملة المدربة والمنخفضة الاجور في الوقت نفسه، وتوفر بعض رؤوس الاموال والخبرات التنظيمية، ونشوء حاجة ملحة لتوسيع البنية التحتية للاقتصاد، وتعاظم الانفاق الحكومي الجاري واتساع الانفاق الخاص والعام على المساكن والانشاءات وعلى النقل والمواصلات. هذه العوامل مجتمعة، وفرت امكانية قيام العديد من الصناعات الاحلالية لتأمين السلع الاستهلاكية التي كانت توفرها السوق الفلسطينية، اوكانت تتوفر عبر الموانىء الفلسطينية[٣٣].

قبل عام ١٩٥٠، كانت معظم المؤسسات الصناعية المنظمة (٥ عمال فأكثر) والورش الصغيرة والحرفية قائمة في الضفة الغربية، او اقيمت فقط في السنتين التي تليتا حرب ١٩٤٨. ففي عام ١٩٥٠ أمكن احصاء ١٥٣ مؤسسة صناعية آلية في الضفة الشرقية و ٢٤٤ مؤسسة حرفية آلية[٣٤]، ومع ان هذا الرقم لا يشمل جميع المؤسسات الا انه يعطي فكرة تقريبية عن حجم الصناعة والحرف فيها في مطلع الخمسينات. وعند مقارنة الارقام المارة بعدد المؤسسات التي باشرت الانتاج قبل عام ١٩٥٠ في الضفتين الشرقية والغربية، وهو ١٨٠٤ مؤسسة صناعية صغيرة وحرفية[٣٥]، فانه يمكن استنتاج ان

الغالبية العظمى من هذه المؤسسات كانت قائمة في الضفة الغربية. وهي على كل حال، في غالبيتها، من طبيعة حرفية تتعاطى اعمالا صناعية لغايات الاستهلاك المباشر. فمن اصل مجموع هذه المؤسسات هناك ٧٦١ مؤسسة (أو ٤٢,٢٪) تعمل في صناعة الملابس والاحذية، و٢٤٥ مؤسسة (أو ١٣,٦٪) تعمل في مجال الصناعات الغذائية، و٢١٦ مؤسسة (أو ١٢,٠٪) في صناعة المنتجات المعدنية، و١٧٤ مؤسسة (٩,٦٪) تعمل في صناعة الاثاث والمفروشات[٣٦].

لكن بالرغم من هذه المزايا النسبية التي كانت تتمتع بها الضفة الغربية مقارنة بشرقي الاردن قبل عام ١٩٤٨، فان الملفت هو ان التطور الابرز الذي وقع في الصناعة خلال الخمسينات والستينات كان في الضفة الشرقية وليس في الضفة الغربية. ولقد اتضح هذا حتى في تلك الفترة المبكرة من الخمسينات. فمن المسح الصناعي لعام ١٩٥٤ والذي شمل المؤسسات التي تستخدم خمسة عمال فاكثر، يتضح النمو السريع للمؤسسات الصناعية في الضفة الشرقية، بحيث باتت تشكل ٤٠٪ من اجمالي المؤسسات الصناعية للضفتين مقابل نحو ٦٠٪ من المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية[٣٧]. لكن الملاحظة الابرز هي ان حصة المؤسسات الصناعية في الضفة الشرقية من العمال الصناعيين كانت أكبر من حصة مؤسسات الضفة الغربية، اذ بلغت حصة الاولى من عمال الصناعة نحو ٥٦٪ من مجموع عمال الصناعة مقابل ٤٤٪ هي حصة الضفة الغربية من عمال الصناعة. أي ان المؤسسات الصناعية في الضفة الشرقية كانت اكبر حجماً واكثر قدرة على استيعاب العمال من مؤسسات الضفة الغربية الصناعية[٣٨].

وتؤكد هذه الحقيقة أيضاً ارقام القدرة الانتاجية بوضوح أكبر. فمؤسسات الضفة الغربية رغم غلبتها العددية كانت تنتج ٣٢,٥٪ من قيمة الانتاج الاجمالي للصناعة، وبالمقابل كانت مؤسسات الضفة الشرقية تنتج الحصة الاعظم، أي (٦٧,٥٪) في قيمة الانتاج الاجمالي للصناعة[٣٩] (انظر جدول رقم «١٠»).

ان المعطيات المارة ليست في الواقع سوى التعابير المبكرة لتقسيمة العمل المختلفة ما بين الضفتين، والتي جرى بموجبها تنمية الصناعة الاستخراجية والتحويلية الرئيسية في الضفة الشرقية، فيما تخصصت الضفة الغربية في الانتاج الزراعي والخدمات السياحية. مما حرم الضفة الغربية من فرص التطور المتوازن والمتكامل لبنيتها الاقتصادية، وأضعف قدرتها على مواجهة أعباء التضخم السكاني المفاجيء الناجم عن الهجرة والنزوح السكاني الكثيف ابان وبعد الحرب. ولذلك، فقد شهدت الضفة الغربية طيلة السنوات الفاصلة ما بين حربي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ نزيفاً مستمراً للأيدي العاملة سواء باتجاه الضفة الشرقية أو باتجاه البلدان الاخرى.

جدول رقم (١)

توزيع اراضي ألوية الضفة الغربية الثلاثة حسب استعمالاتها (١٩٥١)

	دونم	٪
المساحة الاجمالية للألوية الثلاث	٥,٤٧٦,٥٩٤	١٠٠,٠
مسطح المدن والقرى	٣١,٨٥٢	٠,٥٨
المساحة المزروعة باشجار الفاكهة	٦٥٣,٨٤٥	١١,٩٤
الاراضي المروية (سقي)	٣٠,٤٥٢	٠,٥٥
الاراضي البعلية (زراعة مطرية)	١,٣٩٣,٧٧٧	٢٥,٤٥
اراضي غير مزروعة وغير صالحة للزراعة واحراج	٣,٣٥٠,٦٣٦	٦١,١٨
طرق عامة وسكك حديدية	١٦,٠٤١	٠,٢٩

المصدر: المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة. **النشرة الاحصائية السنوية**، ١٩٥١، العدد ٢ جدول (٤٥)، ص ٦٠/٦١.

جدول رقم (٢)

عدد الافراد والاسر الفاقدة لمصادر الدخل بعد نكبة ١٩٤٨

سبب فقدان الدخل	عائلة	افراد
ـ خسارة الاراضي في القرى الامامية	١٦,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
ـ عدم كفاية الاراضي	١٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
ـ فقدان الوظائف في الحكومة والجيش	٤,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
ـ فقدان مصادر التوظيف الاخرى في المدن	٤,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
المجموع	٣٤,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠

Source: R. S Porter, Economic Survey of Jordan. British Middle East Office, Sept, 1953, P. 17.

جدول رقم (٣)
مقارنة بين مساحة الاراضي الحدودية في الضفة الغربية قبل اتفاقية الهدنة وبعد اتفاقية الهدنة (١٩٤٩)

	بالدونمات	بالنسب المئوية ٪
١ ـ مساحة اراضي الضفة الغربية قبيل رسم خطوط الهدنة	١,٨٤٥,٧٨٦	١٠٠
٢ ـ مساحة اراضي الضفة الغربية بعد اتفاقية الهدنة	١,١٤٣,٦١٠	٦٢
٣ ـ مساحة الاراضي المفقودة نتيجة الاتفاقية	٧٠٢,١٧٦	٣٨

Source: Ibid. P. 17

جدول رقم (٤)
توزيع الاراضي التابعة لقرى الحدود في الضفة الغربية حسب صلاحيتها للاستغلال الزراعي

	بالدونمات	بالنسب المئوية
ـ مساحة البساتين (فواكه وزيتون)	١٠٢,١٧١	٨,٩
ـ الاراضي الصالحة للزراعة	٣٧١,٢٥٧	٣٢,٣
ـ الاراضي غير الصالحة للزراعة	٦٧٦,١٨٢	٥٨,٨
المساحة الاجمالية	١,١٤٩,٦١٠	١٠٠,٠

Source: Ibid. P. 16.

جدول رقم (٥)
بطالة السكان في سن العمل وعدد معيليهم المتضررين في الضفة الغربية حسب فقدان مصادر الدخل

	عدد الذكور البالغين غير العاملين	عدد افراد الاسر المفتقدة لمصادر الدخل
ـ اللاجئون من الاراضي المحتلة	١٠٠,٠٠٠	٤٧٤,٨٠٠
ـ فقدان الاراضي في الضفة الغربية	٢٩,٥٠٠	١٣٠,٠٠٠
ـ فقدان مصادر التشغيل المديني	٨,٥٠٠	٤٠,٠٠٠
المجموع	١٣٨,٠٠٠	٦٤٤,٨٠٠

Source: Ibid. P. 19.

جدول رقم (٦)
توزيع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وعدد قاطنيها حسب المناطق المضيفة (١٩٥١)

المنطقة	عدد المخيمات	عدد الاشخاص
الضفة الشرقية للاردن	٣	٢١,٦٨٠
الضفة الغربية للاردن	٢٥	٩٤,١٨٧
غزة	١٢	١٣٤,٧٧٨
لبنان	١٥	٣٤,٣٠٣
سوريا	١٦	٢٣,٤٧٨

المصدر: نبيل بدران، **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني ـ الجزء الثاني ١٩٤٨/١٩٦٧**. م.ت.ف مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٩ ص ٣٠.

جدول رقم (٧)

التوزيع الجغرافي للاراضي المزروعة في الضفة الغربية (١٩٥٢)

اللواء	مجموع مساحة اللواء	الاراضي المزروعة	نسبة الاراضي المزروعة الى المساحة الكلية (٪)
القدس	٢,٠٠٢,٠٢٢	٣٨٧,١٩٩	١٩,٣
نابلس	٢,٤٤٧,٥٧٠	١,٠٥٨,١٠٩	٤٣,٢
الخليل	١,٠٢٧,٠٠٢	٣١٥,٣٩٥	١٩,٣
المجموع للضفة الغربية	٥,٤٧٦,٥٩٤	١,٧٦٠,٧٠٣	٣٢,٠

المصدر: عنان العامري. **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني (١٩٠٠ / ١٩٧٠). بحث احصائي**. م.ت.ف، مركز الابحاث، بيروت، اذار ١٩٧٤. ص٢٦ مأخوذة عن النشرة الاحصائية السنوية لعام ١٩٥٢.

جدول رقم (٨)

المساحات المزروعة في الضفة الغربية بالدونمات وحسب نوع المحاصيل لعامي ١٩٥٢ و ١٩٥٧

المحصول	المساحة ١٩٥٢ بالدونمات	النسبة المئوية	المساحة ١٩٥٧ بالدونمات	النسبة المئوية
حبوب	١,٤١٢,٧٥٤	٨١,٤	١,٠٨٨,٣٩٥	٧٠,٣
خضار	١٦٨,٦١٩	٩,٦	٢٣٩,٦٦٩	١٥,٤
فاكهة وأشجارمثمرة	٦٧,٣٣٩	٣,٧	١٠٦,٠٢٧	٦,٨
عنب	٩٠,٣٠٠	٥,١	١٠٨,٦٧٥	٧,٠
حمضيات	٤٦٠	٠,٠٣	٦٠٧	٠,٠٥
تبغ	٤,١٩٦	٠,٢	٤,٧٥٢	٠,٢
المجموع	١,٧٤٣,٦٦٨	١٠٠,٠	١,٥٤٨,٢٥٤	١٠٠,٠

المصدر: عنان العامري. **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني (١٩٠٠ / ١٩٧٠). بحث احصائي**. م.ت.ف، مركز الابحاث، بيروت، اذار ١٩٧٤. ص٤٤. الجدول مشتق من **النشرة الاحصائية السنوية** للاردن لعامي ١٩٥٢ و١٩٥٧.

جدول رقم (٩)

الانتاج بالطن للمحاصيل الزراعية في الضفة الغربية لعامي ١٩٥٢ و ١٩٥٧

المحصول	١٩٥٢	١٩٥٧
حبوب	١٠٢,٨٧٣	٦٥,٨٣١
خضار	٨٠,٤٥٢	١٣١,٨٤٨
فاكهة	٢٣,٥٥٥	٢١,٥٩٤
عنب	٣٦,٠٨٠	٣٣,٣٢٣
تبغ	١٦٢	١٧٦
زيتون	٤٩,٦٩٢	٩,٨٨٦

المصدر: عنان العامري. **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني (١٩٠٠ / ١٩٧٠). بحث احصائي**. م.ت.ف، مركز الابحاث، بيروت، اذار ١٩٧٤. ص٤٥. الارقام مأخوذة عن **النشرة الاحصائية السنوية** للاردن لعامي ١٩٥٢ و١٩٥٧.

جدول رقم (١٠)

المؤسسات الصناعية التي تستخدم ٥ عمال فأكثر لدى ضفتي الاردني لعام ١٩٥٤

	الضفة الشرقية		الضفة الغربية		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
عدد المؤسسات	١٧١	٤٠	٢٥٤	٦٠	٤٢٥	١٠٠
عدد العمال المستخدمين	٤,٥١٢	٥٦	٣,٥٦٢	٤٤	٨,٠٧٤	١٠٠
قيمة الانتاج الاجمالي (بآلاف الدنانير الاردنية)	٤,٦٧٩	٦٧,٥	٢,٢٥٠	٣٢,٥	٦,٦٢٩	١٠٠

المصدر: جميل هلال. **الضفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي ١٩٤٨/١٩٧٤)**، م.ت.ف، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٤. ص١٣٥. الارقام اعلاه مأخوذة عن:

Jordan. S.D. C. Census of Mining and Mannfactaring Indnstries in Jordan. 1954. Amman 1955.

الهوامش

(١) وديع شرايحة، **التنمية الاقتصادية في الاردن**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٨. ص٢٣.

(٢) جميل هلال، **الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي ١٩٤٨ ـ ١٩٧٤**. م.ت.ف مركز الابحاث. بيروت، ١٩٧٤. ص١٧.

(٣) المصدر نفسه. ص٢١.

(٤) A. H. ABIDI, Jordan, A Political Study 1948 - 1957. New Delhi 1965, P. 64.

(٥) جميل هلال. المصدر المذكور آنفا. ص١٧.

(٦) عنان العامري. **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠/ ١٩٧٠** ـ بحث احصائي. م.ت.ف مركز الابحاث، بيروت ١٩٧٤. ص٢٥.

(٧) وديع شرايحة، المصدر المذكور آنفا. ص٢١.

انظر ايضا:

I. B. R. I. D. The Economic Development of Jordan. Jhons Hopkins Press, Baltimore. 1957, P. 49.

(٨) المملكة الاردنية الهاشمية. دائرة الاحصاءات العامة بالتعاون مع بعثة خدمات الولايات المتحدة الامريكية الى الاردن، **احصاءات المساكن لعام ١٩٥٢**.

(٩) R. S. Porter. Economic Survey of Jordan British Middle East Office, Sept. 1953, P. 15.

(١٠) بالاضافة الى الاضرار التي لحقت باعداد من العاملين داخل الضفة الغربية نفسها، والذين فقدوا اعمالهم بسبب انقطاعهم عن اسواقهم التقليدية في المناطق المحتلة في فلسطين، كان هناك عدد آخر لا بأس به من اهالي الضفة الغربية الذين فقدوا رؤوس اموالهم وعقاراتهم الموجودة داخل المناطق المحتلة. راجع:

I. B. R. I. D. OP. Cit. P. 46.

(١١) R. S. Porter. Op. Cit. P. 10.

(١٢) IBid. P. 17.

(١٣) راجع نبيل بدران، **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني** ـ الجزء الثاني ١٩٤٨/ ١٩٦٧، م.ت.ف مركز الابحاث، بيروت ١٩٧٩. ص٣٠.

(١٤) المصدر نفسه. ص٢٨.

(١٥) بصدد حجم الاموال المنقولة مع اللاجئين الفلسطينيين الذين قدموا الى ضفتي الاردن. راجع: وديع شرايحة، مصدر مذكور انفا.

(١٦) نبيل بدران، مصدر مذكور انفا. ص٣٠

(١٧) جميل هلال، مصدر مذكور انفا. ص١٩.

(١٨) نبيل بدران. المصدر نفسه ص٣٠.

(١٩) جميل هلال. المصدر نفسه. ص٢٥.

(٢٠) نزيه قورة. **تعليم الفلسطينيين ـ الواقع والمشكلات**. م.ت.ف، مركز الابحاث بيروت، نيسان (ابريل) ١٩٧٥. انظر الفقرة الخاصة بمشاريع توطين الفلسطينيين في البلاد العربية، ص٣٠/٣٨.

(٢١) نبيل ايوب. المصدر نفسه. ص٣٠.

(٢٢) نزيه قورة. المصدر نفسه. ص٢٢.

«وتزرع مرتفعات الضفة الغربية بالحبوب والفواكه والخضروات. وتغطي اشجار الزيتون بعض السهول ومنحدرات التلال التي تمتد الى الجنوب والغرب حتى الجزء المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨. وتمتد من الشمال نحو

سهول الجليل، بينما تنحدر في الشرق بصورة فجائية نحو وادي الاردن والبحر الميت، الى ان تنتهي في وديان عميقة يقل هطول الامطار فيها، حيث تحل المراعي محل الزراعة وفي القسم الغربي من وادي الاردن يعتبر نطاق الزراعة ضيقاً، اذ ينحصر في جزئه الجنوبي، في واحة اريحا، حيث يبلغ عرض الوادي ١٠ ـ ١٥كم[٢].

راجع: المملكة الاردنية. وزارة الاعلام. **الاقتصاد الاردني ـ حجمه ونموه**. عمان. ١٩٦٦. ص٩.

(٢٣) عنان العامري. المصدر المذكور انفا. ص٤٦.

(٢٤) دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، مصدر مذكور آنفا، العدد الثالث، لعام ١٩٥٢. الارقام مستخرجة من الجداول ص١٠٢ ـ ١٢٣. كما اوردته عنان العامري. المصدر المذكور انفا. ص٤١.

(٢٥) المصدر نفسه. ص٤٥.

(٢٦) عنان العامري. المصدر نفسه. ص٧١.

(٢٩) المصدر نفسه. ص٤٤.

(٣٠) يعود النهوض الصناعي في فلسطين ابان عهد الانتداب الى جملة من العوامل والشروط: حاجة سلطات الانتداب الى توطيد سيطرتها على فلسطين وتحقيق الاستقرار السياسي املت انشاء بنية تحتية متطورة، اهمها مد شبكة طرق حديثة وتطوير الموانىء وتحسين خطوط سكك الحديد. مما ساعد على تسريع تشكل السوق الداخلي للصناعة، تطور البرجوازية المحلية منذ بداية القرن وانفتاحها على السوق الراسمالي العالمي ونشوء قاعدة من الصناعات الحرفية، حاجة القوات البريطانية نفسها الى ورش صيانة وخدمات وسلع استهلاكية، المنافسة اليهودية في الميدان الصناعي التي في الوقت الذي سعت فيه لغزو السوق المحلي وازاحة الصناعة العربية فانها حفزت على التوجه لحمايتها وزيادات التوظيفات في الصناعة. راجع:

ـ هاني حوراني. ملاحظات حول اوضاع الطبقة العاملة العربية في فلسطين في عهد الانتداب **شؤون فلسطينية**. العدد ٥، تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧١. ص١١٩/ ١٣٥

ـ عنان العامر. مصدر مذكور انفا. ص١٠١/ ١٢١.

ـ نبيل بدران، تطور هيكلية الاقتصاد العربي في ظل الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني. **مشروع دراسة نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية**. المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر (ستانسل).

(٣١) عنان العامري. المصدر نفسه، ص١٢٤.

(٣٢) جميل هلال، المصدر المذكور انفا. ص٥١.

(٣٣) وديع شرايحة. المصدر المذكور انفا. ص٦٢/٦٣.

(٣٤) هاني حوراني. **التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرقي الاردن ١٩٥٠/٢١**. م.ت.ف مركز الابحاث. بيروت آب ١٩٧٨. الملحق الاحصائي، جدول ٢٠ وجدول ٢١، ص١٩٥.

(٣٥) الرقم مشتق من جداول متعددة انظر:

H. K. J. Department of Statistics, Manufecturing Industries in Jordan. Amman. 1962.

(٣٦) المصدر نفسه. الارقام من اكثر من جدول

(٣٧) راجع نتائج مسح المؤسسات الصناعية المنتظمة (٥ عمال فاكثر) عام ١٩٥٤ لدى

IBRID, Op. Cit. PP. 207 - 209, Table I.

راجع ايضا: هاني حوراني. التطور الاقتصادي والصناعي في الاردن (٥٠/ ١٩٥٧). **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٧/٨٨، ١٩٧٩ ص١١٠/ ١٣٠.

(٣٨) IBRID, Op. cit. P. 201 - 209.

(٣٩) Ibid. P.P. 207 - 209.

وحدة "الشعب اليهودي"؟
دراسة في سمات الأقليّات اليهوديّة

د. عبدالوهاب المسيري

يعد انتشار اليهود في بلدان العالم من سماتهم الاساسية، والتي تعود الى تواريخ سحيقة في القدم، منذ ايام التهجير البابلي، بل وقبل هذا التاريخ، في عصر الاباء (ابراهيم واسحق حتى موسى)، أي ان توزيع اليهود على هيئة اقليات دينية / أثنية هو سمة اساسية قديمة قدم اليهود ذاتهم ★، وعلى الرغم من كل الحديث الصهيوني عن «وحدة اليهود» فاننا نجد ان ثمة خلافات عميقة بين الاقليات اليهودية المختلفة على المستوى الديني والاثني والعرقي. فمنذ ظهور اليهود واليهودية على مسرح التاريخ، حدثت في صفوفهم انقسامات دينية خطيرة وعميقة، فنجد ان السامريين لا يؤمنون بما يؤمن به القراؤون او اليهود الحاخاميون / التلموديون، وكذا يختلف القراؤون عن الحاخاميين. وثمة اختلاف بين الاشكناز والسفارد من ناحية الطقوس وطريقة بناء المعابد، ويوجد بين الاشكناز ذاتهم الان انتماءات وانقسامات عديدة وعميقة (بحيث ان بعض الفرق تكفر الفرق الاخرى)، فهناك اليهود الارثوذكس واليهود المحافظون واليهود الاصلاحيون، وداخل معسكر المحافظين نجد اليهود التجديديين. بل هناك فريق يسمى «العلماء اليهود» جويش ساينتست وهو متأثر بفريق «العلماء المسيحيين» (كريستيان ساينتست Christian Scientists) الذين يؤمنون بان الله وحده هو القادر على شفاء الامراض، وبالتالي يجب على المرء الا يتناول اي دواء صنعته يد الانسان. وثمة فريق في الولايات المتحدة يدافع عن «لاهوت موت الله» ويحاول ان يصل الى «دين دون اله» باعتبار ان الله قد تخلى عن اليهود اثناء محنتهم في فترة الابادة النازية؟

والى جانب هذه التقسيمات، توجد تقسيمات أثنية عرقية متناهية في التركيب، فهناك اولا التقسيم الاساسي لليهود السفارد والاشكناز. وقد اشرنا من قبل الى الاختلافات الدينية بين الفريقين، ويمكن ان نضيف هنا الى ان الاختلافات الاثنية اكثر عمقا، فكل فريق له موروثه الثقافي المتميز، فالاشكناز في شرق

★ ومع هذا يجب التنبيه الى ان هذه السمة تنطبق اساسا على يهود العالم الغربي، فيهود الشرق (يهود بابل / العراق ويهود العالم الاسلامي ويهود الفالاشاه ويهود الهند لم يهاجروا وظلوا في بلادهم الى ما بعد انشاء الدولة الصهيونية)

اوروبا عاشوا في الجيتو ويتحدثون اليديشية، اما السفارد فيتواجدون في حوض البحر الابيض المتوسط في البلاد الاسلامية او على مقربة منها ويتحدثون اما لغات لاتينية (الفرنسية والاسبانية) اورطانة تسمى اللادينو. ويتحدث يهود البلاد العربية اللغة العربية، ولم يدخل السفارد الجيتو وانما ظلوا جزءا من مجتمعاتهم الى حد كبير. وتوجد تقسيمات فرعية اخرى تضاف الى تعقيد الصورة، فيهود الحبشة المعروفون بالفالاشاه ويهود الهند المعروفون (ببني اسرائيل) لا يؤمنون بالتلمود ولا يعرف الفريق الاول منهم العبرية وموروثهم الثقافي يختلف تماما عن اي شيء مألوف لدى بقية الاقليات اليهودية الموجودة في العالم. وهناك اليهود المتخفون المعروفون باسم الدونمة والمارانوس، والفريق الاول يبقي على واجهة اسلامية تخفي مضمونا يهوديا، والفريق الثاني يبقي واجهة كاثوليكية تخفي مضمونا يهوديا، واليهود المتخفون لا يتزاوجون الا فيما بينهم. وتتقاطع كل هذه الانتماءات الدينية والطائفية والاثنية المتناهية في التعقد مع الانتماءات القومية المحلية، فهناك اليهود المحافظون من الألمان والامريكيين، ونجد بين الاصلاحيين بريطانيين وفرنسيين، وينقسم يهود انجلترا الى سفارد واشكناز. وهكذا فان الحديث عن (وحدة اليهود) او «الشعب اليهودي» هو حديث يدخل تحت باب التمنيات الاسطورية الصهيونية.

وهذا التنوع الديني والاثني والعرقي هو نتيجة طبيعية وحتمية لانتشار الاقليات اليهودية في العالم، ويمكننا القول ان النمط الاساسي السائد بين هذه الاقليات انها تتمتع بنوع من الاستقلال الديني وبدرجة اقل من الاستقلال الاثني - شأنها في هذا شأن الاقليات الاخرى - وان هذا الاستقلال لا يمنعها من الاندماج في محيطها الحضاري. ففي اثناء فترة التهجير الاشوري، اندمج اعضاء الاقليات اليهودية من ابناء مملكة يسرائيل وانصهروا تماما في الوطن الجديد الذي انتقلوا اليه، ثم اختفوا من على مسرح التاريخ، مما ادى الى ظهور اسطورة اسباط يسرائيل العشرة المفقودة. وعلى الرغم من ان هذه واقعة قد تكون متطرفة بعض الشيء، الا انها مع ذلك تمثل اتجاها اساسيا وحقيقيا في موقف اعضاء الاقليات اليهودية من حضارة البلاد التي يعيشون فيها. وقد اندمج اعضاء الاقلية اليهودية في بابل وتفاعلوا بشكل خلاق مع الحضارة الجديدة - التي اصبحت الحضارة الام، فتأثرت اليهودية بالعبادات البابلية وفقدت العبرية كلغة وتحدث اليهود بالارامية. وقد استمر هذا النمط هو الغالب على اعضاء الاقليات اليهودية في العالم حتى الوقت الحاضر، فيهود الولايات المتحدة واوروبا الغربية (اي الاغلبية الساحقة من يهود العالم) اندمجوا في مجتمعاتهم اقتصاديا وحضاريا لدرجة اننا نجد المراجع الصهيونية تتحدث عن «خطر الابادة» او «الابادة الصامتة» عن طريق الاندماج. ويظهر الاندماج في نسبة الزواج المختلط بين اليهود واعضاء الشعب الام، التي وصلت الى ما يزيد عن ٥٠٪ في العالم الغربي.

ولم يكن وجود الاقليات اليهودية خارج فلسطين وجودا سلبيا، بل ان التراث الديني اليهودي هو نتاج وجود اليهود على هيئة جماعات منتشرة متناثرة في العالم، ولعله ليس من قبيل المصادفة أن التلمود القياسي عند اليهود هو التلمود البابلي وليس الفلسطيني. ويمكن القول ان انجاز اعضاء الاقليات اليهودية الحضاري نابع من انتمائهم الى تشكيلات حضارية مختلفة (وليس من حالة الوله الدائم للعودة الى صهيون). ونظرة واحدة يلقيها المرء على اسماء مشاهير اليهود في العالم تثبت له بما لا يقبل الشك

انهم ابدعوا لانهم كانوا في «المنفى» وان ابداعهم ليس ابداعا يهوديا متجانسا، وانما هو ابداع مرتبط بالحضارة الام، فاعمال بروست الفرنسي، وشاجال الروسي، وموسى بن ميمون العربي، وهايني الالماني، واينشتاين الالماني الامريكي، وتروتسكي الروسي البلشفي، هونتاج تفاعلهم كافراد مع حضارة المجتمعات التي ينتمون اليها، ولا يمكن فهمها او تقديرها حق قدرها الا بالعودة الى ديناميات هذه المجتمعات.

وكل اقلية يهودية لها مشاكلها الخاصة النابعة من وجودها داخل بناء تاريخي خاص. فيهود الولايات المتحدة يواجهون مشكلة الصراع مع الزنوج، فالزنوج متركزون في نفس الاماكن التي كان يوجد فيها اليهود، بل كثيرا ما يشغل الزنوج نفس المنازل التي كان يشغلها اعضاء الاقلية اليهودية عند بداية استقرارهم في الولايات المتحدة، فحي هارلم الشهير كان حيا يهوديا، ولا تزال معظم بيوته ومحاله التجارية يمتلكها اليهود. ولكن اليهود تركوا هذا الحي نتيجة لزحف الزنوج عليه ولارتفاع مستواهم الاقتصادي ونتيجة لتقبل المجتمع الامريكي لهم بدرجة تزيد عن تقبله للزنوج.

هذا الوضع الفريد يجعل من «المالك اليهودي» ممثلا للرأسمالية الامريكية المستغلة أمام الزنوج، مما يسبب كثيرا من المشاكل للاقلية اليهودية ككل. ويواجه يهود هولندا مشكلة عدم الامتزاج بين الاشكناز والسفارد، حتى أنه يوجد لكل طائفة مدارسها. ونفس الاشكال تجابهه الاقلية اليهودية في فرنسا، فالمهاجرون اليهود من البلاد العربية لا يتزوجون في كثير من الاحوال من يهود فرنسا الاصليين، كما نجد أن الطوائف اليهودية لا تعترف الواحدة بالاخرى. وتسبب العداوة المتأصلة بين الاتحاد السوفيتي واسرائيل شيئا من الحرج ليهود الاتحاد السوفيتي (كما كان الحال في فرنسا أيام ديجول). وفي سويسرا يجابه اليهود مشكلة ان الذبح الشرعي محظور منذ أمد طويل. (هذا على الرغم من أن جنيف هي مقر العديد من المنظمات والمؤسسات اليهودية، وعلى الرغم من أن سويسرا هي مقر كثير من المؤتمرات اليهودية). ولا يتزوج يهود المانيا الشرقية زواجاً دينياً ولا يمارسون الختان، الا نادرا. وفي انجلترا يجابه الجيل اليهودي القديم مشكلة انصراف اليهود عن التعليم والتقاليد اليهودية. فخمسة في المائة فقط من الاطفال اليهود يدخلون مدارس يهودية و ٧٥٪ يدرسون الموضوعات اليهودية في مدارس الاحد و ٢٠٪ لا يتلقون أية ثقافة يهودية على الاطلاق (وهذا الوضع لا يختلف كثيرا عن وضع يهود روسيا. ومع هذا يُتهم الاتحاد السوفيتي وحده بمعاداة اليهود وباضطهادهم).

ومشكلة التعليم و «الانتماء اليهودي» المحدد مشكلة تواجهها كل الاقليات اليهودية في الغرب بسبب زيادة علمانية هذه المجتمعات وانتشار العقلية الاستهلاكية التي لا تكترث كثيرا بالتاريخ أو التراث. ومما يزيد المشكلة حدة هو أن الجيل الجديد - كما بيّنا - يتزاوج زيجات مختلطة، الامر الذي يؤدي الى تناقص عدد الاقلية، ومن الملاحظ أن متوسط اعمار اليهود في كثير من بلدان الغرب أعلى من متوسط العمر في هذه البلدان بسبب «اختفاء» العناصر الشابة. وكل ما يهمنا في هذا المضمار هو التأكيد على أن مشاكل الاقليات اليهودية نابعة من تواجدها في مجتمعات مختلفة ذات مستويات مختلفة من التقدم والتخلف -

وأن هذه المشاكل ليس لها أية علاقة بمقدار القرب أو البعد عن الدولة الصهيونية.

وعبر تواريخ الاقليات اليهودية، لم يكن هناك شكل قانوني واحد أو هيكل تنظيمي قانوني واحد متكرر ينتظم فيه أعضاء هذه الاقليات في كل مكان وزمان، فيهود الاسكندرية في العصر الهيليني كانوا ينتمون الى مؤسسة ادارية تسمى البوليتيوما، يترأسها شخص واحد أو عدة اشخاص، أما يهود روما فكانوا يقسمون الى عدة جماعات لكل منها رئيس، وكان ليهود أوروبا في العصور الوسطى وضع واطار تنظيمي يختلف عن وضع واطار أعضاء الاقليات اليهودية في العالم الاسلامي في نفس الفترة الزمنية. بل ان نفس الشكل الاداري، مثل الجيتو، يكتسب مضامين مختلفة حسب الفترة التاريخية. ففي العصور الوسطى في الغرب كان الجيتو هو المكان الذي يستقر فيه اليهود، وأصبح مع عصر النهضة المكان الذي يعزلوا فيه.

ومع العصر الحديث أختفت هذه الاشكال الادارية المستقلة، إذ أن الدولة الحديثة اضطلعت بمعظم المهام التي كانت تقوم بها، ولذا ظهرت مؤسسات أخرى ذات طابع خيري لتفي ببعض الاحتياجات التي لا يمكن للدولة الحديثة ان تغطيها، فتقوم هذه المؤسسات برعاية المسنين والمعوقين، كما أنها تقوم بتزويد أبناء الاسر اليهودية بشيء من التعليم اليهودي، باعتبار أن الدولة العلمانية تفصل الدين عن الدولة ولا تسمح بتدريس الدين في مدارسها. وغني عن القول أن هذه المؤسسات التربوية أو الخيرية اليهودية تخضع لرقابة الدولة وتحصل على اعفاء ضريبي. والى جانب هذه المؤسسات يوجد الهيكل التنظيمي الصهيوني الذي يقوم بنشاط مكثف في صفوف أعضاء الاقليات.

ويجب التأكيد على أن الحديث هنا ينصرف الى بعض الجوانب الادارية والتربوية وحسب، اما من الناحية السياسية، فيمكن القول ان اعضاء الاقليات، سواء في العالم القديم أم الوسيط أم الحديث يتحركون داخل الاطار السياسي السائد في اوطانهم وان انتماء اليهود السياسي يتجه اساسا الى اوطانهم وأممهم، باستثناء حالات فردية شاذة. هذا على الرغم من حديث الصهاينة والمعادين لليهود عن ازدواج الولاء، أو حتى عن الولاء اليهودي (لوطنهم الصهيوني)، وعلى الرغم من حديث الدعاية العربية عن النفوذ الصهيوني. وقد أصدر فقهاء اليهود في بابل فتوى تقول ان قانون الدولة التي يعيش اليهود بين ظهرانيها هي بمثابة الشريعة. ولا يعرف عن يهود العالم الاسلامي أنهم قد تعاونوا مع أي قوة اجنبية، ومن الملاحظ أن اليهود العرب والمسيحيين الشرقيين قد ذاقوا صنوف العذاب على يد الحملات الصليبية، وعلى الرغم من ذلك تصر بعض اجهزة الاعلام (العربية والغربية) على الحديث عن سيطرة اليهود على سياسة هذه الدولة أو تلك، أو عادة ما يتم الاستشهاد بالولايات المتحدة التي تُقدم على أنها ضحية (الصوت اليهودي) و (النفوذ الصهيوني) و (اللوبي الصهيوني) القوي. ولكن الدارس لتاريخ الصهيونية في الولايات المتحدة يعرف أنها لم تهيمن على الجماهير اليهودية الامريكية الا في فترات متأخرة، وأن هذه الجماهير ظلت معارضة لها لفترة طويلة، وأن اهتمام الحكومة الامريكية بفلسطين وبالصهيونية يسبق اهتمام يهود امريكا بهما. ولذا لا يمكن تفسير سياسة الولايات المتحدة الممالئة لاسرائيل الا باعتبار أنها نابعة من المصالح الامريكية ذاتها، وان تأييد اليهود الامريكيين للسياسة الامريكية انما هو تأييد

امـريكي لهـا بالـدرجة الاولى ويهودي بالدرجة الثانية. وقد تُفسر يهودية اليهودي الامريكي حدة موقفه، ولكنهـا لا تفسـر بأيـة حال تبنيـه لموقف سياسي بعينه. ولا يمكن تفسير سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه المستوطن الصهيوني في ضوء النفوذ الصهيوني، فالاتحاد السوفيتي، حينما قامت الثورة البلشفية، حرم النشاط الصهيوني، ثم أيد قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ بل وأعترف بها ولكنه عاد وقطع العلاقات معهـا ثم أعـاد العـلاقات فيما بعد ثم قطعها مرة أخرى. وبعدها سمح بالهجرة السوفيتية ثم أوقفها، ولا يمكن ربط هذه التحولات بزيادة النفوذ الصهيوني أو تراجعه.

وربمـا يمكن ان نضـرب مثـلا آخر هو يهود انجلترا، فسياسة انجلترا لا تختلف كثيرا عن سياسة الـولايـات المتحـدة، اذ لا يزيـد عددهم عن ٦,٠٪ من مجموع السكان. وهم ليسوا اقلية قوية من الناحية العـدديـة اوناحيـة النفوذ الاقتصادي بحيث يمكنهم التأثير في مسار الانتخابات، واصواتهم موزعة بين عدة دوائر، ولـذا فهم غير قادرين على انتخـاب مرشحـين يهـود. والدائرة الوحيدة التي يوجد فيها تركيز يهودي نوعاً هي الدائرة التي انتخبت مارجريت تاتشر (دائرة هندون الشمالية) ويشكل الصوت اليهودي فيها ٣٠٪ من الاصوات، ويبلغ عدد الاعضاء اليهود في البرلمان الانجليزي عام ١٩٨٣ (٢٨) من أصل ٦٥٠، وهم يمثلون دوائر انتخابية لا يلاحظ فيها وجود يهودي غير عادي. وقد انخفض عدد الممثلين اليهود من ٤٦ عام ١٩٧٤ الى ٢٨ عام ١٩٨٣، ولا يمكن تفسـير هذا الانخفـاض على أسـاس ضعف النفـوذ الصهيـوني، كمـا لا يمكن تفسير وجود ثلاثة وزراء يهود في الوزارة الحالية على أساس تزايد هذا النفوذ. ولم يلاحـظ الـدارسـون أن ثمـة ارتبـاط بين عدد الممثلين اليهود في البرلمان الانجليزي بموقف الحكومة الانجليزية من الشرق الاوسط. فموقف التأييد المبدئي لاسرائيل موقف لم يتغير عبر الاعوام الماضية، وهو جزء من الاستراتيجية البريطانية (والغربية) في المنطقة، ولن يتغير حتى لو اختفى كل يهود انجلترا فجأة.

والـدارس المـدقق يلاحظ ان مصير الأقليات اليهودية عبر تاريخها كان دائماً محكوماً بمصير الدول التي تعيش بين ظهـرانيهـا، وخـاصة الدول العظمى (ابتداء من بابل وانتهاء بالولايات المتحدة)، وهم في هذا لا يختلفون كثيرا عن المستوطن الصهيوني الذي تتحكم فيه دائما دولة عظمى (ابتداء من بابل ايضا وانتهاء بالولايات المتحدة كذلك). بل ان انتشار اليهود في العالم هو نتيجة هيمنة الدول العظمى، فالتهجير الاشـوري والبـابـلي خلق نواة أول تجمـع يهودي خارج فلسطين، ثم أدى ظهور الامبراطورية الهيلينية وبعدهـا الامبراطورية الرومانية الى تيسير عملية الانتقال في حوض البحر الابيض المتوسط، ولذا يمكن القول أن ما يسمى بالاستقلالية اليهودية هو أمر كان منعدما منذ البداية في المركز (اينما كان)، انعدامه في الاطراف.

ومع هذا، يلاحظ بعض الدارسين أن ظهور الصهيونية وهيمنتها على الاقليات اليهودية في العالم قد حدد مسارها وجعلها تدور في فلك الصهيونية السياسي، وحيث أن الصهيونية الان تدين بوجودها للولايات المتحـدة وتعتمد عليهـا اعتمـاداً كليـاً، وحيث أنهـا أسقطت كل ادعـاءاتها عن اشتراكيتها أو ثوريتها وانتمائها للعالم الثالث، نجد أن أعضاء هذه الاقليات ـ باستثناء قلة قليلة ـ قد أخذت تصطبغ بصبغة

يمينـة وتبتعـد عن الانخـراط في صفـوف الحـركـات الثـورية (وهذه هي احدى أهداف الصهيونية منذ البـدايـة). ومـع هذا صرح أربيـه دولستـين رئيس الـوكالة اليهودية أن ٥٠٪ من كل أعضاء الجمعيات السرية في العالم من اليهود، ولكن تصريحه لا يبين المضمون السياسي لهذه الجمعيات، ولعلها جمعيات سرية مثل الماسونية وغيرها.

الحركة الصهيونية في العالم العربي

أنس مصطفى كامل

تتميز الحركة الصهيونية في العالم العربي بالتوزع التاريخي والجغرافي.. فالملاحظ انها تنقسم تاريخيا الى ثلاث مراحل متميزة.. وجغرافيا الى ثلاث مناطق متمايزة.. وهي حسب التقسيم التاريخي:

المرحلة الاولى: وتمتد منذ نهاية القرن التاسع عشروحتى بداية الحرب العالمية الاولى.. تقريبا.. وعلى وجه التحديد منذ بداية المؤتمر الصهيوني الاول في بازل.. وكان يتنازع هذه المرحلة تياران.. الاول يسمى بالصهيونية الفلسطينية.. بينما كان التيار الثاني يسمى بالصهيونية الاقليمية.. وبينما كان التيار الاول يرى ضرورة التركيز في الحركة الاستعمارية الاستيطانية على فلسطين.. فان الثاني، وعلى العكس من ذلك، كان يرى ضرورة ان تتوزع محاولات الاستعمار - على الاقل مرحليا - في النطاق الاقليمي المحيط بفلسطين.. تمشيا مع مقتضيات المشروعات الاستعمارية الكولونيالية الاوروبية في العالم العربي - انذاك - ولذا نجد ان حركة الصهيونية الاقليمية قد قامت بعدة محاولات استيطانية في المنطقة العربية خارج فلسطين لعل ابرزها تلك التي قامت في العريش بمصر.. اوتلك التي قامت في منطقة كوستي في السودان - مرورا بمحاولات منطقة برقة في ليبيا.. وحتى الاحساء في شبه الجزيرة العربية.

اما المرحلة الثانية: فهي الممتدة في الفترة ما بين الحربين العالميتين.. وعلى وجه التحديد بين وعد بلفور عام ١٩١٧.. وقيام الكيان الصهيوني (اسرائيل عام ١٩٤٨) حيث انتصر تيار "الصهيونية الفلسطينية بصعود الوايزمانية - نسبة الى حاييم وايزمان - ضد التيار الهرتزلي التقليدي.. ولذا اصبحت المنطقة العربية تشهد حركة صهيونية نشطة.. ولكن فقط بهدف اقامة مناطق تجهيزوانتقال (ترانزيت) للقوى الصهيونية المهاجرة ومعظمها من الاشكنازيم من شرق اوروبا الى فلسطين المحتلة (تحت الانتداب).

وفي المرحلة الثالثة: التي يمكن تمييزها منذ قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨ حتى حرب ١٩٦٧. فقد بدأت الجماعات الصهيونية في العالم العربي بتشجيع الهجرة اليهودية الى اسرائيل.. من

يهود الدول العربية.. ولقد بدأت هذه المحاولات في المشرق العربي.. وبلغت أعلى معدلات تصاعدها عقب استقلال دول المغرب العربي.. واتبعت الجماعات الصهيونية في تحفيز عملية الهجرة نفس اساليب الارهاب والاثارة للجماعات اليهودية سواء في المشرق العربي او المغرب العربي.

وهذا ينقلنا الى التوزيع الجغرافي للحركة الصهيونية في العالم العربي.. فالملاحظ ان هذه الحركة الصهيونية كانت تابعة في الغالب للمراكز الاستعمارية الاوروبية.. وتخضع لذات التوزيعات بين المراكز المتروبولية.. بل وتتنقل بانتقالات مراكز الثقل في هذه المراكز الاستعمارية.. فبينما كانت الحركة الصهيونية في الدول العربية الخاضعة للاستعمار الفرنسي تأتمر بأمر الفيدرالية الصهيونية الفرنسية.. فان الحركة في الدول العربية الرازحة تحت الاستعمار البريطاني كانت خاضعة لنفوذ «الترست الاستعماري اليهودي».. وبعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لانحسار النفوذ الدولي الاستعماري التقليدي.. انتقلت تبعية الحركة الصهيونية في العالم العربي سواء في الدول الخاضعة للنفوذ البريطاني او الفرنسي.. الى التبعية للمركز الامبريالي الجديد.. اي للحركة الصيهونية بنيويورك في الولايات المتحدة، ولقد قنن لذلك ما عرف باسم «اعلان بلتيمور» عام ١٩٤٢.

ويدخل التقسيم الجغرافي للحركة الصهيونية في العالم العربي.. كعنصر اساسي في رصد عمليتين اساسيتين تشكلان جوهر النشاط الصهيوني في العالم العربي.

★ العملية الاولى : التمويل للصناديق المالية الصهيونية

فالملاحظ ان يهود المشرق العربي كانوا أكثر اسهاما في التمويل نتيجة لوضعهم المالي والاقتصادي المتميز، ولكنهم على صعيد اخر كانوا أقل استعدادا من يهود المغرب العربي للهجرة إلى اسرائيل بحكم مصالحهم المتميزة في دول المنشأ. وكما يتضح من الجدول رقم (١) فان التمويل الاكبر للصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund) والكرين هايسود كان يأتي من العراق ومصر بالذات.. أما بعد قيام اسرائيل فان القسم الاكثر تمويلا كان ذلك القائم في المغرب العربي.. كما يتضح من الجدول رقم (١) والذي يحدد حجم إسهام الصهاينة القائمين في كل دولة عربية بالشيكل.. (وهو السهم الذي يتم توزيعه من قبل المنظمات الصهيونية المحلية حيث تتحدد حصة المنظمة المحلية في عمليات التمثيل في المؤتمر الصهيوني العالمي بحجم مساهماتها بالشيكلات وتتحدد مقاعدها في المؤتمر الصهيوني العالمي على هذا المعيار).

جدول رقم (١)

اسهام الصهاينة المقيمين في العالم العربي في اسهم المنظمة الصهيونية العالمية المعروفة باسم الشيكل

الدول العربية/ الفترة الزمنية	١٩٢٢ ـ ١٩٣٣	١٩٤٦	١٩٤٩ ـ ١٩٥٠
	عدد الشيكلات	عدد الشيكلات	عدد الشيكلات
تونس	٧٨٥٧	١٣٢٩٦	٣٢٢٠٢
المغرب	٥٦٠٢	١١٩٠٢	٥٨٣٣٩
الجزائر	؟	٨١٠٠	٢٦٢٥٢
مصر	٦٧٢٤	٧٥٤١	؟
العراق	١٢٧٢١	٢٢١٠٤	؟
ليبيا	؟	١٩٦٢	٧٠٠٠
اجمالي التبرعات	٣٠٠٠٠	٥١٧٤٣	١٤٧٣٨٠
من الدول الاسلامية والاسيوية	ـ	ـ	ـ

المصدر: الموسوعة اليهودية جورديكا ص١١٢٨

★ **اما العملية الثانية**: فقد كانت الهجرة الاقليمية الى اسرائيل.. حيث كانت الطوائف اليهودية في الدول العربية الاكثر فقرا هي التي لديها استعدادا قوياً للهجرة وينطبق هذا ايضا على الشرائح الاجتماعية والاقتصادية السفلى داخل الدول العربية الاخرى.. بينما كانت الشرائح العليا اكثرميلا الى الهجرة الى الدول الاستعمارية مثل فرنسا وبريطانيا.. وينسحب هذا الكلام على التفضيل التاريخي من قبل الحركة الصهيونية لليمن التي كانت اول الهجرات اليهودية للحركة الصهيونية منها.. ولذا كانت اليمن هي الدولة العربية الاولى التي انشأت فيها المنظمة الصهيونية العالمية فرعا اقليميا فيها.. تليها الجزائر ثم تونس فمصر.. بينما المنظمات الصهيونية في العراق وسوريا ولبنان لم تنشأ الا بعد المؤتمر العالمي الثالث.. وقد يعزى ذلك الى طبيعة الدول العثمانية المسيطرة بقوة على المشرق العربي بينما كانت الدول الاخرى في شمال افريقيا والمغرب قد خضعت للاستعمار الاوروبي الذي شجع الحركة الصهيونية.. بينما السيطرة العثمانية كانت تحرم النشاط الصهيوني.

وبناء على ذلك ستنقسم هذه المادة الى ثلاثة من المداخل الاساسية نعالج في كل منها تفصيلات الحركة الصهيونية في بلاد الشام والجزيرة العربية.. ثم الحركة الصهيونية في وادي النيل.. ثم المغرب العربي.. وتنتهي برصد للهجرة الصهيونية في مجمل العالم العربي.

اولا: الحركة الصهيونية في بلاد الشام والجزيرة العربية

تتميز الحركة الصهيونية في المشرق العربي بانها كانت غيرواسعة الانتشارجغرافيا.. ومتخلفة تاريخيا عن الحركة الصهيونية في المغرب العربي.. ويرجع ذلك لعدة اعتبارات من اهمها السيطرة العثمانية على المشرق العربي. ونمو الحركة القومية العربية بصورة قوية فضلا عن فراغ الجزيرة العربية تقريبا من أي احتمال لتعدد اثني.

ولاعتبارات خاصة بالانثروبولوجيا الثقافية الاسلامية فقد تمثل التمركز الجغرافي للحركة الصهيونية في فلسطين معتمدة على الامتدادات العرقية اليهودية التاريخية في اليمن.. اكثرمن اعتمادها على نشاط الحركة الصهيونية نفسها في مجمل المنطقة. وفيما يلي تفصيل للحركة الصهيونية في دول هذه المنطقة حسب الامتداد الجغرافي للحركة في المنطقة البؤرية الاولى الا وهي فلسطين.

١ ـ حركة الصهيونية في فلسطين:

كانت فلسطين هي محور الحركة الصهيونية كهدف منذ البداية وخاصة ضمن ما عرف بتيار «الصهيونية الفلسطينية» ـ على النحو الموضح فيما سبق ـ ولذا انصبت حركة النشاط الصهيونية في عملية الهجرة لها (من الخارج الى الداخل) على عكس النشاط الصهيوني في كافة الدول العربية الاخرى الذي كان يعتمد على الحركة العكسية من الداخل الى الخارج (Form in to out). وعليه فان الحركة الصهيونية في فلسطين وبشكل استثنائي تسبق كل الحركات في الدول العربية بل تسبق المؤتمر الصهيوني العالمي. ولقد شهدت فلسطين قبل الحرب العالمية الاولى موجتين رئيسيتين من الهجرات الصهيونية.. كانت الموجة الاولى (١٨٨٢ـ١٩٠٣)م التي تراوحت بين ٢٥ الى ٣٠ الف مهاجر، بتنظيم من الجمعيات الطلابية الصهيونية في «بيلوروسيا» التي عرفت باسم جمعيات «احباء صهيون».. ووصلت اول مجموعة من هؤلاء الرواد (حالوتزيم) الى فلسطين في ٥ اغسطس ١٨٨٢ لتؤسس مستعمرة (ريشيون ليتسيون في القدس ويافا..) وفي الفترة بين ١٨٨٢ و ١٨٨٤ أنشأت حوالي تسعة مستعمرات في فلسطين.. واستطاع مندوبو منظمة «احباء صهيون» اقناع البارون «ادموند روتشيلد» بتقديم المساعدة المالية لهم وتم الحصول على مساحات واسعة من الاراضي لاقامة ست مستعمرات اخرى بين ١٨٨٤ـ ١٨٩٠. وبجانب البارون «دي روتشيلد» كان هنالك البارون دي هيرش (نمساوي الاصل) يساند عمليات منظمة «اتحاد الاستعمار اليهودي.. (Jewish Colonization Association). ولقد استقطبت جماعة «احباء صهيون» ثيودوهرتزل.. ولكن هذا الاخيركان اكثرطموحا لاقامة دولة يهودية.. اي صهيونية سياسية. بدلا من مجرد الصهيونية الروحية التي كان يهدف اليها جناح «احباء صهيون».

ولكن طموح هرتزل لاقامة الدولة الصهيونية تعرض لانشقاق عليه من حركة «زنجويل» المعروفة بتطرفها في اتجاهات ما سمى انذاك «بالصهيونية الاقليمية».. الا انه بعد وفاة هرتزل قرر المؤتمر الصهيوني الثامن العودة الى «الصهيونية الفلسطينية» وقامت عدة شخصيات صهيونية بزيارات استطلاعية الى فلسطين بدأها حاييم وايزمان ـ وكانت دعواه مبنية على انشاء مشاريع صناعية في

فلسطين وليس مجرد اقامة مستعمرات زراعية.. وهي الفكرة التي كان قد طرحها الصهيوني الالماني الروسي الاصل (ارثر روبين) عقب زيارته عام ١٩٠٧ لفلسطين.. واصبح فيما بعد ممثل المنظمة الصهيونية العالمية في فلسطين.. باعتباره مديرا للدائرة التي عرفت باسم «مكتب فلسطين (Palestine Office) وكان يشرف على شركة تنمية اراضي فلسطين(Palestine Land Development) .

وفي اطار تصاعد هذه الصهيونية السياسية العالمية بدأت موجة الهجرة الثانية او (العالمية الثانية) الى فلسطين Second aliya وعلى عكس الهجرات الاولى التي كانت تنتمي الى احباء صهيون كانت الثانية تنتمي الى حركة «هابوعيل هاكسكير» و «بوعالي تسيون».. ولقد صاحب ذلك قيام الحركة الصهيونية في فلسطين بتنظيم حملات لتأييد العمالة اليهودية ضد العمالة العربية في فلسطين..

وبقيام حكومة جديدة للاتحاديين في اسطنبول (الاستانة عاصمة الدولة العثمانية) حيث سيطرت القوى الماسونية المرتبطة بالحركة الصهيونية. أزيلت العديد من العقبات من امام النشاط الصهيوني في فلسطين منذ عام ١٩٠٨.. وتوسع «ارثر روبين» (المشار اليه سابقا) في انشاء اجهزة جديدة للحركة الصهيونية بفلسطين مثل اقامة فروع «للترست الاستعماري اليهودي» و «البنك الانجلوفلسطيني» و «الصندوق القومي اليهودي - الكرين كامت -» وأسس عام ١٩١٠ شركة «اراضي اسرائيل للاستعمار» و «اتحاد اقامة المستوطنات التعاونية(Eretz Israel colonialization, Association co-operation Settlement) . ولقد تولى من الصهاينة المحليين المدعو «نجيب الاصفر» - وكيل جمعية فلسطين اليهودية عمليات شراء الاراضي العثمانية، كذلك حصل الصهاينة على اذن من الاستانة عام ١٩١١ لانشاء الكلية الفنية (التخنيون) ومؤسسة المانية للصناعات باسم Deutsche Hiy - Srian مما دعم عمليات تدريب العمالة الصهيونية.

ولكن في عهد الحكومة الائتلافية التي تلت الاتحاديين في تركيا بدأت الحركة الصهيونية في مفاوضات جديدة لتليين موقف الاتراك حول الاستعمار الصهيوني في فلسطين بقيادة «ف. جاكوبسون» و«هوخبرج» على أساس اعطاء الحكومة التركية سندا ماليا.. ووعدا بدعم الصحافة الاوروبية للموقف التركي مقابل الاعتراف بأهداف الحركة الصهيونية في فلسطين.. ولم تتوقف هذه المفاوضات بوصول الاتحاديين للسلطة مرة اخرى.. في ٢٣ يناير ١٩١٣. فقام «ماكس نوردو» رئيس المؤتمر الصهيوني العاشر - ابان حرب البلقان - بتحرير رسالة يطالب فيها بحق الشعب اليهودي في فلسطين، اسوة بحقوق الشعوب الاخرى في الامبراطورية العثمانية.

وفي المؤتمر الحادي عشر للمنظمة الصهيونية العالمية (١٩١٣) قدم آرثر روبين - مدير مكتب فلسطين - تقريرا دافع فيه عن السياسة الصهيونية العملية (Practical) في فلسطين الذي أعلن أنه أحد أنصارها وكانت هذه هي المرة الاولى التي يقدم فيها التقرير إلى المؤتمر العام للمنظمة مباشرة بعد أن كان يقدم أولا إلى اللجنة التنفيذية أو عن طريق الصندوق القومي اليهودي - وكان هذا تطويرا جديدا يمثل الثقل المتنامي للحركة الصهيونية في فلسطين - وفيما يتعلق بخطة العمل التي تقدم بها «روبين» لمؤتمر الصهيونية.فقد جاء فيها أن المهاجرين الذين أسسوا المستعمرات الاولى قد تقدم بهم العمر - وأصبح من

الواجب - في نظره - الاعتماد على دفعات شبابية جديدة.. وعرض المشكلة التي تواجه الشبان الجدد من حيث أنهم لا يصمدون أمام منافسة العمالة العربية الارخص قيمة والاكثر تحقيقا للفائض.. وأوصى في نهاية تقريره بضرورة تأسيس مستعمرات مغلقة في فلسطين.. بدلا من تلك المفتوحة.. ولقد قدم سامي هوخبرج (S. Hochburg) رئيس تحرير جريدة تركيا الفتاة(Le Jeune Turc) تقريره عن الزيارات التي قام بها الى «بيروت» و «القاهرة» لتغطية ردود الفعل حول موقف المؤتمر العربي الاول (١٩١٣) من الحركة الصهيونية بفلسطين.

ومنذ ذلك الحين لفتت الحركة القومية العربية اهتمام المؤتمرات الصهيونية.. ففي المؤتمر الصهيوني العالمي الثاني عشر الذي انعقد في كارلسباد في سبتمبر عام ١٩٢١ كان هناك إصرار واضح على مواجهة الموقف الرافض من الشعب العربي في فلسطين للحركة الصهيونية - ولقد تم طرح قضية التعايش مع العرب في فلسطين من منظور ضرورة تهدئة الموقف حتى تتمكن الحركة الصهيونية من الاستقرار..

واستمرت هذه التوصية هي الاساسية في عدة مؤتمرات لاحقة فيما يتعلق بفلسطين. وفي المؤتمر الصهيوني الثامن عشر ١٩٣٣ في «براغ» اقترح ممثل الحركة الصهيونية في فلسطين وسوريا وهو ابراهام المالح.. فكرة عقد لقاءات مع القادة المحليين العرب.. ولكن مفتي فلسطين السيد امين الحسيني.. طالب بايقاف لقاء القدس الذي بدأ في ١٨ ابريل ١٩٣٣.. ونتيجة لانتشار الافكار الفاشية داخل الحركة الصهيونية التي سيطرت على اعمال المؤتمر العشرين في زيورخ ١٩٣٧ سادت الاتجاهات الداعية للارهاب المسلح.

ويعد عام ١٩٣٧ نقطة التحول للنشاط الصهيوني في فلسطين.. حيث تركز الاهتمام على التعاون مع السلطات البريطانية - بدلا من الحوار مع الزعامات البرجوازية العليا والاقطاعية العربية.. ويرجع ذلك، بجانب أثر المتغيرات الدولية التي ذكرت فيما قبل، الى اقرار لجنة «بيل» لاقامة دولة يهودية على مساحة صغيرة من فلسطين. ولقد تحمس «بن جوريون» لهذا الاقتراح، وحصل من مؤتمر بالتيمور عام ١٩٤٢ في نيويورك على دعم الحركة الصهيونية بالولايات المتحدة الاميركية له فيما بعد الحرب.

وعلى الجانب الاخر كانت القيادات الصهيونية التقليدية الموالية لبريطانيا في فلسطين.. تحاول أن تعقد اتصالا مع بعض الرسميين الفلسطينيين وخاصة وجهاء القدس، وتوسط منهم عادل جابر بزيارات للالتقاء بفريق منهم كان قد هاجر الى سوريا ولبنان ومصر عام ١٩٤٠ وتقدم كل من «موشيه شيرتوك» و «كالفارسكي» و «الياهو ساسون» - رئيس القسم العربي في الوكالة اليهودية - بتقرير مشترك يطالبون فيه بإقامة فيدرالية فلسطينية تنضم الى الكومنولث بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن اتجاه التبعية للولايات المتحدة منذ مؤتمر بالتيمور الذي مثله بن جوريون هو الذي ظل يقاوم اتجاهات الحركة الصهيونية التقليدية للارتباط ببريطانيا.. ولذا ظل بن جوريون ومجموعته يعملون ضد

اتجاهات موشيه شاريت ـ حتى أمكن التخلص من الاخير عقب «فضيحة لافون ١٩٥٤» وحسم بن جوريون الصراع على السلطة لصالح المؤسسة العسكرية منذ عام ١٩٥٥.. وهو الاتجاه الداعي لاقامة الدولة الصهيونية المستقلة على الاراضي الفلسطينية.

ب ـ الحركة الصهيونية في سوريا ولبنان:

كانت الحركة الصهيونية في سوريا ولبنان قبيل الانتداب الفرنسي ضعيفة بحكم تشدد القوانين العثمانية.. ومن جانب اخر بحكم المصالح البورجوازية اليهودية في السوق المحلية.. فضلا عن عدم وجود بورجوازية يهودية صغيرة على نطاق واسع يمكن ان تجد فيها الحركة الصهيونية مرتعا، كذلك البروليتاريا المهاجرة من اوروبا الشرقية كانت تمنعها القوانين العثمانية من دخول بلاد الشام ـ وبخاصة سوريا ـ ولذا كانت الجماعات اليهودية في سوريا ولبنان متحفظة على الحركة الصهيونية في البداية بحكم اصولها العرقية، بجانب الاعتبارات السابقة، فمعظمهم من (اليهود المستعربة) المهاجرين منذ القرن الخامس عشر من اسبانيا وصقليه وايطاليا، واستوطنوا منذ ذلك الحين، في ظل الحماية الاسلامية وفي زمن الاضطهاد المسيحي الاوروبي لهم في دمشق وحلب بسوريا، ودير القمر وزحله والمختارة وحاصبيا في لبنان. وهم في هذا يختلفون عن يهود الاشكنازيم المهاجرين الى فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر على النحو الذي رأيناه في صعوبة اقتلاعهم بالدعاية الايديولوجية من واقعهم الانثروبولوجي الثقافي، وان كان القطاع اليهودي الذي هاجر من اوروبا الى سوريا ولبنان في القرن الثامن عشر والمسميْن «باليهود الفرنجة» Signores Frances المتمتع بالامتيازات الاجنبية في سوريا ولبنان اكثر تأييدا للحركة الصهيونية وترحيبا بها.. مما يثبت صحة الفرضية السابقة.

ومع ذلك فان الهجرة من سوريا ولبنان الى فلسطين نشطت وخاصة في حلب بالذات في نهاية القرن التاسع عشر، وكان التوجه الاساسي لها هو «القدس» من منطلق انتشار المؤثرات الصهيونية الروحية. ولكن حتى الحركة الصهيونية الروحية هذه نشأت بشكل خفي.. عكس الحركات الصهيونية في الدول العربية الاخرى. وكانت في معظمها تلجأ الى حماية الجماعات السريانية والمارونية التي كانت في وضع قانوني مشابه من حيث التحريم.

وكان يشرف على عمليات الهجرة هذه عدة منظمات اهمها «هيل هالوتز هاتسعير» Hel Halutz Hatzair ورواد فلسطين Palestine Halutz واندية المكابي ومنظمات الرياضة للعمال (Hap,oel) وفي عام ١٩١٠ ـ بعد تولي الاتحاديين للحكم في تركيا ـ حضر الى سوريا من فلسطين الصهيوني «ابراهيم المالح» Abraham Elmalh ونظم هذا الشتات للحركة الصهيونية وأسس مدرستين اساسيتين للحركة الصهيونية في دمشق، وبعد أن عاد لفلسطين.. حضر كبديل له شخص اخر يدعى يهودا بورلا Yehuda Burla الذي أدار مدرسة الفتيان والاخر جوزيف طويل Joseph Toel Rivlin الذي ادار مدرسة الفتيات العبرية واصبحت هاتان المدرستان معا بالاضافة الى مدارس «التحالف الاسرائيلي العالمي» (الاليانس) الفرنسية التي كانت تدرس العبرية هي معاقل اخراج الشبيبة الصهيونية في الشام.

ونتيجة لقيام الحرب العالمية الاولى قدم عدد من القادة الصهاينة المطرودين من تركيا الى الشام

وعلى رأسهم المدعو «ديفيد يالين» (David Yellen) وابنه اللذين مارسا نشاطا صهيونيا قويا داخل المجتمع اليهودي في سوريا ولبنان. ومن جانب اخر قدم من فلسطين عدد من المعلمين الصهاينة مثل عويديا قمحي (Ovadia Kimhi) المتخصص في جغرافية فلسطين وتاريخها.. كذلك بزاليل بصراوي Bezalel Basrawi الذي اهتم بتطوير اندية المكابي (الشباب) وحتى عام ١٩٢٣ ـ بعد نهاية الحرب ـ كانت هذه المنشآت تتعثر نتيجة لضعف التمويل المادي.. من قبل الرأسماليين اليهود في الشام.. ولكن الفتيان الذين تعلموا في هذه المدارس والاندية بدأوا في انشاء منظماتهم الصهيونية الخاصة.. ففي عام ١٩٢٨ قام يهودا اوبليفتز Yehuda Oplivitz بزيارة لدمشق من فلسطين، وساعد هذه الجماعات الشبابية الجديدة على انشاء منظمة الرواد (الحالوتز) وتم تنصيب «الياهوهوزا» Eliahu Huza رئيسا للجماعة اليهودية في دمشق مثلما تم انشاء جماعة مناظرة في بيروت.

والواقع انه في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٨ـ١٩٣٩) تأثرت الحركة الصهيونية في سوريا ولبنان باتجاهين اساسيين تنازعا القيادة فيها.. (وهو ما حدث بشكل متناظر في شمال افريقيا والمغرب العربي كما سنرى). اما الاتجاه الاول فهو (الصهيونية الخيرية) الذي كان منتشرا في شرائح البروجوازية الكبرى بشكل اساسي وشرائح البورجوازية المتوسطة بصفة ثانوية. وتحول هذا الاتجاه الى طور تنظيمي متقدم في ابريل عام ١٩٣١ حين اسس «موريس اوزاي» ما اسماه «بحزب العمل والانعتاق اليهودي».. وكانت جريدة العدالة (La Justice) هي لسان حالهم.. وتعتبر ان الحل الصحيح للمشكلة اليهودية هو الذوبان في صلب الحضارة الفرنسية. ولقد لقي هذا الاتجاه اصداءاًواسعة في لبنان. اما في سوريا فانه على العكس من ذلك، ووجه الصهيونيون الخيريون.. (بالصهيونية) التي أسسها «فلاديمير جابوتنسكي» وكانت تعبر عن اقصى الحالات الصهيونية شيفونية وفاشية.. ولقد انتشرت جمعياتها المعروفة باسم البيطار (Betar) في سوريا، وكانت اهم فروعها في حلب.

ونتيجة لتصاعد النشاط الصهيوني في عهد الانتداب الفرنسي زادت حركة الهجرة.. وقدر عدد المهاجرين الصهاينة في الثلاثينات الى فلسطين بحوالي تسعة الاف شخص.. وعلى عكس الهجرات الصهيونية الروحية السابقة التي كانت تتوجه الى القدس.. فان الهجرات التالية هذه كان مقصدها حيفا وتل ابيب.. ولكن تصاعد عمليات الهجرة هذه جعل السلطات الفرنسية تتخوف من وجود هذا الزخم البشري تحت ايدي منافستها (بريطانيا) في فلسطين.. خاصة انه اثناء تحقيق «لجنة كنج كرين» (King Crane Commission) اصر «الياهو المالح» على دفع الحركات الصهيونية بسوريا ولبنان على ان تعلن ولاءها لبريطانيا وانتدابها على فلسطين. وذلك لان عرب سوريا ولبنان ـ في تصوره ـ كانوا يريدون ضم فلسطين الى سوريا الكبرى ـ وهو المشروع الذي كانت تشجعه فرنسا .

ـ وبعد الحرب العالمية الثانية اصبح «جوزيف فرحي» Joseph David Farhi رئيس الحركة الصهيونية في المنظمات الجديدة التي نشأت نتيجة لتضييق السلطات السورية على الحركة الصهيونية في دمشق وحلب، فقام جوزيف فرحي برياسة التنظيم الصهيوني الجديد التابع لجماعة بناي برايت التي يوجد

مركزها الام في الولايات المتحدة وعاونته في فرع التنظيم الاساسي داخل الجامعة الاميركية ببيروت يانيت بن زفي Yanit Ben Zevi واقاموا في لبنان مدرسة لتعليم الزراعة للصهاينة المهاجرين الى فلسطين.. بجانب تعليم العبرية.. وعاونهم في ذلك الياهو ابشتين (Eliahu Epstein) (الذي اصبح فيما بعد رئيسا للجامعة العبرية بالقدس المحتلة).. واستطاعت المنظمات الطلابية الصهيونية التي تدعو للهجرة قديما (Kadima) ان تستقطب عددا كبيرا من الطلاب للهجرة، واصبح الياهو المالح هو ممثل الوكالة اليهودية في بيروت. وقد اعتبر الموارنة ان الحركة الصهيونية هي حليف طبيعي لهم، فكانت المطرانية البطريرشية تشجع الحركة الصهيونية في لبنان وتستضيف منظمات المكابي بل وكانت تدرس اللغة العبرية حتى في المدارس الفرنسية التابعة لها.

وعليه فان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية بعد الاستقلال عام ١٩٤٦ بضغط من الحكومة السورية لمحاصرة النشاط الصهيوني لم تنجح.. وخاصة في عملية وقف الهجرة... ورغم الاشتباه في منظمات المكابي وبني صهيون.. واغلاقهما فقد ظل مكتبهم الرئيسي في لندن نشطا يحرضهم على العمل السري من اجل الهجرة.. وعندما اقرت الامم المتحدة في جمعيتها العامة مشروع تقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، قامت الجماعات الصهيونية في ديسمبر ١٩٤٧ بمسيرات في بيروت وحلب وكانوا يهتفون ٣٣ ضد ١٣ (اشارة للتصويت الذي فاز به مشروع التقسيم) الذي كان يعارضه العرب، ومن ثم استمرت عمليات الهجرة من «دمشق وحلب» عن طريق «مرجعيون» و«جبيل» الى اسرائيل.. وزادت الهجرة بالطبع بعد حرب ١٩٤٨.. وكانت بيروت مركز تهريب لاموال الجماعات الصهيونية في سوريا ولبنان الى اسرائيل.

جـ ـ الحركة الصهيونية في العراق:

حاول تيودور هرتزل انشاء مستعمرة صهيونية في العراق عام ١٩٠٣ اثناء اتصالاته في ذلك الحين برجالات الدولة العثمانية، ولكنه فشل. وبعد ذلك حاولت المنظمات الصهيونية والانجليزية والفرنسية ان توطن في العراق مجموعات فلاحية من صهاينة اوروبا الشرقية في سنة ١٩٠٧.. وفي هذا السياق اوفدت جمعية الاستعمار اليهودي J.C.A التي مقرها لندن وتتعاون مع التحالف الاسرائيلي في باريس الصهيوني الفرنسي (أ.تتيجو) الى بغداد لدراسة موضع التوطن.. وبالفعل اعد تتيجو تقريرا أبدى فيه رأيه في امكانيات الاستعمار الاستيطاني وقد أقترح ان تبدأ عملية الاستيطان في أراضي قاسم باشا، صهر السلطان عبد الحميد شمال بغداد. وأن تبدأ العملية بتوطين ٥٠ الف يهودي روسي ـ وبولوني.. وقد أيد هذا المشروع وزير المالية التركي يومئذ «جاويد بك» ولكن السلطان «عبد الحميد» رفضه.

وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى كانت العراق جزءا من الامبراطورية.. ولذا كان النشاط الصهيوني فيها غير علني لانه كان غير شرعي.. ولكن مع ذلك كانت هنالك جماعة صهيونية، وفي عام ١٩١٩ تم تطوير هذه الجماعة من قبل «اهارون ساسون» Ahron Sasson وأقيمت المنظمة بشكل علني في بغداد بموافقة سلطات الانتداب البريطاني وتم اشهارها في مارس عام ١٩٢١ تحت اسم اللجنة الصهيونية Mes Opotamian Zionist commitee وكان نائب رئيس هذه المنظمة هو يوسف الياهو

جباي (Joseph Eliyahu Gabbai) ولقد شملت الدعاية الصهيونية لهذه المنظمة معظم العراق بما فيها اقليم كردستان.. وانشأ يوسف جباي نواد للشباب تحت اسم «نوادي يهودا».. واقام لها فروعا في «البصرة وخانقين والعمرة واربيل» وتم ترويج الكتب التي تدعو للصهيونية علنا مثل كتاب النهضة الاسرائيلية وتاريخها الخالد (طبعة عام ١٩٢٣).

ـ وفي ظل تبلور الحركة الصهيونية ارسل الصهاينة العراقيون ـ لاول مرة ـ مندوبا لهم في المؤتمر الثالث عشر للحركة الصهيونية العالمية في «كارلوفيفاري» عام ١٩٢٣. وفي عام ١٩٢٥ وصل اجمالي عدد اعضاء المنظمة الصهيونية في العراق الى حوالي عشرة الاف عضو... وتمخض عن قرارات مؤتمرات كارلو فيفاري ان «أنشأ الكرين هايسود» لجنته الصهيونية الخاصة في «بغداد» ولكن الحكومة العراقية بعد اعتلاء الامير «فيصل» عرش العراق ـ رفضت تجديد رخص المنظمات الصهيونية.. ولذا استمر النشاط الصهيوني على نطاق ضيق حتى العام ١٩٢٩.. حين جرى حادث البراق في فلسطين.. واعلنت الحكومة العراقية النشاط الصهيوني نشاطا غير شرعي ـ فاصبح يمارس في نطاق سري.

ـ وفي اطار الحركة السرية تم انشاء هيئة جديدة تتولى توزيع الكتب الصهيونية دون وجود تنظيم واضح ـ وكان اسم هذه الهيئة جمعية اهيفي (Ahievee).. وفي عام ١٩٣٠ تم انشاء منظمة للشباب اقامت عدة نواد للمكابي في بغداد.. وكان المعلمون الصهاينة القادمون من فلسطين هم الذين يشرفون على المدارس العبرية في بغداد تحت قيادة ف. شلهيم (F.Shlihim).

وبعدما رفض الملك فيصل الاول خلال زيارته للندن في سبتمبر ١٩٣٣ مشروع توطين مائة الف يهودي في منطقة دجلة السفلى ـ كبديل عن عمليات التوطين في فلسطين، اغلقت الحكومة العراقية في العام التالي ١٩٣٤ مكتبة بغداد التي كانت تديرها الوكالة اليهودية، كذلك اغلقت منظمة الشباب الصهيوني المسماة Trunt Hel Halatz Habalit وهي المنظمة التي كانت تشرف على عمليات ترحيل الصهاينة من العراق الى فلسطين ويقودها ف. شلهيم (F. Shilihim). وكان لها ١٦ فرعا في بغداد والبصرة وغيرها من المدن العراقية.. ولقد وصل عدد اعضائها الى الالف عضو نظامي وتوزع نشرتين شهريا.

وفي عام ١٩٣٦ حينما انطلقت الثورة العربية في فلسطين.. قامت الحكومة العراقية بمتابعة الحركة الصهيونية في العراق.. وتمت عملية محاكمة عدد من قيادات الحركة الصهيونية على رأسهم «اهارون ساسون» ـ الذي رحل من العراق واستقر في القدس.. ولقد زادت عملية الملاحقة.. بعد قيام الحرب العالمية الثانية ـ عن الوضع الذي كانت تقوم به حكومة ياسين الهاشمي في الفترة ٣٥ـ١٩٣٦.. وذلك في عهد حكومة رشيد عالي الكيلاني وتفاقمت على اثرما عرف باسم «حوادث الفرهود» في يونيو عام ١٩٤١ مما اضطر العديد من الصهاينة الى الهجرة الى الهند والبعض الاخر الى فلسطين.. وكان رد الفعل الصهيوني عنيفا حيث تحولت الحركة الصهيونية في العراق الى التنظيم المسلح.. وتم توحيدها في منظمة واحدة. وانشئت منظمة للهجرة تعرف باسم منظمة الهروب (Briha) التي قامت بتهريب حوالي عشرة الاف صهيوني من العراق الى فلسطين.. وكان ينفق على تمويل عمليات الهجرة هذه «الصندوق القومي اليهودي» (Jewish National Fund).. كذلك كبار الرأسماليين اليهود في العراق. امثال «عزرا ساسون

شويك»، و«اليعازر خضوري».. وذلك بهدف انشاء قرية لصهاينة العراق في فلسطين تسمى قرية «كفر يزقل» في وادي جيزرائيل.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تركز النشاط الصهيوني في العراق على تنظيم عملية الهجرة الى فلسطين وانشئت جمعية تنويم بابل (حركة بابل) في العراق سنة ١٩٤٣ وكانت هذه الجمعية وفروعها ترمي الى التدريب المسلح لصهاينة العراق. وكان وراءها جناح من كبار الرأسماليين اليهود في العراق وعلى رأسهم الثري شفيق عدس. الذي حكم عليه بالاعدام لتزويده الحركة الصهيونية في العراق بالسلاح وتم تنفيذ حكم الاعدام فيه عام ١٩٤٨ وتمت عملية تحريز سجلات منظمة تنويم بابل في ذات السنة المذكورة..

ولقد استغلت الحركة الصهيونية في العراق الوضع النفسي الناجم عن الحرب في فلسطين عام ١٩٤٨، فوزعوا منشورات وكراسات في الكنيست اليهودية معنونة بعبارة (لا تشتروا من المسلمين).. وتعمدوا ايصال بعض هذه المنشورات الى أيدي المسلمين والحكومة.. مما نشر حالة العداء للوجود الصهيوني في العراق.. وقام الصهاينة كذلك بعمليات ارهابية ضد اليهود أنفسهم لدفعهم للهجرة، ومن أهم هذه العمليات كانت حادثة عام ١٩٥٠، حين تم القاء قنبلة في التاسعة مساء من اخر ايام عيد الفصح على مقهى «دار البدع» حيث يتجمع عدد كبير من اليهود هنالك وبعد مدة قصيرة تم تفجير قنبلة اخرى في المركز الثقافي الامريكي بهدف الترويج لحملة في الولايات المتحدة تحت شعار (تبرعوا لانقاذ يهود العراق).. ثم توالت عمليات التفجيرات قرب الكنيس المركزي (موسكووا شيمنوف) مما ضاعف من عمليات الهجرة التي كان ينظمها هذا الكنيس.. وفي خلال عدة أشهر لم يتبق من اليهود في العراق الا حوالي خمسة الاف.. ولقد تبين فيما بعد ان هنالك تنظيم كان يعمل وراء عمليات التفجير كفرع من «الهاجاناه» بقيادة «يهودا تاجار وشالوم نزالا» وخمسة وعشرون اخرون.. وحتى عام ١٩٦٧ لم يتبق من يهود العراق الا حوالي قرابة الالفين والنصف من اليهود.

د. الحركة الصهيونية في اليمن والجزيرة العربية:

تعد اليمن من اكثر الاقطار العربية عمقا في تاريخ التواجد اليهودي، وخاصة في منطقة «ابو قريب». ويعود هذا التواجد - كما يقولون - الى فترة تحطيم هيكل سليمان في القدس عام ٥٨٦ ق.م... وبالتالي تتساوى اليمن في ذلك مع يهود الجزيرة العربية والعراق في نسبتهم الى اصول اكثر توغلا في التاريخ من كافة أصول التواجد اليهودي في كافة المناطق العربية الاخرى.. ولذا كانت الهجرات اليمنية الاولى طول الفترة ١٨٧٠-١٩٥٠ تتميز بانها فردية ودورية ولها طابع روحي أكثر منها صهيونية سياسية.. غير انه منذ عام ١٩٥٥ بدأت الهجرات اليمنية تأخذ طابع الافواج الجماعية المؤدلجة صهيونيا.

ويعد يهود اليمن من اوائل الذين شاركوا في الهجرات الصهيونية الى فلسطين.. واقامة المستعمرات الاولى مثل مستعمرات بتاح تكفا (Petah Tikvio) وريشيون ليتسيون (Rishon L.tazion) ورحوفوت (Rehovot) ولقد لفت هذا انظار الاشكنازيم المهاجرين من شرق اوروبا والذين كانوا يفتقرون للخبرات

الزراعية الفلاحية التي كانت يتمتع بها صهاينة اليمن.. ولذا حرصوا على ان تكون الهجرات التالية او الهجرة الثانية من اليمن منظمة تنظيما دقيقا من قبل المنظمة الصهيونية العالمية وتحت اشراف مكتب فلسطين Palestine Office حيث ارسل المكتب الى اليمن صموئيل يافانيلي (Shmuel Yavanele) من مواليد روسيا لتنظيم الحركة الصهيونية في اليمن.. وتنظيم هجرتهم التي وصلت الى حوالي ١٥ الفا منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ حتى قيام اسرائيل عام ١٩٤٨.. ومن جانب اخر فلقد اشرف «ارثر روبين» مدير مكتب فلسطين على هذه العمليات الخاصة بالهجرة والتدريب التحويلي والتوطن في المزارع الصهيونية في فلسطين.. ولم تواجه الحركة الصهيونية في اليمن صعوبة في نقل يهود اليمن الى فلسطين ولكن الصعوبة الاساسية كانت في نطاق التعليم والتدريب.. حيث ان معظم يهود اليمن كان يفضل المدارس الشرقية على تلك التي تنشئها الحركة الصهيونية..

وبعد اقامة اسرائيل عام ١٩٤٨ تولت الوكالة اليهودية مباشرة الاشراف على عمليات الهجرة عوضا عن مكتب فلسطين وتميزت هذه الهجرات الجماعية الواسعة بالتنسيق مع السلطات البريطانية في عدن من اجل تأمين قيام معسكرات للمهاجرين وتولت جمعية التوزيع الاميركي اليهودي المشترك American Jewish Joint Destribution نقلهم في عملية عرفت باسم عملية «البساط السحري» بالاتفاق مع شركة طيران الشرق الادنى Near East Transport التي حملت لاسرائيل حوالي ٤٧ الفا في ٤٣٠ رحلة خلال اعوام ٤٨-١٩٥٠ ولم تقتصر عملية البساط السحري على صهاينة اليمن ولكن امتدت الى عدن والمحميات ففي منطقة حضرموت تولى يافانيلي ترحيل عدد كبير من يهود (حبان) في حضرموت بعد ان تمكن جي صادوق (J.Zadok) مندوب الوكالة اليهودية من أخذ تصريح برحيل يهود (حبان) من السلطان ناصر بن عبدالله. وتم الحاق عدد من يهود «نجران» بعملية البساط السحري.. ايضا رغم معارضة السلطات السعودية التي طلبت من امام اليمن عدم السماح لهم بالهجرة ولكن السلطات اليمنية لم تهتم للمطلب السعودي.

وهذا يجرنا للحديث عن الحركة الصهيونية في الجزيرة العربية.. فخلافا لواقعة هجرة يهود (نجران) في العملية الصهيونية المعروفة باسم البساط السحري.. فانه لم يتواجد نشاط صهيوني واضح عقب الحرب العالمية الثانية، وان كانت الوثائق تدل اثناء الحرب العالمية الاولى على محاولة اقامة مستعمرة صهيونية ولكن من يهود من خارج الجزيرة العربية.. وكان هذا المشروع يخطط له صهيوني (من اصل روسي) يقيم في باريس ويدعى مالروزشتين Malro Thstein حين حاول اثناء الثورة العربية بقيادة الشريف حسين عام ١٩١٦ (التي كانت تساند بريطانيا) ان يستغل النفوذ البريطاني في الجزيرة العربية.. وتقدم في سبتمبر عام ١٩١٧ للسلطات البريطانية بمشروع لاقامة مستعمرة صهيونية في الجزء الشمالي من منطقة الخليج العربي في البحرين او الاحساء.. على ان يكون المشروع مشتركا فرنسي - بريطاني - روسي (قبيل الثورة البلشفية) ويكون غرض المستعمرة تدريب جيش صهيوني من ٣٠ الف مقاتل ينتقل من البحرين الى الاحساء (التركية) لاحتلالها وتكون نواة الدولة الصهيونية - تحت دعوى حماية الخليج والمصالح الاوروبية فيه من أي مخاطر تقوم بها الدولة التركية (العثمانية) - ولكن المسؤولين البريطانيين في الهند عارضوا هذا المشروع الصهيوني بالرغم من موقف لندن الذي كان اكثر

ميلاً الى الاعتدال وان كان قد صرف النظر عن هذا المشروع.. لانه كان يطالب بتهجير يهود شرق اوروبا. وبعد قيام الثورة البلشفية.. خشيت السلطات البريطانية عقب فضح الثورة البلشفية لوثائق اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦.. من ان يسبب هذا الامر العديد من المشاكل. هذا فضلا عن ان وعد بلفور الذي تم في الشهر التالي للثورة البلشفية نص على اقامة اليهود في فلسطين وليس اي منطقة اخرى.. ووجه بمعارضة عربية واسعة.. فكان من الصعب تعميم هذه الوعود على مناطق اخرى داخل المنطقة العربية.

ثانيا: الحركة الصهيونية في وادي النيل:

تتمثل الحركة الصهيونية في وادي النيل اكثر ما تتمثل في عملية التبعية للمخطط الكولونيالي للاستعمار التقليدي.. فالملاحظ انه بينما كانت الحركة الصهيونية في المشرق العربي والجزيرة العربية بالاساس هي حركة هجرة (الالية Alia) فانها في وادي النيل ارتبطت بالاساس بعملية الاستيطان الاستعماري ومشروعاته التي كانت تقدم كملحقات لمشروعات الاستعمار البريطاني في تحويل وادي النيل الى مزرعة قطنية بشكل خاص ومنطقة لتصدير المواد الاولية للمتروبول بشكل عام.. ولذا فقد شهدت منطقة وادي النيل أعلى معدل لمشروعات استعمار استيطاني صهيوني.. وبالاجمال فانه بينما كانت منطقة المشرق العربي منطقة هجرة ومرتع «للصهيونية الفلسطينية» فان وادي النيل كان نموذجا لعمليات «الصهيونية الاقليمية».. حيث يتضح لنا حجم الترابط بين الحركة الصهيونية في شمال الوادي وجنوبه سواء في مرحلة الاستعمار الاقليمي.. او الصهيونية الفلسطينية على السواء.

١. الحركة الصهيونية في مصر:

بدأت الحركة الصهيونية في مصر بدون تنظيم سياسي وايديولوجي.. وكان الهدف مجرد استغلال موقع مصر الاستراتيجي بالقرب من فلسطين.. وموقعها المتميز في المشروع الاستعماري الكولونيالي للحصول على محطات استيطانية.. وتدخل في هذا الاطار المحاولتان اللتان اقامهما الصهيوني الالماني «بافيل فريدمان» بمساعدة البارون دي هيرشي عام ١٨٩١ في اطار المخطط الاستعماري الالماني لمد خطوط السكك الحديدية في طريق الحجاز.. في محاولة منه لاقامة مستعمرة صهيونية في «مدين» على البحر الاحمر. اما المحاولة الثانية فهي تلك التي قام بها ثيودور هرتزل في ٢٢ اكتوبر ١٩٠٢ فيما طرحه في مقابلة مع وزير المستعمرات البريطانية جوزيف تشمبرلين - باقامة مستعمرة صهيونية في العريش في اطار المخطط الامبريالي البريطاني كما صاغه رئيس الوزراء البريطاني السابق دزرائيلي.. وبعد عدة لقاءات مع اللورد كرومر - حاكم مصر - وتقديم مذكرات لوزير الخارجية البريطانية لورد لانسيدون Lansdaine فلقد صادف هذا المشروع معارضة من السلطات المصرية من منطلق تبديده لمياه النيل التي يطالب بايصالها الى العريش.. وفي هذا الحين تقدمت بعض الدوائر الرأسمالية اليهودية في مصر بمشروع لاقامة المستعمرة الصهيونية في وادي كوم امبو عوضا عن العريش.. طالما ان المشكلة هي

مشكلة مياه النيل.. ولكن المشروع من قبل الدوائر الصهيونية العالمية لم يلق ترحيبا وان كانت الجماعة الرأسمالية اليهودية قد اقامته في اطار مشروعات شركات استصلاح الاراضي ولكن بدون تواجد صهيوني يذكر.. وبعد ذلك تجمدت مشروعات هرتزل في مصر.. لتعرض المنظمة الصهيونية العالمية لانقسامات داخلها بين جناح «هرتزل» وجناح «حاييم وايزمان».. الذي عزا الفشل في المشروع الاستيطاني الهرتزلي الاقليمي الى انه كان من الافضل تنشيط الحركة الصهيونية تجاه فلسطين (Pro-Palestine) او بمعنى اخر ضرورة دعم «الصهيونية الفلسطينية» وهو الاتجاه الذي شجعه حاييم وايزمان وروج له في المنظمات الصهيونية بمصر.

- وكانت اول منظمة صهيونية انشئت بالقاهرة في نفس العام الذي اقيم فيه المؤتمر الصهيوني الاول في بازل ١٨٩٧ تحت رياسة جوزيف ماركوباروخ (Joseph MarcobaBarouche) من مواطني (استنبول) الاستانة الذي رحل لمصر عام ١٨٩٦ وسميت الجمعية الصهيونية هذه باسم جمعية بارخوبا (Barkokhba) وكانت من الجمعيات النشطة في ذلك الحين حيث وصلت العضوية فيها الى ٦٠ عضوا عام ١٩٠٠ وما لبثت ان تصاعدت بعد ذلك.. وكان اهم القياديين فيها جاك هارملين (Jacques Harmalin) وجوزيف ليبونتز (Joseph Leobontz) الذي كان سكرتير الجمعية وكان معظم اعضائها من يهود ايطاليا واسبانيا.. ثم بزيادة التدفقات للهجرات اليهودية من شرق اوروبا تأثر هيكل تركيب الجمعية وأضفى مهاجروشرق اوروبا الاشكنازيم الروح الخيرية.

- وفي عام ١٩٠٠ الحقت جمعية بمجموعة تنظيمية اخرى كان قد شكلها مهاجروشرق اوروبا في الاسكندرية (مركز النشاط الصهيوني في مصرحتى الحرب العالمية الاولى)، ألا وهي «مجموعة بني زيون» (Bine Zion) التي كانت في الاساس منظمة للشباب الصهيوني لتعليم العبرية.. وفي العام التالي انشئت اول مدرسة للفتيات الصهيونيات في مصر باسم بيت صافرتزيون (Bet Safer Tziyoni).. وما لبثت جمعية «بني صهيون» ان دمجت فيها منظمة اخرى لليهود المهاجرين من روسيا وتسمى «زئيرصهيون عام ١٩٠٩» وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولى عملت الجمعيتان (زئيرصهيون وبني صهيون).. على تكوين «الفيلق اليهودي» المعروف باسم «فرق البغالة».. التي كان يتم تديب رجالها في معسكر القباري بالاسكندرية.

- وحتى قيام الحرب العالمية الاولى كانت القيادة الصهيونية في مصر معقودة للقادمين الجدد من الاجانب.. امثال اشيت بلوم (Ashet Bloom) ونورمان بنتويخ Norman Bentwich.. ولكن مع بداية الحرب العالمية الاولى تولى ادارة فرع المنظمة الصهيونية العالمية بمصر احد اليهود من ذوي الوجود القديم اسريا سواء في مصر او فلسطين (وان كان في الاصل من اصل اجنبي ايطالي - اسباني) الا وهوجاك موصيري، الذي ارتبط بالتيار «الوايزماني».. ونقل اهتمامات الفرع المحلي للمنظمة الصهيونية من التبعية للمجموعة الموالية للمحور الالماني - التركي التي كانت تسيطر على تجمع بارخوبا - بني صهيون. وأنشأ «جاك موصيري» مكتبا باسم «نحو فلسطين» برئاسة فليكس منشه. وجهزوا فرق البغالة «الفيلق اليهودي في جيش الجنرال اللنبي».

ـ وكان الفيلق اليهودي ـ الصهيوني قد اعيد تجهيزه عام ١٩١٦ من ١١ الف من الصهاينة بمصر وساهم في دعم هذا الفيلق كل من «موسى قطاوي» و «ليون كاسترو» و «ادجار سوارس». من كبار الرأسماليين في مصر الذين كانوا يعارضون الصهيونية الاقليمية ويطالبون بترحيل صهاينة شرق اوروبا الى فلسطين.. حتى لا تتأثر مصالحهم الاقتصادية.. ولذا طالبوا السلطان «حسين كامل» في عهد وزارة حسين رشدي باقامة المعسكرات لفيلق البغالة.. واشرف على هذا المركز اداريا وماليا الرأسماليون اليهودي «فيكتور نجار»، «رافائيل هراري» و «منشه» و «جاتينيو».. الذين اقاموا فرعا للصندوق القومي اليهودي لتمويل الفيلق.

ـ ونتيجة لهذه التطورات في المنظمة الصهيونية المحلية.. من بروز للاتجاهات الموالية للوايزمانية.. فقد حرص حاييم وايزمان بعد زيارته للاسكندرية عام ١٩١٨ على ضم المنظمة المحلية الى المنظمة الصهيونية العالمية وعين ليون كاسترو كأول رئيس للفرع المحلي. واصبحت زئيرصهيون منذ عام ١٩١٨ هي فرع المنظمة العالمية في الاسكندرية. وقام «ليون كاسترو» باصدار مجلة صهيونية لتكون لسان حال المنظمة اسماها الحرية (La Liberte) ثم اصدر المجلة الصهيونية (Zionist Review) . اقام فرعا للصندوق القومي اليهودي كرين كايمت على اتصال بفرع لندن المركزي. وتفرعت عن المنظمة عدة جمعيات فرعية وخاصة في الاسكندرية مثل «جمعية فيلونيا» بحي مكرم بك وجمعية «جميلوت حاسا» بحي المحطة و «جمعية الابراهيمية» بالرمل.

ـ والواقع انه في فترة العشرينات كانت الحركة الصهيونية بمصر قد استفادت من التطورات التي حدثت بعد مؤتمر سان ريمو من اعطاء انتداب فلسطين لبريطانيا.. فوسعت من نشاط جمعياتها وتعدت الاسكندرية الى بورسعيد والمنصورة واصبح هنالك صحيفتين اسبوعيتين صهيونيتين هما جريدة اسرائيل بالعربية والعبرية والانجليزية ويرأس تحريرها «البرت موصيري» حتى عام ١٩٣٧ بجانب المجلة الصهيونية التي يشرف عليها ليون كاسترو.. كذلك انشأت الحركة المزراحية (اوربا).. منظمة لها بمصر.. كذلك المنظمة الصهيونية العالمية للنسوة Wizo اقامت فرعا لها بمصر.

ـ كذلك فقد نشأت في منتصف العشرينات الحركة التنقيحية في مصر Revisionist على يد فلاديمير جابوتنسكي بعد استقالته من الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية في يناير ١٩٢٣ ـ احتجاجا على قيود المنظمة العالمية لسياسة المهادنة مع بريطانيا.. والواقع ان جابوتنسكي لم يكن غريبا على مصر فقد شارك في تأسيس فرق البغالة اليهودية في الاسكندرية.. وعاد لينشىء الحركة الصهيونية الجديدة. وقبل ان يأتي لمصر أوفد عام ١٩٢٧ صحفيا صهيونيا شابا من مواليد القاهرة ومن اصل روسي يسمى البير ستراسلسكي ليعد لهذه الحركة الجديدة بمصر. وبالفعل بدأت الحركة التنقيحية بالقاهرة عام ١٩٢٩. وساهم فيها عدد من كبار الرأسماليين اليهود في مصر مثل «رالف جرين» وبعض افراد عائلة «موصيري». وحين دعت المنظمة الصهيونية العالمية الهيئات الصهيونية بمصر لانتخاب مندوب لها في المؤتمر الصهيوني السابع عشر في زيورخ عام ١٩٣١ قام التنقيحيون بترشيح «فلاديمير جابوتنسكي»

لتمثيل الصهيونية في مصر متغلبا على جناح مدام اجيون الذي يمثل «الصهيونية التقليدية».. ولقد اصدرت الحركة التنقيحية جريدة اسبوعية في مصر تسمى «الصوت اليهودي» بالفرنسية.. وفي عام ١٩٣٣ انتخبت «البير ستراسلسكي» مندوبا عن الحركة الصهيونية في مصر في المؤتمر الصهيوني الثامن عشر في براغ.. وكلفه في نفس العام فلاديمير جابوتنسكي بانشاء جريدة مركزية للتنقيحيين في باريس تعالج اوضاع الحركة التنقيحية الصغيرة على وجه التحديد.. وفي عام ١٩٣٥ انفصل جابوتنسكي عن المنظمة الصهيونية العالمية ودعا ستراسلسكي الى مصر ليباشر ادارة فرع القاهرة وينشىء فروعا في الاسكندرية وبورسعيد. وكذلك اتم التنقيحيون انشاء فرع من البيطار Betar للشباب المهاجر لفلسطين.

ـ ومن جانب اخر فقد واصل الجناح التقليدي بقيادة ليون كاسترو نشاطه فتوسع اقليميا باقامة المحفل الوطني الاعظم لمنطقة مصر والسودان (بناي بريت) بضم محفلي بنزبون وكوستي في الخرطوم الى محافل القاهرة وبورسعيد والاسكندرية.. وتولى ليون كاسترو رئاسة هذا المحفل الاكبر يعاونه يعقوب وايزمان.. غير انه بعد نشر تقرير لجنة «بيل» الملكية عام ١٩٣٧ الذي يدعو الى تقسيم فلسطين ساءت العلاقات بين جناح الصهيونية التنقيحية الجديدة الذي يرفض التقسيم.. والفرع التقليدي الذي أبدى موافقته.

ـ وبقيام الحرب العالمية الثانية حدثت تطورات هامة.. فلقد توفي جابوتنسكي في نيويورك عام ١٩٤٠ واصبح فرع الحركة التنقيحية في مصر تابعا لمكتب القدس.. ولقد أرسل هذا المكتب الى القاهرة «رابيه التمان» عام ١٩٤٣ والقى محاضرات في الاسكندرية وبدا أقل حماسة من فلاديمير جابوتنسكي. ولقد اعاد تنظيم فرع القاهرة وطالب بتنحية البير ستراسلسكي وانشاء فرع جديد للمنظمة.. ولكن وزارة الداخلية المصرية رفضت التصريح بذلك ثم ما لبثت ان اصدرت امرا بطرد «ستراسلسكي» نفسه من مصر في ٢٨ مايو ١٩٤٥ بعد ثبوت تورطه في مقتل اللورد «موين».

ـ وعلى الجانب الاخر في الحركة الصهيونية التقليدية بمصر كانت قيادات العمل الصهيوني في فلسطين (تحت الانتداب) امثال «موشيه شاريت» و «اسحاق بن زفي».. يزورون القاهرة والاسكندرية ويلقون محاضرات في فروع المنظمة الصهيونية.. ويدعون الى الرابطة الكومنولثية مع بريطانيا.. وفي عام ١٩٤٣ قرر ليون كاسترو ان يعيد تشكيل فرع المنظمة الصهيونية بمصر من جديد تحت اسم «الاتحاد الصهيوني المصري» وشكل مجلس ادارته من «يعقوب وايزمان وادولف كرامر واميليو ليفي وسام كوهنكا».. وضم الاتحاد عدة لجان هي لجنة الشباب برئاسة «حاييم زاديكوف» ولجنة الدعاية برئاسة «ليون بيفاس» ولجنة الكرين هايسود «الصندوق القومي بفلسطين» برئاسة «ايزاك ميل». ولجنة الصحافة والاعلام برئاسة «اميل نجار».. وانعقدت الجمعية العمومية للاتحاد الصهيوني المصري في ١٣ ديسمبر ١٩٤٤ في اول اجتماع لها.. واعلنت مساندتها للسياسات المضادة للحركة النازية.. ومد يد العون للوكالة اليهودية وهاجمت الحركات الارهابية (المقصود بها حركة التنقيحيين).

ـ فلقد كانت حركة الارهاب التي يقدوها التنقيحيون قد اغتالت اللورد موين المندوب السامي البريطاني في ٦ نوفمبر ١٩٤٤ بالتنسيق مع جماعة تسفاي ليئومي وجماعة شتيرن.. التي كان اول رئيس لفرعها في

مصـر هو «بنيامـين جيفتـن» الذي وصل الى القاهرة عام ١٩٤٢ ولكن هذا الحادث الارهابي لم يكن اخر عمليات الارهاب الصهيوني بمصر.. فلكي تدفع القوى الصهيونية عمليات الهجرة من مصر اقدمت على نفس الاسـاليب الارهـابيـة التي اتبعتهـا في العراق واليمن والمشرق العربي بشكل عام، وكانت اخرتلك المحـاولات تلك المحـاولـة لتفجير محطتي القطار الرئيسية بالقاهرة والاسكندرية والمركز الثقافي الاميركي وبعض الشركات البريطانية وعدد من دور السينما بالقاهرة والاسكندرية في شهريوليو عام ١٩٥٣.. فيما عرف بعـد ذلـك باسم «فضيحـة لافـون» ولقد اتضح ان لهذه العمليات الصهيونية الارهابية في القاهرة ابعادا داخل اسرائيل نفسها متمثلة في الصراعات القائمة بين اجنحة السلطة.

ـ وفي نوفمبر ١٩٥٦ قام الـرئيس جمـال عبـد النـاصر باقـرار القـانون رقم ٣٢٩ الذي اسقط الجنسية المصـريـة عن كل من يقـوم اوينتسب الى العمليـات الصهيونية.. ووفق اخر احصاء تم عام ١٩٦٨ كان بمصر حوالي الفان وخمسمائة يهودي بعد ان كان قد وصل عددهم اثناء الحرب العالمية الثانية الى ما بين ٦٥ الفا و ٨٠ الفا ولكن معظمهم هاجر من مصروخاصة عقب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦.. وبالتالي فان غالبيتهم لم يذهب الى اسرائيل بل استقر في فرنسا ودول اوروبا الغربية.

الحركة الصهيونية في السودان:

بعكس كافـة الطـوائف اليهـوديـة في شمـال افريقيا وشرقها.. كان يهود السودان يتميزون بحداثة التواجد.. حيث لا يعود وجودهم الى وقت سابق على عام ١٨٨٤.. اي عقب وصول الجنرال جوردون الى السودان.. وكان بجيش الجنرال جوردون هذا يهودي يحمل الجنسية العثمانية هو «بن صهيون كوستي Nem Zion Costi» ولقـد بقي في الخـرطـوم اثنـاء الثـورة المهدية وعمل كمستشار للخليفة المهدي.. وادعى اعتنـاق الاسـلام واسمى نفسـه «بسيـوني» الا انـه عاد لليهودية بعد ان فتح كتشنركل السودان عام ١٨٩٨ وكـان «بن صهيـون كوستي» هذا صاحب اول مشـروع لاقـامة مستعمرة استيطانية صهيونية لاستصلاح الاراضي في السودان.

ـ وفي الـواقـع فان الحـركة الصهيونية بالسودان لم تكن تهدف الى نشر الصهيونية الفلسطينية للجالية اليهـوديـة.. فلم تكن هنـالك طائفة يعتد بها.. ولكن كان الهدف هونشر الصهيونية الاقليمية باستخدام السودان كمنطقة للاستيطان الاستعماري.. في اطار المشروع الزراعي الكولونيالي.. ولقد صاحب اعلان الـرغبـة في اقـامـة مستعمـرات بالسـودان قيام مخطط يرمي الى انشاء مستعمرات صهيونية على طول الخطـوط البـريطـانيـة في افريقيا سواء في كوم امبو في مصر اومنطقة كوستي في السودان او اوغندا اوفي الكاب في جنوب افريقيا على طول خط «القاهرة ـ الكاب».

ـ وفي هذا الاطـار يمكن فهم حركة الاستيطـان الاستعماري الصهيوني اللتين قامتا في السودان الاولى تقدم بها الدكتور «رايوبورت» والثانية تقدم بها المهندس جالانتي.

امـا خطـة رايوبورت فقد اقترحها صهيوني يدعى «انجلوسالمون رايوبورت» عام (١٨٧١ـ ١٩٥٠) وقـدمهـا للمنـدوب السـامي البـريطـاني في مصـر اللورد كرومر عام ١٩٠٠ بناء على توصية من المؤتمر الصهيوني العالمي والدكتور رايوبورت من مواليد باتوريم باوكرانيا وحصل على الجنسية البريطانية عام

١٨٩٨.. وفي عام ١٩٠٠ بعثتـه ادارة التحـالف الاسرائيـلي العالمي من اجل هذه المهمة.. وليقوم بدراسة «مجتمع الفلاشا» اليهودي في اثيوبيا لتوطينه في السودان.. وبعدها عاد الى لندن ليدرس المشروع وبدلا من ان يقدمـه «للتحـالف الاسرائيـلي العالمي» ـ الفرنسي النزعة ـ قدمه الى جمعية الاستعمار اليهودي (Jewish colonial trust) التي ارسلت بدورهـا خطـابا الى اللورد «كرومر» بتاريخ ٢٢/ ٢/ ١٩٠٠ تعلن فيه ان الجمعية قد عقدت اتفاقا على تهجير عدد من اليهود من عدة اجزاء من اوروبا واسيا الى السودان.. وكان البـارون «ديـرهيرشي» احـد اهم ممـولي الجمعيـة قد درس احتمـال اختيار الارجنتين وفلسطين.. ولكن الجمعيـة وجـدت صعـوبـة في الارجنتـين وعـدم امكـانيـة في فلسطين، لان اليهود الصهاينة من روسيا والبلقان.. الذين يشكلون اساس الهجرة ممنوعين من دخول فلسطين بحكم القانون العثماني، ولذا فان هيئـة صنـدوق البـارون دي هيرشي.. رأت انه بعد هزيمة الحركة المهدية امام جيش السردار البريطاني فانـه من الاوفق ايجـاد مستعمـرة على ضفـاف النيـل واعلنـوا في خطـابهم الى اللورد كرومر ان اليهود والصهـاينـة الاوروبيـين سيـدخلون في العنصـر الـزنجي الكسـول ـ حسب تعبـيرهم ـ رغبـة العمل.. ويصبحون في نفس الوقت مصدر جذب للعائلات اليهودية الميسورة التي هاجرت الى قبرص والاناضول.. والتي رغبت في الـدخـول في رعـايـة التاج البريطاني.. اما فيما يتعلق بالارض التي يمكن ان يوجه تدفق الصهـاينـة اليهـا.. فان المـديـريـات الشمـالية جيدة من حيث المناخ.. اما في الجنوب فان الطقس غير صحي.. ولـذا فان «التـرست اليهـودي الاستعمـاري» رأى ان يبـدأوا اولا بتـوطين الفلاشا الاثيوبية.. واليهود اليمنيين في المناطق الجنوبية من السودان.

ـ ورد اللـورد كرومـر على رسـالـة رايـوبورت بان المشروع لا يمكن ان ينال أي احتمالات مقبولة من النجـاح.. وازاء ذلك ارسل «ناسيس ليفين» ـ رئيس التحالف الاسرائيلي العالمي بباريس الى أ.ف. كوهين في لندن يطالبه بان يشرح للورد كرومر بان السيد رايوبورت ليست له علاقة بالصندوق دي هيرش منظمة الاستعمـار اليهـودي ولا مبـرر للتخـوف لدى اللورد كرومـر.. وانـه لا داعي لان يرفض اللورد كرومـر المشـروع كمـا سبق ان رفض محـاولات البـارون دي هيرش اقـامـة مستعمـرات في وادي مدين عام ١٨٩٠ـ١٨٩٢.. باعتبـار انهـا قد تكـون في صـالـح التـوسعات الالمانية في الشرق الادنى.. ولكن اللورد كرومر رغم هذه التأكيدات رفض الموافقة على المشروع.

وبعـد ان فشلت خطـة رايـوبـورت شهـدت المنطقـة محاولات اخرى من المهندس ابراهام جالنتي «Abraham Galante» الـذي ولـد في ارضروم في اسيـا الصغـرى ثم طرد من تركيـا في عام ١٩٠٤ لنشاطـه الصهيوني فاستقر في مصروشرع في اصدار مجلة بالفرنسية عن الحركة الصهيونية.. ثم رجع الى تركيا ليعمل استاذا بجامعة استنبول.. وفي عام ١٩٠٧ اثناء بعثة له بالقاهرة.. كون جالانتي مقترحا مفصلا لمشـروع توطـين اليهـود في السـودان.. وارسـل هذا المشـروع الى اسرائيل زنجويل Israel Zanguill رئيس المنظمـة اليهـوديـة الاقليمية لشمـال افـريقيا.. ونسخة اخرى الى اللورد «روتشيلد» ثم ثالثة الى ادارة جمعيـة الاستعمـار اليهـودي.. وعـلى اساس معرفة جالانتي بالسياسة الخارجية العثمانية التي ترفض الاستعمـار الصهيـوني في فلسطـين.. فلقـد بدأ يروج للصهيونية الاقليمية بدلا من تلك الفلسطينية..

واعتبر ان الصهيونية الفلسطينية جهل بموقف الاتراك.. والمح في خطابه الى زنجويل الى اهمية السودان كمركز للقطن ومرعى للحيوانات والمعادن.. وضرب مثلا بالمستعمرات التي انشأها اليوناني جباتو M.Capato في الخرطوم. ولكن زنجويل رد على هذا المشروع بادعاء انه لم يخضع لاشراف ومراجعة اللجنة الجغرافية للمنظمة الاقليمية اليهودية.. ولكن في الواقع ان هذه اللجنة نفسها كانت تدرس في ذات الوقت مشروعا اخر للبروفسور «زيلوشي» الذي كان يحبذ اقامة المستعمرات في شمال افريقيا وليس في السودان.. ويشدد على طرابلس الغرب بليبيا.. وكان زنجويل نفسه اشد حماسا لمشروع ليبيا منه بالنسبة للمشروع السوداني.. ولذا صرف النظر عن مشروع جالانتي ومع ذلك فان جالانتي لم ييأس وطلب لقاء زنجويل في لندن في اواخر عام ١٩٠٩ واوضح جوهر خطته ولكن هذا اللقاء لم يترك اي انطباع في نفسية زنجويل فلم يغير رأيه.

ـ وحسب ما هو متوافر لدينا.. فلقد ظلت السودان منطقة شبه خالية من الحركات الصهيونية في فترة ما بين الحربين.. غير انه بعد الحرب العالمية الثانية نشطت الحركة الصهيونية مرة اخرى ولكن ليس على اساس استعماري اقليمي استيطاني ولكن على اساس الصهيونية الفلسطينية فاصبحت السودان هي مركز عمليات التهريب المالي من مصر للرأسماليين الصهاينة واصبحت بعد ذلك احد محطات عمليات الترحيل للصهاينة الى فلسطين خاصة بعد حرب ١٩٤٨.

الحركة الصهيونية في شمال افريقيا والمغرب العربي:

تتميز الحركة الصهيونية في شمال افريقيا والمغرب العربي بانها على عكس الحركة الصهيونية ـ في المشرق العربي ووادي النيل ـ فقد كانت خاضعة بشكل صارم لتوجيهات الفيدرالية الصهيونية الفرنسية.. بشكل يتفوق في احيان كثيرة حتى على توجيهات المنظمة الصهيونية العالمية.. كذلك تتميز بانها لم تكن تعاني من تيار الصهيونية الداعي الى الاستيطان الاستعماري في الدول العربية.. باستثناء حالة مشروع الاستعمار في ولاية برقة في ليبيا).. وهو وضع مختلف عن تلك الصهيونيات الاقليمية التي سيطرت على الوضع في الدعاية الايديولوجية للخطاب الصهيوني في المشرق العربي وفي وادي النيل خاصة قبل الحرب العالمية الاولى.. كذلك تتميز الحركة الصهيونية في شمال افريقيا والمغرب العربي بانها استمرت نشطة بل وتكثفت حتى بعد قيام الكيان الصهيوني (اسرائيل) عام ١٩٤٨ على عكس ما حدث في المشرق العربي ووادي النيل.. الا ان الحركة الصهيونية في شمال افريقيا تعرضت لاتجاهات قوية للاندماج فيما يعرف بالحضارة الفرنسية وليس اسرائيل على عكس الوضع في المناطق الاخرى من العالم العربي.

١ـ الحركة الصهيونية في ليبيا:

تعود بداية اهتمام الحركة الصهيونية بليبيا الى عام ١٩٠٤ حينما اكتشف ثيودور هرتزل ما كانت تبيته ايطاليا من نوايا استعمارية فتقدم الى الملك الايطالي باقتراح يرمي الى تحويل مسار الهجرات اليهودية من اوروبا الشرقية الى طرابلس الغرب.. ليستوطن فيها الصهاينة ويقيموا فيها حكما ذاتيا في ظل القوانين الايطالية وكان الرد الذي تلقاه هرتزل من الملك الايطالي يتضمن عدم قدرة بلاده على تقديم

الدعم للمنظمات الصهيونية في هذا المجال.. والحقيقة ان الملك الايطالي كان يؤثر عدم تقديم تعهد ملزم للمنظمات الصهيونية خوفا من افتضاح نوايا ايطاليا الاستعمارية تجاه ليبيا في فترة الوفاق الودي ١٩٠٤.. الذي بدأت بمقتضاه فرنسا وبريطانيا اقتسام شمال افريقيا.

وبعد وفاة هرتزل تجددت المحاولات الاستعمارية الصهيونية في ليبيا باشراف المنظمة الصهيونية لشمال افريقيا التي كان يتولى رئاستها اسرائيل زنجويل[1] Israel Zangwill ولقد اتضح اهتمام المنظمة بذلك عقب زيارة ناحوم سلونس Nahoum Slousehz لطرابلس الغرب في يوليو عام ١٩٠٦ حيث قدم بعدها تقريرا الى زنجويل تضمن انطباعاته الايجابية عن تلك الزيارة.. ورشح الدولة العثمانية للاتصال بها بدلا من ايطاليا.. حيث ان السلطات العثمانية أبدت استعدادها محليا لانشاء مستعمرات صهيونية في منطقة الجبل الاخضر بولاية برقة.. والحقيقة ان مشروع زنجويل هذا كان تطويرا لاقتراح اوعزه القنصل العام البريطاني في مدينة تونس السيرهاري جونسون.. الذي حاول ان يجعل ليبيا حدا امام التوسع الفرنسي في افريقيا شمال الصحراء.. وكان والي ليبيا العثماني رجب باشا (١٩٠٤ـ١٩٠٩) قد أعلم بهذه الخطة ورحب بتقديم جميع التسهيلات الى بريطانيا.. وبالفعل قامت بعثة برئاسة زنجويل بدراسة منطقة برقة واقترحوا اقامة المشروع فيها لقربها من فلسطين!!

وعقب ذلك قررت المنظمة الصهيونية الاقليمية ان تقوم بتأسيس بنك يهودي لشراء اراضي واسعة في هذه المنطقة من ليبيا.. ولكن والي ليبيا اشترط ان يحصل المهاجرون الصهاينة على الجنسية العثمانية. وفي منتصف يوليو عام ١٩٠٨ وصلت بعثة الخبراء الصهاينة الى مدينة طرابلس وكان يرأسها البروفسور و. جريجوري W. Gregory استاذ الجيولوجيا بجامعة جلاسجو وقابلوا رجب باشا وصدر تقرير عن اللجنة في يناير عام ١٩٠٩ اطلق عليه اسم «الكتاب الازرق».. ولكن رئيس البعثة عبر في رسالة له الى زنجويل عن شكوكه في نجاح المشروع نظرا لعدم انتظام سقوط الامطار في المنطقة. وما لبث المشروع ان توقف بوقوع ليبيا في الاستعمار الايطالي.. فلجأت المنظمة الصهيونية الاقليمية الى مناطق اخرى في انجولا.

غير انه تحت الاحتلال الايطالي نشأت حركة صهيونية جديدة وخاصة من اليهود ذوي الاصل الايطالي.. وحسب ما جاء في تقرير اللجنة التنفيذية للمؤتمر الصهيوني الثاني عشر في كارلوفيفاري عام ١٩٢١.. كان هنالك في طرابلس الغرب منظمة هرتزيلية من ٢٥٠ عضوا وهذه المجموعة كانت تملك مكتبة وصندوقا ماليا تابعا للكرين هايسود ولكن بظهور الفاشية في ايطاليا، نشطت الاتجاهات المعادية للصهيونية في ليبيا.. وتم ايقاف عدد من منظمات الشباب الصهيوني في طرابلس وبني غازي.. وقامت الحركة الصهيونية في ليبيا باستغلال هذا الجو العدائي.. لتنشيط حركة الهجرة بعد ان كانت تركز على الاستيطان.. وهكذا بدأ يتسرب يهود ليبيا ووصل عددهم حوالي ٣٨ الف نسمة عام ١٩٤٥.

ـ وبالفعل قامت دائرة الهجرة بالوكالة اليهودية بعد الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٤٩) بانشاء مكتب لها بطرابلس للعمل على تسجيل كل المرشحين للهجرة. واصبح هذا المكتب هو الممثل المعترف به لاسرائيل في ليبيا. ولقد منعت السلطات البريطانية في بادىء الامر الهجرة المباشرة الى اسرائيل.. ولكن في مارس

١٩٤٩ سمحت بالذهاب مباشرة عن طريق طرابلس / حيفا.. ولقد تدفق المهاجرون الصهاينة اولا من برقة (لانها كانت اول ولاية ليبية تنال استقلالها).. الى ميناء طرابلس.. ولكن بعد استقلال ليبيا عام ١٩٥١.. رفضت الحكومة الليبية السماح بالهجرة المباشرة لاسرائيل.. ولذا هاجر معظم الصهاينة سرا عن طريق ايطاليا.. ولم يبق في ليبيا حتى عام ١٩٧٠ الا حوالي ١٠٠ يهودي من اجمالي عدد السكان الذي بلغ انذاك مليون و ٧٥٠ الف نسمة.

ب. الحركة الصهيونية في تونس:

اول محاولة لاقامة كيان تنظيمي صهيوني في تونس تمت اواخر عام ١٨٩٧ على يد الصهيوني جابرييل علوش Gabriel Aluche الذي كانت له صلات بالصهيوني الفرنسي المعروف برنار لازار Bernard Lazare ولقد عجل من تنظيم الحركة الصهيونية، قيام الحركات ضد الصهيونية في تونس التي انشأها الفرنسي كولان دي لارمور عام ١٨٩٧.. وقد ارسل منظرا هذه الحركة الصهيونية جاك شالوم Jaques Chalom وجيل يونان Jules Bonan الى المؤتمر الصهيوني الثاني برقية تأييد باسم الشبيبة الصهيونية التونسية.. فرد المؤتمر الصهيوني على ذلك برسالة بعث بها جاك بهار Jaques Behar بصفته نائب لجنة العمل الصهيوني في شمال افريقيا لاجتذاب المؤيدين للحركة الصهيونية.. وفي المؤتمر الصهيوني الخامس في بازل عام ١٩٠١ تم ربط الفيدرالية الصهيونية بتونس بتلك التي في فرنسا.. وكأن الصهاينة الفرنسيون قد استغلوا قضية (دريفوس) لجذب اليهود الصهاينة بتونس الى صفهم مستغلين الدعاية المعادية للسامية - على حد تعبيرهم -.

ولكن حركة الاستقطاب التي قامت بها الحركة الصهيونية في تونس لاجتذاب المؤيدين لم تشمل اليهود المعروفين باسم الفرنه Livourn والذين ينحدرون من اصل ايطالي.. وبعد الاتفاق الودي عام ١٩٠٤.. اصبحت الدعاية الصهيونية تنتشر بشكل علني من خلال الصحف والمجلات الفرنسية في تونس مثل مجلة «تونس» Tunisia كذلك انشئت صحف بالعربية للحركة الصهيونية مثل جريدة «البستان» وجريدة «الاتحاد» عام ١٩٠٤.. وكان اهم المحررين وقادة الفكر الصهيوني في هذه الصحف فليكس فلاك Flex Flack والفريد فاليز Alfred Valus وجوزيف جوتونونه Joseph Ganouna .. ولقد تداولت بجانب هذه الصحف الصهيونية المحلية تلك الصحف التي كانت تصدرها الفيدرالية الصهيونية بفرنسا مثل L'Echo Sioniste وجريدة هاسفير L'Hazefira وهي صحيفة صهيونية كانت تصدر بوارسو - بولندا.

وكانت هذه الحركة الاعلامية والتثقيفية النشطة هي المقدمة لانشاء عدة من التنظيمات القومية. ولقد تجسدت هذه التطورات بصدور مرسوم يناير ١٩١١ الذي يقضي بمنح منظمة اجودات صهيون L'Aghoudat zion تأشيرة لممارسة النشاط العلني.. وهي المنظمة التي يرجع الدور الاكبر في تأسيسها الى المحامي الفريد فالنزي Alfred Valensi .. وكان من عائلة جرنية.. ورغم ذلك فقد كان له نشاطه الملحوظ في الحركة الصهيونية ففيما سبق عمل مراسلا لاول جريدة صهيونية في العالم دي فيلت Die Welt التي اسسها تيودور هرتزل، وتعد الاجودات صهيون هي اهم حركة صهيونية في تونس ويؤرخ لبداية النشاط الصهيوني المنظم في تونس بنشأتها، وان كان قد سبقها محاولة لانشاء منظمة بقيادة جاك بيلي ولكنها

فشلت.. وان كان جاك بيلي استمر محور خلاف.

فسرعان ما نشب خلاف داخل منظمة الاجودات صهيون.. بين جناح ما يعرف باسم «الصائبة اللائكيين» وعلى رأسهم «الفريد فالينزي» و«الصائبة المتدينين» وانفصل جاك بيلي Jaques Belais وجيل يونان وغيرهما وشكلوا منظمة اسموها «اليوشبات صهيون» Yochebat Zion وجرت عملية انشائها عام ١٩١٤ تحت رياسة شرفية لايلي فيتوسي Elie Fitoussi وكان اهم ما يميز هذه المنظمة الجديدة غياب التجانس الايديولوجي والسياسي - وان كان البعض اعتبرها منظمة ذات اتجاه مزراحي.. (نسبة لحزب المزراحي الصهيوني الذي تأسس في المجر عام ١٩٠٢ تحت شعار التوفيق بين الدين اليهودي والصهيونية) وبالفعل كان ظهور اليوشبات بمثابة بدء ردة فعل على ظاهرة النكوص عن اليهودية والانسياق وراء الصهيونية الفرنسية اللادينية العلمانية بالاساس. وهو التيار الذي كان قد بدأ يستشري في اوساط الشباب المتخرج من مدارس الرابطة الاسرائيلية العالمية Allianc Israeliette Universitair التحالف الموالي لفرنسا.. ولذا كان تركيز منظمة «اليوشبات» على تعليم العبرية بالذات وما لبثت ان اتجهت للتحالف مع اللجنة الصهيونية الجديدة في نيويورك حيث كانت ترسل اليها عائدات الاسهم الموزعة (الشيكل).. ولكن صعوبة الاتصال بنيويورك.. الجأت اليوشبات بعد فترة الى الانخراط في الفيدرالية الصهيونية الفرنسية في بداية عام ١٩١٨.

والى جانب الاجودات صهيون واليوشبات كانت هناك منظمتان صغيرتان قد ظهرتا في البلاد عقب وعد بلفور عام ١٩١٧ هما ترهام صهيون Terham Zion في سوسه.. ويترأسها ديفيد طوبيانه David Tobiana ومنظمة اوهافي صهيون Ohave Zion في صفاقس وتأسست ثم ظهرت بعد ذلك عدة منظمات شبيهة مثل «بحوري صهيون» Behowre Zion والشبيبة الصهيونية لشمال افريقيا.. وقد أسسها جوزيف جانونه Joseph Ganouna مدير جريدة تونسيا.. وتمثل هذه المنظمة الاتجاه الذي يحمل طابعا خيريا لصالح المحرومين من اليهود.. ويعارض الذين ينادون بتمثل الحضارة الفرنسية.. ولقد تعاطف مع اليوشبات ولكنه كان اكثر ميلا الى القطاعات الاكثر فقرا.. كذلك تأسست منظمة «حيروت صهيون» Hiroth Zion في القيروان في اواخر عام ١٩١٩.. وفي اقليم الطاف تأسست منظمة «نحو صهيون» Pro Zion وفي عام ١٩٢١ تأسست في تونس «العاصمة» منظمة «مسامايه صهيون» Messamea Zion وفي نفس العام اسست مارسيل جينسبورج M. Guniysburg اول منظمة صهيونية نسائية في تونس تحت اسم «هاتكفاه» Hatekva ، وما لبثت هذه المنظمة النسائية ان تطورت في الثلاثينات حتى اصبحت فرعا «للمنظمة الصهيونية العالمية للنساء Wizo واصبحت قيادتها معقودة لمدام فيكتور قطان.. وفي منتصف العشرينات اخذت تصدر لاجودات جريدة عربية واخرى فرنسية «الوطن» وثالثة عبرية باسم كل صهيون Kol Zion .

وبعد هذا الفيض من التنظيمات الصهيونية الذي وصل الى ١٤ منظمة في تونس كان التفكير قد تطور الى ضرورة انشاء فيدرالية صهيونية.. بعد ان حدثت حالة اندماج بين منظمة «الاجودات وبحوري صهيون» فتم ذلك عام ١٩٢٠، وفي العام التالي وصل عدد اعضاء الفيدرالية الى ١٢٥٠ عضوا وفي عام

١٩٢٢ تلقت الفيدرالية اعترافا رسميا من السلطات الفرنسية واعتبرتها فرعا لها.. وبدأت هذه الفيدرالية الصهيونية بتونس تفرض وجودها على مجلس الجمعية اليهودية بتونس Jewish Community Council.. وارسلت دعاياتها باللغة العربية حتى خارج نطاق تونس الى السفارديم في المغرب وسوريا والعراق.. وتحت رياسة المحامي الصهيوني فيكتور قطان Victor Cattan توسع نشاط مجلس الفيدرالية الصهيونية بتونس في نهاية العشرينات.. وفتحت الفيدرالية اتحادات للشبيبة اليهودية الموالية للصهيونية لتعليم دروس في العبرية.. عن طريق معلمين استقدمتهم من فلسطين.

وببروز حركة التنقيحيين في منتصف العشرينات حدث انشقاق هام فلقد قام «ف. علوش» السابق الاشارة اليه باقامة جريدة باسم اليقظة اليهودية La Reveil Jeuif تروج لمجموعة «جابوتنسكي التنقيحية Revisionist».. وكانت هذه الجريدة واسعة الانتشار في المغرب العربي.. ولقد بدأت هذه الجريدة منذ عام ١٩٢٧ في نشر رسائل فلاديمير جابوتنسكي.. ولما كان جابوتنسكي يحظى بشعبية وخاصة في اوساط السفارديم.. حاول انشاء حركة تنقيحية في شمال افريقيا.. وليس في تونس فحسب.. ولكن نجاحه الملحوظ كان في تونس ولقد التحق العديد من الشباب بالتنظيم الشبابي للحركة التنقيحية المعروفة باسم البيطار Betar.. واصبحت جريدة اليقظة اليهودية هي المعبر الرسمي عن هذا التيار وكانت تنشر المقالات، مما فاقم التوتر بين السفارديم والاشكنازيم..

ومن جانب اخر نشط اليسار الصهيوني من انصار حزب هاشومير هاتسعير Hachomer Hatzair الذين يتشكلون في الاساس من الاشكنازيم، وكان نتيجة لهذين التطورين ظهور اليمين المتطرف ممثلا في الحركة التنقيحية واليسار ممثلا في انصار حزب هاشومير هاتسعير، وان تقلصت سيادة الاتجاه التقليدي المعروف باسم الصهيونية العمومية داخل الفيدرالية الصهيونية بتونس، وخاصة بعد اعلان حركة «هاتشومير عاتسعير» ولاءها لحزب «الماباي» في فلسطين المحتلة في نوفمبر ١٩٣٠.

وبقيام الحرب العالمية الثانية وخضوع تونس كغيرها من دول شمال افريقيا لحكم ادارة فيشي الفرنسية الموالية للنازية الهتلرية.. توقفت الهجرة الصهيونية من تونس وتعرضت الحركة الصهيونية بكافة فصائلها الى الملاحقة.. وبعد الحرب العالمية الثانية خرجت الفيدرالية الصهيونية بتونس ضعيفة.. مما أدى إلى العديد من الانقسامات داخلها.. وما لبثت الفيدرالية ان حلت نفسها عام ١٩٥٠.. غير انه في عام ١٩٥١ نشأت هيئة صهيونية جديدة مع لجنة الارتباط والهجرة.. وفي عام ١٩٥٦ استقلت تونس، ولكن الرئيس «الحبيب بورقيبه» تعهد بعدم منع الهجرة.

ومع استمرار عملية الهجرة كان واضحا ان الجزء الاكبر منها يذهب الى فرنسا.. وليس الى اسرائيل.. ولذا حاولت التنظيمات الصهيونية ان تعيد تأكيد مشاعر يهود تونس بالولاء لاسرائيل ككيان جديد.. فقامت هذه التنظيمات عام ١٩٦١ عن طريق بعض الافرع السرية لها التي كانت ما تزال تعمل بتونس مثل حركة «البيطار» بتفجير الوضع في «بنزرت» فقامت بعمليات تفجير منشآت مثلما فعلت في العراق واليمن وسوريا ومصر قبلا.. وبالفعل فان حركة الهجرة التالية قد توجهت بالاساس الى اسرائيل..

وحسب احصاءات عام ١٩٧٠ اصبح في تونس فقط حوالي ١٠ الاف يهودي من جملة عدد السكان البالغ ٤,٥ مليون نسمة.

جـ ـ الحركة الصهيونية في الجزائر:

ارتبطت الحركة الصهيونية في الجزائر بالفيدرالية الصهيونية الفرنسية منذ البداية.. وذلك لانه وفق مرسوم كريميو عام ١٨٧٠ اعتبر اليهود الموجودون في الجزائر مواطنين فرنسيين ولذا كان اليهود الجزائريون بصفة دائمة ممثلين في الفيدرالية الفرنسية تحت رئاسة الكسندر مامورك A.Marmorek، وكانت الجريدة الناطقة باسم الفيدرالية الفرنسية المسماه «بالصدى الصهيوني L'echo Zioniste وهي تعبر عن تيار عرف باسم الصهيونية السياسية واسعة الانتشار في الجزائر، وكانت تنشر الاتجاه الداعي الى الاندماج «بالحضارة الفرنسية».. حتى بداية ظهور تيار عرف باسم الصهيونية العملية Sionisme pratique الذي ينادي بالهجرة «وخلق الوقائع» في فلسطين.

وكما جاء في وثائق المؤتمر الصهيوني الاول في بازل عام ١٨٩٧ كان يمثل يهود الجزائر في هذا المؤتمر ممثل واحد فقط هو ايلي جزلان Elie Gozlan .. الذي كان يشغل في ذلك الحين منصب السكرتير العام للفيدرالية الخاصة بالجمعيات اليهودية في الجزائر ولقد استمر يشارك في العديد من المؤتمرات الصهيونية حتى المؤتمر الخامس للحركة الصهيونية في عام ١٩٠١.. ففي هذا المؤتمر الخامس مثل الجزائر اتحادان صهيونيان.. وكان الاتجاه الثاني هذا يمثل الاتجاه الجديد داخل المنظمة الصهيونية العالمية نفسها الذي كان يشرف على الكرين هايسود Keren Haysoud ويخشى من عملية التفرنس التي تمارسها الفيدرالية الصهيونية بفرنسا على صهاينة الجزائر مما أثر على عملية بيع أسهم الحركة الصهيونية (المعروفة باسم الشيكل) فلقد كانت الجزائر هي البلد الأكثر انخفاضاً في شمال افريقيا في حركة بيع «الشيكل» والترويج له.. ولكن هذا الانقسام داخل المؤتمر الصهيوني العالمي ما لبث أن توحد حول ولاية الفيدرالية الصهيونية الفرنسية للأمر كله.

وفي نهاية الحرب العالمية الاولى كان عدد اليهود في الجزائر حوالي ٧٠ الف يهودي ولم يكن مع ذلك لهم الا اتحادان صهيونيان هما الاتحاد الصهيوني الجزائري Unions Zioniste Alegrium في العاصمة الجزائر.. واتحاد اخر باسم «الصداقة الصهيونية» Amicate Sioniste في منطقة «يورجي يوراجي».. ولكن ابتداء من عام ١٩١٩ بدأت حركة انتشار المنظمات الصهيونية وفروعها في الجزائر.. فانتشرت فروع للصهيونية بمدن تلمسان وميديه.. ولقد وعدت المنظمة الصهيونية العالمية بانشاء اتحاد صهيوني في الجزائر بشكل موحد.. ولكن اللجنة التي اوفدت لدراسة الوضع اكدت في تقاريرها ان اليهود في الجزائر اكثر ارتباطا في مصالحهم بفرنسا منهم بالحركة الصهيونية.

وفي فترة ما بين الحربين حاولت المنظمة الصهيونية العالمية ان تدخل في علاقة مع يهود الجزائر لفك ارتباطهم بفرنسا وجعل ميلهم الايديولوجي اكثر ملائمة للحركة الصهيونية. وبعثت مراسلين لها من المغرب وتونس الى الجزائر.. بل عملت على ارسال محاضرين من الفيدرالية الصهيونية بفرنسا.. الا انه لم تتم عملية انشاء فرع للمنظمة الصهيونية العالمية بالجزائر الا عام ١٩٢٧ حين اقام «ايمي بالير Aime

Balliere » فرعا للمنظمة الصهيونية العالمية بوهران.. وفي الثلاثينات قامت حركة صهيونية تتبع جمعية المزراحيين Mizrahi Siciety وفي عام ١٩٣٣ بدأت هذه الجمعية بانشاء فرع تنظيم نسائي بها ثم بانشاء جماعات للشباب الصهيوني.. واعتمدت الوكالة اليهودية فاني ويل Fanny Weil كمندوب من خلال المزراحي وخدم كمراسل للصندوق القومي اليهودي J.M.E. في الجزائر وفرنسا.

غير انه بقيام الحرب العالمية الثانية.. ووقوع الجزائر تحت حكم حكومة فيشي للجنرال بيتان.. بدأت التشريعات المناهضة للصهيونية تأخذ مدى واسعا.. وترتب على ذلك (ضمان اشياء اخرى).. الغاء مرسوم كريميو.. ولكن بعودة جيوش الحلفاء الى شمال افريقيا بدأت عملية اعادة تنظيم الفيدرالية الصهيونية بالجزائر.. وحينما عقد المؤتمر الصهيوني العالمي الموسع لاول مرة بعد الحرب العالمية الثانية في لندن في اغسطس ١٩٤٥.. ارسل صهاينة الجزائر وفدا موحدا لهم..

ولكن بعد قيام الكيان الصهيوني (اسرائيل) في فلسطين عقب حرب ١٩٤٨ ـ نشطت الحركة الصهيونية في الجزائر في الخمسينات وعلى عكس الوضع اثناء الفترة ما بين الحربين العالميتين.. مثلما كنا نقارنها بالوضع في تونس والمغرب.. فانه نتيجة لظروف استقلال تونس والمغرب واستمرار الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي طوال الخمسينات.. كانت الحركة الصهيونية اكثر حيوية في الجزائر.. ولقد انعكس ذلك على الممارسة النشيطة للوفود الجزائرية في المؤتمرات الصهيونية العالمية مثل المؤتمر الثاني والعشرين (١٩٥١) والرابع والعشرين (١٩٥٦) والخامس والعشرين (١٩٦٠).. بل ان الحركة الصيهوينة في الجزائر ارسلت مندوبين لها الى المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في القدس المحتلة عام ١٩٦٠.. والخلاصة انه في الخمسينات اصبح اعضاء الفيدرالية الصهيونية بالجزائر حوالي ١٣٠ الفا.. واصبح لها فروع في كافة انحاء الجزائر وخاصة في العاصمة وهران وفي القسنطينة، كذلك أصبح لهم صحيفة صهيونية يروجون لها.. هي استمرار لصحيفة الفيدرالية الفرنسية.. (الصدى اليهودي) L'Echo Juif وتمت عملية انشاء معسكرات ترانزيت تحت اشراف رابطة مهاجري اسرائيل في الجزائر والمغرب حيث يتجمعون ويحصلون على رعاية طبية قبل الرحيل.

وفي عام ١٩٦١ بعد التوقيع على اتفاقية ايفيان Evian التي تمخض عنها استقلال الجزائر نشطت حركة الهجرة الصهيونية الى اسرائيل ورغم ان رئيس الفيدرالية الصهيونية بالجزائر وهو المدعو جوزيف جورجيزا اندريه قد هاجر واستقر في اسرائيل.. فان معظم يهود الجزائر من الشرائح البورجوازية العليا هاجروا الى فرنسا.. اما يهود الجزائر الذين ذهبوا الى اسرائيل فكانوا من طائفة المزاب المستعربة Mozab في القسنطينة وكانت تعاني من تدن في وضعها الاجتماعي والاقتصادي.. مما جعلها تصغر لشروط الحركة الصهيونية في الجزائر.. ولم يبق في الجزائر حسب احصاءات عام ١٩٧٠ الا حوالي ١٥٠٠ يهودي من اجمالي السكان البالغ حوالي ١٢ مليون نسمة.

د ـ الحركة الصهيونية في المغرب:

ينطبق على الحركة الصهيونية في المغرب نفس القواعد الخاصة بالمراحل المختلفة لتطور الحركة الصهيونية في شمال افريقيا وذلك لازدواجية بناء الطائفة اليهودية.. وبالتالي كانت بداية الحركة

الصهيونية مرتبطة بتلك الشرائح الاكثر اغترابا.. التي تمحورت حول الدكتور. سيبفاكوف Spivacoff من الاشكنازيم الذي ارسلته الفيدرالية الصهيونية بباريس الى المغرب عام ١٨٨٠ لتنظيم اول محاولة لتجمع صهيوني في المغرب مع ماكس نوردو الذي كان ممثلا للجنة المركزية للاتحاد الدولي للشبيبة اليهودية.. غير انه بجانب هذا الفرع للفيدرالية الصهيونية بباريس كان هنالك فرع اخر من صهاينة المغرب على اتصال بثيودور هرتزل عن طريق مراسل له يدعى «ابراهام بخوت» Abraham Bokot الذي كون المجموعة الصهيونية الاولى في مراكش.

وفي المؤتمر الصهيوني الاول الذي دعا اليه هرتزل عام ١٨٩٧ اشترك عن المغرب العربي ككل أ. عتالي E.Attali. وفي نفس المؤتمر قدم صهيوني اخر مغربي من الفيدرالية الفرنسية هو جي. بيهار J.Behar وعرض تقريرا لوضعية يهود شمال افريقيا، وركز على المغرب.. واعتبر ان حالة الفقر المنتشرة بين يهود المغرب اكثر تفاقما عنها بين يهود الجزائر.. مما يجعل امكانية العمل الصهيوني في المغرب اكثر حيوية منها في الجزائر.. وفي المؤتمر الصهيوني الذي انعقد عام ١٩٠١ وجهت الجمعيات الصهيونية بطنجة وتطوان والصويرة وفاس ومراكش برقيات تهنئة الى المؤتمر.. وان كانت لم ترسل وفودا. واستمر الحال كذلك حتى المؤتمر الثاني عشر للمنظمة الصهيونية العالمية في «كارلسباد» عام ١٩٢١ لنجد ضمن لائحة الوفود الممثلة لدول المغرب العربي وشمال افريقيا اسم الدكتور «اريبل بتسيمون» من مراكش وتعود عملية الاهتمام من قبل صهاينة المغرب بحضور المؤتمر الصهيوني العالمي الى ان وعد بلفور اضفى اهمية وحيوية على نشاط هذه المنظمات واعطاها مصداقية.

وبشكل عام فانه في بداية العقدين الاول والثاني من هذا القرن كانت الحركة الصهيونية في مراكش تعاني من مواقف ما تسميه الحركة الصهيونية باسم «معاداة السامية» وكذلك من العديد من المشاكل المالية. وخاصة بعد بسط الحماية الفرنسية الاستعمارية على مراكش عام ١٩١١. ففي عام ١٩١٢ انتفضت عديد من القطاعات المغربية ضد الصهيونية واتخذت الادارة الفرنسية عديدا من القرارات بوقف النشاط الصهيوني عدة مرات في الدار البيضاء.. وكانت الشرطة الفرنسية عادة ما تهاجم فروع الصندوق القومي اليهودي J.M.F.

وحسب تقرير اللجنة التنفيذية للمؤتمر الصهيوني الثاني عشر عام ١٩٢١ فان المنظمات ـ الصهيونية في الدار البيضاء وفاس مراكيه وواجبان وموجادور وتطوان وجنوب المغرب قد نظموا انفسهم في فيدرالية تتراكز في مراكيه Marekeeh باجمالي اعضاء وقدرهم (٦٤٩) ورغم وجود قوانين تحظر نشاط الاحزاب السياسية فانه بفضل تدخل «ناحوم سوكولوف» تمت عملية انشاء صناديق تابعة للصندوق القومي اليهودي والكرين هايسود بموافقة السلطات.. وتبلورت كل هذه الاشكال التنظيمية الحديثة الى انشاء قسم مراكش من الفيدرالية الصهيونية.. وبجانب هذه الفيدرالية كان هناك فرع للتنظيم النسائي الصهيوني الدولي Wizo.. واتحاد الشبيبة اليهودي الذي كان ينظم الدراسات العبرية الصهيونية.. ولقد تبلور ذلك في مشاركة فعالة بحضور وفد منظم من مراكش للمؤتمر الصهيوني العالمي ابتداء من الدورة الخامسة والعشرين التي عقدت في فيينا عام ١٩٢٥ وكان مندوب مراكش اسمه جوناثان تورز

من الصهيونيين العموميين وهم الاتحاد الذي كان سائدا في شمال افريقيا. Jonathan Thores

وكـان «جـونـاثـان تورز» هو المؤسس للجمعية الصهيونية التي استمرت من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٤١، وكانت تصدر نشرة باسم «المستقبل المصور» L'avenir illustre بالتعاون مع «لويس دي لاور» Louis de Laur.. وكـذلـك كانت هناك صحف يهودية كثيرة بدأت تأخذ طابعا صهيونيا واضحا في كتاباتها.. مثل جريـدة الحـريـة في «طنجـة» La Liberte والصـدى الاسرائيـلي El Echo Israelita وكانت تطبع باللادينو (لغة السفـارديم) في منطقـة لاروش.. ودورية الاتحاد المغربي (٣٢/ ١٩٤٠) التي كانت فرنسية النزعة.. وفي عام ١٩٥٠ كانت اخـر الصحف الصهيـونيـة التي ظهرت هي «صـوت الجـاليات» لسان حال مجالس الجاليات الاسرائيلية.

واسفرت كل هذه النشاطات عن انه قبل الحرب العالمية الثانية.. كان بالمغرب تنظيمان صهيونيان. كان احدهما في المنطقة الفرنسية، وبالتالي كان اكثر تأييدا للفرنسة.. والثاني بالمنطقة الاسبانية.. وكان الصهاينة في المنطقة الاسبانية لا يتعرضون لاية صعوبة تحول دون الاعتراف الشرعي بهم بما في ذلك الانضمام للفيدرالية الفرنسية.

وكـان هدف هذه التنظيمـات الاسـاسي هو الهجرة.. عقب الحماس الذي صاحب وعد بلفور وتعديل وضعيـة الانتـداب البـريطـاني على فلسطـين.. ولكن كانت الفيدرالية الصهيونية الفرنسية تعارض تلك الهجرة لانها ستمثل زخما جديدا للوجود البريطاني. ولذا فان العائلات اليهودية الاولى التي هاجرت من «فـاس وصفـرو» لم تلحق بهـا عائـلات جديـدة.. بل ان معظم الـذين هاجـروا لم يـندمجوا في المجتمع الصهيـوني الجـديد بفلسطين المحتلة.. فعادوا من فلسطين حيث كانت تمارس عليهم اشكال من التمييز العنصـري من قبـل صهـاينـة اوروبـا وكـان يطلق عليهم اسم Les Maaravim ولـذا اصـدرت الفيدرالية الصهيـونيـة بالمغـرب اشـارة الى انهـا لاتـرحب بهجـرة يهـود المغـرب.. ووصل التمييز العنصري بين الاشكنـازيم والسفـارديم في فلسطين المحتلة الى المجتمع الصهيوني بالمغرب نفسها.. مما أدى الى توقف العديد من يهود المغرب من السفارديم عن الهجرة.. بل ونشأ اتحاد يهودي في مراكش تحت اسم الاتحاد المـراكشي Union Marocaine 'L يهـاجم الـدعـايـة الصهيونية.. ولكن ثبت عدم فعالية هذا الاتحاد وخرافة «الولاء المزدوج» فيما بعد.

وبظهـور النـازية انكمشت الحركة الصهيونية، وتركزت في طنجة، حيث كانت منطقة حرة ومحايدة.. وبـالتـالي اصبحت ملجأ لليهود الصهاينة من حكومة فيشي الفرنسية الموالية لالمانيا النازية.. وكان قادة الحـركـة الصهيونية في مراكش اثناء الحرب العالمية الثانية هم قادة المجموعات المحلية مثل «رفائيل بن زراف» Raphael Ben Zaraf و«سيب ليفي» Sib Levi و«سيمـتـوب اوهـانـا» Semtob Ohana في الـدار البيضـاء، وجوزيف ليفي في فاس و«جبرائيل علوش» في صافي - وموريس ج. ارانكو Aranco في طنجة.. ولكن التنظيم للحركة الصهيونية في المغرب لم يكن قائما بالفعل نتيجة لتشريعات حكومة فيشي، ومع ذلك شاركت بعثة مغـربيـة في المـؤتمـر الحزبي الاستثنائي المنعقد في «اتلانتيك سيتي» في نوفمبر ١٩٤٤، واجتمع في هذا

المـؤتمـر الـذي انعقـد خارج المغـرب قادة الحركة الصهيونية هنالك.. واتفقوا على احياء الفرع المغربي التـابـع للفيـدراليـة الصهيـونيـة بفرنسا.. واعيدت العلاقات بين الحركة الصهيونية في المغرب والمنظمة العـالميـة بالقدس التي كانت قد تأزمت عقب رفض المنظمة الصهيونية بالمغرب لتشجيع الهجرة في شمال افـريقيـا.. وتم الاتفـاق لاقامة مؤتمر صهيوني يوم ١٨ مايو ١٩٤٥ لتوحيد الحركة الصهيونية في المغرب ولكن تأجـل الى يونيـو ١٩٤٦ وحضـره ٥٠ وفـدا من مختلف مناطق المغرب وارسلت الحركة الصهيونية شبابا من الوكالة اليهودية يدعون للهجرة المكثفة هذه المرة.

وبهـذا تمت عمليـة اعـادة تنشيـط الهجـرة الصهيـونيـة تحت اشراف الوكالة اليهودية والحكومة الفـرنسيـة هذه المـرة ولـذا فقـد تم الاتفاق على اعطاء صفة الشرعية لهذه الهجرات وانشىء مخيم كبير لتنظيم هذه العمليـة قرب الجـديـدة، وكـانت منظمة قاديماج Kadimaje تجمع اليهود وتوجههم لمخيم اخر اسمـه (اريتـاس) قرب مرسيليـا حيث ينتظرون هنالك ليرحلوا الى اسرائيل. وفي عام ١٩٤٥ شملت حركة الهجرة حوالي ٣٠٠٠٠ شخص.. ولقد غادر المغرب قبل الاستقلال حوالي ٩٢ الف يهودي.. ووصل عدد اليهـود من اصـل مغـربي في اسرائيـل حوالي ٦٠٠ الف تقريبا.. وكان اعلى معدل للهجرة هو الذي تم في الاشهـر القليلة التي سبقت حصـول المغـرب على الاستقـلال.. حيث دعـا المجلس العام للمنظمـات الصهيـونيـة بالقـدس في اجتمـاعـه في اغسطس ١٩٥٥ الرأي العام اليهودي في العالم لمساندة عمليات الهجرة من المغرب.

وعقب استقلال المغرب حلت الحكومة المغربية منظمة القاديما Kadimah ومنعت الهجرة الجماعية عن طريق المنظمـة.. وان كانت قد وعـدت بألا تقف في وجـه الهجـرة الفردية.. وفي المؤتمر الصهيوني العالمي الخـامس والعشـرين في القـدس في ٩ يناير ١٩٦١ اتخذ القرار القاضي بضرورة سرعة تهجير يهود شمال افـريقيـا وبـالفعـل قاموا باجراء مؤامرة كتلك التي تمت بالعراق ومصر وبقيام بنزرت في تونس.. باغراق سفينـة مغـادرة الى جبـل طارق تحمـل اليهـود في فبراير ١٩٦١.. كأداة لتأليب الرأي العام العالمي ضد السلطـات المغـربيـة ولتخويف العناصر الصهيونية ودفعها للهجرة.. ووفق احصاء عام ١٩٧٠ أصبح في المغرب فقط حوالي ١٩٠ الف يهودي من اجمالي عدد السكان الذي كان يقدر بـ ١٤,٤ مليون نسمة.

الهجرة الصهيونية من العالم العربي الى اسرائيل:

تعد اقدم الهجرات الصهيونية من المنطقة العربية هي تلك التي نظمتها الحركة الصهيونية في اليمن والبيـانـات المتـاحة تؤكد على ان عدد السكان اليهود في اليمن قبل حرب ١٩٤٨ كان لا يتجاوز ٥٠ الفا.. ورغم ان الحركة الصهيونية كانت قد نشطت في مشروعات الهجرة بعد سقوط عدن محمية بريطانية عام ١٩٣٧ فان السلطـات البـريطـانية لم تكن تسمح بالهجرة سوى لاعداد محدودة، وفق الحصة (الكوتا) التي حددتهـا في الكتـاب الابيض. ولكن حتى هذه الحصـة تنـاقصت عقب بدء العمليـات الارهـابيـة الصهيونية في فلسطين المحتلة بشكل واسع منذ بداية عام ١٩٤٧... مما اضطر الحكومة البريطانية الى الاستجابة لمشاعر الغضب الجماهيرية العربية في الجنوب المحتل وبالفعل وكاجراء تهدئة قامت السلطات

البريطانية بمحاولة غلق الحدود في وجه عمليات الهجرة من اليمن الى فلسطين المحتلة.. وكان هذا الاجراء الاخير ـ في الحقيقة ـ بناء على طلب للامام يحيى حميد الدين من السلطات البريطانية بمراقبة الحركة الصهيونية في عدن.. وكان ذلك في مقابل طلب الادارة البريطانية من حكام المحميات بعدم التعرض للحركة الصهيونية المحلية طالما هم لا يريدون رحيلها الى فلسطين.

ولكن عملاء المنظمات الصهيونية لم يقتنعوا بهذه التسوية فقاموا باظهار اساليب الارهاب مثلما فعلوا بعد ذلك في العراق ومصر.. لدفع العناصر اليهودية للهجرة.. وكانت اهم هذه العمليات تلك التي سبقت ما عرف باسم عملية البساط السحري السابق الاشارة اليها.. ولقد مولت عملية الهجرة هذه الوكالة اليهودية مع لجنة التوزيع المشترك (منظمة مالية امريكية صهيونية تمول هذه الهجرات وامثالها من عمليات).

وتلي الهجرة اليمنية في الاهمية الهجرة العراقية.. حيث كان يقيم بالعراق حوالي ١١٨ الف يهودي قبل قيام الكيان الصهيوني (اسرائيل).. وكان معظمهم تقريبا يسكن في بغداد (٧٨ الف نسمة) والموصل والبصرة.. ولقد حاولت السلطات العراقية ان تحول دون هذه الهجرة الصهيونية في بداية الامر، فاعلنت في اغسطس ١٩٤٨ ان كل يهودي يغادر البلاد الى فلسطين المحتلة يعتبر خائنا.. الا ان هذا لم يضع ـ رغم فداحة العقوبة المفروضة ـ حدا للهجرة اللاشرعية.. بل ان الوكالة اليهودية اقامت فرعا لها في «طهران بايران» لاستقبال المهاجرين المتسللين من الحدود العراقية.. وبفعل عجز الحكومة العراقية عن منع التسلل الصهيوني من العراق الى ايران.. اقرت في مارس عام ١٩٥٠ قانونا يسمح بهجرة كل من يريد الهجرة من اليهود من العراق الى خارج البلاد شرط تنازله عن الجنسية العراقية وممتلكاته في العراق، ولكي تدفع الحركة الصهيونية من جانبها عمليات الهجرة.. اخذت توزع المنشورات.. بل وقام عدد من رجال «الهاجاناه» بتفجير عدة قنابل في المصالح اليهودية والمتاجر بل تم تحويل الكنيست اليهودي الى مخازن للاسلحة.. وحتى نهاية عام ١٩٥١ كان قد تم نقل حوالي ٢٣ الف يهودي من العراق الى «فلسطين المحتلة» عاش معظمهم في منطقة القرى الانتقالية (معبروت Maabarot) وكان ذلك يرجع الى عدم اتقان اليهود القادمين من العراق لحرفة الزراعة.. وكانوا بالاساس يجيدون التجارة.. غير ان اليهود القادمين من كردستان كانوا فلاحين ممتازين، ولذا سرعان ما توزعوا في المستعمرات الزراعية في انحاء «فلسطين المحتلة».

اما اليهود المهاجرون من مصر.. فان نسبتهم تعد ضئيلة بالنسبة لاولئك الذين قدموا من العراق واليمن.. فحتى قيام الكيان الصهيوني (اسرائيل) في فلسطين المحتلة لم يسجل سوى قدوم حوالي ١,٨ الف صهيوني من مصر من اجمالي ٧٥ الف من اليهود المقيمين في مصر.. ويرجع ذلك للمستوى الاقتصادي الجيد الذي شغلوه في مصر.. ولقد اعترفت بذلك الوكالة اليهودية في تقريرها في مارس ١٩٤٦ الذي تقدمت به الى اللجنة الانجلو ـ امريكية.. وجاء فيه ان ظروف اليهود في مصر هي افضل بكثير منها في اي بلد عربي اخر.. ولذا كانت هناك صعوبة اكبر في دفع اليهود الى الهجرة الى فلسطين المحتلة.. فما كان من المنظمات الصهيونية الا ان اتبعت نفس الاساليب التي كانت قد اتبعتها في اليمن والعراق..

فقامت بتفجير بعض المتاجر اليهودية في القاهرة في اغسطس ١٩٤٩ وخاصة تلك التي يملكها يهود اظهروا عدم تعاطفهم مع الحركة الصهيونية.. وقد جاء توقيت هذه التفجيرات بعد ان كانت الحكومة المصرية قد قامت برفع الحظر الذي كان مفروضا على هجرة اليهود والذي تم فرضه منذ ما قبل حرب ١٩٤٨ ـ وبالتالي كان تزامن التوقيتين يرجع الى رغبة الجماعات الصهيونية بمصر في اعادة تنشيط عمليات الهجرة.. وتعزى عمليات رفع الحظر على هجرات اليهود من مصر الى الخارج الى الوساطات التي بذلها بعض كبار اليهود بالتعاون مع الفرع الشرعي من الوكالة اليهودية.. بقيادة الياهو ساسون Eliyhu Hai Sasson الذي حضر الى القاهرة عدة مرات في ذلك الحين وكبار رجال الدولة في مصر.. وتعد عملية رفع الحظر على الهجرة هي احدى التفاهمات التي تلت عملية التوقيع على اتفاقية الهدنة.. ولذا فقد شهد شهرا سبتمبر واكتوبر عام ١٩٤٩ اكبر معدل هجرة يهودية من مصر حيث هاجر حوالي ٢٠ الف يهودي.

غير ان اليهود المهاجرين من مصر لم يتوجهوا في غالبيتهم الى الكيان الصهيوني (اسرائيل) وخاصة الشرائح الاقتصادية والاجتماعية العليا منهم التي كانت تفضل الهجرة الى ايطاليا وفرنسا عوضا عن اسرائيل.. وترجع عملية تفضيل فرنسا وايطاليا الى اصولهم العائلية الموجودة بها.. كذلك الى ان المركز الصهيوني في فرنسا هو الذي كان يشرف على عمليات الهجرة.. كذلك فلقد بقيت الشرائح الدنيا في مصر من البورجوازية اليهودية المتوسطة والصغيرة.. لذا ولكي تنشط الحركة الصهيونية عمليات الهجرة الى اسرائيل مارست عمليات التفجير.. وكانت من اهم هذه العمليات هي التي تم الاعداد لها لتتم في يوليو ١٩٥٤ (والتي فجرت فيما بعد ما عرف باسم فضيحة لافون ـ داخل اسرائيل نفسها).. وكانت معظم الهجرات التي تتم حتى ذلك الحين في الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٤ تتم عبر الحدود السودانية حيث كانت تتم عملية تهريب اموال الحركة الصهيونية بواسطة الشركة العاملة في السودان ـ ورغم ذلك فان الهجرة الكبرى لم تتم الا عقب عدوان عام ١٩٥٦ الثلاثي.. ولكن هذه الهجرات الاخيرة التي استوعبت حوالي ال ٦٠ الف يهودي لم تذهب في معظمها الى اسرائيل وحتى هؤلاء الذين ذهبوا الى اسرائيل.. فانهم على العكس من يهود اليمن ويهود العراق من كردستان.. لم ينخرط منهم الا عدد صغير في الموشاقيم (القرى التعاونية) وعدد اقل في الكيبوتزات.. ولكن الاغلبية العظمى منهم ظلت في المقاطعات المدينية مثل بات يام (Nat Yam) وحولون (Holon) خارج تل ابيب وكريات حاييم (Kiryat Hayim) واكو (AKKO) خارج حيفا.. وكذلك استقر بعضهم في بير سبع وكان نشاطهم المهني الاساسي يتركز على قطاعات المصارف والبريد والسياحة.

اما الهجرة الصهيونية من شمال افريقيا.. فقد كانت بشكل عام قبل الحرب العالمية الثانية محدودة للغاية، ولم تتعد في المتوسط نسبة ٠,٢٪ من اجمالي حركة الهجرة، ويرجع ذلك الى الطبيعة الاستيطانية للاستعمار الفرنسي من جانب وهو الذي استوعب حركة الشرائح العليا من البورجوازية اليهودية ومن جانب اخر ـ لعدم حاجة الحركة الصهيونية في ذلك الحين ليهود شمال افريقيا.. لانهم كانوا يتكلمون العربية والفرنسية ولكنهم لم يكونوا يتقنون اليديشية او البولندية فضلا عن العبرية.. وبالتالي كانت

عملية اندماجهم في الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة تكتنفها عقبة اللغة.. ولكن بقيام الكيان الصهيوني (اسرائيل) في فلسطين بعد حرب ١٩٤٨.. وحاجة هذا الكيان الصهيوني لمن يعمر منطقة صحراء النقب ويستطيع تحمل الاجواء الماثلة.. انتشرت حركة استقدام صهاينة شمال افريقيا الى اسرائيل.. وكانت اهم الشركات الصهيونية المعنية بهجرة يهود شمال افريقيا هي حركة بني اكيرا (Bani Akira) وحركة شارل نيتر (Charles Natter) وحركة هابونيم (Habonim) وعلى عكس ما كانت عليه الهجرة من قبل عام ١٩٤٨ من يهود المعارفين (Maaravin) بشكل عام فانها بعد عام ١٩٤٨ كانت من طوائف الهيرسولنين وهي طائفة من طوائف المعارفين الاقل تدينا.

وفي مارس عام ١٩٤٦ قدمت الوكالة اليهودية للجنة التحقيق الانجلو- اميركية تحذيرا لتبرير عمليات الهجرة من قبل الشبيبة اليهودية الشرقية.. مؤداه انه اما ان تسمح بريطانيا والولايات المتحدة بتشجيع هذه الهجرة الى الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة والا استقطبتها الحركة الشيوعية.. وبالفعل نشطت الحركة الصهيونية في عملية التهجير مستخدمة السفن البريطانية والقاعدة القبرصية كمنطقة (ترانزيت) ولم يستمر هذا الوضع طويلا فلقد كانت السلطات البريطانية في قبرص تتدخل كثيرا لسجن العديد من المهاجرين.

ولقد استمرت الهجرة اليهودية في شمال افريقيا الى فلسطين المحتلة كثيفة بعد الحرب العالمية الثانية رغم كل المعوقات.. غير ان اهم هذه المعوقات هو ما قامت به الوكالة اليهودية نفسها فحينما نزل اكثر من ٣٩ الف مهاجر من صهاينة شمال افريقيا الى حيفا في الفترة من ١٩٤٧-١٩٤٨ كانت السلطات الصهيونية في فلسطين المحتلة لاتتوقع هذه الهجرة المكثفة.. وحتى المنازل التي كانت معدة لاستقبال العائلات اليهودية الاوروبية بتركيبها المحدود لم تسعف هذه الاسر الممتدة كذلك لم يكن الصهاينة المهاجرون من شمال افريقيا قد تم تدريبهم بشكل جيد لاعمال الفلاحة.. ففروع الشبيبة للوكالة اليهودية التي اقامت سلسلة من المزارع المدرسية بفرنسا في الفترة هذه لتأهيل الشباب المهاجرين من شمال افريقيا التابعة لجماعة هاتسعير (Hachomer Hatzair) لم تؤد الى نتيجة واضحة.

ولكن عشية استقلال دول شمال افريقيا العربية حدثت طفرة في عمليات الهجرة عام ١٩٥٤ وخاصة بعد اندلاع ثورة الجزائر عام ١٩٥٤ وقرب حصول دول شمال افريقيا في المغرب العربي على الاستقلال التام.. وارتفع بناء على ذلك رقم الهجرة الى ٣٦,٦ الف مهاجر.. ووصل في اعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ الى ٤٣,٨٤٧ الف مهاجر في اعوام ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ثم انخفض الرقم الى ٣,٢٧٦ الف فقط عام ١٩٥٨.. ويعزى هذا الانخفاض الى منع السلطات المغربية لعمليات الهجرة في ظل حكم الملك محمد الخامس ولكن ابتداء من عام ١٩٦٠ حدث تحول كبير بعد ان تم السماح بفتح باب الهجرة مرة اخرى، ولقد تصاعدت عمليات الهجرة بعد حادثة غرق الباخرة (Pisces) عام ١٩٦١، وقيام الدعاية الصهيونية باستغلال هذه الحادثة من اجل التلويح بعصي ما اسمته بالارهاب المحتمل ضد عمليات الهجرة الصهيونية.. والحقيقة ان زيادة معدلات الهجرة لا تعود فقط الى الظروف الدولية التي احاطت بالمنطقة في ذلك الحين.. ولكن ايضا الى عملية اعادة ترتيب نشاطات المنظمات الصهيونية في ذلك

الحين.

فبعد ان اجتمعت المنظمات الصهيونية في شمال افريقيا بمرسيليا في يوليو ١٩٥٥ تمت عملية توسيط رئيس الفيدرالية الصهيونية بفرنسا من اجل التوسط لدى (لجنة العمل الصهيوني بالقدس المحتلة) للفت نظر المجلس الصهيوني العام الى ضرورة تشجيع هجرة يهود شمال افريقيا.. ولقد وجه الفونس صياح رئيس الفيدرالية الصهيونية المغربية نداء الاغاثة في ذلك الحين وتضامن معه فيه أ. ناربوني (A.Narboni) رئيس الفيدرالية الصهيونية.. بالجزائر بانه يجب اعتبار المغرب وتونس.. مثل بعض بلدان اوروبا الشرقية.. حيث ينبغي الاسراع بعمليات الهجرة قبل ان يسدل (الستار الحديدي) واوضح أ.بلومل رئيس الفيدرالية الصهيونية بفرنسا.. ان الهجرة الان لن تجد اي معارضة من اي طرف وعلى وجه اليقين من الحكومة الفرنسية.. ولكن بعد استقلال دول شمال افريقيا سيكون ذلك من اصعب الامور.

وفي العام ١٩٥٥ وعشية استقلال تونس تم استدعاء البرلمان الاسرائيلي الذي كان في عطلة الى دورة استثنائية ليقرر الاجراءات التي يجب اتخاذها لجلب المرشحين من شمال افريقيا.. واقترح موشيه شاريت جلب ٤٠ الف مهاجر صهيوني في الفترة ما بين اكتوبر ١٩٥٥ وسبتمبر ١٩٥٦ على وجه السرعة الى منطقة النقب.. وتبنى البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) مذكرة طلب على ضوئها من اللجنة المالية اليهودية القيام باعداد برنامج خاص لاحضار اكبر عدد من مهاجري شمال افريقيا.. بشرط تبرع يهود الدياسبور (الخارج) وخاصة الولايات المتحدة بنفقات ترحيلهم.. ولكن ممثلو الجمعيات الصهيونية بشمال افريقيا اعتبروا هذه المذكرة غير كافية.. ونظموا مظاهرات احتجاج مما ادى الى انقسام البورجوازية اليهودية في شمال افريقيا بين حركة الفرنسة - وحركة الصهينة.

غير ان القطاعات الشبابية من الشرائح البوجوازية المتوسطة والصغرى تم استيعابها حتى عام ١٩٦١ عن طريق مكاتب هجرة الشباب التي كانت تقيم معسكرات عمل للصبية المغاربة بحجة انهم يأخذونهم لقضاء عدة اسابيع في مدارس دينية بفرنسا ثم يرسلونهم الى مرسيليا او الى سويسرا حيث يوزعون معسكرات هجرة في مورجان وشاميري وران وزرمات وحينما كان الاباء يكتشفون طبيعة عمليات التهجير هذه كانوا يرسلون برقيات احتجاج الى المؤسسات الصهيونية اليهودية في فرنسا التي كانت تتولى بدورها اقناعهم باهمية الهجرة الى اسرائيل.

واستمرت الهجرة الصهيونية في الستينات من شمال افريقيا مركزة عملياتها الادارية في الدار البيضاء ويشرف عليها صهيوني انجليزي وصل الى الدار البيضاء للقيام بهذه المهمة.. ولكن الهجرة الصهيونية من المغرب لم تتجه الى اسرائيل في غالبيتها ولكن الى اميركا اللاتينية.. بل ان كثيرين ممن هاجروا الى اسرائيل عادوا الى المغرب ولذا استمرت في المغرب اكبر طائفة في العالم العربي حتى اليوم.. اي حوالي ٥٥ الف نسمة ونفس ما كان يحدث في المغرب كان يحدث في الجزائر قبل الاستقلال.. فرغم ان

المؤتمر العالمي لحزب حيروت الصهيوني قد اكد في ٢٥/١٢/١٩٦٠ على ضرورة المسارعة بانقاذ يهود الجزائر ورغم ان المؤتمر الصهيوني العالمي قد اكد بدوره في ١٩/١/١٩٦١ على ضرورة المسارعة بتأمين ظروف هجرة اليهود من الجزائر.. الا ان معظم هجرات يهود الجزائر تمت الى فرنسا وليس الى اسرائيل وبحسب احصاءات الوكالة اليهودية فان ٩٩٪ من يهود الجزائر البالغ عددهم ٣٠ الفا الذين هاجروا الى فرنسا عقب استقلال الجزائر فضلوا الاقامة فيها ولم يذهبوا الى اسرائيل.

ومع ذلك فان هجرة اليهود من شمال افريقيا شكلت ما عرف باسم (اسرائيل الثانية The Second Israel).. ففي الفترة من ١٩٤٨ حتى العام ١٩٦٤ كانت اسرائيل قد استقبلت حوالي ٣٢,٥٨٣ الفا من ليبيا و ٤١,٢٨٨ الفا من تونس و ١٢,٧٣٨ الفا من الجزائر و ٢٢٦,٠٦٨ الفا من مراكش بالاضافة الى ٣٦,٤١٣ الفا من المهاجرين من مصر اي باجمالي قدره ٣٤٩,٠٩٠ الفا من شمال افريقيا.. ولقد وصل تقدير اجمالي عدد اليهود من شمال افريقيا ونسلهم في اسرائيل عام ١٩٦٦ حوالي نصف مليون نسمة وهي المجموعة الاكثر حيوية في هيكل الاعمار في اسرائيل.. ولكن عملية دمجهم في المجتمع الاسرائيلي كانت صعبة.. فمثلا خلال السنوات العشر الاولى من انشاء اسرائيل تم اقامة ٢٥١ مستعمرة زراعية من قبل ادارة استعمار الاراضي في الوكالة اليهودية (Land Settlement department of Jewish Ag.) منهم ٣٢٪ من يهود شمال افريقيا.. يتركز حوالي ١٣ منهم في الشمال و ١٦ في شاطىء المتوسط و ١١ في محيط القدس.. و ١٥ في الجليل و ١٣ في اقليم لاقيش (Lakhish Region) و ١٤ في النقب ومع ذلك فان ظاهرة البطالة كانت قد تفاقمت في الستينات بين يهود شمال افريقيا في اسرائيل فكان حوالي ٤٨,٤٪ من قوة عمل يهود شمال افريقيا عاطلة كذلك تميز هيكل توزيعهم القطاعي بالاختلال الواضح فلم يشارك منهم في قطاع الخدمات الا ٢٤,١٪ بينما تركز نشاطهم في المساهمة في قطاع الزراعة ٢١,٤٪ والصناعة ١٨,٦٪ اما قطاع التشييد فاستحوذ على ١٤,٧٪ منهم.

واجمالا فلقد اثارت اسرائيل ودوائر صهيونية عديدة موضوع الهجرة الصهيونية من الدول العربية خاصة بعد حرب ١٩٦٧.. ولقد بعث المؤتمر اليهودي العالمي نداءا الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر في جنيف في ١٨ يونيو ١٩٦٧ يطالب فيها باتخاذ اجراءات لحماية هجرة اليهود من الدول العربية.. وعادت لجنة التوزيع المشترك الامريكية (American Joint Distribution Com.) ومنظمة Hais لتطلب في ١٠ يوليو عام ١٩٦٧ من رئيس اللجنة الدولية لشؤون اللاجئين في الامم المتحدة ان يوسع دائرة عمله ليشمل ما اسموه باللاجئين اليهود من البلدان العربية.. ولقد تم التحضير فيما بعد لمؤتمر نظمته اسرائيل انذاك لدراسة وضع اليهود في البلدان العربية.. ولقد انعقد هذا المؤتمر الاخير في باريس في ٢٨ يناير ١٩٧٠.. وحضره مندوبون عن ٢٦ دولة.. باشراف رئيس اللجنة الفرنسية لانقاذ يهود الشرق الاوسط.. ولكن لم يكن هنالك في ذلك الحين من اليهود في الدول العربية ما يستدعي هذا الضجيج الاعلامي.. وكما يتضح من الجدول رقم (٢) يتبين لنا ان النسبة الاكبر من يهود الدول العربية المهاجرين الى اسرائيل كانت بالاساس قبل عام ١٩٤٨ او عقبها مباشرة..

جدول رقم (٢)

صهاينة اسرائيل المولودون في الدول العربية حسب الجنسية وفترة الهجرة

الدول العربية/	الهجرة حتى عام ١٩١٨	الهجرة من ١٩١٨–١٩٣٨	الهجرة من ١٩٣٩–١٩٤٧	عام ١٩٤٨ وما بعد	اجمالي
اليمن وعدن	١,٨٠٠	٨,٥١٠	٥,٦٧٦	٣١٦	١٦,٣٥٢
سوريا ولبنان	٤٥٩	٤,٢٤٣	٥,٨٥٠	٢٣,٦	١٠,٧٨٩
العراق	٤٧٠	٥,٢٧٢	٢,٩٨٣	٢٧٧	٩,٠٠٢
مصر	١٥٢	٢,٠٦١	٢,١٦٥	٢٥١	٤,٦٢٩
المغرب العربي	٤٦٨	٥٠٦	٥٣٤	٣٨٢٨	٥,٣٣١
ليبيا	٧	٢٩٧	٤٣٩	٥٠٧	١,٢٥٠
اجمالي العالم	١٢,٣٢٨	٢٤٥,٢٦٥	١١٩,٩٨٥	٨٤,٩٧٩	٤٦٢,٥٠٧

المصدر: الموسوعة اليهودية

أزمة الاقتصاد الإسرائيلي من الليكود الى الحكومة الائتلافية

إبراهيم أحمد ابراهيم

في مطلع العام الماضي، اتفقت الحكومة الائتلافية الثانية في اسرائيل، برئاسة اسحق شامير، مع ممثلي الصناعة وممثلي نقابات العمال الاسرائيلية، على استكمال المرحلة الثانية من خطة التقشف التي كانت قد بدأتها الحكومة الائتلافية الاولى برئاسة شيمون بيريز في يوليو/ تموز ١٩٨٥ فيما سمي في ذلك الوقت بالصفقة الشاملة، والتي قدمت كعلاج لازمة الاقتصاد الاسرائيلي التي تفاقمت في نهاية عهد ليكود في يوليو/ تموز ١٩٨٤.

ونهدف هنا الى التعرف على اهم خصائص ازمة اسرائيل الاقتصادية في عهد كتلة ليكود من عام ١٩٧٧ وكيف تم مواجهتها بالصفقة الشاملة في عهد بيريز اعتبارا من يوليو / تموز ١٩٨٥. وهل شفي الاقتصاد الاسرائيلي فعلا من امراضه المزمنة ام لا، خاصة بعد اعمال تلك الخطة؟

وللوصول الى ذلك نبرز ان الاقتصاد الاسرائيلي هو اقتصاد رأسمالي متقدم (نصف مصنع)، فهوجزء من الغرب في المكان الخطأ (الشرق). وينعكس ذلك على مكونات الصادرات الاسرائيلية ووارداتها، اذ تستورد اسرائيل ٧٠٪ من وارداتها عام ١٩٨٤ من الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى وتصدر اليها ٦٩٪ من صادراتها. وينعكس ذلك على الازمات الاقتصادية التي تعاني منها.

فهي تعاني في الجوهر العام من ازمة الركود التضخمي الذي يعاني منه الاقتصاد الرأسمالي منذ بداية السبعينات، والذي يتمثل في ركود الانتاج وارتفاع معدلات التضخم. والازمة الثانية التي تعاني منها اسرائيل هي مشاكل التبعية للولايات المتحدة، واخيرا ازمة التطور الهيكلي التي يمربها الاقتصاد الاسرائيلي الان.

اما الجزء الخصوصي من ازمة الاقتصاد الاسرائيلي فتتمثل في ارتفاع نفقات الدفاع، وخاصة مع غزو لبنان عام ١٩٨٢. وارتفاع نفقات انشاء المستوطنات الجديدة. وقد تمثلت مظاهر ازمة الاقتصاد الاسرائيلي في تضخم جامح وازمة الديون الخارجية وعجز ميزان المدفوعات والعجز في ميزانية الدولة.

سنبرز اولا ازمة الاقتصاد الاسرائيلي في عهد الليكود منذ عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٤. ثم سنقدم كيف

عالجت الحكومة الائتلافية الاولى تحت رئاسة شيمون بيريزتلك الازمات المتلاحقة عن طريق تطبيق (الصفقة الشاملة) منذ يوليو/ تموز ١٩٨٥، لنرى ما هونصيب خطة التقشف تلك من النجاح؟

ازمة الاقتصاد الاسرائيلي في عهد الليكود (١٩٧٧-١٩٨٤)

واجهت اسرائيل في عهد الليكود عديدا من الازمات الاقتصادية المركبة، والتي سنحاول ان نحللها. اذ اشارت الاحصاءات الاسرائيلية الى ان نسبة التضخم في اسرائيل قد وصلت عام ١٩٨٤ الى ٤٤٥٪. وقد تصاعدت نسبة التضخم مع تولي الليكود السلطة عام ١٩٧٧. حيث سجلت هذا العام نسبة قدرها ٣٧٪ زادت الى ٥٢٪ عام ١٩٧٨ والى ٩٥٪ عام ١٩٧٩. وفي نهاية عام ١٩٨٠ بلغت النسبة ١٣٣٪ وانخفضت قليلا عام ١٩٨١ لتصل الى ١١٠٪ ثم ١٢٧٪ عام ١٩٨٢ و ١٩١٪ عام ١٩٨٣ لتقفزكما قلنا الى ٤٤٥٪ عام ١٩٨٤.

وقد وصل الامر الى فوضى شاملة، اذ اصبح اصحاب المحلات في اسرائيل يحددون اسعارما يبيعونه يوميا طبقا لسعر الدولار. وقد تفشت الاضطرابات في اسرائيل نتيجة لهذا التضخم وسعى اعضاء الهستدروت (حوالي ١,٥ مليون عامل) الى رفع الاجوربنسبة ٢٢٪ في حين رأت الحكومة رفعها بنسبة ١٢٪ فقط.

وقد قامت سياسة الليكودالاقتصادية في ذلك الوقت على تشجيع الاقتصاد الحروتقليص حجم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية المختلفة والسعي لكبح التضخم المالي عن طريق تقليص العجزفي ميزانية الحكومة، الى جانب تقليص العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فاعلية التصدير وتقليص الاستيراد. كما قام الليكود اثناء ولاية وزير المالية السابق (يورام اريدور) بمحاولة لكبح جماح التضخم من خلال خفض قيمة العملة الاسرائيلية والزيادات السعرية للسلع والخدمات الخاضعة للرقابة الحكومية بما لا يتجاوز ٥٪ شهريا ولكن، لم تنجح تلك السياسة في امتصاص التضخم وأدت الى ارتفاع حجم الدعم الى ٣٤,٣٧ مليار شيكل سنويا.

ولقد ولدت فكرة (دولرة) اسرائيل في عام ١٩٨٣، اي الغاء التعامل بالشيكل نهائيا واستبداله بالدولار الامريكي. وكان وزير المالية السابق (يورام اريدور) يأمل في انهاء التضخم الجامح والغاء ربط الاجور والمرتبات والاسعار بالارقام القياسية لتكاليف المعيشة. الا ان حكومة ليكود فشلت في اتخاذ هذا الاجراء. واستقال وزير المالية وقتها بسبب الابعاد السياسية الخطيرة لتلك الفكرة.

من ناحية اخرى، شنت احزاب المعارضة حملة هجوم عنيفة على السياسة الاقتصادية لكتلة ليكود، والتي فشلت في الحد من معدل التضخم، مما أدى الى خفض مستوى معيشة الفرد الاسرائيلي بنسبة ٧٪ في عام ١٩٨٤ فقط.

وقد بلغت مديونية اسرائيل الخارجية اواخر عام ١٩٨٣ (اثناء عهد ليكود) ٢٩,٣ مليار دولار، وذلك بعد ان كانت ١٢,٤ مليار دولار عند تسلم الليكود الحكم عام ١٩٧٧. وعليه بلغت حصة الفرد في اسرائيل

من الديون الخارجية اكثر من ٦٠٠٠ دولار، وهو اعلى رقم للمديونية الخارجية في اي بلد في العالم، بما في ذلك دول امريكا اللاتينية مثل البرازيل والارجنتين. وقدرت اعباء خدمة الديون الخارجية عام ١٩٨٤ بـ ٧,٤ مليار دولار منها ٣,٣ مليار دولار خاصة بالقروض قصيرة الاجل،، بالاضافة الى ١,٦ مليار دولار للفوائد المستحقة على القروض طويلة الاجل و ١,٥ مليار دولار لسداد جزء من هذه الديون ذاتها.

ومن الاسباب التي أدت الى هذه المديونية الضخمة، العجز في ميزان المدفوعات، الذي اظهر عجزا صافيا قدره ٥٤٣ مليون دولار عام ١٩٨٢. اما الحساب الجاري والذي يترجم الفعاليات الاقتصادية الحقيقية فقد وصل الى ٢,١ مليار دولار عام ١٩٨٢ وارتفع الى ٥ مليار دولار عام ١٩٨٣، الامر الذي جعل الاقتصاد الاسرائيلي يعتمد بشكل اساسي على الدعم المالي الامريكي من جهة، والاقتراض من الخارج من جهة اخرى. ولا شك ان من اسباب تعمق ازمة المديونية في ذلك الوقت هو غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ والذي تكلف تكلفة مباشرة (وعلى حسب المصادر الاسرائيلية، اكثر من ١,٥ مليار دولار).

والازمة التالية التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي هي ازمة التطور الاقتصادي الهيكلي في اسرائيل. وهي ازمة نمو هيكلي، وتعتبر صحية من وجهة نظر الاقتصاد الاسرائيلي. فهي تعتبر تغيرا في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي ليواكب ويصاحب تغير الدور الامبريالي الاقليمي الذي تقوم به في المنطقة، الذي بدأ باستعمار اجزاء من فلسطين عام ١٩٤٨ وتوج في عام ١٩٦٧ باحتلال الاراضي العربية وكامل التراب الفلسطيني ثم تطور فيما بعد الى غزو لبنان عام ١٩٨٢. وقد حاولت اسرائيل بالتأثير المباشر (الاحتلال والاستيطان) والوسائل غير المباشرة (التفاوض من موضع القوة) تدعيم اقدامها في الهيمنة على جيرانها العرب واخضاعهم لسياستها ولعمليات التطبيع السياسية/ الاقتصادية. وتطور الاقتصاد الاسرائيلي نفسه لمواكبة عمليات الحرب ـ السلام.

ولبيان ذلك نجد ان ثلث نفقات الحكومة الاسرائيلية هي للدفاع مقارنة بـ ٢,٥ ـ ٤٪ من الدخل القومي فقط في معظم دول العالم. ومن ناحية ثانية، فمنذ عام ١٩٧٢ كان ١٠٣ مليون دولار او ٧,٥٪ فقط من كل الصادرات الاسرائيلية هي في مجال التكنولوجيا المتقدمة. وفي عام ١٩٨٣ قفز الرقم الى ١,٥ مليار دولار او ٣٠٪ من كل الصادرات الصناعية.

وقد ذكرت حكومة الليكود انه منذ عام ١٩٧٥ تم استثمار ٩٠٠ مليون دولار سنويا في اقامة مشروعات صناعية جديدة اوللتوسع في المشاريع القائمة (عن طريق الاحلال والتجديد)، ويقال في اسرائيل حاليا انها ستعتمد في المستقبل على تطورها الصناعي «فنحن لدينا المعرفة التكنولوجية، والادارة والمهارات التسويقية ولكننا نحتاج الى شركاء خارجيين لمساعدتنا في توسعنا الصناعي السريع».

وتأتي الولايات المتحدة على رأس قائمة الشركاء لاسرائيل، وللتدليل على ذلك، فقد وقعت حكومة الليكود اتفاق انشاء منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة والتي بدأ تطبيقها في يناير ـ كانون الثاني ١٩٨٥. وبمقتضاها بلغت الصادرات الاسرائيلية للولايات المتحدة عام ١٩٨٥ اكثر من ملياري دولار في مقابل ١,٣ مليار دولار عام ١٩٨٣. والجدير بالذكر ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي وافقت

الولايات المتحدة على توقيع اتفاقية لمنطقة تجارة حرة معها.

وتعتبر الولايات المتحدة حاليا هي اهم شريك تجاري منفرد لاسرائيل، اذ توفر الولايات المتحدة ما نسبته ٣٠٪ من واردات اسرائيل وتستورد نحو ٢٥٪ من صادراتها.

وما ان يحل عام ١٩٩٥ حتى تكون كل اصناف الصادرات وتجارة الخدمات المتبادلة بين البلدين معفاة بالكامل من التعريفات الجمركية، وستصبح التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة واسرائيل قائمة على نفس الاسس التي تقوم عليها التجارة بين ولاية كاليفورنيا ونيفادا مثلا اومدينتي حيفا وتل ابيب. وهي اسس اندماجية ليس لها مثيل في التبادلات التجارية بين اي دولتين في العالم.

ويقول البعض في اسرائيل عن الاتفاقية (شارون) انها وسيلة لجعل اسرائيل اكثر استقلالية اقتصاديا! وانها التزام سياسي واقتصادي ببقاء وأمن اسرائيل وعلاج لازمتها الاقتصادية، وانها دعوة لاسرائيل لتقليل دعمها للسلع المصدرة خلال السنوات الست القادمة (بعد عام ١٩٨٥)، مما سيفيد في اصلاح اقتصادها، ولعلها تقلل من حجم المساعدات الامريكية السنوية المتزايدة لاسرائيل.

ومن ناحية المعونات، فقد زاد اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة خاصة بعد حرب اكتوبر ـ تشرين الاول ١٩٧٣، فقد وصلت اجمالي المساعدات الامريكية لاسرائيل خلال الاعوام ٨٠ ـ ١٩٨٣ الى ٨,٣ مليار دولار منها منح اقتصادية بـ ٢,٨٨٠ مليار دولار ومنح عسكرية ٢,١ مليار دولار. وقد بلغت نسبة المساعدات الامريكية لاسرائيل حوالي الربع من اجمالي المساعدات والمنح الامريكية للدول الخارجية.

وهكذا، يظهر لنا مدى تبعية اسرائيل للولايات المتحدة. ومما سبق يظهر لنا اجمالي ازمة اسرائيل الاقتصادية المركبة في نهاية عهد ليكود (١٩٨٤).

خطة الاصلاح الاقتصادي خلال عهد الحكومة الائتلافية الاولى:

والان، ماذا فعلت الحكومة الائتلافية الاولى تحت زعامة شيمون بيريز لمواجهة الازمات الاقتصادية في اسرائيل.

نجد ان اولى اولويات مهام الحكومة الائتلافية كان مواجهة الازمة الاقتصادية في اسرائيل.
فقد وضعت لذلك خطة تقشف بدأ تطبيقها من يوليو/ تموز ١٩٨٥.

فما هي خطة التقشف تلك؟ وما هو مدى نجاحها في مواجهة الازمة الاقتصادية المركبة؟

نجد ان اهم نقاط خطة التقشف هي:

- تخفيض الشيكل الاسرائيلي بنسبة ٢٠٪.
- السماح بزيادة محكومة للاسعار تقدر بـ ٢٠ ـ ٣٠٪.
- تخفيض دعم بعض السلع الغذائية وهي الخبز واللبن واللحوم وزيت طعام المائدة، وذلك لتخفيض النفقات الحكومية.
- فرض ضرائب جديدة لتخفيض العجز في ميزانية الدولة. ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة على السلع

من ١,٥ ـ ١٧٪.

ـ تجميد الاسعار لمدة ثلاثة اشهر (تم منذ تلك الفترة حتى يونيو/حزيران ١٩٨٦).

ـ نال العمال والموظفون زيادة في مرتباتهم مقدارها ١٤٪ ولمرة واحدة وذلك لتعويض ارتفاع الاسعار.

ـ اتباع البنك المركزي الاسرائيلي لسياسة نقدية متشددة وذلك لتثبيت حجم القروض الائتمانية.

ـ مضاعفة الرسوم للمسافرين من ١٥٠ الى ٣٠٠ دولار.

ـ خفض مبالغ العملات الاجنبية المسموح بحملها لكل مسافر اسرائيلي معه من ١٠٠٠ دولار الى ٨٠٠ دولار وذلك حتى سبتمبر/ايلول ١٩٨٥.

ويظهر لنا ان تلك الاجراءات هي عبارة عن صفقة شاملة، وهي اجراءات مالية ـ نقدية في المقام الاول وللمدى القصير.

وكان هدف حكومة الائتلاف بزعامة بيريز الوصول الى الاهداف الاقتصادية التالية:

ـ تخفيض عجز الميزانية من ١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي الى ٨٪.

ـ تخفيض قيمة الشيكل بـ ١٩٪ وتحديده عند ١,٥ شيكل جديد للدولار.

ـ تجميد الاسعار والاجور لثلاثة اشهر.

ـ واقوى تلك الاجراءات هي تجميد الزيادة التدريجية بين الاجور والاسعار.

والان لا بد لنا ان نبحث عن النتائج الاقتصادية لخطة التقشف تلك والتي يمكن ابرازها في النقاط التالية:

ـ تسببت الخطة في تخفيض الاجور الحقيقية للعاملين بـ ٢٠٪ مرة واحدة. وقد انعكس ذلك بالاكثر على الفقراء والذين يمثلون ٢٥٪ من عدد السكان عام ١٩٨٤. اذ ان هناك ٢٦٠ ألف فرد في اسرائيل يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

من ناحية اخرى، نجد ان معدل الفائدة قد زاد الى حد لم يبلغه من قبل. فقد بلغ معدل الفائدة ٧٠ ـ ٨٠٪ سنويا. وقد ادى ذلك الى افلاس العديد من المنشآت الاقتصادية.

من ناحية ثالثة، زادت معدلات البطالة الى ٨٪ من قوة العمل في اواخر اكتوبر تشرين الاول ١٩٨٥ بالمقارنة بـ ٥٪ قبلها بعام. وبلغت النسبة في العام الماضي ١٠٪ من قوة العمل، وذلك لاسباب تتعلق برغبة الحكومة الاسرائيلية في تخفيض العمالة بالقطاع الحكومي بنسبة ٣٪، حيث تبلغ نسبة العمال والموظفين المشتغلين في هذا القطاع ثلث القوى العاملة في اسرائيل.

من ناحية رابعة، ارتفعت اسعار المواد الاستهلاكية بمعدل يقدر بـ ٢٠٪ في النصف الاول من عام ١٩٨٦ بالمقارنة بمعدل يقدر بـ ١٠٠٠٪ في نهاية عام ١٩٨٤. وقد ازيلت القيود على الاسعار تدريجيا كما جمدت اسعار نصف السلع والخدمات تقريبا وخاصة الكهرباء والنقل العام، والتي تتحكم فيها الحكومة.

وانخفض حجم العجز في الميزانية بطريقة مخططة لتصل الى ٣ـ٤٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي

منذ يوليو ١٩٨٥.

كما استعاد الاسرائيليون الثقة في عملتهم. وقد حول الكثير منهم عملاتهم المدخرة بالدولار الى ادخارات بالشكيل، وزاد هؤلاء من ١٨٪ في يونيو حزيران الى ٣٨٪ عام ١٩٨٦.

واخيرا، بلغ فائض الحساب الجاري لاسرائيل عام ١٩٨٥ نحو ١,١ مليار دولار لاول مرة في تاريخ اسرائيل. وحتى بدون الـ ٧٥٠ مليون دولار المنحة الاستثنائية من الولايات المتحدة لاسرائيل، فان الحساب الجاري لاسرائيل قد حقق فائضا.

وقد ساعدت الحكومة الائتلافية الاولى بزعامة بيريز على الحصول على نتائج ايجابية في خطتها التقشفية عدة عوامل خارجية ملائمة منها:

ـ انخفاض اسعار البترول.

ـ انخفاض سعر الدولار في مقابل عملات اوروبا (حيث تصدر اسرائيل اليها ٤٠٪ من صادراتها).

ـ المساعدة الامريكية الطارئة كما ذكرنا.

وبعد ان استعرضنا خطة التقشف التي طبقتها حكومة بيريز ونتائجها وايجابياتها، نعرض الان للمصاعب وعوامل الفشل التي صاحبتها. فقد فشلت الخطة في ثلاثة نواحي، الاولى هي ثبات النمو الاقتصادي، والثاني انخفاض الاجور الحقيقية للعاملين والثالث العجز في الميزانية.

لقد حدث تراجع للنمو في الانتاج، اذ ان نمو الانتاج المحلي الاجمالي والذي كان صفرا في عام ١٩٨٤ قد اصبح سلبيا في عام ١٩٨٥ واوائل عام ١٩٨٦.

وبالنسبة للانتاج الصناعي في النصف الاول من عام ١٩٨٦ فقد بلغ صفرا بالمقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٨٥. وقد بلغ الناتج المحلي لعام ١٩٨٦ (٣٪) وهو ما يساوي زيادة السكان، مما يعني ثبات مستوى معيشة الاسرائيليين في المتوسط. ويقول احد الاقتصاديين الاسرائيليين الكبار ان اسرائيل قد اعتمدت في السنوات الاخيرة على عدم النمو، وان الحكومة لا تعرف كيف تبدأ من جديد النمو في الانتاج.

والمشكلة الثانية التي اثارتها خطة التقشف هي الاجور. اذ ان نتائج المفاوضات التي افتتحت في اوائل يونيو حزيران ١٩٨٦ بين الحكومة وممثلي الهستدروت كانت حرجة. فقد كانت احدى المشكلات التي ظهرت من تطبيق الخطة، ارتفاع الاجور الحقيقية للعاملين في القطاع الخاص في العام ١٩٨٦. وبالتالي، فان استمرار ارتفاعها يجعل القدرة التنافسية للصناعة الاسرائيلية في الخارج تتآكل. وقد اظهرت حكومة بيريز انه ليس هناك مكان لاية زيادة في الاجور الحقيقية للعاملين. اذ ان الاجور الحقيقية في القطاع العام قد انخفضت بنسبة الربع. وقد اراد الهستدروت اولا تعويض العاملين ذوي الاجور المنخفضة، اذ ان اجورهم النسبية الصافية قد انخفضت. فهم لا يدفعون ضرائب وبالتالي فهم لا يستفيدون من اجراءات الحكومة لتخفيض الضرائب على العاملين. وعليه فان مركزهم النسبي قد تأثر لغير صالحهم. من ناحية اخرى، فان الحكومة تريد التفاوض مع الهستدروت حول الاجور في مجال الصناعة فقط وليس في المجال القومي ككل مع ربطها بالارتفاع في الانتاجية. والمشكلة التي اثيرت هي ان الانتاجية في القطاع العام (خاصة الخدمي) لايمكن قياسه.

والمشكلة الثالثة التي قابلتها خطة الحكومة الائتلافية الاقتصادية هي العجز في الميزانية. فقد قل عجز الميزانية، ولكن من الجانب الخطأ، اذ ان العجزقد قل عن طريق زيادة الضرائب والتي ارتفعت حصيلتها الحقيقية نتيجة انخفاض التضخم. وقد زادت قيمة الضرائب على الدخل من ٤٢٪ للناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٤ الى ٥٠٪ في عام ١٩٨٥. وهي اعلى نسبة ضرائب في العالم. اما في جانب النفقات فقد قلت نتيجة انخفاض الدعم.

المشكلة الرابعة التي قابلتها الخطة هي ارتفاع نفقات الدفاع وخدمات الدين والتي تستولي على ثلثي الميزانية الكلية.

ويمكن القول ان حكومة الوحدة الوطنية تحت زعامة شيمون بيريز (٨٤_١٩٨٦) قد نجحت في المجال الاقتصادي وخاصة فيما يختص بتطبيق التقشف والتي بدأت كما ذكرنا في يوليو تموز ١٩٨٥ وواكبتها ظروف خارجية ساعدت في نجاحها كما ذكرنا.

ولكن يجب ان نضع الخطة في مكانها الصحيح، فهي خطة تقشفية وعلاج مالي ـ نقدي للمدى القصير للتضخم، وذلك على حساب العاملين اولا، خاصة في القطاع العام، وعلى حساب العرب العاملين في اسرائيل (١٠٠ الف عامل) وعن طريق البطالة التي ارتفعت الى ٨٪، وتخفيض اجور العاملين الحقيقية. ولا شك ان التدابير المتخذة مستعارة من (وصفة) البنك الدولي، والتي يحتمل ان تسمح بتخفيض العجز المالي في ميزانية الدولة. ولا شك ان اهم ما حققته الخطة من نجاح كان في مجال التضخم، الذي انخفض الى ١٩٪ عام ١٩٨٦ بعد ان كان ٤٤٠٪ عام ١٩٨٤ و ١٠٠٠٪ اواخر عام ١٩٨٤.

ولكن تبقى مشاكل اخرى، مثل انخفاض معدل النمو الى ٣٪، والتبعية لامريكا، والمديونية الخارجية، واخيرا ازمة التطور الهيكلي في اسرائيل. وهذا ما لم تعالجه الخطة القصيرة المدى والمالية المحتوى. وقد حاولت اسرائيل ان تبني صناعات عسكرية تصديرية تعتبر كقطاع قائد في الاقتصاد الاسرائيلي، حيث صارت هي اهم صادرات اسرائيل الان، اذ تبلغ ٦١٪ من اجمالي صادرات اسرائيل السلعية عام ١٩٨٥. وهو ما يظهر في تركيزها ـ رغم صعوباتها المالية ـ على الاستثمار في مشروعات عسكرية مثل مشروع طائرة (لافي(والتي كلفتها اكثر من ١,٢ مليار دولار ومن قبلها طائرات (كفير).

الزبدة او المدفع؟

وقد ثارت في اسرائيل ـ كعادتها عند مناقشة كل ميزانية جديدة. فقد بدأت في يوليو/ تموز ١٩٨٦ مناقشات تطالب بضرورة خفض العجز في ميزانية الحكومة لتصل الى ٥٪ من الناتج المحلي الصافي. وقد جرت المناقشة على مستويات عليا. وثار السؤال هل يكون الخفض من القرض المحلي او من الانفاق العسكري او من النفقات المدنية؟ ويمثل الثلاثة اجزاء متماثلة من ميزانية الحكومة الاسرائيلية وكما انه من غير الممكن على المدى القصير تخفيض الدين لذا لم يبق الا السؤال القديم ـ الجديد وهو الزبدة ام المدفع؟

وتمثل النفقات العسكرية لاسرائيل حاليا حوالي ربع الى ثلث الناتج القومي المحلي، والجزء الاكبر منه ممول من الولايات المتحدة، اذ وصل حجم المعونة العسكرية الامريكية لاسرائيل في السنة المالية التي بدأت من اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٨٥ الى ١,٨ مليار دولار و٢,١مليار دولار كمعونات اقتصادية.

وقد بلغت نسبة النفقات العسكرية للناتج المحلي الصافي في اسرائيل ١٩٪ عام ١٩٨٥، بعد ان بلغت الذروة ٣٣,٣٪ عام ١٩٧٧. ويجب علينا ان نتذكر ان تلك هي الارقام الرسمية وان الارقام الحقيقية تزيد عن ذلك بنحو ٥٪ عن الارقام المعلنة.

وقد حذر اسحاق رابين وزير الدفاع في الحكومة الائتلافية من ان تخفيض النفقات العسكرية للجيش الاسرائيلي عن مستوياتها الحالية في الميزانية سيؤدي الى اضعافه في وقت لم تحقق اسرائيل فيه كل اهدافها التوسعية! وقد عارضه البعض بوجوب تخفيض القوة البشرية العسكرية مع العمل على تقوية قوة (نيرانها) اي فعاليتها. وذكر هؤلاء ان مصرقد تم اخراجها من المعركة (وان اتفاقية كامب دافيد بذلك قد جعلت سيناء منطقة عازلة Buffer Zone بين مصر واسرائيل) وان الحدود مع الدول العربية مطمئنة، والعراق منغمس في حربه مع ايران، ولم يتبق امام اسرائيل الا قوة سوريا العسكرية. وعلى هذا طالب البعض بتغيير الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية لصالح تحسين اداء الاقتصاد الاسرائيلي.

وبذلك يظهرلنا ان الخطة التقشفية التي اتبعتها حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل منذ يوليو ١٩٨٥ هي وصفة مالية ـ نقدية لعلاج التضخم، ونجحت في ذلك كثيرا، اذ وصل التضخم كما ذكرنا عام ١٩٨٦ الى ١٩٪ وبذلك عولجت المشكلة على المدى القصير.

وقد انخفض العجز التجاري ايضا بما مقداره مليار دولار في عام ١٩٨٥ وتحول العجز في الحساب الجاري الذي كان قد بلغ ١,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٤ الى فائض في عام ١٩٨٥، وذلك لاول مرة منذ عام ١٩٦٧، وحتى بدون حساب المنح المباشرة من الولايات المتحدة.

لكن الخطة فشلت كما رأينا في مجال الانتاج والعمالة. فهي بالاحرى اجريت على حسابهما. اذ ان نمو الناتج المحلي الاجمالي اصبح سلبيا عام ١٩٨٥ واوائل عام ١٩٨٦ وارتفعت البطالة كماقلنا لتبلغ ٨٪ في اواخر عام ١٩٨٥. كما ان اعتماد الحكومة الائتلافية على التدابير الادارية لتجميد الاسعار والاجور ادى الى اغفال الاختلالات الاساسية في الاقتصاد الاسرائيلي. ومن ناحية اخرى، كان البرنامج متحيزا ضد العاملين، الامر الذي زاد من مشكلة الفقر في اسرائيل والتي يعيش تحتها اكثر من ربع مليون فرد.

وبالتالي، فان الصفقة الاقتصادية الشاملة في عهد حكومة بيريز الائتلافية كانت ابعد ما يكون عن العلاج الطويل المدى والاقتصادي الفعال لمشاكل عميقة طويلة المدى، مثل ازمة الركود التضخمي وتبعية اسرائيل للولايات المتحدة، وان كان الاقتصاد الاسرائيلي يسير في اتجاه حل ازمته بالتطورنحو اقتصاد مصنع عالي التقنية وذوقطاعات رائدة متطورة وذات قدرة تصديرية عالية مثل الصناعات العسكرية كما ذكرنا. ولكن هل تظل اسرائيل هي الدولة المعسكردائما؟ اعتقد ذلك على المدى الطويل، حتى ولو تم فرض السلام الاسرائيلي (بجوهره الاقتصادي) على بقية جيرانها من العرب.

النظام النقدي والمصرفي في فلسطين اثناء الإنتداب البريطـاني

مدخــل:

كانت الـدولـة العثمـانيـة هي الدولة المهيمنة سياسياً على فلسطين قبيل الانتداب البريطاني، وكان نظـام النقـد المتـداول في ذلـك الـوقت (حتى سنة ١٩٢٧) هونظام المعدنين: الذهب والفضة، ثم اقتصر التـداول على الـذهب اضـافـة الى العملة التركية الورقية التي اصبحت بلا قيمة، في ظل ارتفاع الأسعار وحالة التضخم.

بعـد هزيمـة تركيـا واعـلان الانتـداب البريطاني على فلسطين، اصدرت حكومة الانتداب المرسوم التالي، الذي يحدد التداول:

اولا: يُعلم من الآن بأنه اعتباراً من تاريخ ١٩٢١/١/٢٢ تكون العملات التالية هي المتداولة:

أ ـ العملة المصرية (ذهب، فضة، نيكل).

ب ـ الجنيه البريطاني ويعادل ٩٧,٥٠ قرشاً مصرياً.

ثانياً: تصادر العملات التي لم يرد ذكرها في هذا المرسوم، إذا تم التعامل بها في التجارة، أوتم التداول بها.

ولأن العملة المصـريـة كانت أكثـر توفراً لدى الناس، فقد غدا التعامل بها أكثرمن التعامل بالجنيه البـريطـاني، غير أن ذلـك لم يعـد بأدنى فائدة على الحكـومـة الفلسطينية، لأن عوائد التعامل بالجنيه المصري كانت من نصيب البنك المصري.

لهذا السبب فقد تقدم بعض من اعضاء الحكومة باقتراح يقضي بانشاء نظام مصرفي مستقل عن

★ أعد هذا التقرير المترجَم، بتصرف عن:

(Economic organization of palestine), S A' ID. B Himadeh, c.r 1933, Beirut, Lebanon. chap, IX. ''monetary and banking System''.

العملة المصرية، مرتبط بالجنيه الاسترليني، وقد عُزِّز هذا الاقتراح بدراسة في هذا الصدد في تموز ١٩٢٤.

انقضت سنتـان دون البت في هذا الاقتـراح، غيرأن ادارة الانتـداب اعلنت في آب عام ١٩٢٦ عن انشاء نظام نقدي خاص بفلسطين، مستقل عن العملة المصرية، ويرتبط بالجنيه الاسترليني. وفي شباط عام ١٩٢٧ تم تعيـين مسـؤول للنقـد في الحكـومـة الادارية، وشُرع في العمـل جديـاً لسحب وتعويض السنـدات المصـريـة المتداولة، ولم يكن ذلك من الصعوبة بمكان. وبهذا فقد تم انشاء أول نظام مستقل للنقد في فلسطين في شهر تشرين الثاني من العام ١٩٢٧.

نظام النقد الفلسطيني الحديث:

أ ـ اصبح معيار الصرف في فلسطين هو الجنيه الاسترليني، وقد غدت السندات والأسهم قابلة للتحويل إلى الجنيه في سوق التداول مقابل عمولة تساوي ١٪ من قيمة التحويلات، وكذا الحال بالنسبة للسندات المدفوعة بالجنيه الفلسطيني في بورصة لندن.

وقـد عُرِّف الجنيـه على أنـه يسـاوي (١٠٠٠) مليم، ولم توجد أيـة عملة بين الجنيه والمليم إلا بعد سنوات عديدة، حيث اصبح الجنيه يساوي ١٠٠ قرش، والقرش يساوي (١٠) ملاليم.

ب ـ كانت العمـلات قيـد التـداول هي الفضة، النيكل، والبرونز، أما الجنيه البريطاني فقد كان يساوي (١٢٣,٢٧٤٤٤٧) شذرة ذهب، ولم يوجد حد لاستخدام العملة الورقية في التداول الرسمي والعام، لكنه كان من المحظور استخدام الفضة في التداول لأكثر من جنيهين، والنيكل لاكثر من (٢٠٠) مليم، والبرونز لأكثر من ١٠٠ مليم.

وقد كانت الفضة تتكون من فئتين نقديتين هما: (٥٠ مليم، ١٠٠مليم)، أما النيكل فقد كان يتكون من ثلاث فئات هي: (٥ ملاليم، ١٠ ملاليم، ٢٠ مليما)، وأما البرونز فقد كان يتكون من فئتين: (١ مليم، ٢ مليم). وقـد طرأت زيـادة ملحـوظـة في حجم التـداول بعـد اعتماد النظام الجديد بدلا من نظام النقد المصري، كما يتضح لنا من الجدول رقم (١).

من الملاحظ ان انخفاضاً طرأ على حجم التداول بعد سنة ١٩٣٦، ومن السهل عزوذلك الى الاضراب الشـامـل الـذي قام به الفلسطينيـون في هذه السنة، بشكل عام، وإلى تقلص عدد العاملين في الصناعة بشكـل جزئي، وعـلى الـرغم من أن حجم التداول بلغ حتى ١٩٣٧/٣/٣١ (٤,١٤) مليون باوند مسجلاً انخفـاضـاً ملحـوظـاً عن مثيله في العـام المنصـرم، إلا أن حجم التداول هذا ظل مرتفعاً قياساً إلى حجم التـداول في الاقطـار المجـاورة. ولعل السبب في ارتفاع قيمة راس المال المتداول يعود إلى ارتفاع مستوى المعيشـة والاجـور قيـاسـاً إلى غيرهـا في الأقطار المجاورة، وذلك لعامل جوهري يتمثل في تدفق رأس المال اليهودي القادم مع حركة الهجرة النشيطة.

مجلس التداول والسوق المالية:

اضطلع مجلس التداول بمهمات الضبط والادارة والمراقبة، وكان يتم تعيين اعضاء هذا المجلس من قبل حكومة المستعمرة، ومقر ادارته في بريطانيا.

وقد نصت حكومة الانتداب على ان مهمات هذا المجلس تتمثل في توفير وضبط موارد التداول في فلسطين بحيث يتم التداول بشكل مستقر يتلاءم والمصالح البريطانية. وتحقيقاً لهذه الغاية فقد انيطت مهمة سك العملة وطبع النقد به، حيث كان يتم طبع هذه النقود بموجب قيمة مدفوعة من بريطانيا تغطي حاجة المستعمرة، ولضمان عملية تحويل العملة، فإن المجلس كان يحتفظ بوديعة له في بريطانيا، تحسباً لتغير قيمة الجنيه.

احتياطي رأس المال المصرفي:

كان الاحتياطي المصرفي في فلسطين يتكون من مجموع التحويلات للسندات والاوراق النقدية المصرية، وبعد زيادة عمليات بيع العملات يتم اضافتها للاحتياطي، والمصدر الآخر هو عوائد استثمارات المجلس المالي.

وللتفريق بين الموجودات واحتياطي راس المال، يمكننا القول بان الموجودات هي مجموع استثمارات المجلس مضافاً اليها السيولة النقدية، علاوة على القطع الفضية المتداولة او المخزونة.

أما الاحتياطي فهو أقل من الموجودات من حيث القطع الفضية اضافة الى مجموع احتياطي الاستثمارات. حيث ان احتياطي الاستثمارات هو المبلغ المرصود تحسباً لانخفاض القيمة الشرائية للسندات المعتمدة من المجلس والتي تزداد سنوياً بزيادة ثمن هذه السندات.

ويبين الجدول (٢) أن الموجودات كانت تغطي حاجة فلسطين، كما يبين الزيادة المطردة في التداول حتى عام ١٩٣٦، ويتجلى هذا بالزيادة في قيمة الموجودات/ قيمة التداول، حيث بلغت قيمة هذه الزيادة ٨٤٨,٢٨٥ الف جنيه، ثم انخفضت في عامي ١٩٣٦، ١٩٣٧، بسبب انخفاض القيمة الشرائية.

ويبين الجدول رقم (٣) بوضوح حجم احتياطي التداول، ففي آذار ١٩٣٥ بلغت الواردات المالية ٥,٥٩٧,٦٣١ جنيه وتجاوزت التداول بـ٢٧١,٤٠٣ جنيه، وفي آذار ١٩٣٧ بلغت الواردات المالية ٥,٧٣٤,٩١٧ جنيه، وبلغ الفائض ١٠٨,٨٣٨ جنيه، ويلاحظ ان احتياطي الاستثمار ظل ثابتاً من عام ١٩٣٥ ـ ١٩٣٧، على الرغم من انخفاض قيمة الاستثمار.

ويلاحظ من الجدول (٢) ان الواردات المالية كانت من الاستثمارات اكثر منها من الذهب، فقط كمية قليلة من الذهب كانت تتوفر على شكل سيولة نقدية حسب تعليمات المجلس.

المميزات العامة للبنوك ونظام الصرف:

كانت المؤسسات المالية في فلسطين تقسم من حيث مراكز تأسيسها: إلى مؤسسات محلية ومؤسسات اجنبية، ومن حيث وظائفها: إلى بنوك تجارية وبنوك قروض تعاونية. ويمكن التمييز بينهما (البنوك المحلية والاجنبية) تبعاً لمراكز التأسيس، وليس تبعاً للمركز الرئيسي. وتتأتى أهمية التمييز بينهما تبعاً لاختلاف القوانين البنكية لدى الفروع عنها لدى المراكز. أما الفرق بين البنوك التجارية وبنوك القروض التعاونية فهو يتمثل في الوظيفة والنفوذ الذي يعطى لهما بواسطة القانون.

فبنوك القروض التعاونية يطبق عليها قانون الشركات التي تقدم قروضاً للمتعاملين بناء على ضمانات ثابتة (غير السيولة النقدية) أما البنوك التجارية فهي البنوك التي تتعامل بأنظمة النقد الصرف والودائع وغيرها، وقد تحمل اسم بنك.

أما العملية البنكية فهي قانوناً (استلام النقود ـ السيولة العامة ـ والتي ترد حسب الطلب بموجب شيك، مع ضرورة اعطاء فائدة للعميل)، كما لا بد من التنويه بأن البنوك التجارية وبنوك الاقتراض يجب ان تسجل عند المسجل العام للشركات.

أما مؤسسات الاقراض التي تشمل ايضاً بنوك الإقراض، فهي تسعى لزيادة الفائدة الاقتصادية للعملاء بما يتطابق مع قوانين الجمعيات التعاونية، حيث تقوم باقراض العميل المال مقابل كفالة مضمونة غالباً ما تقدم من أحد العملاء أو من شخص غير عميل.

بشكل عام فإن البنوك في فلسطين لها طابع تخصصي (أي مرتبط بأحد الفروع الاقتصادية) فالبنوك مثلاً تقوم بالالتزام بالأعمال التجارية والصناعية قصيرة الأمد.

أما المؤسسات المالية المتخصصة بالصناعات الثقيلة طويلة الأمد، فلم يكن يوجد غير واحدة في فلسطين هي الشركة المالية الصناعية الفلسطينية التي بدأت اعمالها في عام ١٩٣٥. وأما البنوك العقارية فقد كانت تقدم القروض المالية مقابل رهن عقاري (اي قيمة اقتصادية غير جارية) ومن أهم هذه البنوك بنك الاقراض العام الفلسطيني، الذي ارتفعت عوائده بموجب سندات طويلة الأمد.

أما القروض الزراعية ذات الأمد القريب قصيرة المدى، فقد كانت تقدم من قبل مؤسسات الاقراض الزراعي المتواجدة في الريف، والتي تحصل على النقود بموجب اتفاقيات مع البنوك التجارية المحلية والاجنبية التي لم تكن كافية بالنسبة للاستثمارات الزراعية.

لقد تميز وضع المؤسسات النقدية في فلسطين بالنمو السريع، فتم تأسيس العديد من المؤسسات والبنوك التجارية مع زيادة في راس المال، وزيادة في السيولة النقدية، ولذلك فقد تم فتح فروع عديدة للبنوك المحلية والأجنبية. ففي عام ١٩٣٨، كان هناك خمسة بنوك من أصل ستة بنوك لها فرع أو أكثر، وأحد عشر بنكاً محلياً من أصل (٤٧) لها فروع في انحاء فلسطين.

البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية:

كانت البنـوك التجارية تقوم بأعمال القبض والصرف وتقديم القروض القصيرة الأجل، وهي أعمال كانت تشتـرك فيهـا البنـوك المحليـة والاجنبية، غير أن البنوك الأجنبية كانت تتميز بأنها تقوم بمعاملات كبيرة جداً، وكذلك عملاؤها الذين كانوا يتميزون عن عملاء البنوك المحلية بأنهم يديرون مصالح تجارية معروفة في أكثر من بلد.

أمـا من ناحيـة القـوانـين الـداخلية، فقد كانت تختلف من بنك لآخر، خاصة فيما يتعلق بمعاملات القروض والتسهيلات، ويمكن معرفة حجم القروض والودائع في البنوك من خلال الجدول (٤) حيث يظهر ان البنوك لم تكن ملزمة بتقديم كشف شهري بحجم الودائع والقروض.

وقـد ازدادت البنـوك التجـاريـة في فلسطـين بعد الحرب العالمية الاولى زيادة ملحوظة، حيث كانت تقتصر قبل وابان الحرب على بنكين هما البنك العثماني الامبراطوري، والبنك البريطاني الفلسطيني.

أما بعد الحرب فقد تم افتتاح العديد من البنوك الأجنبية والمحلية، وازداد نمو هذه البنوك بعد عام ١٩٣٠ تحـديـداً إذ ارتفـع عدد البنـوك المحليـة الى (٢٠) بنكاً، والأجنبية الى سبعة بنوك، وبعد سنوات وصل عدد المؤسسات المالية الى (٧٦) مؤسسة. ويعود السبب في هذا الازدياد إلى الفائدة المرتفعة التي كانت تقـدمهـا هذه المؤسسات بشكل تنافسي، مما اقلق السلطات كثيراً اذ اصبح من الصعب السيطرة على الوضع المالي في حالة حدوث ازمات حقيقية، لذا فقد قدرت اللجنة المالية العليا في اجتماعها الذي عقد في كانون الأول ١٩٣٣، ان يكون هناك راس مال لجميع المؤسسات المصرفية لا يقل عن ٢٥,٠٠٠ جنيه مدفوع نقداً.

وفيمـا يتعلق ببنـوك الاقـراض، فقـد كانت تقسم إلى قسمـين: بنـوك الاقـراض الصناعي، وبنوك الاقراض الزراعي، وكانت مصادر هذه البنوك تتأتى من عوائد المستثمرين القليلة، علاوة على القروض المقدمة من البنوك الكبيرة.

وكما كان الحال بالنسبة للبنوك التجارية فقد ازدادت ايضاً بنوك الاقراض حيث وصل عددها عام ١٩٣٣ إلى (٨٨) بنكاً وفي عام ١٩٣٧ وصل عددها الى (٢٣٧) بنكاً.

جدول رقم (١)

التاريخ	القطع المعدنية	الاوراق	المجموع الكلي
١٩٢٨	١٩٤,٨٤٨	١,٦٩٢,٥٠٠	١,٨٨٧,٣٤٨
١٩٢٩	٢٠١,٧٤٨	١,٥٨٥,٩١٦	١,٧٨٧,٦٦٤
١٩٣٠	٢٤٩,٢٤٤	١,٩٤٨,٤٢٠	٢,١٩٧,٦٦٤
١٩٣١	٢٨٤,٣٣٦	٢,٠٨٥,٣٢٨	٢,٣٦٩,٦٦٤
١٩٣٢	٣٣٠,٤٩٦	٢,٠٧٨,١٦٨	٢,٤٠٨,٦٦٤
١٩٣٣	٣٣٣,٧٤٤	٢,٤٨٧,٩٢٠	٢,٨٢١,٦٦٤
١٩٣٤	٤١٨,٠٨٤	٣,٦٥١,٥٨٠	٤,٠٦٩,٦٦٤
١٩٣٥	٥١٧,٠٦٠	٤,٨٠٩,١٦٨	٥,٣٢٦,٢٢٨
١٩٣٦	٥٧١,٢٠٠	٥,٦٦٤,٩٣٥	٦,٢٣٦,١٣٥
١٩٣٧	٥٣٢,٥٠٠	٥,٠٩٣,٦٣٤	٥,٦٢٦,١٣٤
١٩٣٨	٤٩٧,٣٠٠	٤,٥١١,٨٣٤	٥,٠٠٩,١٣٤

جدول رقم (٢)

التاريخ	الاستثمارات حسب اسعار التداول	٪ لقيمة الموجودات	السيولة المتداولة بالايدي	قيمة الفضة في البورصة	مجموع قيمة الموجودات في الفضة	العملة المتداولة	فائض قيمة الموجودات
١٩٢٩	١,٤٤٧,٣٣٨	٨٢	١٨٥,٠٧٨	١٤١,٩٩٥	١,٧٧٤,٣٧١	١,٧٨٧,٦٦٤	١٣,٢٨٩
١٩٣٠	١,٨٧٤,٠٢٧	٨٣	٣٠٩,٩١٢	٨٣,٩٢٢	٢,٢٦٧,٨٦١	٢,١٩٧,٦٦٤	٧٠,١٩٧
١٩٣١	٢,٣٣٦,١١٨	٩٢	١٣٤,٠٨٢	٥٥,٨٥٩	٢,٥٢٦,٠٥٩	٢,٣٦٩,٦٦٤	١٥٦,٣٩٥
١٩٣٢	٢,٢٩٨,٩٩٨	٨٧	٢٧١,٣٣٢	٧٨,١٢٣	٢,٦٤٨,٤٦٣	٢,٤٠٨,٦٦٤	٢٣٩,٧٩٩
١٩٣٣	٢,٩٧٨,٠٥٨	٨٨	٣٢٤,٥٧٠	٧٧,٠٢٥	٣,٣٧٩,٦٥٣	٢,٨٢١,٦٦٤	٥٥٧,٩٨٩
١٩٣٤	٤,٢٣٩,٢٢٥	٩٠	٣٥٨,٠٧١	١١٠,٢٠٨	٤,٧٠٧,٥٠٤	٤,٠٦٩,٦٦٤	٦٣٧,٨٤٠
١٩٣٥	٥,٠٤٤,٢٩٧	٨٢	٩١٤,٩٦٤	٢١٥,٢٥٢	٦,١٧٤,٥١٣	٥,٣٢٦,٢٢٨	٨٤٨,٢٨٥
١٩٣٦	٥,٣٤٥,٦٧٢	٧٦	١,٤٠٤,٣١٨	٢٤٠,٧٢٢	٦,٩٩٠,٧١٢	٦,٢٣٦,١٣٤	٧٥٤,٥٧٨
١٩٣٧	٤,٧٦٧,٧١١	٧٦	١,٢٥٤,٩٨٠	٢٥٤,٣٩١	٦,٢٧٧,٠٨٤	٥,٦٢٦,١٣٤	٦٥٠,٩٤٨

جدول رقم (٣)

التاريخ	كامل الموجودات بما فيها الفضة والعملات	أدنى قيمة للفضة للعملات المتداولة	أدنى قيمة لاحتياطي الاستثمار	احتياطي التداول	قيمة التداول	فائض قيمة الموجودات /قيمة التداول
١٩٣٠	٢,٢٦٧,٨٦١	٤٩,٦٤٤	٣٣,٥٤٤	٢,١٨٤,٦٧٣	٢,١٩٧,٦٦٤	١٢,٩٩١
١٩٣١	٢,٥٢٦,٠٥٩	٣٧,٩٢١	٦٦,٥٤٣	٢,٤٢١,٥٩٥	٢,٣٦٩,٦٦٤	٥١,٩٣١
١٩٣٢	٢,٦٤٨,٤٦٣	٥٤,٥٩٧	٧١,٦٠٦	٢,٥٢٢,٢٦٠	٢,٤٠٨,٦٦٤	١١٤,٠٩٦
١٩٣٣	٣,٣٧٩,٦٥٣	٥٣,٩١٧	٣١٦,٣٣٣	٣,٠٠٩,٤٥٣	٢,٨٢١,٦٦٤	١٨٧,٧٣٩
١٩٣٤	٤,٧٠٧,٥٠٤	٧٧,٥٨٢	٣٣٨,٩٤٨	٤,٢٩٠,٩٧٤	٤,٠٦٩,٦٤٤	٢٢١,٣٠٠
١٩٣٥	٦,١٧٤,٥١٣	١٣٦,٧٩٤	٤٤٠,٠٨٨	٥,٥٩٧,٦٣١	٥,٣٢٦,٢٨٨	٢٧١,٤٠٣
١٩٣٦	٦,٩٩٠,٧١٢	١٠٤,٠٩٦	٤٤٠,٠٨٨	٦,٤٤٦,٥٢٨	٦,٢٣٦,١٣٤	٢١٠,٣٩٤
١٩٣٧	٦,٢٧٧,٠٨٢	١٠٢,٠٧٧	٤٤٠,٠٨٨	٥,٧٣٤,٩١٧	٥,٦٢٦,١٣٤	١٠٨,٧٨٣

جدول رقم (٤)
(بالاف الجنيهات الفلسطينية)

نهاية الشهر	مجموع طلبات القروض	البنـــــوك		الجمعيات ومؤسسات الاقراض	
	+زمن الودائع	الكمية	٪ للمجموع	الكمية	٪ المجموع
اذار/ ١٩٣٦	—	١٤,١٣٢	—	—	—
حزيران	١٧,١٨٧	١٤,٦٣٩	٨٥	٢,٥٤٨	١٥
ايلول	١٧,٠٣٢	١٤,٤٠٨	٨٥	٢,٦٢٤	١٥
كانون اول	١٦,٩٨٥	١٤,١٩٦	٨٤	٢,٧٨٩	١٦
اذار/ ١٩٣٧	١٧,٣٦٤	١٤,٥٣٤	٨٤	٢,٨٣٠	١٦
حزيران	١٧,٣٥٤	١٤,٣٨١	٨٣	٢,٩٧٣	١٧
ايلول	١٦,٨٠٤	١٣,٩١١	٨٣	٢,٨٩٣	١٧
كانون اول	١٦,٢٧٦	١٣,٤٦٧	٨٣	٢,٨١٩	١٧
اذار/ ١٩٣٨	١٦,٥٥٦	١٣,٧٣٦	٨٣	٢,٨٢٠	١٧
حزيران	١٧,١٥٨	١٤,٢٢٢	٨٣	٢,٩٣٦	١٧

اعداد وترجمة:
نبيل عبدالخالق

كتب

محمد خالد الأزعر

"المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧ - ١٩٨٥"

في تمهيـده للكتاب، يقـول المـؤلف ★ - في تبـريـر الاكتفـاء بقطاع غزة - بأن «ثمة امكانية الـدراسـة الشـاملة لحركة المقاومة الفلسطينية عمـومـا، من جهـة، وامكـانيـة لدراسة المقاومة الـفـلسطـينيـة في بعض الامـاكن، اوالمراحـل تاريخيـة، من جهـة اخرى، على ان يتم ذلك وقد اخـذت خارطـة الصـراع العـربي - الصهيوني بالمفهوم الشامل، في الاعتبار».

وفي الفصـل الاول، يحـدد المؤلف المقاومة، ويقـول انهـا تعنى «الـوقوف في وجه الاعتداء». «امـا مظـاهـرهـا فثلاثة، اولها المقاومة الشعبية المفتـوحـة، وثـانيهـا المقـاومـة السرية، واخرها المقاومة المدنية المتمثلة في عدم التعاون والمقاطعة وهي ما تم ممارسته في القطاع.

وحرب العصابات هي - عند المؤلف - مرحلة ارقى للمقـاومة، وتختلف «عن النضال السياسي (رغم انهـا مكملة لهـا)». وهـو النضـال الـذي يشتمـل على التحـريض ضد المحتـل، والترويج لفكـر المقاومـة، والـدعـوة الى مجابهة المحتلين. والمقـاومة مرادفة لمجابهة الظلم والاستعمار. على ان المـؤلف يرى، بحق، استحـالة فصل المقاومة المسلحة عن المقاومة السياسية، لجدلية العلاقة بينهما.

ويشـير الكاتب الى ان مصطلح «قطاع غزة» قد تأثـر بالتطـور السيـاسي والاداري والجغرافي والسكـاني وهـو الجزء المتبقي من لواء اوقضاء غزة، في ما قبـل نكبـة ١٩٤٨ الفلسطينيـة. وقـد تحـدد القطـاع في اتفـاقيـة الهـدنـة المصرية - الاسرائيلية، الموقعة في ١٩٤٩/٢/٢٤. وهويمتد من رفح جنوبا الى بيت حانون شمالا بما مسافته ٤٠ - ٤٥ كم، وبعـرض يتـراوح ما بين ٥ - ٧ كم. وتـرى اسرائيـل ان «هـذه المسـاحـة بسكانها،

★ محمـد خالـد الازعـر، المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧ - ١٩٨٥، القاهرة، منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧.

تشكل خميرة الشعب الفلسطيني، وخصوصا المخيمات».

ان الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية للقطاع هي - برأي كاتبنا - التي تشكل ارضية المقاومة. فعدا اساليب القمع الصهيونية، وارتفاع الروح المعنوية للسكان، مع انطلاق حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس، وبسبب تلقي البالغين التدريب العسكري المسبق وخبرات الحركة الوطنية على مواجهة الاحتلال الاسرائيلي السابق (٥٦-١٩٥٧) واتضاح افق الكفاح، بعد هذا كله ثمة التربية القومية والوطنية، طوال تسعة عشر عاما، وحرب الفدائيين، اواسط الخمسينات، ومبادىء الثورة الناصرية، وتردي الاوضاع الاقتصادية، وتوفير مخازن الاسلحة التي خلفها الجيش المصري هناك، واخيرا استفحال مشكلة اللاجئين.

ويحصر محمد خالد الازعر اهداف المقاومة في القطاع في ما يلي:

- ■ اضفاء الطابع الجماهيري على المقاومة.
- ■ اضعاف العدو، وحرمانه من الاستقرار.
- ■ خلق سلطة موازية لسلطة الاحتلال.
- ■ التأكيد على رفض السكان للاحتلال.

وفي الفصل الثاني يتحدث المؤلف عن «قطاع غزة في تاريخ النضال الفلسطيني» مبتدئا بالتأكيد على ان القطاع لم يكن «منطقة تخلو من المقومات التي تؤهل لعدم الاستكانة لهذا الاحتلال وبالتالي الشروع في المقاومة بكل اشكالها».

وبعد ان يستعرض المؤلف موقع القطاع في النضال الفلسطيني، منذ الحرب العالمية الاولى (١٩١٤) وحتى نكبة ١٩٤٨ الفلسطينية، يستنتج، اولا، ان لواء غزة لم يكن يختص بطابع متميز، على النحو الذي اعقب النكبة، وثانيا، ان الطابع المدني والسياسي للمقاومة تغلب على الطابع العسكري الامر الذي اختلف، لاحقا.

وينتقل المؤلف للحديث عن القطاع في حرب ٤٧-١٩٤٨ ومنه الى دخول القوات المصرية الى فلسطين، في ١٥ ايار/ مايو ١٩٤٨، والمقاومة في القطاع، ما بين النكبة والعدوان الثلاثي، خريف ١٩٥٦، وفي هذه الحقبة يؤكد المؤلف انه لم يقم في القطاع، حتى اعتداء ٢٨/٢/١٩٥٥ الاسرائيلي عمل نضالي منظم، بالمعنى المفهوم. واعتقد ان هذا الرأي بحاجة الى تدقيق، اذ كان في القطاع، في الفترة المذكورة، تنظيمين سياسيين، واسعي النفوذ في القطاع، بخاصة ما بين العامين ١٩٥٣ و ١٩٥٥. وربما قصد المؤلف اعمال مقاومة مسلحة منظمة. وهنا يكون قد اصاب ولكن شتان بين «عمل نضالي منظم» و «مقاومة مسلحة منظمة».

ووقع الاعتداء الاسرائيلي في ٢٨/٢/١٩٥٥ ليعلن عن مدى ضعف الدفاعات العسكرية عن القطاع، الامر الذي شحذ الشعور الوطني في القطاع، كما لفت انظار الحكم المصري الى خطورة الاطماع الصهيونية، والعمل على مواجهتها. فبدأت هذه القيادة تمد الجسور مع الكتلة الشرقية.

ومعروف ان انتفاضة شعبية شاملة غطت انحاء القطاع، دامت ثلاثة ايام، ولم تتوقف الا بعد ان قطعت القيادة السياسية المصرية على نفسها وعدا بتلبية مطالب الانتفاضة، في تسليح وتحسين القطاع، والغاء «مشروع سيناء»

لتوطين اللاجئين الفلسطينيين.

على ان المؤلف يقول ان الشيوعيين والاخوان المسلمين والبعثيين قد قادوا هذه الانتفاضة. في ما لم يكن للبعثيين نشاط، بعد، في القطاع. اذ بدأوا نشاطهم منذ صيف ١٩٥٥، وليس قبل ذلك.

والنتيجة الثابتة لهذا الاعتداء - بعد الجسور مع الكتلة الشرقية - كان قرار القيادة المصرية القاضي بتشكيل وحدات فدائية فلسطينية للضرب في عمق فلسطين المحتلة. وضمت هذه الوحدات ما ينوف على الستمئة مقاتل.

وكان لنشاط هذه الوحدات اثار بالغة مادية ومعنوية، على الكيان الصهيوني، كما حد هذا النشاط، كثيرا، من النشاط الاستيطاني، ناهيك عن الاثار الاقتصادية والبشرية المرهقة، حتى بلغت الخسائر البشرية الاسرائيلية ستة اضعاف خسائرها في العدوان الثلاثي (١٩٥٦) وضعف كل ما خسرته من قتلى في حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣. وكان هذا النشاط الفدائي «حجر الاساس في تفكير بعض الفلسطينيين في بدء العمل الفدائي ضد الكيان الصهيوني». لذا كان الهدف المعلن لاسرائيل لاحتلالها قطاع غزة، خريف ١٩٥٦ «القضاء على قواعد الفدائيين» وهو الاحتلال الذي دام اربعة اشهر وخمسة ايام. وانتصبت في وجهه مقاومة سياسية، قادتها «الجبهة الوطنية» و «جبهة المقاومة الشعبية».

وينتقل المؤلف للحديث عن القطاع، في ما بين جلاء المحتل الاسرائيلي (١٩٥٧) وعودته صيف ١٩٦٧. ومنه يدلف الى الفصل الثالث، الذي يخصصه للحديث عن القطاع بين الاحتلال والمقاومة.

ومنذ مطلع ١٩٦٨ وحتى اواخر العام ١٩٧١ شهد القطاع مقاومة مسلحة قوية، وبحسب المصادر الاسرائيلية، فان السكان امدوا الفدائيين «بمزيد من الرجال.. فالسكان في القطاع هم فدائيون محتملون». مما ابقى القطاع، طوال هذه الفترة، المنطقة الوحيدة من الاراضي المحتلة التي لم يجرؤ مستوطن صهيوني واحد على سكناها.

ومنذ الايام الاولى للاحتلال، تكونت «الجبهة الوطنية المتحدة» وهي التي اخذت على عاتقها قيادة المقاومة في القطاع، ثم سرعان ما تكونت - مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، «طلائع المقاومة الشعبية».

على ان المؤلف حين يتحدث عن «الجبهة الوطنية المتحدة» يفصلها عن «اللجان الوطنية»، وهي اللجان التي شكلتها الجبهة نفسها في الاحياء والمخيمات واماكن العمل، فكانت بمثابة المنظمات القاعدية لهذه الجبهة.

ومنذ العام ١٩٧٣، اخذ طابع المقاومة يتماثل، اكثر فاكثر في القطاع والضفة الغربية المحتلين. وقد اخذ الامل بمستقبل واحد يوحد، باضطراد، الكفاح في هاتين المنطقتين، حيث بدأ الالحاح على قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع. وفي آب/ اغسطس ١٩٧٣ تشكلت «الجبهة الوطنية الفلسطينية» بهدف قيادة النضال الوطني الفلسطيني في الضفة والقطاع. غير ان سلطات الاحتلال قامت بترحيل ابرز قادة هذه الجبهة في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٣. الى الاردن. الامر الذي لم يشر اليه

المؤلف، على اهميته، وان اشار الى حملة الاعتقالات الواسعة التي شنتها سلطات الاحتلال ضد نشطاء هذه الجبهة.. في نيسان/ ابريل وايار/ مايو ١٩٧٤ فشملت زهاء اربعمئة من اعضائها.

واذا كانت كفة المقاومة المسلحة قد رجحت، في ما بين ١٩٦٧ و١٩٧١ في القطاع فان كفة المقاومة السياسية التي سادت منذئذ وحتى الان.

ويؤكد الكاتب على العلاقة الجدلية بين قوة المقاومة في الخارج وقوتها في الداخل، الامر الذي يتم عبر خطين، يحمل اولهما تأثير الخارج على الداخل ويعمل الثاني في الاتجاه المعاكس.

وبدأت مظاهر جديدة تتخلل المقاومة في القطاع فعلى سبيل المثال كان اكثر من ٣٠٪ من الفدائيين المقبوض عليهم خلال ١٩٧٩ لاينتمون الى اي تنظيم، وارتفعت هذه النسبة الى ٥٠٪ في العام ١٩٨٥ في الضفة والقطاع اما في القطاع، وحده، فبلغت نحو ٦٥٪.

وتقول صحيفة اسرائيلية «يكفي ان يستثير الحكم العسكري اي شخص، لكي يتخذ قرارا بان يصبح فدائيا. وقد تراوحت اعمار ٧٥٪ من الفدائيين ما بين ١٧_٢٤ سنة و٧٪ ما بين ١٥_١٧ سنة ويستنتج المؤلف هنا ان المقاومة غدت ظاهرة لصيقة بوجود الاحتلال، وان «جيل الرواد من المقاومين قد أصَّل كراهية الاحتلال والاضطهاد وجذوره المقاومة».

ومنحت الجماهير كل تأييدها لفصائل المقاومة في القطاع. وعلى سبيل المثال فان سائقي شركة الباصات الاسرائيلية استقالوا في حزيران/ يونيو ١٩٧١ تلبية لنداء من المقاومة واضرب السكان في آب/ اغسطس ١٩٧١ استجابة لنداء مماثل.

واهمل المؤلف دعوة «الجبهة الوطنية المتحدة» الى السكان بالاضراب السياسي العام في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧. وكيف اتت الدعوة كاملة، فشملت كل مجالات النشاط. وتكمن اهمية هذا الاضراب في كونه اول علامة على تماثل جماهير القطاع للشفاء من وباء الهزيمة عام ١٩٦٧ وبدء التحول في مدى استعدادها للتضحية من جديد.

وقد سعت سلطات الاحتلال الى فك ارتباط الجماهير بطلائعها فالموقف الجماهيري كان من اهم عوامل قوة المقاومة واستمراريتها.

وفي حديثه عن المقاومة والقيادات الشعبية في القطاع يشير المؤلف الى اصدار سلطات الاحتلال «قانون المخاتير» الذي يلزم المختار بالابلاغ عن اي مظاهر للمقاومة. الا ان المخاتير «بدوا ادوات عديمة التأثير» بحسب تعبير مسائية «معاريف». الاسرائيلية صيف ١٩٧١.

ثم ينتقل المؤلف الى الحديث عن السياسة الاسرائيلية تجاه المقاومة في القطاع، التي اتجهت الى محاولة نفي الهوية الوطنية الفلسطينية وقمع الكفاح المسلح.

فعمدت الى تكثيف اجهزة الامن حتى تضاعف عدد افراد الشرطة ست مرات عما كان عليه في العام ١٩٥٦ فضلا عن المتطوعين والمستوطنين المسلحين (١٢٠ الف شخص) وفي مطلع العام ١٩٧١ عهد الى آرييل شارون بامر قيادة المنطقة الجنوبية من اجل وضع حد للمقاومة في القطاع. وفي ما بين حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وايار/ مايو ١٩٦٩ نظرت المحاكم

الاسرائيلية نحو سبعة الاف قضية مقاومة، واتهم زهاء عشرين الف شخص في القطاع باعمال المقاومة. وخلال العام ١٩٧١ وحده تمكنت سلطات الاحتلال من اعتقال نحو الف فدائي في القطاع وعمدت قوات الاحتلال الى القتل العمد بذريعة عدم التوقف او محاولة الهروب، ناهيك عن اعمال القاء القنابل من قبل هذه القوات على سكان القطاع، والصاق تهمة القائها بالفدائيين، وهناك نزع الملكية وحماية المستوطنات ونسف البيوت والنقل القسري للاجئين.

وفي مطلع ١٩٦٩ عهدت الحكومة الاسرائيلية الى رعنان فايتس رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية بمهمة تهجير اللاجئين، وتحطيم حياة المخيم وبث المستوطنات اليهودية، بما يسمح بتوفير بيئة اجتماعية «مستقلة» ومن ثم توفير حافز وفرصة لتطوير قيادة محلية من بين اللاجئين، وتحويل طاقاتهم الثقافية والسياسية من العداوة والنشاط المقاوم الى مجار انتاجية بالتعاون مع الكيان الصهيوني. مما ادى الى ارهاق الفدائيين وتوسيع الطرقات امام الدوريات العسكرية الاسرائيلية. ومن جهة اخرى فان هذه الاجراءات وفرت ظروفا تساعد على الانفجار.

ويستعرض المؤلف مشروعات التسوية ومحاولات الاحتواء السياسي ويرى في انتفاضة القطاع في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨١ تحركا من اكبر التحركات الجماهيرية ضد سياسة الاحتلال وهي الانتفاضة التي امتدت زهاء اسبوعين وجاءت احتجاجا على نية سلطات الاحتلال تنفيذ خطة «الادارة المدنية».

ويحاول الفصل الرابع من الكتاب تغطية «المقاومة المسلحة في قطاع غزة ١٩٦٧_١٩٨٥» ويستنتج الكاتب ما يلي:

■ تخفيض الاسرائيليين ارقام خسائرهم البشرية، عند اعلانها.

■ تراجع معدلات العمليات الفدائية، منذ العام ١٩٧٢ بعد خروج المقاومة من الاردن، وتوقف المناوشات على الجبهة المصرية _ الاسرائيلية.

■ تماثل العوامل المؤثرة في المقاومة، منذ ذلك التاريخ، عموما في الاراضي المحتلة.

■ كانت الكثافة السكانية المرتفعة، والتجارب التنظيمية الغنية، وتوفر السلاح _ نسبيا _ تعويضا لضيق مساحة القطاع وافتقاره الى الطبيعة الجيوستراتيجية الملائمة لحرب العصابات.

■ تطور اسلحة المقاومة، اذ بدأت بزرع الالغام والاشتباك بالاسلحة الخفيفة والقاء القنابل ثم وصلت الى القاء القنابل الحارقة والطعن بالخناجر.

■ اختطاف الجنود الاسرائيليين وقتلهم.

■ نقص التسليح

■ رمت العمليات الفدائية الى الحاق خسائر بشرية ومادية بالعدو والى ايقاف التعامل الاقتصادي معه ومعاقبة عملائه والمتعاونين معه.

■ في المرحلة الاولى (١٩٦٧_١٩٧١) كانت قوات التحرير الشعبية هي الاولى في مجال حجم العمليات المسلحة في القطاع تلتها فتح ثم الجبهة الشعبية.

■ ثمة علاقة ملموسة بين المناسبات الوطنية الفلسطينية وبين تزايد العمليات الفدائية.

وبعد الجداول الاحصائية المساعدة

والضـرورية التي يضمنها المؤلف كتابه، ينتقل الى الحـديث عن مستقبـل المقـاومـة في القطاع، الذي قدم ـ على مدى عشرين سنة من الاحتلال ـ مثـالا للنضـال الـدؤوب، والمقاومـة المستمرة للمشـروع الصهيوني. وهو الذي ظل يمثل عقدة لهـذا المشروع. وقد شكل القطاع ساحة تفاعلت عليهـا المقاومة المسلحة والمقاومة المدنية، بجميع انـواعها، وانعكست آثارها في المواقف السياسية للثـورة الفلسطينية، وفي النظرة العربية والدولية والاسرائيلية الى الشعب الفلسطيني.

وفي المجال الفلسطيني فان حركـة المقاومة تأكـدت من ان تأييـد الجمـاهـيرلهـا يعني توفر الـدرع او القـاعـدة الخلفية والارضية الصلبة، وخـط التمـوين، ووسيلة المـراسـلات السريعة، والحقـل الخصب لاستنبـات المقـاتلين، الـذين يمدون المقاومة بدماء جديدة، على ان هذا التأييد الجمـاهـيري لا يجب ان يدعـونـا الى الـركـون للعفـويـة، بل لا بد من القيـام بتوعية وتحريض وتنظيم الجماهير العريضة وتسليحها.

ويـرى المـؤلف ان مستقبـل المقـاومـة في فلسطين المحتلة مرتبط ـ الى حد بعيد ـ بمتغيرات الـداخـل، كمـا انـه رهن بمـدى تحقيق الوحدة الـوطنيـة، والوضوح السياسي والفكري. ويدعو المـؤلـف الى انشـاء «مكتب عمليـات مشتـرك للداخل» يقوم بجمع المعلومات وتحديد الاهداف واختيار الاسلحة المناسبة والتدريب والتنسيق.

وبعـد، فلقـد غطى المـؤلف حركـة المقـاومـة في القطاع، عاقدا المقارنة، بين حين واخر بينها وبين مجمل المقاومة في بقية ارجاء فلسطين. وان افتقر الكتـاب الى الاسـاس الاقتصـادي والاجتماعي للمقـاومـة في القطـاع. وهي خلفيـة ضروريـة للمقـاومـة السيـاسية والعسكرية بل انها تركت بصماتها على هذه المقاومة.

عبد القادر ياسين

د. انطوان منصور

اقتصَاد الصّـمـود

يمثـل هذا الكتـاب اطـروحة اكاديمية، نال البـاحث بموجبها دكتوراة الدولة الفرنسية، وقد قام بتـرجمـة الكتـاب الى العـربية حنا الغاوي، وصدر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في طبعته الاولى سنة ١٩٨٤.

يتـكـون الكتـاب من (٢٨٥) صفحـة من القطـع المتـوسـط، ويحتـوي على مقدمة وتمهيد وخمسـة فصـول وقـائمتـين بالملاحق والمراجع المعتمـدة في الكتـاب. وقـد قسمـه البـاحث الى جزئـين، الجـزء الاول يقـع تحت عنـوان: آليات السيطـرة، والجـزء الثاني يقع تحت عنوان: نحو استراتيجية اقتصادية للاراضي المحتلة.

وانسجـامـاً مع محـورهذا العدد من مجلة «صامد»، فإننا سوف نقوم بتقسيم هذه المراجعة الى اربعـة عنـاوين رئيسة هي: اطروحة الكتاب، وعـرض عام لمحتـويـات الكتـاب، والمـوضـوع الرئيسي في الكتاب (تبعا لمحور هذا العدد)، وخلاصته.

اطروحة الكتاب:

بعـيـداً عمـا كتـب من دراسـات حول اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة في اعقاب الاحتـلال الاسرائيـلي للاراضي العـربية في سنة ١٩٦٧، والتي جاءت في سيـاق الاهتمام المتزايد بقضيـة الشعب الفلسطيني وحقـه باقامة دولته المستقلة، وعالجت آثار السيطرة الاسرائيلية على الاراضي العـربيـة المحتلة، أوتصـدت لدراسـة المقـومـات الاقتصـادية والخيارات المتاحة امام الـدولـة الفلسطينية، فقد انكب الدكتور انطوان منصـور على دراسـة الاوضـاع الاقتصـادية في ضوء الظـروف السيـاسيـة الراهنة، بمعزل عن أي موقف سيـاسي مسبق قد يحرف الدراسة في اتجاه مغاير لهدفها الموضوعي البحث، انطلاقا من قناعة الباحث بان الحلول الخاصة بمستقبل المنـاطق المحتلة لا تقوم على دوافـع اقتصـاديـة فحسب، بل هي في المقام الاول نتاج اعتبارات سياسية.

وبناء على ذلك فقد تبنى الباحث في هذا الكتاب استراتيجية اقتصادية من أهم عناصرها الاجراءات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها في المناطق المحتلة في مواجهة سياسة السيطرة الاسرائيلية، بحيث تتمشى (واقعياً) مع الظروف الخاصة في فلسطين المحتلة، والتي تتعلق بوجود استعمار استيطاني مختلف عن الاستعمار التقليدي الاوروبي من جهة، وعن الاستعمار العنصري القائم في جنوب افريقيا من جهة اخرى. ذلك ان اسرائيل لا تحاول دمج اقتصاديات المناطق المحتلة فحسب، بل تعمل على تدمير القاعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه المناطق، بعد ان نجحت في تدمير القطاع الاقتصادي العربي على صعيد فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

إن احد أهم اهداف سياسة السيطرة الاسرائيلية القائمة على دمج وتدمير اقتصاديات المناطق المحتلة، هو ازالة الواقع الفلسطيني، مما يتطلب مواجهة السياسة الاسرائيلية على الصعيد الاقتصادي، بوضع استراتيجية اقتصادية قادرة على الدفاع عن الاقتصاد الفلسطيني ولجم المحاولات الرامية الى تشويه اوضاعه. ويتطلب الدفاع عن الاقتصاد الفلسطيني اتخاذ الاجراءات في الميادين المهددة اكثر من غيرها، بغية تحقيق هدفين رئيسين هما:

اولاً: المحافظة على الارض

ثانياً: الحد من الهجرة الفلسطينية

ويرى الباحث انه لا يمكن المحافظة على الارض والحد من الهجرة دون اعطاء الاولوية للقطاع الزراعي، من خلال اتخاذ الاجراءات الاقتصادية الملائمة: الدعم المالي للمزارع العائلية، وتحسين اراضٍ زراعية جديدة، ومن ناحية اخرى، لا بد من خلق فرص عمل جديدة في المناطق المحتلة.

عرض عام للكتاب:

يحتوي الكتاب، كما سبق وان أشرنا، على مقدمة وتمهيد وخمسة فصول، أما الفصل التمهيدي فقد قدّم له الباحث بإطار تاريخي سياسي، ثم تصدى للحديث عن نمطين متمايزين للاقتصاد في فلسطين؛ نمط الاقتصاد اليهودي، ونمط الاقتصاد الفلسطيني. وتفرغ بعد هذا الاستعراض التاريخي لرصد الاستراتيجية السياسية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧.

وتقع الفصول الثلاثة التالية في الجزء الاول الذي اختاره له الباحث عنوان «آليات السيطرة»، فدرس في الفصل الاول من هذا الجزء موضوعة السيطرة عبر عوامل الانتاج، ثم السيطرة على الارض والمياه، فاستخدام اليد العاملة الفلسطينية في «اسرائيل»، واخيراً الآثار الناجمة عن السيطرة الاسرائيلية على عوامل الانتاج.

أما الفصل الثاني فقد عرض فيه للازدواجية النقدية، من حيث هي وسيلة متميزة للسيطرة، ثم أشار الى الطابع الخاص للتدخل النقدي الاسرائيلي، مركزاً على دور الدينار الاردني ودور السوق النقدية غير الرسمية في الاستراتيجية الاقتصادية في الاراضي المحتلة، مؤكداً على خطورة تسرب المدخرات وتراجع الاستثمارات في القطاعات الانتاجية.

ونظراً لأهمية هذا الفصل، فاننا سوف

نخصه، بعد انتهائنا من العرض العام، باهتمام خاص، لما ينطوي عليه من اتجاهات مهمة في دراسة السياسة المصرفية في الأراضي العربية المحتلة.

أما في الفصل الثالث، فقد درس الباحث موضوعة السيطرة من خلال المبادلات الخارجية، من حيث دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الاسرائيلي، مشيراً إلى أهمية سوق الاراضي المحتلة، كمنفذ طبيعي للاقتصاد الاسرائيلي، وإلى التخصص المفروض في الانتاج تبعاً للمبادلات الخارجية، مما زاد من تبعية السوق العربية اقتصادياً لعجلة الاقتصاد الاسرائيلي. واختتم الباحث هذا الجزء الاول من الكتاب بمناقشة ما طرح حتى الآن من آراء حول طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي من حيث هي علاقة تكامل أم تدمير، خالصاً إلى ان هذه العلاقة ليست سوى علاقة تدمير، من الضروري مواجهتها بوضع استراتيجية تتكفل بالمحافظة على الاقتصاد الفلسطيني كتعبير عن الهوية الفلسطينية.

في الجزء الثاني من الكتاب، وتحت عنوان «نحو استراتيجية اقتصادية للاراضي المحتلة» يفرد الباحث الفصلين الرابع والخامس، لاقتراح أسس لاستراتيجية اقتصاد الصمود، من حيث تحديد غايات هذه الاستراتيجية، وأية استراتيجية ينبغي ان تتبع، مؤكداً على ووجود بعض المباديء في هذه الاستراتيجية ذات طابع سياسي اقتصادي، ودور المساهمات الخارجية في استراتيجية اقتصاد الصمود. مقدماً بعض التوصيات فيما يتعلق بدعم هذه الاستراتيجية، والتي سوف نعرض لها بشكل موجز في خلاصة هذا العرض.

حول بعض الاتجاهات في السياسة المصرفية:

عرض الباحث لبعض الاتجاهات في السياسة المصرفية في الأراضي العربية المحتلة، في الفصل الثاني من الجزء الأول من الكتاب، والتي كنا قد اشرنا إلى أننا سوف نقوم بالتركيز عليها نظراً لاهتمامات هذا المحور من المجلة.

أ - الازدواجية النقدية كوسيلة متميزة للسيطرة:

يتميز النظام النقدي المتبع في الضفة الغربية المحتلة عن غيره من الأنظمة التي كانت سائدة في كثير من المستعمرات سابقاً بشكل عام، وعن النظام المتبع في قطاع غزة بشكل خاص، بأنه نظام نقدي يستخدم كلا من العملتين: الليرة الاسرائيلية والدينار الاردني في التداول.

ونظراً للتدهور المتواصل في قيمة الليرة الاسرائيلية، فإن الفلسطينيين عادة ما ينظرون اليها على أنها وسيلة دفع فقط، في حين انهم يحتفظون بالدينار الاردني غالباً كمخزون للقيمة أوكوسيلة حسابية، وقد أدى عدم الثقة بالليرة الاسرائيلية إلىمحدودية اعتماد المواطنين العرب على البنوك الاسرائيلية من جهة، وإلى محدودية تدخل البنوك الاسرائيلية في اقتصاد الأراضي العربية المحتلة، فكان ان برزدور السوق النقدية غير الرسمية بشكل متزايد، معوضاً إلى حد ما عن قصور النظام المصرفي القائم.

ذلك انه بعد اتخاذ الحكومة الاسرائيلية في

تشرين الثاني ١٩٧٤ قراراً «بالتخفيض الزاحف» أي حق البنك المركزي الاسرائيلي باجراء تخفيض شهري لليرة الاسرائيلية بمعدل ٢٪ كحد اقصى، ازدادت عمليات شراء القطاع الخاص للعملات الأجنبية، ضمن الحدود التي يسمح بها العجز في الميزان التجاري للضفة الغربية مع اسرائيل، وقد نتج عن ذلك عرض كبير لليرة الاسرائيلية في السوق لدرجة أن هذا العرض بلغ خلال سنة من تطبيق سياسة التخفيض حوالي (١٦١٠) ملايين ليرة اسرائيلية، أي بنسبة ١٦٪، وهي تفوق بمعدل ١٥٪ الحد الأقصى الذي حدده بنك اسرائيل، في الوقت الذي استمر فيه التضخم بالارتفاع رغم قيام دولة اسرائيل في تشرين الثاني ١٩٧٧ لأول مرة منذ انشائها بالغاء الرقابة على النقد، فكان ان ارتفع مؤشر اسعار الاستهلاك بنسبة ٥١٪ عام ١٩٧٨، ليقفز إلى ٧٨٪ عام ١٩٧٩، بتأثير الاصلاح النقدي الذي احدثه تحالف الليكود، والذي الغى الرقابة على اسعار الصرف، أي تعويم الليرة وتحويلها بشكل حر وقانوني إلى عملات صعبة، غير أن هذه الاجراءات التي كانت تسمح بتحويل ودائع الافراد في المصارف من الليرات الاسرائيلية الى عملات صعبة، كانت تشترط ايضا عدم السماح بسحب مبلغ يتعدى في حده الاقصى (٣٠٠٠) دولار سنوياً للفرد، ثم خفض هذا الحد إلى (٥٠٠) دولار سنويا في عام ١٩٨٠، مما أدى الى عدم فقدان ودائع الجمهور لقيمتها منذ ذلك الحين، وبالتالي فقد غدت الليرة الاسرائيلية تقوم بدورها كمخزون للقيمة ليس فقط في الضفة الغربية، بل في اسرائيل أيضاً.

ب ـ غياب الآلية المصرفية:

لم تقم المصارف الاسرائيلية التي حلت محل المصارف الوطنية العربية والاجنبية العاملة في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ بدور بارز. وعلى الرغم من سماح السلطات الاسرائيلية بحرية تحويل الاموال من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية، إلا ان اسرائيل ظلت تطالب بخضوع نشاطات فروع المصارف العربية والاجنبية لاشراف بنك اسرائيل، مما دفع الاردن إلى رفض هذا الشرط، مطالباً بتطبيق القوانين الاردنية على المصارف في الضفة الغربية وربط هذه المصارف بالبنك المركزي الاردني.

وتبدو هامشية دور المصارف الاسرائيلية من خلال تدخلها المحدود في اقتصاد الضفة الغربية، حيث الودائع شبه المعدومة، والتسليفات الزهيدة. ولعل تدني سرعة التداول النقدي في الضفة الغربية يظهر ضعف التعامل مع المصارف الاسرائيلية الى ابعد الحدود، فقد بلغ معدل سرعة هذا التداول (٢) مقابل (٦) في اسرائيل و(٤) في الاردن قبل حرب حزيران ١٩٦٧، مما يعني ان اسباب ازدياد العرض على العملة عائد الى فائض راس المال الناتج عن علاقات الضفة الغربية مع العالم الخارجي، خاصة مع اسرائيل والضفة الشرقية لنهر الاردن.

وفي حين لم تتعد الودائع في المصارف الاسرائيلية خلال الفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ نسبة ٤٪ من اجمالي الناتج في الاراضي المحتلة، فقد كانت هذه النسبة تصل الى حدود ٢٩٪ قبل

حرب ١٩٦٧ مقابل ٤٨٪ في اسرائيل.

وقد حدا تراجع التسليفات المصرفية نتيجة عدم فاعلية الضمانات الاسرائيلية بالحاكم العسكري للضفة الغربية، للطلب من السلطات الاسرائيلية تدعيم الضمانات من أجل تجنب المخاطر الناجمة عن الارتباط المتزايد للمقيمين في الاراضي المحتلة بالمساعدات المالية الخارجية.

ومن الممكن تلخيص أسباب انخفاض التسليفات المصرفية، خاصة بعد عام ١٩٧٥ بما يلي:

اولاً: ضرورة موافقة الحاكم العسكري على القروض التي تفوق قيمتها حداً معيناً.

ثانياً: الارتفاع الكبير في معدلات الفائدة في المصارف الاسرائيلية التي تقترب الى حد كبير من المعدلات المعمول بها في اسرائيل، وتفوق المعدلات المعمول بها في الاردن بنسبة كبيرة.

ثالثاً: اتجاه السكان الفلسطينيين الى عدم الارتباط بالنظام المصرفي الاسرائيلي.

جـ ـ الدور المتزايد للسوق النقدية غير الرسمية:

برزت نشاطات الصيارفة منذ الاحتلال بشكل واضح، بسبب عدم اضطلاع المصارف الاسرائيلية بدور فعال لعدة عوامل منها: انعدام الاستقرار السياسي، وفقدان الثقة، ورغبة السكان العرب بالمحافظة على علاقات وثيقة مع الاردن والعالم العربي. وهكذا، فإن الصيارفة يقبلون الشيكات المسحوبة على مصارف اردنية ويؤمنون غالبا السيولة النقدية على الفور، كما انهم يقومون بصرف الليرة الاسرائيلية والدينار الأردني على أساس معدل فائدة افضل من المعدلات الرسمية المعتمدة في المصارف الاسرائيلية.

د ـ دور الدينار الاردني كمخزون للقيمة:

ادى غياب النظام المصرفي الرسمي وعدم الاستقرار السياسي، اضافة الى سياسة اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة، الى قيام السكان بمراكمة احتياطيهم بالدينار.

علاوة على ذلك، فإن سكان بلدان العالم الثالث لا يثقون غالباً بالعملة الورقية ويفضلون عليها قطع الذهب والفضة. وسكان الاراضي المحتلة لا يشذون عن هذه السمة الغالبة، فهم غالبا ما يعمدون الى اكتناز قسم كبير من مدخراتهم على شكل دنانير اردنية وعملات صعبة وذهب وحلي. وفي الوقت الذي تستعمل فيه الليرة الاسرائيلية فقط كوسيلة دفع، فإن الدينار الاردني يشكل مخزوناً للقيمة، وقد اتجه السكان الى اكتناز الدينار نظراً لأنه يحتفظ بقيمته مقابل العملات الأجنبية، فقد ظل معدل التضخم في الاردن متدنياً بالنسبة لمعدل التضخم في اسرائيل. وخلال الاعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ لم يتعد هذا المعدل نسبة ٨٪، أي أنه كان مماثلاً لمعدل التضخم في الولايات المتحدة. وتتعزز المدخرات بشكل رئيسي بتحويلات المهاجرين العاملين في بلدان الخليج العربية.

هـ ـ هروب المدخرات وتراجع الاستثمارات في القطاعات الانتاجية:

ساعدت عوامل مختلفة مثل غياب النظام المصرفي، وعدم قدرة السوق النقدية غير الرسمية على تأمين القنوات للمدخرات، وعدم الاستقرار السياسي السائد، على تسرب المدخرات من

الضفـة الغـربيـة الى مصارف عمان، اضافة الى استثمـار جزء ليس بالقليل منها في شراء الاراضي والعقـارات. ويمكن اعـادة هذه الظـاهـرة إلى اسباب منها:

اولاً: تخـوف سكـان الضفـة الغـربيـة من قيام اسرائيـل باتخـاذ اجـراء يقضي باعتبار الدينار الاردني عملة غير شرعية.

ثانيـاً: الازدهـار الاقتصـادي في الاردن، خاصة بعـد عـام ١٩٧٠، والارتفـاع الكبيـر في قيمـة تحـويـلات المهاجرين بعد ارتفاع اسعار النفط، وانتقال النشاط الاقتصادي الى عمان من بيروت في اعقاب الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥.

ثالثـاً: الانعكـاسات السلبية للتدهور المتزايد في الليرة الاسرائيليـة وانعكـاس التضخم المفرط في اسرائيل على الـوضـع الاقتصـادي في الضفـة الغـربيـة، اضـافـة الى ان سيـاسـة اسرائيـل القـاضيـة بفـرض قيـود متعـددة على الاراضي المحتلة لا تشجع على الاستثمار.

ختـم البـاحث دراستـه بمجمـوعـة من الاقتراحات لدعم استراتيجية الصمود أهمها:

اولاً: اعطـاء الاولـويـة للقطـاع الـزراعي، ممـا يتطلب تحسـين اسـاليب الـري، والتـوجـه نحو الـزراعـات غير المـروية، ودعم مزارعي الزيتون، وتـوسيـع المسـاحـات المزروعة بالزيتون، ودعم المزارع العائلية.

ثانيـاً: الاستفادة من ميزات الصناعات الصغيرة التقليـديـة والعمـل على استمـرارها، اضافة الى خلق فرص العمل وتنمية المناطق الريفية.

ثالـثـاً: التكيف مع الـسـوق المحليـة الضيـقـة والاستعمال الافضل للامكانيات المالية.

رابعـاً: توفيـر المساعدات الخارجية، وفتح المنافذ في وجـه منتـوجـات الارض المحتلة، وتشجيـع المواطنين على بناء المساكن.

خالد عـــلاّم

عبد المالك خلف التميمي

"الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي - فلسطين - الخليج - دراسة مقارنة"

صدر هذا الكتـاب ضمن سلسلة عالم المعرفة رقم (٧١) وهـو للدكتور عبد المالك خلف التميمي، احد اساتذة التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت.

وتتنـاول هذه الـدراسة بالبحث ثلاث تجارب استيطـانيـة اجنبية في الوطن العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين.

منهج البحث:

اعتمـد البـاحث في دراستـه هذه على المنهـج التـاريخي بشكـل اسـاسي وذلـك انسجـاما مع خلفيتـه كأحـد المتخصصين في مجال التاريخ الحـديث، وقد بدا واضحا استخدام هذا المنهج في معظم صفحـات هذا الكتـاب من خلال السرد التاريخي للاحداث والانتقال المنطقي من مرحلة الى اخـرى خلال كل تجـربة، ولم يكتف الباحث بالسرد التاريخي للافلمصىضىو بل حاول اللجوء الى التحليـل والكشف عن المعطيات لكل مرحلة وبيـان العـوامـل المـؤثـرة فيها والنتائج المترتبة عليهـا، كما حاول تقليب الاراء المختلفة في مجال بحثـه وعـدم اخـذها كمسلمات. وهنا تظهر قدرة الباحث على التحليل والاستنتاج.

وقـد لجأ الـبـاحـث في بعض الحـالات الى الاسلوب المقـارن في دراستـه للحـالات موضـع البحث، حيث افرد لها فصلا خاصا للمقارنة بين التجربة الاولى والثانية واشار لبعض الملاحظات المقارنة في الخاتمة.

امـا من ناحيـة وسـائـل البحث ومصـادر المعلومات، فان البحث قد استند الى مجموعة من المصـادر الاولية والـوثـائق في هذا المجـال، مع تحليـل هذه الـوثـائق ومنـاقشتهـا. وقد وضعت مجمـوعـة منهـا ضمن ملاحق الـدراسـة (وكان يفضـل اضافة الاعلانات الموجودة في ص ١٢٦، ١٢٧ الى هذه المـلاحق) كمـا استعـان البـاحث بمجموعة من المصادر الثانوية الهامة.

الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، ١٩٨٣م.

كما لجأ الباحث الى مجموعة من الاحصائيات لشرح وجهة نظره استنادا الى الحقائق المدعومة بالارقام في كثير من جوانب الدراسة، وقد يكون الباحث معذورا في عدم حصوله على كثير من المعلومات والاحصائيات الخاصة بجوانب اساسية من موضوعه نظرا للحساسية والسرية التي تحيط بمثل هذه المعلومات، كما اشار الباحث الى تخلف مؤسسات جمع المعلومات والجهاز الاحصائي في الوطن العربي، مما جعله يعتمد كثيرا على مصادر ثانوية.

محتويات البحث:

يبدأ البحث بمقدمة تستعرض انماط الهجرة بشكل عام والعوامل المؤثرة فيها والاثار الناجمة عنها على الاستيطان والتركيب الديموغرافي في البلدان التي تمت اليها، وتشير المقدمة لاهمية دراسة الهجرة والاستيطان خاصة في منطقة الخليج العربي.

ويقسم البحث بعد ذلك الى ثلاثة اقسام رئيسية؛

القسم الاول: «الاستيطان الاوروبي في المغرب العربي»، ويدرس الفصل الاول منه عمليات الاستيطان الفرنسي في كل من الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا، بالاضافة الى الاستيطان الايطالي في ليبيا.

وقد استعرض الباحث في هذا الفصل الجهود الاستعمارية للسيطرة على هذه المناطق متتبعا مراحل الهجرة والاستيطان والمقاومة التي جوبهت بها عمليات الاستيطان في كل دولة.

ويدرس في الفصل الثاني التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاستيطان في هذه المناطق.

وفي ختام هذا القسم يقدم الباحث اهم الدروس المستفادة من هذه التجربة ومنها ان العنف الامبريالي لا يهزمه الا العنف الوطني».

القسم الثاني: «الاستيطان الصهيوني في فلسطين»، ويبدأ هنا القسم بمقدمة تشير الى مقررات مؤتمر بال عام ١٨٩٧م، باعتبارها تمثل المخطط الصهيوني في هذا المجال، ولكن يلاحظ بان الباحث لم يرجع الى المصادر الاصلية في مجال دراسته للصهيونية واهدافها. ويشير في السطر الاول من هذه المقدمة (ص ١٠٧) الى ان فكرة الاستيطان الصهيوني قد بدأت بعد مؤتمر بال ١٨٩٧م، ولكنه عاد الى سنوات سابقة لهذا التاريخ (انظر على سبيل المثال ص ١٢٣، من الكتاب وكذلك ص ١٢٨) وكنا نحبذ لو ان المؤلف تعرض لبعض المشاريع الصهيونية للاستيطان في العالم العربي غير فلسطين (١)

وتناول الفصل الاول التعاون بين الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية، خاصة بريطانيا وامريكا، نتيجة التقاء مصالحهما واطماعهما في فلسطين من وعد بلفور ١٩١٧، حتى قرار التقسيم ١٩٤٧م، وكان يمكن دمج هذا الفصل مع الفصل التالي ضمن عمليات الاستيطان

(١) انظر على سبيل المثال دراسة صدرت عن الموضوع: امين عبدالله محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ١٩٨٤م.

الصهيوني، اذا كان المقصود بيان اثر هذا التعاون على الاستيطان، ولا حاجة لدراسة مفصلة لطبيعة هذه العلاقة لانها خارجة عن صلب الموضوع.

وفي الفصل الثاني يتناول الباحث عمليات الاستيطان الصهيوني في فلسطين مقسما اياها الى مرحلتين، قبل ١٩٦٧م، والثانية بعد ١٩٦٧م.

وقد بدأ هذا الفصل بتلخيص اهداف الحركة الصهيونية الاستيطانية والتي كان يحبذ ربطها بالمقدمة لهذا القسم، والتي تناولت المخطط الصهيوني في مؤتمر بازل ١٨٩٧.

وفي الفصل الثالث، يدرس التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الصهيوني في فلسطين مشيرا الى دور هذا الاستيطان في السيطرة على الاراضي الزراعية وتغيير التركيب الديمغرافي لسكان فلسطين وتحويل معظم الشعب الفلسطيني الى لاجئين.

وفي الفصل الرابع يدرس الحركة الوطنية الفلسطينية والاستيطان الصهيوني مقسما ايضا لمراحل ثلاث، مستعرضا اولا اهم الثورات العربية حتى ١٩٤٨م، ومن ثم الدور العربي في القضية وتراجع العمل الفلسطيني ٤٨-٦٦، واخيرا يدرس ظهور المقاومة المسلحة والصعوبات التي تواجهها، والمهام المطلوبة منها. ونحن نعتقد بان الباحث قد درس هذا الموضوع بشكل مستقل ولم يقم بربطه بشكل مباشر بعملية الاستيطان التي تشكل محور البحث.

وفي نهاية هذا الفصل يناقش المؤلف وسائل ازالة الكيان الاستيطاني الصهيوني من فلسطين ويحاول تفنيد اراء الدكتور مجدي حماد في كتابه عن الاستيطان (٢) بان الحركات الاستيطانية التي استطاعت بناء الدولة لا تقبل الردة. ونحن نتفق مع المؤلف في وجهة نظره بأن العوامل التي وطدت مثل هذا النمط من الاستيطان بالرغم من ذاتية حركتها الا انها بقيت مرتبطة بالمصالح والدعم الاستعماري، وان مجرد تخلي الاستعمار عنها يعني زوالها في ظل نمو حركة تحرير وطني فعال كما في روديسيا.

وفي الفصل الخامس، يقارن بين الاستيطان الاوروبي في المغرب العربي والاستيطان الصهيوني في فلسطين، ويورد بعض نقاط الالتقاء بينهما من حيث السيطرة على الارض وتهجير سكانها واللجوء الى العنف والدفاع عن الحضارة الغربية، كما يورد بعض نقاط الاختلاف بين التجربتين، خاصة في مجال استخدام العمال العرب في الزراعة.

القسم الثالث: «الاستيطان الاجنبي في منطقة الخليج العربي»، ويدرس في الفصل الاول منه الهجرة الاجنبية الى المنطقة ويقسمها الى مرحلتين:

أ - المرحلة قبل النفطية: وقد امتازت بهجرة هندية الى ساحل عمان وهجرة ايرانية الى شمال الخليج العربي.

ب - المرحلة بعد النفطية: حيث قدمت الهجرات من البلاد الاسيوية والاسلامية عن طريق الشركات النفطية والاجنبية نتيجة نقص الايدي

(٢) مجدي حماد، **النظام السياسي الاستيطاني دراسة مقارنة، اسرائيل وجنوب افريقيا**، بيروت، ١٩٨١م.

العاملة المحلية. واستعرض المؤلف العمالة والهجرة لكل دولة حسب الاحصائيات المتوفرة، ولكن يلاحظ عدم وحدة المنهج في هذا المجال، اذ ركزت الدراسة على الهجرة في بعض البلاد وعلى العمالة في بلاد اخرى.

ويبدو واضحا تحكم المعلومات في اتجاه الدراسة هنا، مما يقف عائقا ام اجراء مقارنة حقيقية لطبيعة الهجرة او العمالة في هذه البلاد.

وفي الفصل الثاني، يدرس الباحث التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا الاستيطان، ويوجه الاهتمام الى المخاطر من زيادة الهجرة الاجنبية في المنطقة على الهوية العربية وارتباط هذه الهجرة بالسياسة الاستعمارية واثرها في استمرار التبعية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي.

وفي الفصل الثالث يدرس الهجرة الاجنبية ومستقبل منطقة الخليج، مبينا عدم الوعي باخطار الهجرة الاجنبية وآثارها في تزايد الخلل في التوازن بين المهاجرين والمواطنين ووقوفها عائقا امام التخطيط للاستفادة من الطاقة المحلية الفنية، ويركز على ضرورة الاستعانة بالعمالة العربية لسد الفراغ الناجم عن الاستغناء عن هذه العمالة، وحبذا لو ان المؤلف عني بدراسة التجربة العراقية في الاستفادة من هجرة الفلاحين المصريين في الاعمال الزراعية كمثال.

وفي الخاتمة يضع الباحث مجموعة من الملاحظات العامة تمثل النتائج التي توصل اليها البحث، وهي في اعتقادنا تمثل انجازا واضحا عبر فيه المؤلف عن وعيه الكامل بطبيعة المشكلة، وقدم مجموعة من التوصيات المفيدة في هذا المجال.

ملاحظات عامة على الكتاب:

١ـ الملاحظة الاولى خاصة بعنوان الكتاب، حيث يبدو من العنوان بان الدراسة ستتناول بالمقارنة التجارب الثلاث، ولكن المؤلف اتجه لدراسة كل حالة على حده، ومع ان المؤلف اشار الى بعض الملاحظات المقارنة فيها وافرد فصلا خاصا للمقارنة بين الاستيطان الاجنبي في المغرب العربي والاستيطان الصهيوني في فلسطين، الا انه كان من الافضل ان يفرد قسما ختاميا في نهاية الدراسة يبين فيه اوجه الشبه والخلاف بين التجارب الثلاث والدروس المستفادة منها.

٢ـ ملاحظة خاصة بتقسيم فصول البحث، حيث استعرض الباحث محاولات الاستيطان في كل منطقة واثارها، ولكن يلاحظ الافتقار الى الوحدة المنهجية في المعالجة، حيث شملت بعض الاقسام فصولا خاصة افتقدتها الاقسام الاخرى، فجاء القسم الاول من فصلين وهما الفصلين المشتركين في الاقسام الثلاثة، وقد اضاف اليهما ثلاثة فصول في القسم الثاني واحد منها يتعلق بالعلاقة بين الحركة الامبريالية والصهيونية واخر يتعلق بالمقاومة الفلسطينية. واعتقد ان هذين الفصلين كان يمكن دمجهما ضمن الفصلين الاخرين.

اما من حيث تأثير الاستيطان على حياة السكان، فكان يمكن توحيده على التجارب الثلاث، بحيث يشمل التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يسهل

عملية المقارنة ويدعم الوحدة المنهجية في الدراسة.

٣ـ ملاحظة موضوعية تتعلق بضرورة ابراز بعض العوامل المؤثرة على الاستيطان بصورة اكثر تكاملا، الاولى خارجية، حيث ان الفترة موضع الدراسة طويلة جدا، وان تجارب الاستيطان قد جاءت في فترات زمنية متباينة. وهنا تبرز اهمية دراسة الاعتبارات والظروف التاريخية المحيطة والبيئة العالمية والصراع الدولي الذي احاط بكل تجربة على حده.

الثانية تتعلق بخصوصية بعض العوامل الذاتية، مثل ارتباط المهاجرين الاوروبيين بدولهم وعدم وجود هذا الارتباط لدى اليهود، ويقابله نوع من الارتباط الديني بفلسطين كأرض الميعاد.

اما العامل الذاتي المتعلق بالاستيطان في الخليج، فيتعلق بتخلف المهاجرين، والاهم منه النقص في الايدي العاملة الخليجية وفشل مشاريع تنمية الموارد البشرية في هذا المجال نتيجة سيادة بعض القيم الاجتماعية القديمة التي تخفض من قيمة العمل اليدوي والمهني وتبرز اهمية المناصب الادارية.

٤ـ لعل هذه الدراسة تعد الاولى من نوعها في الوطن العربي التي تحاول الجمع بين نماذج مختلفة للاستيطان الاجنبي في الوطن العربي، تناولت الاولى المغرب العربي والثانية وسط الوطن العربي في فلسطين والثالثة في شرق الوطن العربي في الخليج لابراز الخصائص المشتركة لهذه المحاولات واخطارها على الوطن العربي ككل، وهنا تظهر انتماءات المؤلف العربية الواضحة في المساواة بين اخطارها.

وتبرز اهمية هذه الدراسة بشكل خاص في القائها الضوء لاول مرة على خطر الاستيطان الاجنبي في منطقة الخليج العربي.

وفي الختام لا نملك الا الاشادة بهذا الجهد العلمي القيم من حيث موضوعه وطريقة معالجته، مما جعل هذا الكتاب اضافة علمية امتازت بالتمحيص العلمي الدقيق وعكست بامانة الظروف الموضوعية القائمة، ولهذا فان هذا الكتاب سيكون مدخلا ضروريا لكل من يريد ان يتوسع في دراسة هذه النماذج في المستقبل.

د. نظام محمود بركات

الأوامر العسكرية الاسرائيلية في المجال المالي والمصرفي

جيش الدفاع الاسرائيلي

أمر رقم ٧

أمر بشأن حظر الاتجار وعقد الصفقات النقدية

(البنوك)

حيث اني اعتقد بأن الأمر لازم لاقرار حكم منتظم وضمان أمن قوات جيش الدفاع الاسرائيلي، فإني آمر بما يلي:

إغلاق البنوك:

١ ـ تغلق جميع البنوك ومؤسسات التسليف في منطقة الضفة الغربية الى أن يصدر أمر آخر بهذا الشأن.

تجميد الصفقات:

٢ ـ يحظر بهذا على جميع البنوك ومؤسسات التسليف عقد أي نوع من الصفقات.

الاتصال ببنوك خارج المنطقة:

٣ ـ يحظر بهذا على جميع البنوك ومؤسسات التسليف القيام بأي عمل أو اتصال او مفاوضات مع بنوك أووكلاء بنك أو أي فرع خارج المنطقة.

عقوبات:

٤ ـ كل من خالف احكام هذا الامر يعاقب بالحبس لمدة خمس عشرة سنة اوبغرامة مقدارها عشرة آلاف ليرة أو بكلتا العقوبتين معا.

بدء سريان:

٥ ـ يبدأ سريان هذا الأمر اعتبارا من ٢٩ أيار ٥٧٢٧ (٨ حزيران ١٩٦٧).

الاسم:

٦ ـ يطلق على هذا الامر اسم «أمر بشأن حظر الاتجار وعقد الصفقات النقدية (البنوك) (منطقة الضفة الغربية) (رقم ٧)، لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧».

في ٢٩ ايار ٥٧٢٧ (٨ حزيران ١٩٦٧).

ألوف ـ حاييم هرصوغ
قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي
في منطقة الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي

أمر بشأن حظر الاتجار وعقد الصفقات النقدية (البنوك) (الضفة الغربية) (رقم٧)،

لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧

أمر

استنادا الى الصلاحية المخولة لي بصفتي قائد المنطقة، ووفقاً للمادة ١ من الأمر بشأن حظر الاتجار وعقد الصفقات النقدية (البنوك) (الضفة الغربية) (رقم ٧)، لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧، أقرر بهذا أن الأمر المذكور لا يسري، اعتبارا من ١٥ سيفان ٥٧٢٨ (١١ حزيران ١٩٦٨)، على البنك المسمى (البنك العثماني).

٢٩ ايار ٥٧٢٨ (٢٧ ايار ١٩٦٨)

الوف ميشنه رفائيل فاردي
قائد منطقة الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي

أمر رقم ٩

أمر بشأن تقديم تقارير وبشأن تجميد حسابات (بنوك)

أنا آلوف حاييم هرصوغ، قائد قوات ص.هـ.ل. في منطقة الضفة الغربية، حيث انني أعتقد بأن هذا لازم لمقتضى اقرار الحكم المنتظم، آمر بما يلي:

تعاريف:

١ ـ في هذا الأمر:

«المفتش» ـ كل ضابط في ص.هـ.ل.، وكذلك كل شخص آخر فوضته ليكون مفتشاً لمقتضى هذا الأمر. «المستخدم» ـ يشمل كل مستخدم لديه معلومات عن معاملة.

الدخول وطلب تقارير:

٢ ـ يجوز للمفتش أن يدخل الى أي بنك أو مؤسسة للتسليف وأن يطلب تقارير من كل مستخدم عن أية معاملة أو مستند تحت سيطرته، في حوزته أو في معرفته.

تجميد حسابات وأخذها:

٣ ـ (أ) يجوز للمفتش أن يأمر كتابة بتجميد أي حساب في أي بنك أو مؤسسة للتسليف إذا رأى ذلك لازما لأي غرض من الاغراض المذكورة في هذا الامر.

(ب) يجوز للمفتش ان يتخذ أي تدبير ضروري لتنفيذ الأمر الصادر بموجب الفقرة (أ).

(ج) يجوز للمفتش اذا بدت له ضرورة لذلك أن يأخذ الدفاتر الحسابية، القيود والمستندات الأخرى، اذا رأى ذلك لازماً لأي غرض من الأغراض المذكورة في مستهل هذا الأمر.

عقوبات:

٤ ـ كل من أعاق المفتش عن تأدية وظيفته أو رفض العمل بموجب الاحكام المذكورة في هذا الأمر اوخالفها ـ يعاقب بالحبس لمدة ثلاث سنوات اوبغرامة مقدارها ١٠٠٠ ليرة اوبكلتا العقوبتين معا.

بدء سران:

٥ ـ يبدأ سريان هذا الأمر اعتبارا من ٢ سيفان ٥٧٢٧ (١٠ حزيران ١٩٦٧).

الاسم:

٦ ـ يطلق على هذا الامر اسم «أمر بشأن تقديم تقارير وبشأن تجميد حسابات، (بنوك) (منطقة الضفة الغربية) (رقم٩)، لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧».

٢ سيفان ٥٧٢٧ (١٠ حزيران ١٩٦٧)

ألوف حاييم هرصوغ
قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي
في منطقة الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي
أمر رقم ٢١
أمر بشأن ضمان حقوق اصحاب الودائع

استنادا الى الصلاحية المخولة لي بصفتي قائداً لقوات جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة الضفة الغربية، وحيث انني اعتقد بأن هذا الامر ضروري لادارة حكم منتظم، لتأمين خدمات حيوية ولصيانة حقوق السكان آمر بما يلي:

تعاريف:

المادة ١ - في هذا الأمر:

«الشخص» - يشمل أية هيئة حكومية او جماعة من الناس غير منتظمة في هيئة.

«البنك» - يشمل اي فرع لبنك في المنطقة، أو أية مؤسسة مالية ومؤسسة للتسليف في المنطقة او اي فرع من فروعها.

«المنطقة» - منطقة الضفة الغربية.

«قانون الشركات» - قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦، على تعديلاته حسبما كان نافذ المفعول في المنطقة بتاريخ ٢٨ أيار ٥٧٢٧ (٧ حزيران ١٩٦٧).

«المسؤول» - الشخص المعين من قبلي لمقتضى هذا الأمر.

«المال» - كل مال منقول أو غير منقول، أو أي حق ثابت أو آيل.

«الساكن» - كل شخص يتوفر فيه الأمران التاليان:

(١) كان موجودا في المنطقة بتاريخ ٢٨ أيار ٥٧٢٧ (٧ حزيران ١٩٦٧).

(٢) لم يقطع وجوده في المنطقة في أي وقت من الأوقات بعد التاريخ المذكور في البند (١).

«الدائن» - يشمل صاحب أسهم اومساهم بأية طريقة أخرى.

اناطة أموال:

المادة ٢ - (أ) إذا وجد المسؤول:

(١) ان الاموال النقدية لأي بنك لا تبلغ ٣٠٪ من مجموع التزاماته، بما في ذلك الرأسمال الأسهمي، الستوك، سندات الدين، الودائع، الضمانات، والالتزامات من أي نوع كان، أو.

(٢) ان هناك حاجة لضمان حقوق السكان اصحاب الودائع، أوحقوق من حل محل الدولة او الحكومة الاردنية الهاشمية، أوسلطة من سلطاتها، أودائرة من دوائرها، بموجب اي منشور او امر صدر اويصدر عني: فيجوز للمسؤول، حسبما يرتئيه، ان يصدر امراً خطياً باناطة جميع اموال البنك او اي قسم منها فيما يلي - «امر اناطة».

(ب) يفتقر أمر الاناطة الى مصادقتي خطياً، وينشر بالطريقة التي آمر بها.

صلاحيات الايداع وتحويل الأموال إلى أموال عينية:

المادة ٣ - يجوز للمسؤول، بغية ضمان الحقوق المذكورة في المادة ٢ (أ) (٢)، بعد المصادقة على الاناطة: (أ) (١) ان يحول الى مال عيني كل مال انيط بموجب امر اناطة.

(٢) أن يودع نقوداً واوراقاً في أي بنك اوبنوك في المنطقة، باستثناء البنك الذي صدر بصدده أمر كما ذكر في المادة ٢.

(٣) أن يدير اموال البنك كلياً أوجزئياً، بما في ذلك استخدام مستخدمي البنك واقالتهم.

(ب) أن يدير اعمال اي بنك بمراعاة احكام كل

حكم، بعد الحصول على مصادقة خطية تصدر من قبلي.

صلاحيات اضافية:

المادة ٤ - تخول للمسؤول الصلاحيات المذكورة في المواد ٣، ٤، ٥٨، ٦١، ٦٢، و-٦٣ من الامر بشأن تعليمات الامن وكذلك الصلاحية لتعيين قيم على قاصر او على اي شخص يبدوله أنه غير مالك قواه العقلية، ويشترط في ذلك ان تكون ممارسة هذه الصلاحيات مقتصرة على مقتضيات هذا الأمر فقط.

تقسيم الأموال:

المادة ٥ - (أ) - يكون المسؤول مجازاً، وفقاً لمصادقة مسبقة وخطية تصدر من قبلي، لأن يقوم من وقت لآخر، بتقسيم أموال أي بنك كان او أي جزء منها أو بدلها الذي تسلمه المسؤول.

(ب) يكون المسؤول مجازاً، بعد الحصول على مصادقة مسبقة وخطية تصدر عني، وبعد تحويل جميع اموال البنك الى اموال عينية باستثناء تلك الأموال التي يعتبرها غير قابلة للتحويل إلى اموال عينية، لأن يقوم بتقسيم كامل بدل أموال البنك التي حولت إلى أموال عينية و/ أو اموال البنك بين الدائنين.

سريان قانون الشركات

المادة ٦ - اذا قرر المسؤول تقسيم اموال البنك بموجب المادة ٥ اعلاه فيسري قانون الشركات على اجراءات التقسيم بالتغييرات التالية:

(١) جميع التغييرات الناجمة عن اي منشور أو امر صدر اويصدر عني.

(٢) بدلاً من «القاضي» أو «المحكمة» من أية درجة كانت يحل «قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي» في المنطقة، وبدلاً من «الحارس القضائي» أو «المصفي» يحل «المسؤول». وكذلك يسري هذا الحكم على الحارس القضائي او المصفي الذي يكون سلطة حكومية.

(٣) تعين من قبلي لجنة رقابة لمقتضى هذا الأمر. يكون تشكيلها كما يلي: المستشار القضائي في قيادتي، أووكيله (ويتولى رئاسة اللجنة)، أحد السكان ذو ثقافة حقوقية، ضابط ذو ثقافة جامعية في مجال الاقتصاد.

(٤) تعرض الأوامر التي يصدرها المسؤول، باستثناء أمر بموجب المادة ٢ أمام لجنة الرقابة المذكورة للنظر فيها.

(٥) تناط بي كل الصلاحيات التي منحت بموجب قانون محلي الى الدولة او الحكومة الاردنية الهاشمية او الى اي سلطة من سلطاتها، ويكون قرار تطبيقها او عدم تطبيقها متوقفاً على ما استصوبه.

(٦) لا ينتفع من تقسيم الاموال بموجب هذا الامر سوى الدائنين الذين يكونون من السكان وكذلك من حل محل الدولة او الحكومة الاردنية الهاشمية او اي سلطة من سلطاتها، بموجب اي منشور او امر صدر او يصدر من قبلي.

(٧) كل تغيير آخر يقتضيه هذا الأمر.

(٨) كل تغيير ناجم عن كون البنك فرعاً لبنك مركزه ليس في المنطقة.

العقوبات:

المادة ٧ - من ارتكب أحد الامور التالية:

(١) أخفى مالاً عن المسؤول.

(٢) قدم تقريراً كاذباً الى المسؤول.

(٣) تصرف بما يخالف الأمر، الرخصة او الترخيص الذي صدر عن المسؤول حسب الأصول.

(٤) عرقل بأي صورة كانت الاجراءات بموجب المواد ٣ ـ ٦ اعلاه:

يعاقب ـ بالحبس لمدة خمس سنوات او بغرامة مقدارها الف وخمسمائة دينار او بكلتا العقوبتين معا.

ابقاء صلاحيات:

المادة ٧ ـ لم يرد هذا الامر للانتقاص من اية صلاحية، حق أوسلطة للمسؤول في ان يقيم، بموجب اي قانون، دعوى اوشكاية او ان يتخذ اي اجراء في المنطقة اوخارجها.

بدء سريان:

المادة ٨ ـ يبدأ سريان هذا الأمر اعتبارا من ١تموز ٥٧٢٧ (٩ تموز ١٩٦٧).

الاسم:

المادة ٩ ـ يطلق على هذا الامر اسم «أمربشأن ضمان حقوق اصحاب الودائع (منطقة الضفة الغربية) (رقم ٢١)، لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧».

١٠ سيفان ٥٧٢٧ (١٨ حزيران ١٩٦٧)

الوف عوزي نركيس

الوف القيادة الوسطى

وقائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي

في منطقة الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي
امر رقم ٣٣
أمر بشأن ايداع نقود لاسباب الامن

حيث انني اعتقد بان الامر لازم لاسباب الامن والحكم المنتظم والنظام العام آمر بما يلي:

تعاريف:

١ ـ في هذا الأمر:

«النقود» ـ النقود بأي عملة كان سواء بأوراق نقدية أم بمسكوكات.

«الخزائن الحديدية» ـ تشمل كل مكان توجد فيه نقود.

«المسؤول» ـ كل من عين من قبلي لمقتضى هذا الامر.

تحويل النقود:

٢ ـ يجوز للمسؤول حسبما يتصوبه، أن يحول النقود الموجودة في الخزائن الحديدية العائدة لأي بنك أو لأية مؤسسة مالية اخرى في منطقة الضفة الغربية، أن يحولها للحساب في بنك اسرائيل.

الودائع:

٣ ـ ان النقود المحولة بموجب هذا الأمر يحتفظ بها في بنك اسرائيل كودائع لحساب ذات البنوك التي حولت النقود منها.

الاصول:

٤ ـ يترتب على المسؤول ان يحدد الاصول لمقتضى تحويل النقود وايداعها.

سريان:

٥ ـ يبدأ سريان هذا الامر اعتبارا من ١٨سيفان ٥٧٢٧ (٢٦/٦/١٩٦٧).

الاسم:

٦ ـ يطلق على هذا الامر اسم «أمربشأن ايداع النقود لاسباب الامن (منطقة الضفة الغربية) (رقم ٣٣)، لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧».

١٨ سيفان ٥٧٢٧ (٢٦ حزيران ١٩٦٧)

الوف عوزي نركيس

الوف القيادة الوسطى

وقائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي

في منطقة الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي
أمر رقم ٤٥
أمر بشأن قانون البنوك

استنادا الى الصلاحية المخولة لي بصفتي قائداً لقوات جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة الضفة الغربية، أصدر الأمر التالي:

تعاريف:

١ ـ في هذا الامر:

«قانون البنوك» ـ قانوك البنوك رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٦ كما كان ساري المفعول بتاريخ ٧ تموز ١٩٦٧.

«قانون الشركات» ـ قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ كما كان ساري المفعول بتاريخ ٧ تموز ١٩٦٧.

«المنطقة» ـ منطقة الضفة الغربية

«مراقب البنوك» ـ من يعين من قبلي لمقتضى هذا الأمر.

«الحكومة الاردنية» ـ حكومة المملكة الاردنية الهاشمية.

«الشخص» ـ يشمل كل هيئة اوجماعة من الاشخاص غير منتظمة في هيئة.

«البنك المركزي» ـ حسب تعريفه في قانون البنك المركزي الاردني رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦، كما كان ساري المفعول بتاريخ ٧ تموز ١٩٦٧.

صلاحيات مراقب البنوك:

٢ ـ يخول لمراقب البنوك كل تعيين وكل صلاحية جرى تخويلهما بموجب قانون البنوك اوبحكمه للحكومة الاردنية، اوللبنك المركزي اولسلطة من سلطاتهما او لاي شخص اخر.

الغاء صلاحيات:

٣ ـ يلغى بهذا كل تعيين وكل صلاحية جرى تخويلها بموجب قانون البنوك اوبحكمه قبل ٧ حزيران ١٩٦٧ غير انه يجوز لمراقب البنوك ان يجدد مفعول كل تعيين او صلاحية كما ذكر.

الغاء الشروط المسبقة لاعطاء رخصة لبنك:

٤ ـ (أ) لا تسري احكام المادة ٥ من قانون البنوك على البنك الذي حصل على رخصة من مراقب البنوك لتعاطي اعمال بنك في المنطقة بموجب المادة ٣ من قانون البنوك، الا اذا قرر مراقب البنوك خلاف ذلك وبمراعاة الشروط التي يحددها مراقب البنوك في حالة تحديد شروط كهذه.

(ب) اذا حصل بنك على رخصة من مراقب البنوك لتعاطي اعمال الصرافة، بموجب المادة ٣ من قانون البنوك، وكان هذا البنك بمثابة شركة اجنبية بموجب قانون الشركات، فلا يسري على البنك المذكور واجب التسجيل كشركة اجنبية بموجب الفصل ١٢ من قانون الشركات.

بدء سريان:

٥ ـ يبدأ سريان هذا الامر اعتبارا من ١ تموز ٥٧٢٧ (٩ تموز ١٩٦٧).

الاسم:

٦ ـ يطلق على هذا الامر اسم «أمربشأن قانون البنوك (منطقة الضفة الغربية) (رقم ٤٥)، لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧».

١ تموز ٥٧٢٧ (٩ تموز ١٩٦٧)

الوف عوزي نركيس

الوف القيادة الوسطى

وقائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي

في منطقة الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي

امر رقم ٧٤

أمر بشأن ايداع النقود لاسباب الامن (تعديل)

عملا بالصلاحيات المخولة لي بصفتي قائد جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة الضفة الغربية، آمر بما يلي:

تعديل المادة ٢:

١ ـ في المادة ٢ من الامر بشأن ايداع النقود لاسباب الامن (منطقة الضفة الغربية) (رقم ٣٣)، لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧، تستبدل النقطة بفاصلة، ويحل بعدها ما يلي:

«غير ان النقود التي تسري عليها المادة ٤ من المنشور رقم ٢ الصادر من قبلي بتاريخ ٧ حزيران ١٩٦٧، تحفظ كوديعة لحساب قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة الضفة الغربية».

بدء سريان:

٢ ـ يبدأ سريان هذا الامر اعتبارا من ١٢ تموز ٥٧٢٧ (٢٠ تموز ١٩٦٧).

الاسم:

٣ ـ يطلق على هذا الامر اسم «أمر بشأن ايداع النقود لاسباب الامن (منطقة الضفة الغربية) (تعديل) (رقم ٧٤)، لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧».

١٣ تموز ٥٧٢٧ (٢١ تموز ١٩٦٧)

الوف عوزي نركيس

الوف القيادة الوسطى

وقائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي

في منطقة الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي

امر رقم ٢٥٥

أمر بشأن حظر الاتجار وعقد الصفقات النقدية (البنوك) (تعديل رقم ١)

استناداً الى الصلاحية المخولة لي بصفتي قائد المنطقة، وحيث اني اعتقد بأن الامر لازم لاقرار الحكم المنتظم والنظام العام، أصدر الأمر التالي:

اضافة المادة ١أ:

١ ـ في الامر بشأن حظر الاتجار وعقد الصفقات النقدية (البنوك) (الضفة الغربية) (رقم ٧)، لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧ (فيما يلي ـ الأمر الاصلي)، بعد المادة ١ يحل: «السماح بافتتاح البنوك».

١أ ـ اذا صدر امر بموجب المادة ١ يسمح بافتتاح بنك اومؤسسة تسليف، فلا تسري احكام هذا الامر على ذلك البنك اومؤسسة التسليف تلك. اعتباراً من تاريخ السماح بافتتاحهما مع مراعاة كل شرط اوقيد يتقرر في الامر بموجب المادة ١».

اضافة المادة ٤أ:

٢ ـ بعد المادة ٤ من الامر الاصلي يحل:

«الغاء احكام

٤أ ـ تقرر بهذا. منعاً لكل التباس، أن اية احكام عامة ليست احكاما تابعة من تشريع امن، تفرض اغلاق البنوك في المنطقة اوتحظر عليها ممارسة اعمالها اوتنفيذ المعاملات البنكية في المنطقة ـ تعتبر لاغية الا اذا تجدد مفعولها من قبلي».

بدء سريان:

٣ ـ يبدأ سريان هذا الأمر اعتبارا من ١٢ سيفان

٥٧٢٨ (٨ حزيران ١٩٦٨).

الاسم:

٤ ـ يطلق على هذا الامر اسم «أمر بشأن حظر الاتجار وعقد الصفقات النقدية (البنوك) (الضفة الغربية) (تعديل رقم ١) (امر رقم ٢٥٥)، لسنة ٥٧٢٨ ـ ١٩٦٨».

٢٩ أيار ٥٧٢٨ (٢٧ ايار ١٩٦٨)

الوف ميشنه رفائيل فاردي

قائد منطقة الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي

امر رقم ٢٩٦

أمر بشأن قانون البنوك (تعديل)

استناداً الى الصلاحية المخولة لي بصفتي قائد المنطقة، أصدر الامر التالي:

تعديل المادة ٤:

١ ـ في الأمر بشأن قانون البنوك (الضفة الغربية) (رقم ٤٥)، لسنة ٥٨٢٧ ـ ١٩٦٧ (فيما يلي ـ الأمر الأصلي)، في المادة ٤.

(١) بدلاً من العنوان يحل «الغاء شروط»؛

(٢) بدلاً من الفقرة (أ) يحل ما يلي:

«(أ) لا تسري على بنك حاصل على رخصة من مراقب البنوك لتعاطي اعمال الصرافة بموجب المادة ٣ من قانون البنوك، احكام المواد ٥، ١١ (أ)، ١١ (هـ) و١٧ من قانون البنوك، واحكام المادة ٤٢ من قانون البنك المركزي، رقم ٩٣، لسنة ١٩٦٦ وأي حكم قانوني آخر يتعلق بحيازة اموال سائلة لدى البنك، الا اذا قرر مراقب البنوك خلاف ذلك».

بدء سريان:

٢ ـ يبدأ سريان هذا الامر اعتبارا من تاريخ بدء سريان الامر الأصلي.

الاسم:

٣ ـ يطلق على هذا الأمر اسم «أمر بشأن قانون البنوك (الضفة الغربية) (تعديل) (رقم ٢٩٦)، لسنة ٥٧٢٩ ـ ١٩٦٩».

١٨ طبيت ٥٧٢٩ (٨ كانون الثاني ١٩٦٩)

تات الوف رفائيل فاردي

قائد منطقة الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي

أمر رقم ٤٨٧

أمر بشأن الفائدة (تحديد مقدارها)

استنادا الى الصلاحية المخولة لي بصفتي قائد المنطقة، أصدر الأمر التالي:

تعاريف:

١ ـ في هذا الأمر:

«مراقب البنوك» ـ من عينه قائد المنطقة ليكون مراقب البنوك.

«الفائدة» ـ كل عوض يعطى فيما يتعلق بقرض ويعتبر اضافة لأصل القرض ويشمل بدل العمولة وبدل الخصم المستحقين كما ذكر، سواء أأطلق عليهما اسم الفائدة أم اي اسم آخر.

«الفائدة الفاحشة» ـ الفائدة التي يزيد مقدارها على الحد الاقصى المحدد بمقتضى المادة ٣ من هذا الأمر.

الفائدة المستوفاة عن القرض:

٢ ـ على الرغم مما ورد في أي قانون، لا يتقيد

المقـرضـون في المنطقة بوجه عام بمقدار الفائدة التي يجوز لهم استيفاؤها من المستقرضين في المنطقة.

صلاحية تحديد مقدار الفائدة:

٣ ـ على الـرغم مما ورد في المادة ٢، يجوز لمراقب البنوك بأمـر يصدره ان يحـدد بمصادقة قائد المنطقـة وبصـدد انـواع من القـروض الحـد الاقصى للفائدة التي يجوز للمقرض استيفاؤها من المستقرض وشروط تراكم الفائدة ومددها.

حظر تراكم الفائدة والفائدة الفاحشة:

٤ ـ (أ) لا يجوز لأحد ان يطلب اويتقاضى فائدة فاحشة.

(ب) لا يجـوز لأحد ان يطلب اويتقاضى فائـدة مركبـة الا بالقـدر الـذي اجيـز بـه تراكم الفائدة بمقتضى قانون اوتشريع امن.

عقوبات:

٥ ـ كل من خالف احـد احكـام هذا الامريعاقب بغـرامـة مقدارهـا ١٠،٠٠٠ ليرة اسرائيليـة او خمسة اضعاف مبلغ الفائدة الفاحشة.

بدء سريان:

٦ ـ يسـري هذا الأمـر اعتبارا من ٢٣ تشـري ٥٧٣٣ (١ تشرين الاول ١٩٧٢).

الاسم:

٧ ـ يطلق على هذا الأمر اسم «أمربشأن الفائدة (تحديد مقدارها) (الضفة الغربية) (رقم ٤٨٧)، لسنة ٥٧٣٣ ـ ١٩٧٢».

١٤ تشري ٥٧٣٣ (٢٢ ايلول ١٩٧٢)

تات الوف رفائيل فاردي

قائد منطقة الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي

امر رقم ٧٣٥

أمر بشأن عطلة البنوك

استـنـادا الى الصلاحية المخولة لي بصفتي قائـد المـنطـقـة، وحيث اني اعتقـد بأن الأمـر ضروري لمقتضى اقرار الحكم المنتظم أقرر ما يلي:

عطلة البنوك:

١ ـ (أ) اعـتبـارا من ١٦ حشـفـان ٥٧٣٨ (٢٨ تشـرين الاول ١٩٧٧ في الساعة ١٤،٠٠ ولغاية ١٨ حشـفـان ٥٧٣٨ (٣٠ تشرين الاول ١٩٧٧) في الساعة ٢٤،٠٠ تراعي عطلة في كل بنك حسب مدلـولـه في الأمر بشأن تقرير العملة الاسرائيلية عملة متداولة قانونا (الضفة الغربية) (رقم٧٦) لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧ (فيما يلي ـ البنك).

(ب) لا يقوم أي بنك في فترة العطلة بأي عمليات بنكية ولا يفتح ابوابه بوجه الزبائن ولا يجوز لأي موظف اوصاحب مهمة اخرى في البنك ان يدخل اليه ولا ان يقوم بأي تسجيل اوتدوين اوكتابة في سجـلات البنـك ومستنـداتـه الا بحضـور او بتـرخيص من فوضتـه السلطـة المختصـة بذلك حسب مدلـولهـا في الأمـر بشأن مراقبـة العملة والأوراق المـالية والذهب (الضفة الغربية) (رقم ٢٩٩) لسنة ٥٧٢٩ ـ ١٩٦٩).

عقوبات:

٢ ـ كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا الامر يعـاقب بالسجن لمدة سنـة واحدة أوبغـرامـة مقدارها ٥٠٠ الف ليرة.

بدء سريان:

٣ ـ يبـدأ سريـان هذا الأمـر اعتبـارا من ١٦ حشفان ٥٧٣٨ (٢٨ تشرين الاول ١٩٧٧).

الاسم:

٤ ـ يطلق على هذا الأمـر اسم «أمـر بشأن عطلة البنوك» (الضفـة الغـربيـة) (رقم ٧٣٥) لسنة ٥٧٣٨ ـ ١٩٧٧)».

١٦ حشفان ٥٧٣٨ (٢٨ تشرين الاول ١٩٧٧)

تات الوف ـ دافيد هغوئيل

قائد منطقة الضفة الغربية

جيش الدفاع الاسرائيلي

أمر رقم ٨٦٩

أمر بشأن عملة الشيكل (عطلة البنوك)

(تعليمات مؤقتة) ٥٧٤١ ـ ١٩٨٠

استـنـادا الى صلاحيـاتي بصفتي قائـد المنطقة، آمر بهذا بما يلي:

تعليمات اغلاق:

١ ـ (أ) تغلق البنوك أمام الجمهور في تاريخ ٢٠ ـ ٢١ تشري ٥٧٤١ (٣٠ ايلول ـ ١ تشـرين اول ١٩٨٠) (فيما يلي ـ فترة الاغلاق).

(ب) في هذا الأمر:

«البنـك» ـ بمـا في ذلـك بنـك في المنطقـة او مؤسسة مالية اوفرعية في المنطقة.

تعليمات انتقالية عطلة:

٢ ـ لمقتضى فتـرة الاغـلاق تسـري التعليمـات المبينة في ذيل هذا الأمر.

بدء سريان:

٣ ـ يبدأ سريان هذا الأمر اعتبارا من ١٩ تشري ٥٧٤١ (٢٩ ايلول ١٩٨٠).

الاسم:

٤ ـ يطلق على هذا الامـر اسم «أمـر بشأن عملة الشيكل (عطلة البنوك) (تعليمات مؤقتة) (يهودا والسامرة) (أمر رقم ٨٦٩) ٥٧٤١ ـ ١٩٨٠».

ذيل

(المادة ـ ٢)

تأجيل مواعيد:

١ ـ (أ) يؤجل كل موعد حدد أن يكون خلال فترة الاغـلاق والمقرر ان يكون بين بنك اوشخص ما من اجل عمـل ما اوتنفيـذ تعهد بنك اوشخص للطـرف الاخـر او عليـهم تنفيـذه خلال فتـرة الاغـلاق، تؤجل هذه المـواعيد الى تاريـخ ٢٣ تشري ٥٧٤١ (٣ تشرين اول ١٩٨٠).

(ب) يسـري تأجيل موعد بموجب هذه المادة على المـوعـد المحدد في قرار حكم محكمة أو أي سلطة قضائية بموجب القانون.

الفائدة وفوارق ارتباط الغلاء:

٢ ـ (أ) يستمـر كل تعهـد حمـل فائـدة قبل فترة الاغلاق والذي موعد سدها اجل بموجب المادة ١ المـذكـورة اعلاه يحمل هذه الفائدة حتى للموعد الجديد لسدها في نفس القيمة التي كانت سارية بالفترة قبل فترة الاغلاق.

(ب) يستمـر سريـان واجب دفـع فوارق ارتبـاط الغـلاء كمـا هومتفق عليـه خلال فتـرة الاغلاق ولهذا الغرض «تعهد مرتبط القيمة» ـ تعهد يكون المبلغ المـذكـور به، كله أوجزءه، مرتبـط القيمـة البـدل للعملة الاسرائيليـة بجدول غلاء المعيشة ولارتفاع ثمن غرض ما.

تنفيذ تعليمات الدفع:

٣ ـ يعتبـر كل من أعطى شيك يسحب على البنك قبـل فتـرة الاغـلاق او اعطى اعلان آخر بالخط لتنفيـذ دفـع من حسـابـه بالبنـك، يعتبـر المبلغ المـذكـور بالاعـلان كأنـه سدد في موعده، هذا شريطـة ان يكون البنك قد دفع المبلغ خلال ايام

العمل الثلاثة الاولى بعد فترة الاغلاق.

تحديد مسؤولية البنك:

٤ ـ في فترة الاغلاق لا يتحمل البنك مسؤولية جزائية اوحقوقية بسبب عمل اوعطل ناتج عن توقف الخدمات.

الدفاع بقوانين العقوبات:

٥ ـ ان ساحب الشيك على بنك في فترة الاغلاق لا يكون معرض لمسؤولية جزائية اذا انشأ عدم الواجب على البنك لصرف الشيك في الموعد المبين به كموعد سحبه فقط من تأجيل الموعد بموجب المادة ١ المذكورة اعلاه.

١٩ تشري ٥٧٤١ (٢٨ ايلول ١٩٨٠)

تات الوف ـ بنيامين بن اليعيزر

قائد منطقة يهودا والسامرة

جيش الدفاع الاسرائيلي

أمر رقم ١٠٢٤

أمر بشأن الشيكات بلا رصيد

عملاً بالصلاحية المخولة لي بصفتي قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في المنطقة آمر بما يلي:

تعاريف:

١ ـ في هذا الأمر:

«الشيك» ـ حسب مدلوله في المادة ٤ من الأمر بشأن قانون البنوك (يهودا والسامرة) (رقم ٤٥) لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧.

«صاحب الحساب» ـ صاحب الحساب المسجل في البنك.

«المراقب» ـ حسب مدلوله في الأمر بشأن قانون البنوك (يهودا والسامرة) (رقم ٤٥) لسنة ١٩٦٧.

«الحساب» ـ حساب بعملة اسرائيلية يسحب منه بموجب شيك.

«الحساب المشترك» ـ الحاسب الذي سجل بصدده في البنك اكثر من صاحب واحد.

«الشيك» ـ حسب مدلوله بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦.

«الشيك المرفوض» ـ الشيك الذي قدم للدفع في التاريخ المذكور فيه او بعده ومانع البنك عن دفعه لعدم وجود رصيد كاف في الحساب ولم يكن ملزما بدفعه بحكم اتفاق مع الساحب حتى وان لم يكن ذلك هو السبب الوحيد للرفض.

تقييد الحساب وتقديم الزبون:

٢ ـ (أ) يصبح الحساب مقيداً (فيما يلي ـ الحساب المقيد) ويصبح صاحبه مقيداً (فيما يلي ـ الزبون المقيد) اذا رفضت خلال ثلاثة اشهر عشرة شيكات او اكثر سحبت من الحساب بشرط ان يمر خمسة عشر يوما على الاقل بين الرفض الاول والأخير وأن يرسل الى صاحب الحساب انذار حسبما تقرر في النظام.

(ب) يجوز للمراقب ان يغير عدد الشيكات والمدة المحددة في الفقرة (أ).

(ج) يبلغ البنك اشعاراً خطياً عن التقييد بموجب هذه المادة لصاحب الحساب ولمن سجل في البنك وكيلاً بخصوص الحساب وتستمر مدة التقييد سنة واحدة.

(د) تبدأ مدة التقييد من التاريخ المذكور في الاشعار ويقع بعد خمسة عشر يوماً على الاقل من تاريخ ارساله.

التقييد في ظروف مشددة:

٣ ـ (أ) اذا قيد الزبون المقيد حساباً آخر وقيد صاحب الحساب مرة ثانية خلال سنتين من انتهاء المدة التي كان فيها زبوناً مقيداً فعلى المراقب ان يبلغ جميع البنوك اشعاراً بذلك واعتبارا من التاريخ المذكور في الاشعار.

(١) تقيد لمدة سنة جميع حسابات الزبون غير المشتركة وكل حساب مشترك له مع غيره من الاشخاص اذا كان أحدهم ايضاً زبوناً مقيداً.

(٢) لا يفتح البنك حساباً له خلال سنتين.

(ب) يبلغ المراقب اشعاراً عن التقييد لصاحب الحساب ولمن سجل في البنك وكيلاً بخصوص الحساب.

(ج) تبدأ مدة التقييد من التاريخ المذكور في الاشعار ويقع بعد خمسة عشر يوما على الاقل من تاريخ ارساله.

ماهية التقييد:

٤ ـ (أ) لا يجوز للزبون المقيد ان يفتح اي حساب.

(ب) لا يجوز لاحد ان يحسب شيكا على حساب مقيد.

(ج) لا يجوز لمن قيد في ظروف مشددة بمقتضى المادة ٣ ان يسحب شيكاً على اي حساب.

واجبات البنك في الحساب المقيد:

٥ ـ (أ) لا يدفع البنك شيكاً على حساب مقيد.

(ب) لا يزود البنك دفتر شيكات لسحب من حساب مقيد.

(ج) لا يفتح البنك حساباً للزبون المقيد.

استثناء:

٦ ـ (أ) على الرغم مما ورد في المادة ٥ (أ) يجوز ان يدفع الشيك خلال خمسة عشر يوما من بداية التقييد بشرط ان يكون التاريخ المذكور فيه سابقاً لتاريخ بدء التقييد.

(ب) ان عدم دفع الشيك بسبب احكام هذا الامر لا ينتقص من حق مخول للحائز في اقامة الدعوى بمقتضى الشيك.

وسم الشيك:

٧ ـ اذا قدم الشيك للدفع ولم يدفع بسبب احكام المادة ٥(أ) فعلى البنك المسحوب عليه ان يسمه بعلامة.

تقييد الحساب من قبل المراقب:

٨ ـ اذا تبين للمراقب ان البنك لم يقم بتقييد صاحب الحساب او تقييد الحساب الذي كان يترتب عليه تقييده بمقتضى احكام هذا الامر فيجوز له ان يتخذ بدلا من البنك اي اجراء يتطلبه تنفيذ التقييد.

تصحيح اخطاء:

٩ ـ اذا ابلغ البنك خطأ اشعاراً على التقييد فعليه تصحيح الخطأ وابلاغ المراقب بذلك ويقع التقييد باطلاً.

اعتراض:

١٠ ـ كل من تلقى اشعاراً بموجب المادة ٢ (جـ) او ٣(ب) ويدعي بأنه لدى احتساب الشيكات المرفوضة اخذ في الاعتبار شيك رفض البنك دفعه خطأ أوكان له اساس معقول يدعوه للاعتقاد بأن البنك كان ملزماً بدفعه يجوز له ان يعترض امام لجنة الاعتراض حسب مدلولها في الامر بشأن لجان الاعتراض (يهودا والسامرة) (١٧٢) لسنة ٥٧٢٨ ـ ١٩٦٧ وان يطلب منها الغاء اخذ الشيك في تعداد الشيكات المرفوضة.

بيانات عن هوية صاحب الحساب:

١١ ـ (أ) لا يفتح البنك حساباً بدون تسجيل

البيانات الخاصة بهوية صاحبه ووكيله كما يقررها المراقب في نظام (فيما يلي ـ النظام).

(ب) على من كان صاحب الحساب او وكيلاً عنه عشية بدء سريان هذا الأمر أن يقدم إلى البنك البيانات الخاصة بهويته والمقررة بموجب الفقرة (أ) وذلك خلال المدة التي يحددها المراقب.

(ج) اذا تبين للمراقب ان البنك تخلف عن تسجيل البيانات الخاصة بهوية صاحب الحساب بسبب رفض صاحب الحساب تقديمها او لتخلفه عن تقديمها فيجوز له ان يأمر البنك بعدم تزويده بدفتر شيكات للسحب من الحساب.

الكشف عن هوية الساحب:

١٢ ـ على البنك المسحوب عليه ان يقدم لحائز الشيك الذي لم يدفع لأي سبب كان بناء على طلبه البيانات الخاصة بهوية الساحب كما يقررها المراقب في النظام.

تقديم تقرير:

١٣ ـ اذا قام البنك بتقييد صاحب الحساب فعليه ان يقدم تقريراً بذلك الى المراقب الذي يمده التفاصيل المتعلقة بالتقييدات لجميع البنوك بما فيها، البنوك الواقعة في اسرائيل وفي منطقة قطاع غزة، وذلك وفقاً لما يقرره المراقب.

تقديم معلومات:

١٤ ـ (أ) يجوز للمراقب ان ينشر أرقام الحسابات المقيدة مع بيان اسم البنك الذي يدار فيه كل حساب وتاريخ انتهاء التقييد.

(ب) يجوز للمراقب بعد مرور مدة الاعتراض او بعد انتهاء اجراءات الاعتراض ان ينشر اسماء الاشخاص المقيدين في ظروف مشددة بمقتضى المادة ٣ من بيان البيانات الخاصة بهويتهم وتاريخ انتهاء التقييد.

صلاحية الكشف:

١٥ ـ يجوز للبنك وللمراقب الكشف عن تقييد لزبون أو عن تقييد حساب اذا كان ذلك ضرورياً لاجراء تخفيض جزائي بمقتضى اي تشريع او تشريع أمن.

العقوبات:

١٦ ـ كل من سحب على علم منه شيكاً خلال مدة تقييده في ظروف مشددة بمقتضى المادة ٣ يعاقب بغرامة مقدارها ١٠٠٠٠ شيكل او اربعة امثال مبلغ الشيك، أيهما أكبر.

الاعفاء من المسؤولية الجزائية:

١٧ ـ لا يتحمل البنك وموظفوه والمراقب ومن ينوب عنه اية مسؤولية جزائية عن كل فعل او امتناع قاموا به بحسن نية لتنفيذ هذا الامر.

١٨ ـ اذا تخلف البنك عن تنفيذ احد احكام هذا الامر فيجوز للمراقب لاغراض المادة ٢٠ من قانون البنوك رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٦.

التقييد كعقوبة اضافية:

١٩ ـ (أ) في هذه المادة:

«المحكمة» ـ المحكمة العسكرية حسب مدلولها في الأمر بشأن تعليمات الأمن (يهودا والسامرة) (رقم ٣٧٨) لسنة ٥٧٣٠ ـ ١٩٧٠ أو المحكمة المحلية حسب مدلولها في الامر بشأن المحاكم المحلية (يهودا والسامرة) (رقم ٤١٢) لسنة ٥٧٣١ ـ ١٩٧٠.

(ب) يجوز للمحكمة عندما تنظر في جريمة بموجب الباب الحادي عشر من قانون العقوبات رقم ١٩ لسنة ١٩٦٠ المتعلق بالشيكات ان تأمر اضافة لكل عقوبة اخرى تفرضها، تقييد المتهم او بتقييد حسابه او بتقييد جميع حساباته بما في

ذلك الحساب المشترك والشركاء فيه بموجب هذا الأمر من التاريخ الذي تحدده.

(ج) يجوز للمحكمة ان تفرض مدة تقييد تتجاوز المدة المحددة في هذا الامر بشرط الا تزيد على خمس سنوات.

(د) يجوز للمحكمة ان تقرر انه لاغراض المادة ١٤ (ب) يعتبر المتهم كمن قيد في ظروف مشددة بمقتضى المادة ٣.

(هـ) تبلغ المحكمة المراقب عن كل عقوبة تفرض بموجب هذه المادة.

توصية البداية:

٢٠ ـ (أ) في هذه المادة:

«التقييد» ـ تقييد الحساب وتقييد الزبون والتقييد في ظروف مشددة والتقييد كعقوبة اضافية.

(ب) لاغراض هذا الأمر يعتبر التقييد الذي يجري في اسرائيل او في منطقة يهودا والسامرة في حكم التقييد الجاري بموجب هذا الأمر.

أنظمة وتعليمات:

٢١ ـ (أ) المراقب مكلف بتنفيذ هذا الأمر ويجوز له ان يصدر الانظمة والتعليمات لتنفيذه ومن ضمن ذلك ان يقرر ما يلي:

(١) تفاصيل الانذارات التي توجه لسحب الشيكات المرفوضة ومواعيد وطرق ارسالها.

(٢) تفاصيل الاشعارات بموجب المادتين ٢ (جـ) و ـ ٣(ب) وطرق تحديد موعد بداية التقييد او تبليغ الاشعارات.

(٣) طرق وسم الشيك لاغراض المادة ٧.

(٤) تفاصيل التقارير لاغراض المادة ١٣.

(٥) طرق تقديم وعرض المعلومات المنشورة بموجب المادة ١٤.

(٦) الشخص الذي يسجله البنك كصاحب الحساب لاغراض هذا الامر في ظروف خاصة.

(ب) يجوز للمراقب ان يحيل صلاحيات بموجب هذا الامر باستثناء صلاحياته بموجب المادتين ١٨ و ـ ٢١ (أ).

(ج) يجوز للمراقب ان يقرر استثناءات من سريان هذا الأمر.

تعديل الأمر بشأن اقامة الادارة المدنية:

٢٢ ـ في نهاية الذيل الثاني من الأمر بشأن اقامة الادارة المدنية (يهودا والسامرة) (رقم ٩٤٧) لسنة ٥٧٤٢ ـ ١٩٨١ يحل «الأمر بشأن الشيكات بلا رصيد (منطقة يهودا والسامرة) (رقم ١٠٢٤) لسنة ٥٧٤٢ ـ ١٩٨٢».

بدء سريان:

٢٣ ـ يسري مفعول هذا الأمر اعتبارا من ١٥ سيفان ٥٧٤٣ (١تشرين الثاني ١٩٨٢) غير ان المادتين ١١ و ـ ٢١ من الأمر تسريان في تاريخ التوقيع على هذا الأمر.

الاسم:

٢٤ ـ يطلق على هذا الأمر اسم «أمر بشأن الشيكات بلا رصيد (يهودا والسامرة) (رقم ١٠٢٤) لسنة ٥٧٤٢ ـ ١٩٨٢».

٢٩ ايلول ٥٧٤٣ (١٧ ايلول ١٩٨٢)

الوف ـ أوري أور

قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي

في منطقة يهودا والسامرة

جيش الدفاع الاسرائيلي

أمر رقم ١٠٢٨

أمر بشأن الشيكات بدون رصيد (تعديل)

عملاً بالصلاحية المخولة لي بصفتي قائد

قوات جيش الدفاع الاسرائيلي بالمنطقة فانني آمر بهذا ما يلي:

تعديل المادة ٢٣:

١ ـ في الأمر بشأن الشيكات بدون رصيد (يهودا والسامرة) (رقم ١٠٢٤) لسنة ٥٧٤٣ ـ ١٩٨٢ في المادة ٢٣ تستبدل العبارة ١٥ حشفان ٥٧٤٣ (١ تشرين ثاني ١٩٨٢) ويحل عوضا عنها: «١٨ شباط ٥٧٤٣ ١ شباط ١٩٨٣».

بدء سريان:

٢ ـ يسري مفعول هذا الامر ابتداء من يوم التوقيع عليه.

الاسم:

٣ ـ يطلق على هذا الامر اسم «أمر بشأن الشيكات بدون رصيد (تعديل) (يهودا والسامرة) (رقم ١٠٢٨) لسنة ٥٧٤٣ ـ ١٩٨٢».

٢٤ حشفان ٥٧٤٣ (١٠ تشرين ثاني ١٩٨٢)

الوف ـ اوري اور

قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي

بمنطقة يهودا والسامرة

تقرير دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية

شاركت دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية في عدد من المؤتمرات والاجتماعات العربية والدولية. وفيما يلي أبرز نشاطات الدائرة خلال الشهور الثلاثة الماضية:

● الاجتماع الحكومي للدول العربية حول البرنامج الاقليمي الانمائي

انعقد في الدار البيضاء من ١٦ ـ ١٨ آذار الماضي الاجتماع الحكومي للدول العربية حول البرنامج الاقليمي الانمائي، وحضره عن فلسطين الاخ محمد العلمي.

وقد اضيف الى جدول الاعمال الاتفاق بين اسرائيل وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والذي يهدف الى قيام البرنامج، وبمساعدة اسرائيل، في تطوير برنامج اقليمي شامل متعدد القطاعات في ميدان التعاون الفني بين العدو الصهيوني والدول الافريقية.

وقد تم هذا الاتفاق بمبادرة الامم المتحدة بعد زيارة السيد/ ارثر براون للوطن المحتل للاطلاع على ممارسات اسرائيل في تعطيل البرنامج الانمائي الذي تنفذه في الضفة والقطاع. ومن المعلوم انه لم يعلن عن المباحثات ولا عن مكان التوقيع.

وكان السفراء العرب في نيويورك قد طالبوا بالاجتماع مع السيد ارثر براون لمحاولة تجميد الاتفاق. كما علم من مندوب الجزائر في الاجتماع الحكومي للدول العربية المنعقد في الدار البيضاء ان الجزائر الغت زيارة براون وهددت بالغاء مساهمتها في البرنامج، كما هددت الكويت ايضا بالغاء مساهمتها في البرنامج.

هذا وقد اصدر المؤتمر بيانا فيما يلي نصه:

تعرب الدول العربية المشاركة في الاجتماع الحكومي الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي للبلاد العربية المنعقد في الدار البيضاء بين ١٦ ـ ١٨ آذار/ مارس ١٩٨٨ عن استيائها واستنكارها الشديد من توقيع ادارة برنامج

الامم المتحدة الانمائي بتاريخ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨ لاتفاق اقليمي شامل لمساعدة اسرائيل في اقامة تعاون فني مع الدول الافريقية، لما يتضمنه هذا الاتفاق من مخالفات وأضرار ومغالطات عديدة سبق للمندوبين العرب لدى الامم المتحدة أن لفتوا النظر اليها بالتفصيل وذلك حرصا منهم على نجاح مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائية في العالم وعلى تدعيم التعاون الدولي. وهم يطالبون ادارة البرنامج الغاء الاتفاق المذكور.

كما يعربون بشكل خاص عن استيائهم من ان يكون توقيع هذا الاتفاق قد تم في الوقت الذي تمارس فيه اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة كافة الممارسات غير الانسانية مخالفة بذلك جميع الاعراف الدولية والانسانية.

كما تعلن الدول العربية مجددا عن تضامنها الكامل مع الدول الافريقية في حصولها على كل عون ممكن في المشاريع الانمائية التي تحتاج اليها.

● الدورة السادسة والعشرون لمجلس ادارة الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء

عقد مجلس ادارة الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء اجتماعاته في دورته السادسة والعشرين في الكويت خلال الفترة من ١٤ ـ ١٥ حزيران ١٩٨٨ بحضور اعضاء مجلس الادارة.

وقد استعرض مجلس الادارة البنود المدرجة على جدول اعماله ومن بينها:

ـ تقرير الامانة العامة حول انشطة الاتحاد خلال النصف الاول من عام ١٩٨٨

ـ التقرير المالي.

ـ طلبات الانتساب الجديدة.

ـ موعد ومكان اجتماع مجلس الادارة القادم.

وعلى ضوء المناقشات، تم اتخاذ عدد من القرارات والتوصيات، كان من أهمها اعتماد تقرير الامانة العامة حول أنشطة الاتحاد، بالاضافة الى بعض القرارات والتوصيات الخاصة بالوضع المالي للاتحاد.

وتقرر عقد الدورة القادمة للمجلس في تونس، وبالتزامن مع انعقاد المؤتمر الفني السادس.

وقد مثل دائرة الشؤون الاقتصادية في الاجتماع المهندس عبدالله حجاوي.

● اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ـ الدورة غير العادية

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته غير العادية في عمان في الفترة ٥ ـ ١٩٨٨/٧/٦ وذلك تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٠٤٩ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣ المتخذ في دورته العادية الرابعة والاربعين بحضور وزراء المال والاقتصاد ووفود الدول العربية الاعضاء وكل من الامين العام والامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.

وقد مثل منظمة التحرير الفلسطينية وفد برئاسة الاخ عبدالرزاق اليحيى رئيس الدائرة الاقتصادية وعضوية كل من الاخ د. جواد الناجي والاخ سليم شاهين والاخ عمر ياسين.

افتتح الدورة الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية رئيس الدورة الحالية بكلمة اكد فيها على بناء المستقبل العربي المشرق وادواته الفعالة، العمل العربي المشترك، واشاد بالدعم والتأييد الذي قدمته قمة الجزائر للانتفاضة الباسلة لشعبنا العربي الفلسطيني الذي يزداد يوما بعد يوم اقداما وتصميما على انتزاع النصر لقضيته العادلة.

واكد الدكتور العمادي على اهمية التنمية والتكامل والتجارة والغذاء والتقنية في الوقوف على قدم المساواة امام التكتلات الاقتصادية الجديدة في حقبة التسعينات. بعد ذلك القى معالي الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية كلمة بين فيها المستجدات على الساحة العربية ومنها الانتفاضة الفلسطينية باعتبارها مؤشراً ايجابياً جسد قدرة دولنا على الصمود في وجه التحديات الامنية والتصدي لمسؤولية الدفاع عن الارض العربية.

كما ذكّر الامين العام بقرار القادة في قمة الجزائر الداعي الى تجديد الالتزام الجماعي بالاستمرار في تطبيق احكام المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل، باعتبارها وسيلة مشروعة للدفاع عن النفس في اطار الشرعية الدولية. كما اكد على شروط نجاح العمل العربي المشترك، مبيناً أهمية قمة عمان الاقتصادية التي دعت الى اعتماد مبدأ التخطيط والبرمجة والالتزام بالاهداف الاستراتيجية من خلال السياسات الاجرائية المطبقة داخل كل قطر. وذكر الأمين العام بما اكده ميثاق العمل القومي الاقتصادي من ضرورة تطوير الهيكل التنظيمي القومي واجهزته الشمولية والقطاعية وتقييم اداء المؤسسات القومية بهدف زيادة فاعليتها واحكام التعاون والتنسيق بينها وازالة اية ازدواجية سلبية بينها.

واختتم الأمين العام كلمته بالقول بأن مسؤولية نجاح أوتعثر المنظمات المنبثقة عن الجامعة العربية تعود بدرجة اولى الى الدول الاعضاء بحكم مسؤوليتها في اختيار مسؤولي تلك المؤسسات وكبار موظفيها وبحكم سلطتها في التوجيه والرقابة داخل المجالس المشرفة.

ثم القى مندوب الامير حسن السيد زيد الرفاعي رئيس مجلس الوزراء في المملكة الاردنية الهاشمية كلمة اكد فيها على الحوار الهادف والاتفاق، والرابطة العربية والمصير المشترك، وذكر بأنه لا يجوز ان يهيمن منطق الربح والخسارة المؤقتين على ما يجب ان يسود بينهم من التعاون والتنسيق لتحقيق الاهداف. كما اشار السيد زيد الرفاعي الى قرار المجلس رقم ١٠١٠ بتشكيل اللجنة الوزارية الثمانية برئاسة الدكتور سليم الحص والتي كلفت بالقيام بدراسة شاملة تقويمية لاوضاع المنظمات العربية المتخصصة.

وبين السيد زيد الرفاعي الجهد الذي بذلته اللجنة الوزارية الثمانية في عقد الجلسات المتتابعة من اجل توجيه فريق العمل واعادة النظر في توصياته حتى توفق بين اراء الدول وتقرب ما بين المرغوب فيه والممكن تنفيذه. كما اكد على اهمية الترتيبات الاقليمية الفعالة وموقعها على خارطة العالم السياسية والاقتصادية.

واهاب بأن يضع المجلس قرارات قمة عمان

غير العادي موضع التنفيذ خاصة ما يتعلق بتسديد الالتزامات المالية للمنظمات المتخصصة والمجالس المشتركة والتوقف عن الانسحاب منها.

وبعد حفل الافتتاح، بدأت اعمال الدورة غير العادية، حيث اقتصر جدول الاعمال على بند واحد لمناقشة تقرير فريق الخبراء و ملاحظات الدول العربية التي وردت للامانة العامة حول التقرير.

وفي ضوء المناقشات المستفيضة حول ما جاء في التقرير، اتضح ان هناك تياراً قوياً بين الدول العربية يدعو الى تبني البديل الثاني الوارد في التقرير، الذي يدعو الى دمج والغاء بعض المنظمات العربية المتخصصة والحفاظ على بقاء بعضها، خاصة تلك التي تتمتع بنشاط مميز.

وهناك تيار اخر كان يدعو للابقاء على المنظمات العربية بوضعها الحالي مع امكانية تقويم نشاطها وتحديد برامجها من خلال مجالسها الوزارية المعنية، على ان يؤخذ بعين الاعتبار ما ورد في التقرير من توصيات حول الاصلاح المالي والاداري لتلك المنظمات.

ومن الجدير الاشارة اليه، انه بعد ان احتدت المناقشات بعض الاحيان حول عدد من القضايا، لجأت بعض الدول الى التهديد بشكل مباشر وغير مباشر بالورقة المالية، مما كان يعني ان الابقاء على المنظمات بوضعها الحالي ستواجه مشاكل مالية صعبة ومعقدة، وقد تدفع بعضها الى المطالبة بحلها تلقائيا. ويبدو ان هذا التخوف قد اوصل الاجتماع في نهاية المطاف الى التوصل الى اعتماد البديل الثاني.

ومن أبرز القرارات التي اتخذت في الاجتماع، ما يلي:

١ - اعتبار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي وافق عليها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان عام ١٩٨٠ - والى ان يتخذ قرار مغاير على مستوى القمة العربية تعديلا لهذه الاستراتيجية او تطويرا او تبديلا - منطلقا سليما لاعادة صياغة اهداف المنظمات العربية المتخصصة بشكل محدد ودقيق وبما يضع هذه الاستراتيجية العامة موضع التنفيذ وبما يمكن هذه المنظمات المتخصصة من اداء دورها الصحيح في الاسهام بدفع عجلة العمل العربي الاقتصادي قدما الى الامام تحقيقا لتطلعات الامة العربية في النمو والتكامل والاستقرار.

٢ - «انطلاقا من احترام مبدأ الوظيفية وضرورة ترشيد الهياكل المركزية واللامركزية في بنية المنظمات العربية المتخصصة».

الابقاء على المنظمات التالية بعد اعادة النظر في اهدافها لجهة الحصر والتحديد الدقيق.

٢ - ١ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٢ - ٢ منظمة العمل العربية.

٢ - ٣ المنظمة العربية للتنمية الادارية

٣ - اقامة المنظمات التالية لتستوعب المنظمات القائمة بعد صهر اهدافها وانشطتها:

٣ - ١ اقامة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وتضم في وظائفها كل من:

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية
- المنظمة العربية للثروة المعدنية.
- المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس.

وتكلف اللجنة الوزارية الثمانية بتحديد المنظمة الرئيسية ذات النشاط الرئيسي لتوكل اليها مهام المنظمات الاخرى التي سيجري دمجها معها، كما تكلف اللجنة بأمر ترتيب وضع مهام المواصفات والمقاييس بما يؤدي الى تحقيق وظائفها في اطار هذه المنظمة.

٣ - ٢ المنظمة العربية للتغذية والزراعة:

يتولى مجلس وزراء الزراعة العرب مهمة الاشراف على ادارة المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة والتنسيق بين نشاطاتهما.

٣ - ٣ المنظمة العربية للنقل والمواصلات:

تكلف اللجنة الوزارية الثمانية بالنظر في احد البديلين التاليين وذلك بما يكفل الحفاظ على فاعلية نشاط القطاع ومتطلبات تطويره.

أ - اقامة المنظمة العربية للنقل والمواصلات (بحيث تضم في وظائفها مهام كل من مجلس الطيران المدني للدول العربية والاتحاد البريدي العربي والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية والاكاديمية العربية للنقل البحري بالاضافة الى ما قد يتمخض عنه العمل العربي المشترك مستقبلا في المجالات الاخرى للنقل والاتصالات).

ب - اقامة او تطوير جهاز فني في الامانة العامة لجامعة الدول العربية تحت اشراف وزراء النقل والمواصلات للقيام بمهام المنظمة المقترح انشاؤها مع مراعاة الموضع الخاص للاكاديمية العربية للنقل البحري.

٣ - ٤ ١ - لا يرى المجلس ضرورة انشاء منظمة عربية للاعلام.

٢ - تكلف اللجنة الوزارية الثمانية بالنظر في البديلين التاليين:

أ - الابقاء على اتحاد اذاعات الدول العربية.

ب - ان تتولى الامانة العامة لجامعة الدول العربية (ادارة الاعلام) مهام الامانة الفنية لهذا الاتحاد تحت اشراف مجلس وزراء الاعلام العرب مع ضرورة التركيز على تعزيز المهام القومية للاعلام الخارجي.

٣ - ٥ أ عدم الموافقة على انشاء منظمة عربية للتنمية الاجتماعية.

ب - يناط بمجلس وزراء الداخلية العرب مهام المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة.

جـ - الخدمات الاجتماعية الاخرى تتولاها المجالس الوزارية المختصة في جامعة الدول العربية والتي لها اماناتها الفنية في الامانة العامة للجامعة.

د - تكلف اللجنة الوزارية الثمانية باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ ذلك.

٣ - ٦ الغاء المنظمة العربية للسياحة واعادة العمل بالصيغة السابقة للاتحاد النوعي للسياحة.

٤ - وضع استراتيجية خاصة لكل منظمة تعمل على هديها (منطلقات، أولويات. برامج، وآليات، تكون منبثقة عن استراتيجية العمل العربي المشترك ويتم اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥ - اعتماد خطط المنظمات وبرامجها وموازناتها في وقت واحد من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بعد قيام لجنة التنسيق بدورها في

تحقيق وحدة الرؤيا وحسن التنسيق بين تلك الخطط والبرامج.

● اجتماع مجلس ادارة الاتحاد العربي للصناعات الورقية

عقد مجلس ادارة الاتحاد العربي للصناعات الورقية اجتماعه الدوري في عمان في النصف الثاني من شهر حزيران ١٩٨٨.

وقد استعرض مجلس الادارة البنود المدرجة على جدول اعماله وناقشها، واتخذ بخصوصها القرارات والتوصيات المناسبة.

وفي نهاية الاجتماع حيا المجتمعون الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني، ووجهوا برقية الى الاخ المناضل ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يعربون فيها عن اعتزازهم واكبارهم لصمود الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الصهيوني.

وقد مثل دائرة الشؤون الاقتصادية في الاجتماع المهندس عبدالله حجاوي.

برقية الاتحاد العربي للصناعات الورقية الى الاخ ياسر عرفات

الى السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية المحترم
بواسطة مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ـ عمان

من عمق وهج الانتفاضة الجبارة المباركة للشعب العربي الفلسطيني في الارض المحتلة، ومن عبق دماء الشهداء الذين رووا تراب الارض المقدسة، ومن خلال عيون الاطفال الواعدة بالنصر ان شاء الله ـ يسعد مجلس ادارة الاتحاد العربي للصناعات الورقية والطباعة المنعقد في عمان ـ الاردن ان يسجل اعتزازه العظيم بالانتفاضة واهلها وان يؤكد دعمه المطلق واللامحدود لها حتى يشرق فجر التحرير وترفرف راية المجد في سماء القدس العربية وكل بقعة من ارض فلسطين الطاهرة. واننا لعلى ثقة من ان يوم الخلاص قد قرب، وان ساعة النصر قد حانت وآن قطافها.

المجد والخلود لكل شهداء امتنا الابرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبدالنور حبايبه
رئيس مجلس ادارة الاتحاد العربي للصناعات الورقية والطباعة والتغليف

● الدورة التاسعة والاربعون لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دورته العادية التاسعة والاربعين في عمان ـ الاردن، بتاريخ ١٩٨٨/٧/٦، برئاسة الاستاذ جاسم الخرافي وزير المالية الكويتي وحضور رؤساء واعضاء وفود الدول الاعضاء.

افتتح اعمال الدورة الاخ العميد عبد الرزاق اليحيى رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية بمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس الدورة الثامنة والاربعين للمجلس بكلمة حيا فيها الانتفاضة المباركة لشعبنا الفلسطيني والانتصارات العراقية على الجناح الشرقي للوطن العربي.

وبين الاخ عبد الرزاق اليحيى ان الانتفاضة الفلسطينية والانتصارات العراقية تشكلان بارقة امل في ظل الاوضاع السائدة في المنطقة العربية. وركز في كلمته على اهمية العمل العربي المشترك وضرورة تطويره وتعزيزه بالشكل الذي يجعل الامة العربية قادرة على مواجهة التحديات التي تعترضها على الصعيدين الخارجي والداخلي.

بعد ذلك قام الاخ عبد الرزاق اليحيى رئيس الوفد الفلسطيني بتسليم رئاسة الدورة التاسعة والاربعين الى الاستاذ جاسم الخرافي وزير المالية الكويتي، الذي قام بدوره بتقديم الشكر للاخ عبد الرزاق اليحيى على الجهد الذي بذله في رئاسته للدورة الثامنة والاربعين، وتطرق في كلمته الى اوجه الازدواجية في منظمات العمل العربي المشترك الذي يشكل برأيه عائقاً كبيراً في تطوير اعمال تلك المنظمات.

بعد ذلك تمت مناقشة بنود جدول الاعمال وتم اتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة بشأن كل بند، كما تمت مناقشة تقرير فريق الخبراء المشكل بموجب قرار المجلس رقم ٩٠٧/د٤٨، وطلب دولة الكويت الذي يتضمن تحويل جميع الاختصاصات المناطة بمجلس الوحدة وجميع الانشطة الاخرى المتفرعة عنها في نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى ضوء المناقشات قرر المجلس تشكيل لجنة وزارية من كل من الاردن وسوريا والعراق والكويت لدراسة المهام الواردة في قرار المجلس ٩٠٧/د٤٨ وتقديم المقترحات الهادفة لتطوير عمل المجلس الى الدورة القادمة.

وفي نهاية اعمال الدورة تم انتخاب السيد حسن ابراهيم من الاردن امينا عامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وتجدر الاشارة الى ان فلسطين شاركت بوفد ترأسه الاخ عبد الرزاق اليحيى رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية، وضم في عضويته الاخوة:

د. جواد ناجي
سليم شاهين
عمر ياسين

● الاجتماع الوزاري للجنة التفاوض بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية

شاركت دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ـ منظمة التحرير الفلسطينية في

الاجتماع الوزاري للجنة التفاوض بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية، الذي عقد في بلغراد عاصمة جمهورية يوغسلافيا.

وقد ضم الوفد الفلسطيني لهذا الاجتماع كل من الاخوة:

- الدكتور محمد ابو كوش
- نبيل الرملاوي
- الطيب عبد الرحيم
- محمد نبهان

واقتصر الاجتماع على وفود الدول الموقعة على اتفاقية النظام الشامل للافضليات التجارية وعددها ٤٨ دولة بما فيها منظم التحرير الفلسطينية، التي تتمتع بعضوية كاملة بلجنة التفاوض بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية، وقد اكتسبت منظمة التحرير هذه العضوية للحيلولة دون مشاركة الكيان الصهيوني في عضوية هذه اللجنة.

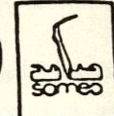
وقد ثمن المجتمعون دور منظمة التحرير الفلسطينية النشط في اعمال النظام الشامل للافضليات التجارية وقرروا ما يلي:

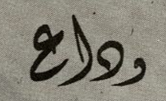
١ - ان تساهم منظمة التحرير الفلسطينية مساهمة تامة بكونها عضوا كامل العضوية في النظام الشامل للافضليات التجارية.

٢ - ادانة ممارسات سلطات الاحتلال الصهيوني لوضعها القيود على الاقتصاد الوطني الفلسطيني بما فيها التجارة الخارجية.

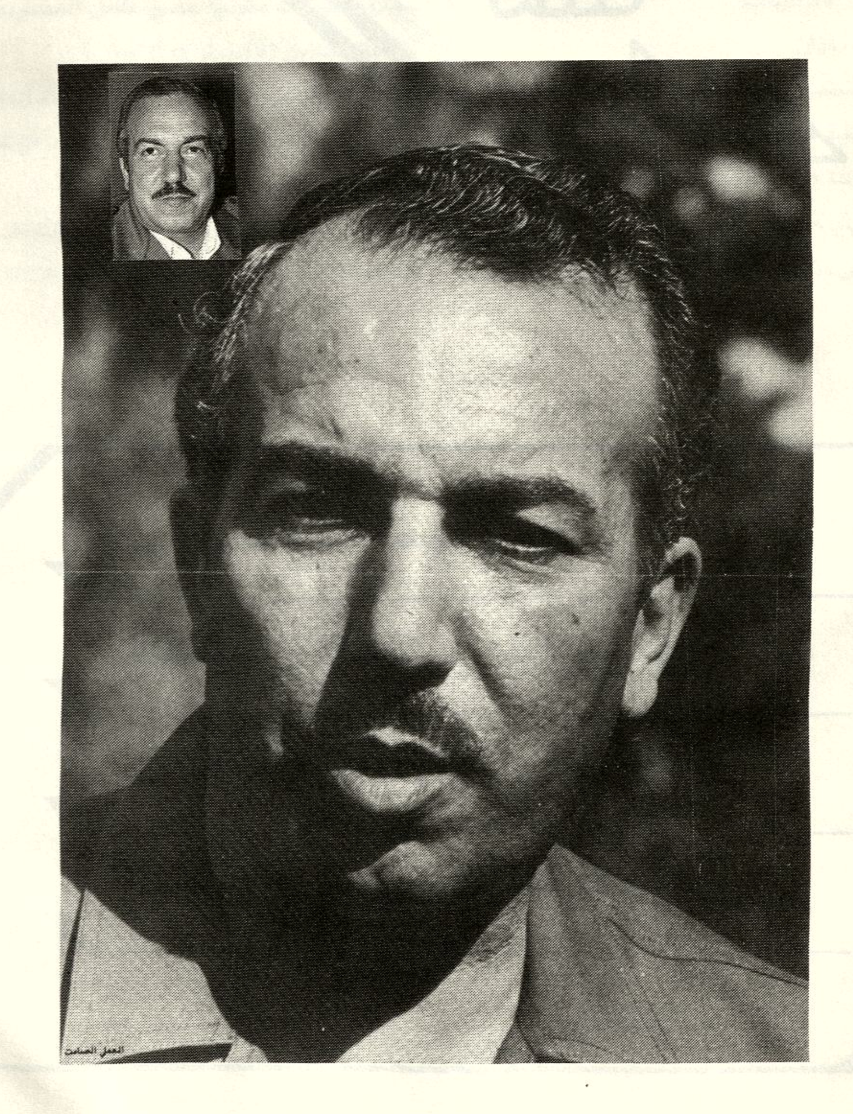
٣ - اقرار منح امتيازات تجارية خاصة للصادرات الفلسطينية داخل مجموعة الـ٧٧.







عمّال صامد في وداع الشهيد القائد أبو جهاد





- لن تذهب دماؤك هدراً..

شارك عمال وكوادر مؤسسة «صامد» في لبنان، بالجنازة الرمزية التي أقيمت في بيروت لتشييع القائد الشهيد الأخ ابوجهاد.

وقد حمل عمالنا الاعلام الفلسطينية واللافتات التي تعبر عن عهدهم للشهيد بمواصلة المسيرة على خطاه حتى التحرير والنصر.

من جهة اخرى، فقد وردت الى القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية الأخ ابو عمار العديد من برقيات التعازي باستشهاد الاخ القائد ابوجهاد من كافة مكاتب وفروع «صامد» المختلفة، يعربون له من خلالها عن تعازيهم الحارة ويؤكدون لقائد الثورة تصميمهم على متابعة المسيرة التي حمل شعلتها القائد الشهيد ابوجهاد ودفع حياته ودمه من أجل تحقيق أهدافها في العودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.



ـ عمال صامد يرفعون الراية ويواصلون المسيرة..



ـ نعاهدك بالسير على خطاك



رسائل وبرقيات

الى: الأخ القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

من: أبو علاء

من وحي الأضحى المبارك، ومن لهيب الانتفاضة العظيمة المباركة، ومن وهج نضال شعبنا وصموده، ومن عبق دماء شهدائنا الأبطال على تراب أرضنا المقدسة ومن أجلها، ومن عيون أطفال الحجارة الواعدة بالنصر انشاء الله، يسعدني باسم جميع عمال وكوادر «صامد» والدائرة الاقتصادية، والمالية المركزية، أن نرفع إليكم تهانينا بعيد الاضحى المبارك، راجين ان يعيده الله على شعبنا وقد تحققت طموحاته المشروعة بالنصر المؤزر المبين بقيادتكم الحكيمة الواعية، وكل عام وأنتم بخير وصحة جيدة.

والله يحفظكم

وإنها لثورة حتى النصر

أبو عـــلاء

من: القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

الى: الأخ ابو علاء/ صامد

تحية الثورة وبعد،

أشكركم على تهنئتكم بعيد الاضحى المبارك، وأدعو الله العلي القدير أن يمنح شعبنا المناضل المزيد من الايمان والعزيمة والقوة والارادة من اجل مواصلة نضاله البطولي وانتفاضته المباركة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد، حتى يرفع رايات النصر عالية خفاقة فوق قدسنا الشريف عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة ويستعيد ويمارس كامل حقوقه الوطنية في الحرية والاستقلال الوطني.

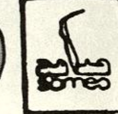
فمعاً وسوياً يا رفاق الدرب والنضال على طريق الثورة حتى النصر في فلسطين محررة بعونه تعالى. وفي القدس الشريف.

وانها لثورة حتى النصر

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية







ـ معروضات صامد في بلوفديف

الميدالية الذهبية لـ "صامد" من معرض بلوفديف الدولي

شاركت مؤسسة «صامد» باسم فلسطين، في المعرض الدولي الذي اقيم بمدينة بلوفديف، ثاني اكبر المدن البلغارية. وكانت مشاركتها بمجموعة من المطرزات الفلسطينية التقليدية المعبرة عن التراث والاصالة العريقة للشعب الفلسطيني، وبمجموعات اخرى من الصدفيات والمصنوعات الخشبية المنحوتة من شجر الزيتون الفلسطيني.

وكعادته منذ سنوات فقد حظي جناح صامد ـ فلسطين بالمعرض باهتمام كبير من قبل الزوار على كافة المستويات الرسمية والشعبية الذين قدموا للمعرض من كافة مناطق العالم، وسجلوا اعجابهم بمعروضات الجناح ضمن سجله الشرفي.

وقد فاز جناح فلسطين بالميدالية الذهبية المخصصة للمعرض هذا العام.

معرض لمنتجات صامد وندوة حول الإنتفاضة في إطار:

مشاركة م.ت.ف. في احتفالات الذكرى السبعين للحزب الشيوعي الفنلندي



ـ اهتمام فنلندي بمنتجاتنا التراثية

شاركت م.ت.ف في مهرجان الذكرى السبعين لتأسيس الحزب الشيوعي الفنلندي (الاغلبية)، بناء على الدعوة التي وجهها الحزب الى منظمة التحرير الفلسطينية، الى جانب ممثلين لعدد من الاحزاب الشيوعية وحركات التحرر في العالم، وقد اقيمت عدة فعاليات بهذه المناسبة في مدينة تامبرا خلال الفترة من



ـ طفل فنلندي.. واعجاب بمنتجات صامد

١ ـ ١٩٨٨/٧/٣. وقامت الدول المشاركة بتنظيم معارض لها، وكان من ضمنها معرض خاص لمنتجات «صامد»، اضافة الى معرض للملصقات والصور الخاصة بالانتفاضة الشعبية المباركة لشعبنا داخل الارض المحتلة، وكان الاقبال على جناح فلسطين ملحوظاً، وقد تم توزيع بعض الهدايا الرمزية والمواد الاعلامية على المشاركين.

على هامش المهرجان اقيمت ندوة سياسية حول تطورات الاحداث في الارض المحتلة، كما جرى في المهرجان التوقيع على نداء اعدته جمعية الصداقة العربية الفنلندية ووجهته الى رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير طالبته بضرورة العمل على وقف عمليات العنف والاضطهاد التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، وذلك عن طريق وضع نهاية للاحتلال، الامر الذي يستوجب عقد المؤتمر الدولي للسلام تحت رعاية واشراف الامم المتحدة ومشاركة الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس



ـ جانب من معرض الملصقات والصور الفوتوغرافية الفلسطينية

الامن وكافة الاطراف المعنية بالصراع في المنطقة بما فيها م.ت.ف. وكان النداء بعنوان «يجب اعطاء فرصة للسلام الان» والجدير بالذكر ان النداء قد نشر في عدد من الصحف الاسرائيلية.

وفي الندوة السياسية التي عقدت على هامش المهرجان، تحدث الاخ د. زهير الوزير مدير مكتب م.ت.ف بفنلندا، مؤكدا على ان اكبر دعم تستطيع الحكومة الفنلندية تقديمه لنضال الشعب الفلسطيني هو الاعتراف بـ م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. كما تطرق الوزير في حديثه الى الانتفاضة الفلسطينية ووصفها بأنها ثورة شعبية. ووجه سؤالا الى الحكومات التي لا تعترف بـ م.ت.ف بشكل كامل حول من يمثل الشعب الفلسطيني؟ واكد بانه لا توجد جهة اخرى تمثل الشعب الفلسطيني.

وشدد الوزير على ان الشعب الفلسطيني يلزمه اضافة الى الدعم السياسي دعم مادي، وانه من الضروري ان تقوم المنظمات الشعبية والوطنية

بارسال وفود لزيارة الارض المحتلة.

واضاف بان الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال مستمرة منذ سبعة شهور، قدم خلالها الشعب الفلسطيني ٣٥٠ شهيدا واكثر من ٢٠ الف جريح، اضافة الى آلاف المعتقلين. ثم تطرق في حديثه الى استعمال جنود الاحتلال لاحدث انواع الاسلحة الامريكية واحدث ما صنع من قنابل مسيلة للدموع، علماً بأن امريكا تغض النظر عن هجمات الاسرائيليين وتدعم حكومتهم ولا تعترف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ثم أكد الأخ الوزير على ان الفلسطينيين سوف يواصلون نضالهم حتى انهاء الاحتلال الاسرائيلي بقيادة م.ت.ف وان اهداف الانتفاضة هي احقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وان تحقيق هذه الاهداف يأتي عن طريق مؤتمر دولي للسلام برعاية واشراف الامم المتحدة ومشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وكل الاطراف المعنية بالصراع بما فيها م.ت.ف على قدم المساواة.

للمرة الثانية عشرة

صامد تشارك في معرض بوزنان الدولي

شاركت مؤسسة صامد، باسم فلسطين، للمرة الثانية عشرة على التوالي، بمعرض بوزنان الدولي في بولندا، واكتسى المعرض هذا العام اهمية خاصة بمناسبة مرور ستين عاما على انشائه، حيث شاركت فيه نحو ٤٠٠٠ شركة تمثل ٤٢ دولة، اضافة الى شركات البلد المضيف نفسه.

وقد حصلت صامد على الميدالية الذهبية المخصصة للمعرض.

جناحان لفلسطين في معرض أوساكا الدولي



ـ اقبال ياباني على جناحي فلسطين في اوساكا

شاركت منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسة «صامد» بجناحين في معرض اوساكا التجاري الدولي الثاني عشر الذي اقيم في نيسان الماضي، وذلك الى جانب ٥٠ دولة من دول العالم، بالاضافة الى العديد من الشركات والمؤسسات الصناعية اليابانية. وقد احتوى المعرض على مجموعة متنوعة من منتجات الاراضي الفلسطينية المحتلة، والتراث الشعبي الفلسطيني، اضافة الى منتجات «صامد» التراثية كالمطرزات الفلسطينية، واعمال النحت على خشب الزيتون، والنحاسيات، والزجاجيات، واعمال الصدف المختلفة، مما جذب اهتمام زوار المعرض الذين وقفوا طويلا امام تلك المعروضات مشيدين بعظمة تراثنا الوطني وبانجازات شعبنا الفلسطيني.

وقد شهدت ايام المعرض تظاهرة



ـ تدفقوا رغم الاحتجاج الصهيوني



ـ معروضاتنا حازت على اعجاب اليابانيين

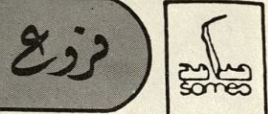
اعلامية فلسطينية مميزة، حيث زينت جدران الجناح بالاعلام الفلسطينية والخرائط وصور الاخ القائد العام ابو عمار. كما نشط الوفد الفلسطيني برئاسة الاخ بكر عبد المنعم، وقام بتوزيع المواد الاعلامية والملصقات المعبرة عن نضالات شعبنا والدالة على وحشية سلطات الاحتلال الصهيوني في محاولتها قمع انتفاضة شعبنا في وطننا المحتل، وفضح ممارساتها في التعامل مع اطفال الحجارة. مما اثار احتجاج سفارة الكيان الصهيوني هناك على توزيع تلك الملصقات، ورغم ذلك استمر الوفد الفلسطيني بتوزيعها على زوار المعرض.

صامد في معرض أوريشارك البلغاري

في مجال تعريف شعوب العالم بالتراث الشعبي الفلسطيني، مثلت مؤسسة «صامد» فلسطين، بمعرض التراث الشعبي، الذي اقيم في مدينة اوريشارك البلغارية، واستمر زهاء ثلاثة شهور، قامت المؤسسة خلالها بعرض المنتوجات التراثية الفلسطينية من تطريز وخزف ومصنوعات خشبية ذات طابع ديني مصنوعة من شجر الزيتون ذو الجذور العميقة بالارض الفلسطينية، اضافة الى عرض نماذج مختلفة من الازياء الفلكلورية الفلسطينية.

وقد تميز الجناح الفلسطيني بالمعرض بالاكتظاظ الدائم من قبل الزوار، الذين وقفوا طويلا امام تراثنا، معبرين عن اعجابهم وتقديرهم لمستوى المعروضات، مشيدين بعظمة وانجازات شعبنا واصراره على الحفاظ على شخصيته الوطنية، رغم كل محاولات الطمس والانتحال التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني لتراثنا الوطني.

وقد حصلت مؤسسة صامد على المدالية الذهبية المخصصة للمعرض.



دورة تدريبية لعمال صامد في لبنان



في الوقت الذي تتعرض فيه مخيمات اهلنا في لبنان لأشرس هجمة تستهدف تصفيتها وانهاء وجودها، اصرت مؤسسة «صامد» على استمرار العمل بكافة فروعها في لبنان. وجرياً على عادتها في تأهيل عمالها من اجل رفع كفاءتهم الانتاجية وتأمين استمراريتهم في العمل، قامت المؤسسة بافتتاح مشغلين جديدين للخياطة، مع مركز للتدريب على اعمال الخياطة والدرزة في بيروت وذلك ابتداء من السادس من حزيران يونيو ١٩٨٨. وقررت المؤسسة أن تتحمل كافة مصاريف ومواصلات المنتسبين للدورة، مع تأمين فرص العمل لهم لدى مشاغل المؤسسة فور انهاء الدورة.

عمال صامد في لبنان:

زيادات جديدة في الرواتب ورفع الحدّ الأدنى للأجور

انطلاقاً من حرص مؤسسة صامد على عمالها في لبنان، ووقوفها الى جانبهم، لمواجهة الغلاء الفاحش الذي يتهددهم ويهدد اسرهم، نتيجة لتدهور الاوضاع الاقتصادية في لبنان الشقيق، قررت مؤسسة «صامد» زيادة وتعديل رواتب الاخوة العاملين في فرع لبنان على النحو التالي:

أ - زيادة الرواتب بنسبة ١٥٪ اعتبارا من ١٩٨٨/٧/١

ب - تعديل الحد الادنى للاجور ليصبح ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية بدلا من ٩٠٠٠ ليرة لبنانية للعمال غير المهرة.

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا التعديل هو الثاني من نوعه لاجور عمال صامد - فرع لبنان هذا العام، حيث قامت المؤسسة بالتعديل الاول لرواتبهم واجورهم في مطلع هذا العام وبواقع ٢٦٪ من المرتبات والاجور

وفي الوقت الذي تقوم به مؤسسة «صامد» برفع اجور ورواتب عمالها وكوادرها في لبنان فانها تحيي صمودهم وتواصلهم الدؤوب في عملية الانتاج، في الوقت الذي تستمر فيه الهجمة الشرسة على مخيمات اهلنا في لبنان. متزامنة في ذلك مع ماتقوم به سلطات الاحتلال الصهيوني من بطش وتنكيل باهلنا في الاراضي الفلسطينية المحتلة في محاولة لقمع انتفاضتهم المباركة.



التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين م.ت.ف. وجمهورية سيراليون

تم في ٢٨/٤/٨٨ في فريتاون عاصمة جمهورية سيراليون التوقيع على الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني بين حكومة سيراليون واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد قام بتمثيل الجانب السيراليوني في التوقيع على هذه الاتفاقية وزير خارجية السيراليون، بينما قام الأخ الدكتور ماهر الكرد نائب المدير العام لمؤسسة صامد بالتوقيع ممثلاً للجانب الفلسطيني، وقد حضر مراسم التوقيع الأخ ابو شادي سفير فلسطين في فريتاون.

وتشكل هذه الاتفاقية نقلة نوعية لعلاقات الصداقة بين جمهورية سيراليون ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما انها تحدد الاطر العامة لمجالات واشكال التعاون الاقتصادي والفني بينهما لخدمة اهدافهما المشتركة.

فقد حدد الطرفان في هذه الاتفاقية اهداف التعاون الاقتصادي والفني بينهما بما يستجيب للتطور في العلاقات الوثيقة بين الطرفين. كما حددا مجالات هذا التعاون في كل من تبادل الخبرات والمعلومات والفنيين وفي الانشطة التنموية في المجالات الزراعية والصناعية والانشائية والتجارية.

وتقديراً من حكومة جمهورية سيراليون لطبيعة نضال الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الدقيقة والصعبة، وتعبيراً عن الدعم الذي تقدمه حكومة سيراليون لهذا النضال الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فإن بنود الاتفاقية قد نصت على منح المؤسسات الفلسطينية العاملة في سيراليون ضمن اطار هذه الاتفاقية وتطبيقاً لموادها، الاعفاءات الجمركية والضريبية اللازمة لتيسير إنشاء الانشطة التي اتفق الطرفان على انجازها.

من جهة اخرى، فإن الاتفاقية قد نصت كذلك على ان تقوم حكومة سيراليون بتخصيص قطعة ارض زراعية لانشاء مشروع زراعي نموذجي، وعلى تقديم اعفاء جمركي وضريبي لما قيمته مليوني دولار سنوياً من منتجات جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين «صامد» ومنتجات الارض المحتلة التي سيتم توريدها للمركز التجاري الذي ستقيمه مؤسسة «صامد» في فريتاون.

ان توقيع هذه الاتفاقية قد جاء ثمرة لجهود مخلصة قام بها الأخ ابو شادي سفير فلسطين في فريتاون طوال الشهور الماضية، حيث قام بتقديم مسودة بنود الاتفاقية التي أعدها الأخ ابو علاء مدير عام مؤسسة صامد وذلك خلال زيارته الى فريتاون في أوائل ١٩٨٧، ثم قام الأخ ابو شادي بالتباحث مع الجهات المختصة في سيراليون الى ان تم التوصل الى الاتفاق بين الطرفين حول نص وبنود هذه الاتفاقية.

ولا شك ان توقيع هذه الاتفاقية يشكل اسهاماً جديداً وبالغ الاهمية لتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل عام، ولنشاطات التعاون الاقتصادي الفلسطيني الذي تقوم به مؤسسة صامد في افريقيا بشكل خاص.

ان مجمل هذه الاتفاقيات العامة للتعاون الاقتصادي والفني الذي وقعتها اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف مع حكومات عدد من الدول، يشكل جانباً هاماً من جوانب تكريس شرعية منظمة التحرير الفلسطينية في المجتمع الدولي كما انه يشكل الوجه الآخر للنضال الفلسطيني في مجال بناء علاقات الصداقة والتعاون مع الشعوب والبلدان المؤيدة للتقدم والمحبة للسلام.



صامد تشارك في
الندوة الدولية لاقتصاديي الدول النامية

عقدت في برلين عاصمة جمهورية المانيا الديمقراطية الندوة العالمية لاقتصاديي الدول النامية وذلك في الفترة ما بين ٣١/٥ - ١٧/٦/١٩٨٨، وقد شارك الأخ الدكتور ماهر الكرد مدير ادارة التخطيط والمتابعة في دائرة الشؤون الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية في اعمال هذه الندوة، حيث قدم بحثاً حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الاحتلال الاسرائيلي الاقتصادية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، مع التركيز على معوقات التنمية الاقتصادية.

وقد عقدت هذه الندوة العالمية تحت اشراف الجامعة الاقتصادية في برلين، وشارك فيها ٤٦ عالماً اقتصادياً من مختلف الدول النامية والدول الاشتراكية. وكان الاطار العريض للندوة هو بحث تجارب التنمية والتخطيط التي مرت بها الدول الاشتراكية، وكذلك مصاعب التنمية في الدول النامية وخصائصها في كل تجربة. وقد هدفت هذه الندوة العالمية الى توفير منبر يتم عبره تبادل الخبرات بين المجتمعات التي حققت قدراً من التقدم في انجاز التنمية، وبين تلك التي ما زالت تعبر المراحل الاولى من المسالك الوعرة في الارتقاء الصعب نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

العنوان الجديد لـ«صامد الاقتصادي»
في تونس

تعلن مجلة «صامد الاقتصادي» أن عنوانها في تونس قد تغير، وأصبح على النحو التالي:

٨٣ شارع يوغرطه - متيال فيل - تونس - الجمهورية التونسية